«سِلْسِلَةُ قُرَّةُ عُيُونِ المُحَدِّثِينَ» (٣)

الإلماع
في ضبط الرواية وتقييد السماع

للقاضي

عياض بن موسى اليحصبي

المتوفى سنة (٥٤٤ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ

دراسة وتحقيق

أبي هَمَّام مُحَمَّد بن عَلِيٍّ الصَّوْمَعِي البَيْضَاني

عَفَا اللهُ عنه بِمَنِّه وإِحْسَانِه

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

إنَّ الحمدَ لله نَحمدُه ونستعينُه ونستغفُره، ونعوذُ بالله مِن شُرور أنفسِنا وسَيِّئات أعمالِنا؛ مَن يَهْدِه اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، ومَن يُضْلِل فَلا هَادي له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وَحْدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبدُه ورسولُه صَلَّى اللهُ عَلَيه وعَلَى آلِه وصَحَابتِه أَجْمَعِين، وعلى مَن سَارَ عَلى نَهْجِهم واقْتَفَى أَثَرَهم إلى يوم الدِّين.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ التَّصانيفَ في اصطلاحِ أهلِ الحَديث قد كَثُرت وبُسِطت واختُصِرت، فكان مِن أَوَّل مَا صُنِّفَ في ذلك كتابُ «المُحَدِّث الفَاصل»(١) لأبي مُحَمَّدٍ الرَّامَهُرمزيِّ(٢)، ولكنَّه لَم يَستوعب.

ثُمَّ أَلَّف أبو عبد الله الحاكِم(٣) كتابَه «مَعرفة علوم الحديث»، لكنه

---

(١) وقد يَسَّر اللهُ لي تحقيقَه والتَّعليقَ عليه؛ فأسألُه تَعَالَى أن يُيَسِّر طَبْعَه.

(٢) هو الإمامُ الحافظُ البارعُ مُحَدِّث العَجَم؛ أبو مُحَمَّد الحَسَن بن عبد الرَّحمن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيُّ، القَاضِي، المُتَوَفَّى قَريبٌ مِن (٣٦٠هـ). «معجم البلدان» (٢/٩٢٣)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/٧٤).

(٣) هو الإمام الحافظ؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النَّيسابوري، المعروف بابن البَيِّع، المُتوفَّى سنة (٤٠٥هـ). تُنظر تَرجمته من «تاريخ بغداد» (٣/٥٠٩)، برقم (١٠٤٤)، «تذكرة الحفاظ» (٣/١٠٣٩)، برقم (٩٦٢).

لم يُهَذِّب، ولم يُرتب.

وتَلَاه أبو نُعيم الأَصْبَهاني(١)، فَعَمِل على كتابِه «مُستخرجًا»، وأَبْقى أشياء للمُتَعَقِّب.

ثم جاء الخطيبُ البَغداديُّ(٢)، فَصَنَّفَ كتابَه «الكفاية في معرفة أُصُول عِلم الرِّواية»، و«الجامع لأخلاقِ الرَّاوي وآداب السَّامع».

ثُمَّ جاء القاضي عِياضٌ(٣)، فأَلَّف كتابًا لطيفًا سَمَّاه «الإلماع»(٤).

وهو هذا الَّذي بين أيدينا، وهو وإن لم يَكن مُستوعبًا لمسائل عِلم «الاصطلاح» كبعضِ الكُتُب السَّالف ذِكْرُها؛ كـ«الكفاية»، إلَّا أنَّه لا يقلُّ أهمية عند أهل الفَنِّ منها.

ويُعْلَم هذا مِن مَدى اهتمام علماء «الاصطلاح» به مِن خِلال نَقْلِهم منه، وعَزْوِهم إليه؛ فهذا الإمامُ ابنُ الصَّلاح الذي أَلَّفَ كتابَه «علوم الحديث»، وجمع فيه- كما قال الحافظُ ابنُ حَجَر ما تَفَرَّق في غيره، حتى عَكَفَ النَّاسُ عليه، وسَارُوا بِسَيرِه- نَجِده يَنهل منه، ويَعزو إليه في مَواضع كثيرة منه.

وكذا مَن جاء بعده مِمَّن أَلَّف في هذا الفَنِّ؛ كالعِراقي، وابنِ حَجَر، والسَّخاوي، والبقاعي، والسُّيوطي، وغيرهم، وهذا يدلُّ عَلى عُلُو مَكانة الكِتاب،

---

(١) هو الحافظ الكبير مُحَدِّث العَصر؛ أبو نُعَيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأَصْبَهاني، المُتَوَفَّى سنة (٤٣٠هـ). «تذكرة الحفاظ» (١٠٩٢/٣)، ترجمة برقم (٩٩٣).

(٢) هو الحافظ الكبير الإمام مُحَدِّث الشَّام والعراق؛ أبو بكر أحمد بن عليٍّ بن ثابت البَغدادي، المُتوفى سنة (٤٦٣هـ). «تذكرة الحفاظ» (١١٣٥/٣)، ترجمة برقم (١٠١٥).

(٣) تأتي ترجمته مُستقلة.

(٤) «نزهة النظر» (٩٦- ٩٩).

وعُلو كَعْبِ مُؤَلِّفِه في ذلك الفَنِّ.

وقد «وَصَلَ القاضي في كثيرٍ مِن أبوابِه إلى أَعْتَاب الكَمال، بل إنَّ منهجَه في طريقةِ الكتابة والتَّخريج والضَّرب والمَحْو والنَّقط والشَّكل وتَحَرِّي الألفاظ وتحقيقها- يَصْلُح لِأَنْ يَكون عِمَادًا لِأُسُس التَّحقيق اليوم»(١).

وقد يَسَّر اللهُ لي خِدمة هذا الكتاب خِدْمَةً تَليق به، وبمكانة مُؤَلِّفه تَحقيقًا له، وتَعْلِيقًا عليه؛ فالحمدُ لله أَوَّلًا وآخِرًا، فكان العَمَلُ كالتَّالي:

١- قَابَلْتُ نُسخ المَخطوط بالمَطبوعِ بَيْد أَنِّي لم أُشِر إلى الفُروق التي بين النُّسَخ، حتى لا أُثْقِل الكتاب بذلك، وإنَّما اخترتُ إثباتَ النَّصِّ الصَّحيح مِن تلك النُّسخ بعد التَّأَمُّل والتَّأني، بَيْدَ أَنَّه إذا دَعَتِ الحاجةُ لمثل ذلك فإنِّي أُشِير له في الحاشية.

٢- قمتُ بإصلاح التَّصحيف والسَّقْط الوَاقِعَيْن في المَطبوع مع الإشارة إلى ذلك.

٣- قمتُ بتخريج الأحاديث والآثار.

٤- عَلَّقْتُ على بعض المَواضع تَتْمِيمًا للفائدة.

٥- صنعتُ فِهْرسًا للآيات القُرآنية، والأحاديث النَّبوية، والآثار، والأشعار.

٦- صنعتُ فِهرسًا لِشُيوخ المُصَنِّف.

٧- صنعتُ فِهرسًا للرِّجال المُتَرْجَم لهم.

٨- تَرْجَمْتُ للمُصَنِّف.

(١) «القاضي عِياض وجهوده في الحديث» (ص ٣٦٤)، لبشير بن أحمد الترابي.

٩- تكلمتُ عن مَنهج المُصَنِّف في الكتاب.

١٠- رَقَّمْتُ الأحاديثَ الواردة في الكِتاب والآثار.

١١- صنعتُ فِهرسًا لموضوعات الكتاب.

ومع هذا الذي قُمْتُ به فإنِّي لا أَدَّعي الكَمال لهذا العَمل، فطبيعةُ أعمال البَشر النَّقْص واردٌ عليها، وقد روى الخطيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابِه «موضح أوهام الجَمع والتَّفريق» (٦/١) بسنده إلى إبراهيم بن إسماعيل بن يَحيي المُزني أنَّه قال: «لو عُورِضَ كِتَابٌ سَبعين مَرَّةً لَوُجِد فيه خطأٌ؛ أَبَى اللهُ أن يكون كتابًا صَحيحًا غيرُ كتابِه». اهـ.

ولَكِن حَسْبِي أني أَفْرَغْتُ ما في وُسْعِي لِخدمته خِدمة تَجْعَلُه قَريبًا مِمَّا أراد مُؤَلِّفُه.

أسألُ اللهَ بِمَنِّه وكَرَمِه وإحسانِه أن يَجعل ذلك خالصًا لوجهِه الكَريم، وأن يَنفعني به يوم لقائه؛ إنَّه جَوَادٌ كَريمٌ، والحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمين.

كَتَبَه

راجي رحمة ربِّه القَدير المُعترف بالعَجْز والتَّقصير

أبو هَمَّام مُحَمَّد بن عَلِي الصَّوْمَعِي البَيْضَاني

اليَمني الأصل، المَكِّي مُجَاوِرًا

في بلد الله الحرام- مَكَّة- زَادَها اللهُ تَشْرِيفًا

وكان ذلك في مَنزلي الكائن بـ«محلة العَزيزيَّة الجَنُوبيَّة» في ١٤٣٧/٣/٩هـ

البريد الإليكتروني: abohammam333@gmail.com

الموقع الإليكتروني: www.abouhamam.com

شكر وتقدير

عملًا بقول نَبِيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَشْكُرِ اللهَ مَن لا يَشْكُرُ النَّاسَ»(١).

فَإِنِّي أَتَقَدَّمُ بالشُّكر والتَّقدير لكلٍّ من أَخِي الفَاضل الشَّيخ ماجد بن سليمان الرَّسِّي، وأَخي الفاضل الدُّكتور فَوَّاز بن مُحَمَّد العَوضي حفظهما اللهُ تَعالى- عَلَى تَفَضُّلِهما بالبَحث عَن مَخطوطات الكِتاب، وتَصْوِيرها، وإرسالِها إليَّ؛ فَجَزَاهما اللهُ خيرًا.

وأَخُونا الشَّيخ ماجِدٌ الرَّسي- والحَقُّ يُقال- قد استطاعَ بِفَضلٍ مِن اللهِ، ثُمَّ بِجُهوده المُتواصلة أن يَقف مُسَاندًا لجماعةٍ من الباحِثين المُتَخَصِّصين في علوم القُرآن والسُّنَّة لِمُواصلة جُهُودهم العِلْمِيَّة لِخِدمة دينِهم، مَع مُتابعةٍ منه وإشرافٍ على ذلك مُتمثلًا ذلكم الإشراف وتِلكم المُتابعة في أخلاقِه النَّبيلة وصَدْره الرَّحب؛ فَجَزَاه اللهُ خَيْرًا.

وأَشْكُرُ كُلَّ مَن أَسْهَم في إتمامِ هذا العَمل (كِتابة، وطِباعة، ونَشْرًا)؛ فَجَزَى اللهُ الجميعَ خيرَ الجَزاء، وثَبَّتَنا وإيَّاهم على الحَقِّ حَتَّى نَلْقَاه؛ إنَّه لَسَمِيعُ الدُّعاء.

---

(١) رواه أحمد (٢/٢٩٠) وغيره مِن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو حديث صَحيح، وصَحَّحه شيخُنا الوادعيُّ رَحِمَهُ اللهُ في كتابه المَاتع «الجامع الصَّحيح مِمَّا لَيس في الصَّحيحين» (٢/٣٥١) برقم (١٣٣٠).

ترجمة المصنف

اسمُه ونَسَبُه:

هو القاضي الإمامُ العَلَّامَةُ الحافظُ الأَوْحَدُ شَيخُ الإسلام؛ أبو الفَضْلِ، عِياضُ بنُ مُوسى بن عِياض بن عمرون(١) بن مُوسى بن عِياض اليَحْصُبيُّ الأندلسيُّ، ثم السَّبتيُّ(٢) المَالِكيُّ(٣).

فَنَسَبُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما نَرَى- يَرتفع إلى يَحْصُب بن مالك بن زيد، ويحصب أَخو ذي أصبح الحارث بن مالك بن زيد الذي يَنتهي إليه نسبُ الإمامِ مَالِكِ بن أَنَس الأَصْبَحي.

---

(١) بعض مَن تَرْجَم للقاضي عِياضٍ ذَكَر «عمرو» بدون نون، لكن ابن الملجوم سأل القاضي عن نَسَبِه، فقال له: «إنَّما أحفظ: عِياض بن مُوسى بن عِياض بن عمرون بن موسى بن عياض...». «أزهار الرياض» (٢٣/١، ٢٤)، وكذا ما ذَكَره عنه ولدُه في «التعريف بالقاضي عياض» (ص٢).

(٢) نِسبة إلى سَبْتَة، وهي بلدةٌ مَشهورةٌ مِن قواعد بلاد المَغرب... وبَينها وبين فاس عشرةُ أيَّام. «معجم البلدان» (١٨٢/٣).

(٣) «سِير أعلام النُّبلاء» (٢١٢/٢٠) ترجمة برقم (١٣٦). «الإحاطة بأخبار غرناطة» (١٨٨/٤)، «أزهار الرياض» (٢٣/١).

وهكذا يَمُتُّ القاضي عِياض إلى الإمام مالك بِصِلَتَيْن:

صِلة المَذهب المَالكِي الَّذي دَانَ به سُكَّانُ المَغرب، وكان عِياض مِن أَبْرَز أَعْلَامه، وأَشْهَرهم.

وصِلة القُربى والانتساب إلى قَبيلته حِمْيَر مِن عَرب اليَمن ذات الصِّيت الذَّائع في التَّاريخ الإسلاميِّ(١).

فهو عَرَبِي الأَصْل، استَقَرَّ أجدادُه قديمًا بالأندلس بجهة بسطة(٢)، ثم انتقلوا إلى مدينة فاس، واستقرُّوا بالقَيْرَوان(٣)، لكنَّ القاضي عِياض نفسه لا يَعلم هَل كان استقرارُهم بالقَيْرَوان قبل نُزُولهم واستقرارهم بِبَسْطة، أم بعد ذلك(٤).

فقد قال: «استقرَّ أجدادُنا في القِدَم بالأندلس بجهة بسطة، ثم انتقلوا إلى مدينة فاس.

وكان لهم استقرارٌ في القَيْرَوَان لا أَدْري قَبل استقرارِهم بالأَنْدَلُس، أو بعد ذلك»(٥).

---

(١) مقدمة تحقيق «تَرتيب المَدَارك» (ب)، لمحمد تاويت بتصرُّف يَسير جِدًّا.

(٢) **بَسْطَة**، بالفتح: مَدينة بالأندلس من أعمال جيَّان يُنسب إليها المُصلَّبات البَسْطِية. «معجم البلدان» (١/٤٢٢).

(٣) **القَيْرَوَان**: مدينةٌ عَظيمةٌ بأفريقية مُصِّرَتْ في الإسلام في أيَّام مُعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يُنظر «معجم البُلدان» (٤/٤٢٠).

(٤) «القاضي عياض وجُهُوده الكلاميَّة» (ص٣٤، ٣٥).

(٥) «التعريف بالقاضي عياض» (ص ٤)، و«الإحاطة في أخبار غرناطة» (٤/١٨٩).

مَوْلِدُه:

وُلِدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سَنة (٤٧٦هـ).

نَشْأَتُه:

نَشَأَ على عِفَّةٍ وصِيانة مَرْضِيَّ الخِلَال[(١)]، مَحْمُودَ الأقوال والأفعال، مَوْصُوفًا بالنُّبل والفَهم والحِذْق، طالبًا للعِلم، حريصًا عليه، وحَفِظَ كتابَ الله تعالى، وكان لا يَترك تِلاوتَه على كلِّ حالِه مع القِراءة الحَسَنة المُستعذبة والصَّوت الجَهِير...[(٢)].

طلبُه للعِلم على مَشايخ بلدِه سَبْتَة، والوافدين إليها مِمَّن ليسوا من أهلِها:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرَ المُجَالسة لأهل العلم والاختلاف إلى مَجَالِسهم[(٣)]؛ فأَخَذَ عن مشايخ بلدِه وبعضِ مَن وَفَدَ إليها؛ مِنهم ما يلي:

١- أحمد بن محمد بن بقي بن مَخْلَد، سَمِع عنه اليَسير بِسَبْتَةَ، ونَاوَلَه وأَجَازَه[(٤)].

٢- أحمد بن عمران الأنصاري الطُّلَيْطِلي؛ أبو العبَّاس، سَمِع منه يسيرًا

(١) كذا في «التعريف» لَوِلد القاضي، وفي «الإحاطة»: «الحال»، ونَبَّه مُحَقِّق الكتاب على ذلك.
(٢) «التعريف» (ص ٤).
(٣) «التعريف» (ص ٤).
(٤) يُنظر السَّنَد رقم (١٠)، و«الغُنْيَة»، الترجمة رقم (٣٠)، و«الصلة» (١/١٢٨)، ترجمة برقم (١٧٤).

بِسَبْتَةَ(١).

٣- أبو العبَّاس أحمد بن قاسم الصِّنهاجي، سَمِع منه حديث سَبْتَةَ بها(٢).

٤- أحمد بن طاهر بن عليِّ بن عِيسى الأنصاري الدَّاني، لَقِيَه بِسَبْتَةَ، وسَمِع منه فَوَائِدَ(٣).

٥- إبراهيم بن جَعفر اللواتي، عُرِف بابن الفاسي، يُكنى أبا إسحاق، سَمِع منه فَأَكْثَرَ(٤).

٦- الحَسَن بن عبد الأَعْلى الكُلَاعِيُّ السفاقسي، يُكنى أبا عليٍّ، لَقِيه بِسَبْتَة، وأَخَذَ عنه(٥).

٧- الحَسَن بن عليِّ بن طَريف النَّحوي التَّاهرتيُّ السَّبْتيُّ، يُكنى أبا عليٍّ، سَمِع منه كثيرًا(٦).

٨- خَلف بن يُوسف بن فَرْتُون النَّحوي الشَّنْتَرِيني، يُكنى أبا القاسم، جَالَسَه بِسَبْتَةَ، وأَخَذَ عنه(٧).

---

(١) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٣٩).
(٢) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٤٠).
(٣) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٤٣).
(٤) يُنظر السَّنَد رقم (١١)، و«الغُنْيَة»، الترجمة رقم (٨٦).
(٥) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٧٢).
(٦) يُنظر السَّنَد رقم (٢)، و«الغُنْيَة» الترجمة رقم (٥٠).
(٧) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٥٤)، و«بغية المُلتمس» برقم (٧٢٢).

٩- عبد الله بن محمد بن مَنصور اللَّخمي السَّبتي، يُكنى أبا محمد، دَرَس عليه المَسَائل والأُصول، ونَاظَرَ عنده في «المُدَوَّنة»، و«المُوطَّأ»، و«أُصُول الفِقه والدِّين»(١).

١٠- غَالب بن عطيَّة المُحاربي الغرناطي، يُكنى أبا بكر، سَمِع مِن لَفْظِه فَوَائد سَبْتَة وقُرْطُبة(٢).

١١- محمد بن عيسى التَّميمي السَّبتي القاضي، يُكنى أبا عبد الله، سَمع منه فَأَكْثَرَ، وأَجَازَه(٣).

١٢- يُونس بن محمد بن مُغيث القُرطبي، عُرف بابن الصَّفَّار، يُكنى أبا الحَسَن، جَالسه بِسَبْتَةَ كثيرًا، وسَمِع منه يَسِيرًا(٤).

هؤلاء بعض مَن تَلَقَّى عنهم القاضي عِياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ العِلم ببلده سَبْتَة، وقد روى مِن طريق بعضِهم في كتابه الذي بين أيدينا «الإلماع»، وتَرجم لجميعهم في كتابِه «الغنية».

(١) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٥٨).
(٢) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٨٤).
(٣) يُنظر السَّنَد رقم (٢)، و«الغُنْيَة» الترجمة برقم (١)، و«سِير أعلام النبلاء» (١٩/٢٦٦)، ترجمة برقم (١٦٦).
(٤) يُنظر «السند» رقم (١٠)، و«الغُنْيَة» ترجمة برقم (٩٦)، و«الصلة» (٢/٣٣٧)، ترجمة برقم (١٥١٨).

رحلته إلى أهل العِلم للأخذ عنهم ومجالستهم:

بعد ما تَلَقَّى القاضي عِياضُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ العِلْمَ على مَشايخ بلده سَبْتَةَ قَرَّر الخُروجَ والرِّحلة إلى الأندلس، فكان خروجُه من بلده «سبتة» في يوم الثلاثاء مُنتصف جمادى الأولى سنة (٥٠٧هـ)، فوصل إلى قُرْطُبة(١) مُسْتَهَلَّ جمادى الآخرة مِن تلك السَّنَة، **فَأَخَذَ فيها عن جماعةٍ؛ منهم**:

١- أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي، عُرِف بابن المَرْخي، يُكنى أبا جَعْفَر، سَمِع منه وذَاكَرَه(٢).

٢- خَلَف بن إبراهيم عُرِف بابن النَّخَّاس المُقرئ الخَطيب، يُكنى أبا القاسم، سَمِع منه، وأَجَازَه(٣).

٣- سراج بن عبد المَلك بن سِراج الأُمَويُّ اللُّوغويُّ، يُكنى أبا الحُسَين، سَمِع عنه فَأَكْثَرَ، وأَجَازَه(٤).

٤- سُفيان بن العاصي الأَسدي البَلَنْسِيُّ، يُكنى أبا بحر سَمِع منه كَثيرًا، وأَجَازه(٥).

---

(١) **قُرْطُبة**: مَدينة عظيمة بالأندلس وَسَطَ بِلادها، كانت سَريرًا لملكها، وبها كانت مُلوك بني أُمَيَّة. «معجم البلدان» (٤/٣٢٤).

(٢) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٣٦).

(٣) يُنظر السَّنَد رقم (٢١)، روى عنه مَقرونًا بغيره، ويُنظر «الغُنْيَة» الترجمة رقم (٥٢).

(٤) يُنظر السَّنَد رقم (١٠٨)، و«الغُنْيَة» ترجمة رقم (٨٧).

(٥) يُنظر السَّنَد رقم (٧)، و«الغُنْيَة» ترجمة برقم (٧).

٥- عبد الرَّحمن بن محمد بن عَتَّاب الجُذَاميُّ، يُكنى أبا محمد، سَمِع منه فَأَكْثَر، وأَجَازه(١).

٦- عبد الرَّحمن بن عبد الله الأُمَويُّ، سَمِع منه يسيرًا(٢).

٧- محمد بن عليِّ بن حَمْدَيْن التغلبي القاضي، يُكنى أبا محمد، سَمِع منه كثيرًا، وأَجَازَه(٣).

٨- محمد بن أحمد التُّجيبي القاضي، عُرِف بابن الحاج، يُكنى أبا عبد الله، سَمِع منه، وأَجَازَه(٤).

٩- محمد بن أحمد بن رُشْدِ القاضي، يُكنى أبا الوليد، سَمِع منه يَسِيرًا، وأَجَازَه(٥).

١٠- محمد بن سليمان النَّفْزي ابن أخت غانمٍ المالَقِي، يُكنى أبا عبد الله، سَمِع منه كثيرًا، وأَجَازَه(٦).

---

(١) يُنظر السَّنَد رقم (٦)، و«الغُنْيَة» ترجمة برقم (٦٤).
(٢) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٦٧).
(٣) يُنظر السَّنَد رقم (٤١)، روى عنه المُصَنِّف مَقرونًا بغيره، ويُنظر «الغُنْيَة» ترجمة برقم (٢).
(٤) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة»، ترجمة برقم (٣).
(٥) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٤).
(٦) تُنظر ترجمته في «الغُنْيَة» برقم (٦).

خُرُوجُه إلى «مُرسِية»(١):

ثُمَّ خرج من «قُرْطُبَة» في يوم الإثنين لخمسٍ بَقَين من شهر الله المُحَرَّم سنة (٥٠٨هـ) مُتَّجِهًا إلى «مُرْسِيَة»، فَدَخَلَها في يوم الثلاثاء، المُوافق لليوم الثاني مِن شهر صَفَر، فوجد جماعةً مِن أهل العلم فَأَخَذَ عنهم؛ منهم ما يلي:

١- الحافظ أبو عَلِي؛ الحُسَين بن محمد الصَّدَفي السُّرْقُسْطِيُّ القاضي، عُرِف بابن سُكَّرة، سَمِع منه كثيرًا(٢).

٢- عبد الله بن محمد الخُشَني، عُرف بابن أبي جَعْفَر، يُكنى أبا محمد، سَمِع منه بـ«مُرْسِيَة»، وأَجَازَه(٣).

ثُمَّ أَخَذَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتنقل بالأندلس، فَلَقِي في رِحلته هذه جماعةً من أعلامِها، وقد دَوَّنَ أسماء جماعة مِنهم في فهرسته «الغُنية»(٤).

شيوخُه بالإجازة:

عُني القاضي عياضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ باستجازة الشُّيوخ الَّذين لَم يَستطع الارتحال إليهم، وبخاصَّة المَشارِقة، وقد بلغ عددُ شُيُوخه بالإجازة أربعة وعشرين عَالِمًا؛

---

(١) مُرْسِيَة: مَدينة بالأندلس. «مُعجم البلدان» (١٠٧/٥).

(٢) يُنظر السَّنَد رقم (١)، و«الغُنْيَة» الترجمة رقم (٤٧)، و«بُغية المُلتمس»، ترجمة برقم (٦٥٥).

(٣) يُنظر السَّنَد رقم (٧)، و«الغُنْيَة» الترجمة رقم (٥٦)، و«الصِّلة» (٣٨٤/١)، ترجمة برقم (٦٤٦).

(٤) «التَّعريف بالقاضي عِياض» (ص ١١٩- ١٣٢).

مِنهم ما يلي:

١- أَوْحَد أهلِ زَمانه في عِلم الحَديث، وأَعْلَمهم بِقَوانين الرِّوَاية الحافظ؛ أبو طَاهر، أحمد بن محمد السِّلفي، فقد كتبَ لِعِياضٍ مُجِيزًا له بجميع رُوَايَاتِه ومُؤَلَّفَاتِه[١].

٢- رَئيس المُحَدِّثين بِقُرطبة؛ أبو عَلي، الحُسَين بن محمد الغَسَّاني، كَتَبَ إليه يُجيزه كتابَه «تَقْييد المُهمل»[٢]، وجَميعَ رِوَاياتِه[٣]، وتَقَدَّم معنا أن القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلغ عددَ شُيوخه بالإجازة أربعة وعِشرين شيخًا، ولكن اقتصرتُ هنا على ذِكر شَيخين اثنين مِمَّن روى عنهما في الكتاب بالإجازة وسَمَّاهما.

فأمَّا أبو طاهر السِّلَفي فقد أَكْثَر عنه، وقد تَوَصَّل به إلى رواية كتاب أبي محمد الرَّامهرمُزي المَوسوم بـ«المُحَدِّث الفاصل»، وأكثر ما روى مِن هذا الكتاب هو عن طريقِه.

نَعم، توصل إلى كتاب «المُحدث الفاصل» بأبي علي الصَّدفي، المعروف بابن سُكَّرة، لكن لم يرو عنه إليه إلا شيئًا يسيرًا، ويُبين روايته عنهما أنها إجازة، فنجده- مَثَلًا- في روايته عن أبي طاهر السِّلفي يقول: «حَدَّثنا أبو طاهر أحمد بن محمد الأَصْبَهاني من كتابه[٤]»، أو «حَدَّثنا أبو طاهر الحافظ مُكَاتَبَةً»[٥]، أو

(١) يُنظر السَّنَد رقم (١٢)، و«الغُنْيَة» الترجمة رقم (٣٣).
(٢) طُبِعَ طَبَعات عِدَّة؛ آخرها وأَجْوَدها طبعة «دار عَالَم الفَوَائد».
(٣) «القاضي عِياض وجُهُوده الكلاميَّة» (ص٦٨)، بتصرُّفٍ يَسِير جدًّا.
(٤) يُنظر السَّنَد رقم (١٢).
(٥) يُنظر السَّنَد رقم (١٤).

«حَدَّثنا أحمد بن محمد من كتابِه وإِذْنِه»(١)، أو «حَدَّثنا أحمد ابن محمد بن سِلَفَة كتابَة»(٢)، ونحو ذلك من العبارات التي يَظهر منها رِوَايته عنه بالإجازة.

وكذا في رِوايته عن أبي عَلي الغَسَّاني فنجدُه في روايته عنه يقول: «أخبرنا الشَّيْخُ أبو عَلي الحُسَين بن محمدٍ الغَسَّاني الحافظ مِن كتابِه»(٣)، أو «أخبرنا أبو عَلي الجَيَّاني فيما كَتَبَ به إليَّ»(٤)، أو «فيما أَذِن لي فيه»(٥)، وغير ذلك من العِبارات التي يَظهر منها روايته عنه بالإجازة.

بَيْدَ أنَّه روى عنه في مَوَاضِعَ قليلةٍ من الكتاب بالواسطة، منها قوله:

«حَدَّثنا أبو الوليد؛ هِشَام بن أحمد الفقيه، بِقِرَاءتي عليه، حَدَّثنا أبو علي الغَسَّاني، أخبرنا أبو عمر النَّمَري...»(٦).

وقد كان هشامُ بن أحمد مُتْقِنًا لحديث أبي عَليٍّ الجَيَّاني، فلعلَّ هذا ما جعل القاضي يروي عنه، فقد قال في كتابه «الغُنية»(٧) مُتَحَدِّثًا عن لِقَائه به: «لَقِيتُه بـ«قُرطبة»، وقرأتُ عليه في دارِه جميع كتاب «المُصَنف» لأبي داود السِّجِسْتَاني في «السُّنَن»، وهو يُمسك على أصل شيخِنا أبي عليٍّ الحُسين بن محمد الجَيَّاني الذي

(١) يُنظر السَّنَد رقم (٦٨).
(٢) يُنظر السَّنَد رقم (٩٩).
(٣) يُنظر السَّنَد رقم (٥).
(٤) يُنظر السَّنَد رقم (٨٠).
(٥) يُنظر السَّنَد رقم (١٠٥).
(٦) يُنظر السَّنَد رقم (٤٥).
(٧) من الترجمة رقم (٩٣).

أتقنه، وحدَّثني به عنه عن أبي عُمر بن عبد البر، عن ابن عبد المُؤمن، عن ابن داسَه، عن أبي داود.

قلتُ: والشَّيءُ بالشَّيءِ يُذكر، فالمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَروي في الكتاب عن شيخين اتَّفَقَا في اسْمَيْهِما، واسْم أبيهما، وفي الكُنْيَة.

الأَوَّل: أبو عليٍّ؛ الحُسين بن محمد، وهو الجَيَّاني.

الثَّاني: أبو عليٍّ؛ الحُسَين بن محمد، وهو ابن سُكَّرَة[١].

أمَّا روايته عن الجَيَّاني فإنَّه يُتبعها بقوله: «كتابة»، أو «مِن كتابِه»، أو «فيما أَذِن لي به»، وما أَشْبَه ذلك من الأشياء التي يَظهر منها عدم سَماعه منه.

وأمَّا رِوايته عن ابن سُكَّرَة فإنَّه إمَّا أن يَذكر سماعه عليه؛ كقوله: «قِرَاءة مِنِّي عليه»، وما أَشْبَه ذلك مِمَّا يَظهر منه سماعُه منه.

وإمَّا أن لا يَذكره؛ كقوله: «حَدَّثنا القاضي الشَّهيد؛ أبو عَلِيٍّ»[٢]، أو «حَدَّثنا القاضي أبو عَلِيٍّ الصَّدَفي الحافظ»[٣]، أو «حَدَّثنا الحافظ أبو عَلِيٍّ»[٤]، أو حَدَّثنا القاضي الشَّهيد»[٥].

---

(١) تَقَدَّم قريبًا، ولم يَذكره في الكتاب بلقب «ابن سُكَّرة».
(٢) يُنظر السَّنَد رقم (٣).
(٣) يُنظر السَّنَد (١٧).
(٤) يُنظر السَّنَد رقم (٢٤).
(٥) يُنظر السَّنَد رقم (٣٢).

وعليه، فإنَّه إذا ذَكَرَ الجَيَّاني سواء باسمِه، أو لَقَبِه، أو كُنيته، فإنَّه يَذكر عَقِبَه ما يدلُّ على أنَّ ذلك إجازةً لا سَماعًا، وبِما تَقَدَّم يَحْصُل التَّمَيُّزُ بينهما.

هذا ما يَتَعَلَّقُ بِمشايخ القاضي عِيَاضٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

تلاميذُه:

حَدَّث عن القاضي وأَخَذَ عنه العِلْمَ خَلْقٌ مِن العلماء؛ مِنهم:

وَلَده القاضي محمد بن عِياض؛ قَاضي دانِيَة(١).

والإمام عبد الله بن محمد الأشِيرِي.

وأبو جَعفر بن القصير الغَرْنَاطي.

والحافظ خَلَف بن بَشْكُوال.

وأبو محمد بن عبيد الله الحَجْري.

ومحمد بن الجَابري(٢).

وأبو العَبَّاس بن فَرْتُون(١)، وغيرهم.

---

(١) دَانِيَة: مَدينة بالأندلس مِن أعمال بَلَنْسِية على ضَفَّة البَحر شرقًا مَرْساها عجيبٌ يُسَمَّى السُّمَّان، ولها رساتيق وَاسِعة كثيرة التِّين والعِنب واللَّوْز، وكانت قاعدة ملك أبي الجيش مُجاهد العَامِري، وأهلها أَقْرَأ أهل الأندلس؛ لأنَّ مجاهدًا كان يَستجلب القُرَّاء، ويُفْضِلُ عليهم، ويُنفق عليهم الأموال؛ فكانوا يَقْصِدُونه، ويُقيمون عنده في بلادِه... «معجم البلدان» (٢/٤٣٤).

(٢) «سير أعلام النُّبلاء» (٢٠/ ٢١٢).

مصنفاتُه:

كان القاضي أبو الفَضْل إمامَ وَقْتِهِ في الحَديث وعُلُومه، عَالِمًا بالتَّفسير وجميعِ عُلُومه، فقيهًا أُصوليًّا، عَالِمًا بالنَّحو واللُّغة وكلام العَرب وأَيَّامِهم وأَنْسَابِهم...[2].

فكانت حصيلةُ القاضي عِياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن تَكوينه العِلمي مَجْمُوعَاتٍ من الكُتُب في شَتَّى فُنون العِلم والمعرفة[3]؛ فنكاد لا نرى تأليفًا من تَوَاليف أهل الحَديث وأهل السِّيَر والفُقهاء إلا وجدناه مَلِيئًا بكلامه، عِلْمًا أنه لم يَرْحَل إلى المَشْرِق[4].

فَلَهُ التَّصانيفُ المُفيدة البَدِيعة؛ منها ما يلي:

- «إكمال المُعْلِم في شَرح صَحِيح مُسلم».
- و«الشِّفا بتعريفِ حُقُوق المُصطفى».
- و«مَشارق الأنوار على صِحَاح الآثار».
- «التَّنبيهات المُستنبطة على الكتب المُدَوَّنة».

=

(١) «التَّكملة لكتاب الصِّلة» (٣/٣٥٧).
(٢) «الدِّيباج المُذَهَّب» (٢/٣٧)، ترجمة برقم (٢).
(٣) «القاضي عِياض عَالِمُ المَغرب، وإمام أهل الحَديث» (ص١١٧- ١٢١)، بواسطة (القاضي عياض وجهوده الكلاميَّة).
(٤) المصدر السابق (ص ٧٢).

- «تَرتيب المَدَارك وتَقريب المَسالك لِمَعْرفة أعلام مَذهب مَالِك».
- «الإعلام بحدود قواعد الإسلام».
- «الإلْمَاع في ضَبْطِ الرِّواية وتَقْييد السَّماع»، وهو الذي بين أيدينا.
- «الغُنية» في شيوخِه.
- «المُعجم» في شيوخ ابن سُكَّرَة.
- و«نَظْم البُرهان على صِحَّة جَزم الأذان».
- «بُغية الرَّائد لما تَضَمَّنَه حديثُ أُمِّ زَرْعٍ مِن الفَوَائد»(١).

وبعض هذه في حُكم المَفقود.

أعمالُه:

بعد عَوْدَتِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن الأندلس أَجْلَسَه أهلُ سَبْتَة للمُنَاظرة عليه في «المُدَوَّنة»، وهو ابنُ اثنين وثَلاثين عامًا، أو نحوها، وبَعد ذلك أُجْلِسَ للشُّورى، ثُمَّ وَلِيَ قَضاء بلده مُدَّة طَويلة حُمِدَت فيها سِيرته أقام جميع الحُدود على ضُرُوبِها، واختلاف أنواعها، ثُمَّ نُقِلَ إلى قضاء غرناطة سنة (٥٣١هـ)، وتَقَلَّد خُطَّة قضائها على المُعتاد من شِيمِه السَّنِيَّة وأخلاقه المَرضية، ولكن سُعِي في صَرْفه عن قضاء غرناطة، فَصُرِف بعد انفصاله عَنْها زائرًا أهله، وبَنى الزِّيادة الغربية في «جَامع سَبْتَة»، وبَنى في جبل الميناء «الرَّابِطة»(٢) المشهورة، إلى غَير ذلك من

(١) «الدِّيباج المُذهب» (٢/٢٩)، بتصرُّف يسير.
(٢) يُنظر تَعليق مُحَقِّق كتاب «التَّعريف بالقاضي عِياض» (ص ١٠).

الآثار المَحمودة والمَسَاعي المَرضية[١].

شعره:

لقد كان القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ- كما قال ابنُ فرحون- شَاعِرًا مجيدًا رَيَّانًا من الأدب؛ لِذَا نَذكرُ شيئًا مِن شِعْرِه؛ **فَمِنْهُ**:

يَا مَنْ تَحَمَّل عَنِّي غَيْرَ مُكْتَرِثٍ ... لَكِنَّه للضَّنَى والسُّقْم أَوْصَى بِي
تَرَكْتَنِي مُسْتَهَامَ القَلْبِ ذَا حُرَقٍ ... أَخا جَوًى وتَبَارِيحٍ وَأَوْصَابِ
أَرْقُبُ النَّجْمَ فِي جُنْحِ الدُّجَى سَهَرًا ... كَأَنَّنِي رَاصِدٌ للنَّجْمِ أَوْصَابي
ومَا وَجَدْتُ لَذِيذَ النَّوْمِ بَعْدَكُمُ ... إِلَّا جَنَى حَنْظَلٍ فِي الطَّعْمِ أَوْصَابِ[٢]

ومنه قوله:

أَعُوذُ بِرَبِّي مِن شَرِّ مَا ... يُخَافُ مِن النَّاسِ والجِنَّة
وأَسْأَلُه رَحْمَةً تَقْتَضِي ... عَوَارِفَ تُوصِلُ بالجَنَّة
فَمَا لِلْخَلَائِق عَنْ نَارِه ... سِوَى فَضْلِ رُحْمَاهُ مِنْ جُنَّة

وأَكْتَفِي بِمَا تَقَدَّم مِن شِعْرِه رَحِمَهُ اللَّهُ، ومَن أَرَادَ مَزِيدًا مِن ذَلك فَلْيَرْجِع إلى ما جَمَعَه ولدُه محمدٌ في كتابِه «التَّعريف بالقاضي عِياض».

---

(١) «التعريف بالقاضي عياض» (ص١٠)، و«الدِّيباج المُذهب» (٢/٢٨).
(٢) «التَّعريف بالقاضي عياض» (ص ١٠٠).

وفاته:

أمَّا بالنِّسبة لِوَفَاتِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فَكانت سنة (٥٤٤هـ) بـ«مَرَّاكُش»(١)، وكان ذلك ليلة الجُمُعة في جُمَادى الآخرة مِن تلك السَّنَة، ودُفِن في باب أَيْلَان داخل السُّور رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى(٢).

---

(١) **مَرَّاكُش**: أعظمُ مدينة بالمَغرب وأَجَلُّها، وكان بها سرير مُلك بني عبد المُؤمن، وهي في البَرِّ، وكان أَوَّل مَن اخْتَطَّها يُوسف بن تَاشْفِين. «مُعجم البلدان» (٥/٩٥).

(٢) يُنظر «التَّعريف بالقاضي عِياض» (ص١٣).

سبب تأليف القاضي عياض كتابه «الإلماع»

أمَّا بالنِّسبة للسَّبَبِ الذي جعل القاضي عِيَاضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُصَنِّف كتابَ «الإلماع»، فهو كالسَّبَبِ الذي أَلَّف به جماعةٌ من أهل العِلم مُصَنَّفَاتهم، وهو أن يَطلب منهم أَحَدُ تَلاميذهم، أو مَن له عِندهم مَكانة، فيُصادف رغبةً في نُفُوسهم؛ فيَقومون بذلك.

والقاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَشَارَ في مُقَدِّمة كتابِه إلى ما نستطيعُ أن نَجعله سَبَبًا لتأليفِه كتابه هذا، ولعلَّ سببًا آخَر حَمَلَه على ذلك نَحن لا نَعْلمه؛ بَيْدَ أنَّ ما ذَكَرَه في مقدمة الكتاب هو الأقرب لما تَقَدَّم، فقد قال مُجيبًا على مَن سأله ذلك: «أيُّها الرَّاغب في صَرف العِناية إلى تَلخيص فُصُولٍ في مَعرفة الضَّبط، وتَقْييد السَّماع والرِّواية، وما يَصِحُّ منها، وما يتزَّيَفُ، وما يَتَّفِقُ فيه وجوهُها ويختلفُ؛ فإنِّي بما علمتُه مِن حِرصك على هذا الطَّريق، وتميُّزك إلى هذا الفَريق، وإيثارك عِلم الأَثَر على ما سواه، وتَهمُّمك بتقييد ألفاظ الحديث، وتَفَهُّم معناه، وأنَّك سُدِّدْتَ بمذهبك هذا لوجه الحَقِّ وصَوَابِه، وأَتَيْتَ بيتَ العِلم مِن بابِه، وسلكتَ في ذلك مَسلك كلِّ مَشهور مذكور، وأحببتَ مِن العِلم ما يُحِبُّه الذُّكُورُ». اهـ.

فهذا هو الحاملُ له أن يُصَنِّف هذا الكتاب، وممكن أن يُضَمَّ إلى ذلك أنَّه لم يجد ببلاد المَغرب مُؤَلَّفًا في ذلك، ولهذا قال في مُقَدِّمته مخاطبًا مَن رَغِبَ إليه في ذلك: «ولَم يَعْتَنِ أحدٌ بالفَصل الذي رَغِبتَه كما يَجِبُ، ولا وَقَفْتُ فيه على تَصنيفٍ يجد الرَّاغب فيه ما رَغِبَ، فأجبتُك إلى بيان ما رَغِبْتَ...».

طريقة المصنف في تأليف كتابه

أمَّا بالنِّسبة لِطريقة المُصَنِّف التي سَلَكَها في تأليف كتابِه، فَمِن المُمكن إجمالها بما يلي:

١- بَدَأه بمُقدمة قصيرةٍ خاطبَ فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَن رَغِب إليه إلى تَلخيص فُصولٍ في مَعرفة الضَّبط، وتَقييد السَّماع والرِّواية، وتَبيين أنواعها عند أهل التَّحصيل والدِّراية، وما يَصحُّ مِنها، وما يتزَيَّف فيه مِن وجوهها ويَختلف.

وقال له: إنَّ حِرْصَه على ذلك، وإيثارَه عِلم الأَثر على سِواه دليلٌ على أنَّه سُدِّد بذلك المَذهب لوجهِ الصَّواب، وسَلَك مَسْلك كلِّ مَشهور مَذكور، وأَحَبَّ مِن العِلم ما يُحِبُّه الذُّكورُ.

وبَيَّنَ له أنَّ عِلم الكتاب والسُّنَّة أصلُ الشَّريعة الذي إليه انتماؤها، وأساسُ عُلومها الذي عليه يَرتفع تَفريع فروعها وبِناؤها، فذكر له أنواعًا من ذلك العِلم- عِلم مُصطلح الحَديث- وكثيرٌ من تلك الأنواع لم يَذكرها في كتابه، وذكر أنَّ في كلٍّ مِنها تآليفَ عَديدة، وتآليفَ جَمَّة مُفيدة، بَيْدَ أنَّه لم يَعْتَن أحدٌ بالفصل الذي طَلَبه منه الرَّاغبُ كما يجب، ولا وقف فيه على تَصنيفٍ يَجِدُ فيه الرَّاغِبُ ما رَغِبَ(١).

---

(١) يُحْمَلُ هذا على جِهة أهل المَغرب، كما قال أحمد صَقْر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مُقَدِّمة تحقيقه =

فلهذا أجابه إلى بيانِ ما رَغِب مِن فُصوله، وأنَّه جَمع فيه نُكَتًا غَريبةً من مُقَدِّمات علم الأَثر وأُصُوله، ثُمَّ أشار إلى مادة الكتاب إشارةً سريعة، وسنأتي عليها بَعْدُ.

هذا هو خُلَاصَةُ ما ذَكَرَه في مُقَدِّمة هذا الكتاب.

٢- ثُمَّ بَوَّب بابًا في وجوب طلب عِلم الحديث والسُّنَن، وإتقان ذلك وضَبطه، وحِفظه ووَعْيه؛ فَتَكَلَّم تحت ذلك الباب عَن حِفظ الله لكتابه، وتَكَفُّلِه بذلك، وأنَّ ما أخبر به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن وَحْي الله إليه، وأَوَامره ونَوَاهيه قد قال اللهُ في ذلك: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤**﴾(١).

وأنَّ ما جاء من سُننه وسَائر سِيره وجُملة أقواله وأفعاله وإقراره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال اللهُ لنا: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟**﴾(٢).

وأنَّ هذا كله إنَّما يُوصل إليه ويُعرف بالتَّطَلُّب والرِّوَاية والبَحث والتَّنقير

=

للكتاب: «أمَّا أهلُ المَشرق فقد وُجِدَت لهم مُصَنَّفاتٌ في ذلك؛ فقد جَمَع مادة كتابِه مِن كُتُب المَشارقة، ولا سِيَّما «المُحَدِّث الفاصل» للرَّامَهُرْمُزي، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم، و«الكفاية»، و«الجامع» وغيرهما مِن كُتُب الخطيب البَغدادي، وقد ذَكَرَ في كتابه «الغُنْيَة» لمشايخه الَّذين أَخَذَ عنهم إجازة ورِوَاية: أنَّه رَوى تِلك الكُتب وغيرَها مِن كتب المَشارقة في عُلوم الحديث».

(١) النجم آية (٣، ٤).

(٢) الحشر آية (٧).

عنه، والتَّصحيح له.

ثُمَّ تَكَلَّم عَن حِرص سَلَفِنا الصَّالح على نقل الحديث وسَماعه وحَمْلِه وتَبليغه ونَشْره، وبَحْثهم عن مَشهوره وغريبه، والرِّحلة لأجله، وتَنخيلهم لِصَحيحه مِن سَقِيمه، وذَكَرَ بعضَ الأحاديث النَّبوية والآثار السَّلَفِيَّة لِيَدُلِّل بذلك على ما بَوَّب عليه.

٣- ثم بَوَّب بابًا في شَرَفِ عِلم الحديث، وشَرَف أهلِه.

فذكر بعضَ الأحاديث على شَرَفِ وفَضْلِ حِفظ حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَيْدَ أنَّها لا تَسْلَم مِن ضَعْفٍ، وذكر بعض الأحاديث والآثار والأشعار تَدُلُّ على فَضْلِ عِلم الحديث، وفضل أهلِه.

٤- ثُمَّ بَوَّب بابًا في آداب طالب سَماع الحديث، وما يجبُ أن يَتَخَلَّق به، وذَكَر جملة مِن تلك الآداب والأخلاق التي يَجب أن يكون عليها الطالبُ من إخلاصٍ للنية، ولُزوم السَّكينة والوقار، والتَّوَاضع للمُعَلِّم، والصَّبر عليه، وتَوقيره، واختيار المشاهير مِن أهل العلم، وغيرها من الآداب السَّنِيَّة، والأخلاق المَرضية، وأورد شيئًا من الأحاديث والآثار لِيَدُلِّل بها على ما بَوَّبَ به.

٥- ثُمَّ بَوَّب بابًا فيما يَلزم من إخلاص النِّية في طَلَب الحَديث وانتقاء المَشايخ الذين يُؤخذ عنهم العِلم؛ فَذَكر الأدِلَّة من الكتاب والسُّنَّة على وجوب إخلاصِ النِّية لذلك، ثم ذكر جُملة من الآثار في ذلك، وفي انتقاء مَشايخ التَّلَقِّي، وترك مَن لَيس أهلًا لذلك.

٦- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في متى يُستحبُّ سَماع الطالب؟ ومَتى يَصِحُّ سَماعُ

الصَّغير؟ وسَاقَ الأَدِلَّةَ على ذلك مِن الآثار وأقوال الأئمة.

٧- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في أنواع الأخذ، وأُصُول الرِّواية؛ فتكلم فيه عن كيفية طَرِيق النَّقل، ووجوه أَخْذ العِلم عن أهلِه، وأُصُول رِوايته، وأنَّها أنواعٌ وأَضْرُبُ ثَمانية: «السَّماع»، و«القِرَاءة»، و«المُنَاولة»، و«الكِتابة»، و«الإجازة»، و«الإعلام»، و«الوَصِيَّة»، و«الوجادة»؛ فتَكَلَّم على كُلِّ ضَرْبٍ منها، مُورِدًا كلام أهل الفَنِّ فيما يتعَلَّق بذلك، مع ذكر الخِلاف إن كان في تلك المَسألة خلافٌ، وغير ذلك مما يتعلَّق بتلك الأَضْرُب، وأطالَ في ذلك إطالةً جَلَبَ فيها فَوَائِدَ جَمَّةً.

٨- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في العِبارة عن النَّقل بوجوهِ السَّماع والأخذ، والمُتَّفق في ذلك والمُختلف فيه، والمُختار منه عند المُحَقِّقين وعِند المُحَدِّثين؛ فتكلم فيه عن عبارة النَّقل وصِيغته، وخِلاف الأئمة في ذلك، مع ذِكر كُلِّ قولٍ واختيارٍ لِصَاحِبِه، وغير ذلك.

٩- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في تحقيق التَّقييد والضَّبط والسَّماع، ومَن سَهَّل في ذلك وشَدَّد.

فَذَكَرَ تحت ذلك ما ذهبَ إليه أهلُ التَّحقيق مِن المُحَدِّثين وأئمة الأُصول والنُّظَّار مِن عَدم التَّحديث إلا بما حَفِظَه الرَّاوي، أو قَيَّده في كتابه، وصَانَه في خِزَانته، وتَحَرِّي السَّلف في ذلك، وسَرَدَ في ذلك آثارًا لجماعةٍ من الأئمة.

١٠- ثُمَّ أَتْبَعَ البابَ المُتَقَدِّمَ بباب مَن سَهَّل في ذلك؛ فذكر تحت ذلك ما ذهب إليه جماعةٌ مِن أهل الحديث مِن الصَّدر الأول فَمَنْ بعدهم مِن طوائف الفُقهاء إلى ترك التَّشديد في الأَخْذ والمسامحة فيه، والبِناء على التَّسهيل، مع

ذكره لوجهة نظرِهم، وسَرَدَ في ذلك جملةً من الآثار.

١١- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في التَّقييد بالكتاب والمُقابلة والشَّكل والنَّقط والضَّبط؛ فتكلَّم تحت ذلك التَّبويب عن جَوَاز كتابة الحديث، مع ذِكره لبعض الأحاديثِ النَّبوية الدَّالَّةِ على جواز ذلك، وذِكر أسماءِ مَنْ قال بذلك من الصَّحابة ومَن بعدهم، مع ذِكره للخلاف الذي كان قَبْلُ بين السَّلف في ذلك، وذكر بعضَ الآثار عَن بعض مَن لم يَرَ كتابة ذلك، وتكلم عن طريقة كَتْبِهم للحديث، واختلافهم في ذلك، وتكلم أيضًا عن الشَّكل والنَّقط فيما يُشكل ويشتبه، ومَتى يكون ذلك؟ مع الإشارة إلى الخلاف في ذلك، وذَكَرَ بعض الآثار والأشعار التي لها تَعَلُّقٌ بما تَكَلَّمَ عنه.

١٢- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في التَّخريج والإلحاق للنَّقص.

فتكلَّم فيه عن إلحاقِ ما سقط من الأُصُول، وعن أحسن وجوهِ ذلك، وما استَمَرَّ عليه العملُ عند المَغاربة، وكذا ما اختاره في ذلك المَشارقة، وذكر فوائد ذلك، وخَتَمَ البابَ بأبياتِ شِعر للإمام أحمد بن حَنْبل.

ثم بَوَّبَ بابًا في التَّصحيح والتَّمريض والتَّضبيب؛ فتكلم على التَّصحيح، وذَكر فيه كتابة «صَحَّ» على الحرف، وماذا يُرَاد بذلك؟ ومتى يُكْتَبُ ذلك؟ ثُمَّ تكلم على التَّمريض والتَّضبيب، وعن كيفيته، وماذا يُسَمَّى عند أهل «الفَنِّ»، وذكر شيئًا عمَّا شاهده في كتب المُتجاسرين على التَّصحيح فَأَخْطَئوا فيما أرادوا تصحيحه، وأنَّ عَين الخطأ ما أَصْلَحُوه ظَانِّين ذلك صَوَابًا.

١٤- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في الضَّرْب والحَكِّ والشَّقِّ والمَحْو؛ فتكلم عن الضَّرْبِ،

وعن الأجودِ في ذلك، وأنَّ الحَكَّ يُعتبر تهمة، ونَقَلَ كلامًا في هذا عن «الرَّامهرمزي» من كتابه «المُحَدِّث الفاصل»، وعن كراهية الشُّيوخ لحضور السِّكِّين مجالس السَّماع خَشية أن يُبْشرَ شيءٌ من ذلك، ثُمَّ ذكر اختلاف اختيارات الضَّابِطين في الضَّرب، وكيفيته، وتكلم عن تكرار الحرف، وعن الاحتياج إلى الضَّرب عليه، وأيِّ الحَرْفَيْن أَوْلَى بالضَّرب عليه مِن الآخَر، وذَكَرَ الاختلافَ في ذلك.

وخَتَمَه بأثرٍ لإبراهيمَ النَّخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِن المُروءة أن يُرَى في ثَوْبِ الرَّجُل وشَفَتَيْه مِدَادٌ».

١٥- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في تَحَرِّي الرِّواية والمَجيء باللفظ، ومَن رَخَّص مِن العُلماء في المَعنى ومَن مَنَعَ.

فتكَلَّم عَن رواية الحديث بلفظِه، وأنَّ الجاهلَ لا بد أن يأتي به كذلك بلفظه، وكذا إذا كَتَبَه، ويَحرم عليه ذِكْرُه بغير لفظِه الذي سمع.

ثم ذكر بعد ذلك خلافَ السَّلف وأرباب الحديث والفِقه والأصول في جواز رواية الحديث بمعناه ومنعه، وفي نهاية ذلك الباب تَطَرَّق إلى اختلافهم في اختصار الحديث، وأحال على تَفصيل ذلك إلى كتابه «إِكْمَال المُعْلِم».

١٦- بَوَّبَ بابًا في إصلاح الخطأ وتقويم اللَّحْن، والاختلاف في ذلك.

فذكر الخلافَ في ذلك؛ فجاء بأقوالِ مَن قال بإصلاح اللَّحن الحاصل في الحديث، ثُمَّ قول مَن قال بعده بإصلاح ذلك، ثُمَّ ذكر بعض مَن تَجَاسر على ذلك فَأَخْطَأَ، ورجَّحَ في نهاية ذلك الباب حماية باب الإصلاح والتغيير، وأنَّ ذلك

أَوْلَى، وأنَّ هذا هو الَّذي استمرَّ عليه عَمَلُ أكثر الأشياخ، وهو نَقْلُ الرِّواية كما وَصَلَت إليهم، لكنه في آخر الباب قال: «إنَّه إذا وَرَدَت تلك اللَّفظة المُراد تَغْييرها وإصلاحها في حديثٍ آخر على الصَّواب في أحاديث أُخرى فَتُذكر على الصَّوَاب».

١٧- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في ضبط اختلاف الرِّوايات، والعمل في ذلك؛ فتكلم عن كيفية ضَبْطِ اختلاف الرِّوايات، وما هو الأَوْلَى في ذلك، وما هي الكيفية المُتَّبعة فيه، وذَكَرَ أنَّ الناس مختلفون في إتقان هذا الباب اختلافًا مُتباينًا، وأنَّ أهل الأندلس لهم يدٌ ليست لغيرهم، وذَكَرَ منهم الجَيَّاني أبا عليٍّ، وأنه كان أتقن الناس في ضبط الكتاب.

١٨- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا في رفع الإسناد في القراءة والتَّخريج والعمل فيه؛ فتكلم على الإسناد وأهميته، وأنَّه من الدِّين، وذكر قولَ ابن المبارك: «الإسنادُ من الدِّين؛ لولا الإسنادُ لَقَالَ مَن شاءَ ما شاءَ».

ثم ذكر متى يذُكر الإسنادُ وجوبًا في رواية الحديث؟ ومتى لا يُذكر إلا مرة واحدة؟ وتَكلم على التخريج، وعن كيفيته، وغير ذلك مما أَوْرَدَه في ذلك الباب.

١٩- ثُمَّ بَوَّبَ بابًا متى يُستحبُّ الجلوسُ للإسماع من المُحَدِّث؟ ومَتى يُمْتَنَعُ؟

فذكر أنَّ السَّماع مِن المُسْلِم العاقل العَدْل البالغ الضَّابط لِمَا سَمِعَه العارفُ به حين أدائه صحيحٌ ومُتَّفَقٌ عليه، وإنَّما الخلاف الحاصل عند أهل

هذا الفَنِّ هو: متى يُستحب الانتصاب لهذا، والتصدُّر له؟ هل هو لكمال عقلِه واجتماع أَشُدِّه، وانتهاء كُهولته، ووقت سَمْتِه، أو لِتَوفِّي أشياخه ومُزاحمته من أخذ عنه؟ وذكر كلام الأئمة في ذلك.

٢٠- ثُمَّ خَتَمَ الكتابَ ببابٍ جامعٍ لآثار مُفيدة، وآداب حميدة؛ فَذَكَرَ فيه جملةً من الآثار عامَّة لا تَختص بأمرٍ واحدٍ، وإنَّما بأمور كثيرة يحتاجها طالبُ العِلم وحاملُه من الآداب وغيرها، وقد أطال فيه بِسَرْدِ جملة كثيرة من ذلك.

هذا هو خُلاصة ما أَوْدَعَه المُصَنِّف كتابَه «الإلماع».

طبعات الكتاب
والحامل على إعادة تحقيقه

أمَّا بالنِّسبة لطبعات الكتاب فَلَم أَقِف إلى هذه اللحظة إلا على نُسخة واحدة، وهي التي قام بتحقيقِها السَّيد أحمد صقر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأُولى طَبعاتها كانت سنة (١٣٨٩هـ) بـ«دار التراث» بـ«تونس»، وهذه الطبعة قام بتحقيقها المُحَقِّق -كما ذَكَرَ- على ثَلاث نُسَخ خَطِّيَّة، وهو كما قال، بَيْدَ أنَّ العملَ عملُ بَشَرٍ يَعتريه ما يَعتري غيره مِن أعمال البَشر، **ولي عليه بعضُ الملاحظات، وهي كالتَّالي:**

١- أنَّ المُحَقِّق رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما قَابَلَ نُسَخَ المَخطوطات كانت صِيغَة التَّحديث في الأسانيد هي «نا»، وهي رَمْزٌ لـ«حَدَّثنا»، ولَيست رمزًا لـ«أخبرنا»، كما هو معلومٌ عند أهلِ عِلم «المُصطلح»، فما كان منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلَّا أن جعلها «أخبرنا» في جميع الكتاب، ولا أدري ما الحامل له على ذلك؟ ولا أظنُّ أنَّه لا يفرق بين «نا» و«أنا»، فإن «نا» رمز لـ«حَدَّثنا»، و«أنا» رمزٌ لـ«أخبرنا».

٢- وجدتُ تَصحيفًا في مواضع متفرقة من الكتاب.

٣- وجدتُ سَقْطًا أيضًا فيه.

وقد أعدتُ صيغة التَّحديث من «أخبرنا» إلى «حَدَّثنا» لا سِيَّما وقد تَحَصَّلْتُ على نُسخة للكتاب لم يقف عليها المُحَقِّق، فوجدتها في جميع الكتاب مُجَلَّسَةً هكذا: «حدثنا»، أمَّا بقية النُّسخ الأخرى فَرُمِزَ لها بـ«نا»، وكذا أصلحتُ التَّصحيف، ونَبَّهت على السَّقط، وسأسرد للقارئ ما قمتُ بإصلاحِه لِيَعْلَم مَدى الجهد الذي قمتُ به، وما الحاملُ لي على إعادة العمل؟

وسَرْدِي لِذلك سيكونُ على تَرتيب صَفَحات الكتاب المَطبوع، وهي كالتَّالي:

الخطأ	الصَّواب	رقم الصَّفْحَة
روايته	رواته	٣٠
ذلك	وذلك	٣٣
أخبرنا	حَدَّثنا	في جميع صفحات الكتاب
يروون أحاديثي ويُعلمونها	يروون أحاديثي [وسُنَّتِي] ويُعلمونها	٤٠
لا تزال طائفة	«طائفة من أُمَّتي»	٤٦
يطعم	يطعم [من عامه]	٥٢

أخبرنا	أنشدنا	٥٥
أنشدني	أنشدنا	٥٦
بكلِّ	بِكَدِّ	٥٨
قال القاضي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	سقط كاملًا	٦٠
عبد الله	عُبيد الله	٦٠
عباد	عتَّاب	٦٠
أحمد	حَمْد	٦١
المعتمد	المعتمر	٦٣
أحمد	حمد	٦٣
شريح	سريح	٦٧
عن أبي طولة	عن أبي طوالة	٦٧
باب أنواع الأخذ وأصول الرِّواية	باب [في] أنواع الأخذ وأُصول الرِّواية	٧٧
أو في أحدها	أو في أحدهما	٧٧
الثاني	والثاني	٨١

حُسِبَت قرأةً حُمِلَت عنك	حُسِبَت قراءة [و] حملت عنك	٨٢
أو القارئ غير ثقة	أو القارئ [فيه] غير ثقة	٨٣
إذ لم يَبْقَ طريق الثقة	إذ لم يَبْقَ طريق [إلى] الثقة	٨٣
وفي «صحيح مسلم» عن يحي عن مالك	وفي «صحيح مسلم» عن يحي [بن يحي] عن مالك	٨٤
كَلَّمَني يحي بن سعيد الأنصاري، فكتب له	كَلَّمَني يحي بن سعيد الأنصاري، [فكتبتُ] له	٨٦
أبو بكر إسحاق	أبو بكر بن إسحاق	٨٦
فقد حدَّثك بها	فقد حَدَّثك	٨٩
حدَّثنا الخولاني عن أبي ذر	حدثنا الخولاني عن أبي ذر [إجازة]	٩٣
اختلف من أجاز الرِّواية	[و] اختلف من أجاز الرواية	٩٥
أحمد بن علي الصيرفي كان في كتاب أبي الحسن	أحمد بن علي الصيرفي [قال:] كان في كتاب أبي الحسن	١٠٢
إبراهيم شاذَان	إبراهيم بن شا[ذ]ان	١٠٤

قال الواقدي: سمعتُ	قال الواقدي [فـ]سمعت	١١١
مفصلة مبينة الأصول	مفصلة [الأنواع،] مبينة الأصول	١١٥
فيما سُمِع من لفظ الشيخ فيما قُرِئ	فيما سُمِع من لفظ الشيخ [و] فيما قُرِئ	١١٦
مذهب مُتقدمي أهل المَدينة	مذهب مُتقدمي [أئمة] أهل المَدينة	١١٦
وقال آخرون: يقول: حدَّثنا	وقال آخرون: [لا] يقول: حدَّثنا	١١٨
وما قرأ	وما قُرِئ	١١٩
وما قرأتُه عليه	وما قرأتُه [عليك]	١٢٠
قولهم في الإجازة: أخبرنا	قولهم في الإجازة: [حَدَّثنا]	١٢٣
وعلى هذا عمل الناس لليوم	وعلى هذا عمل الناس [اليوم]	١٢٩
أحمد بن أحمد	[حَمْد] بن أحمد	١٣٠
فذهب إنسانٌ بعيد	فذهب إنسانٌ [يُعيد] عليهم	١٣٠

عليهم		
ومن إفساد	أو فساد	١٣١
يحي بن عُبيد الله	يحي [عن عبيد الله]	١٣٣
أبو الحسين وأبو الفضل بن خيرون حدَّثنا	أبو الحسين وأبو الفضل بن خيرون [قالا:] حدَّثنا	١٣٤
الإمامية يرجح الفتح	الإمامية [تُرَجِّح الفتح]	١٣٦
لم ينتبه لوضع الخلاف	لم ينتبه [لموضع] الخلاف	١٣٧
موسى بن عيسى الحنفي	موسى بن عيسى [الحنيفي]	١٣٩
الحروف المُهملة	الحرف المُهمل	١٤١
ندب الخدش	ندب الخُدوش	١٤٢
يحل للمسلم النقي	يحل للمسلم التقي	١٤٢
الرواية ما لم يقابل	[مما] لم يقابل	١٤٢
فإن كنا كتبنا	[فإذا] كنا كتبنا	١٤٥
عبد السلام بن بندار القروي	عبد السلام بن بندار القزويني	١٤٦

وعند نشر الحديث يقنيها	وعند نشر الحديث [يفنيها]	١٤٦
يسميه أهل الصنعة: الأعراف	يسميه أهل الصنعة: [الأطراف]	١٤٧
لكنه يعطف طرف الخط	لكنه يعطف [طرفي] الخط	١٥٠
وإذا تكرر واحتج إلى الضرب	وإذا تكرر [واحتيج] إلى الضرب	١٥١
بالضرب والاتصال	بالضرب [والإبطال]	١٥٢
ومن رخص للعلماء	ومَن رَخَّص [من] العلماء	١٥٣
في معرفة تقديم الألفاظ	في معرفة [تقويم] الألفاظ	١٥٣
فأجازه جمهورهم إن كان ذلك	فأجازه جمهورهم [إذا] كان ذلك	١٥٥
بسماعي عليهما قال	بسماعي عليهما قالا	١٥٩
أبو عمر بن أبي بكر	أبو عمر[و] بن أبي بكر	١٥٩
فالحن كما سمعت	فالحن [اتِّباعًا] لِمَا سمعت	١٦٠
وربما غلط فيه	وربما غلط [أيضًا] فيه	١٦١
صوابًا في أحاديث أُخرى	صوابًا في أحاديث [أُخَرَ]	١٦٢

وإلا تسودت الصحف وأخْلَطَتْ	وإلا تَسَوَّدت الصحف [واختلطت]	١٦٣
وأولى ذلك أن يكون	وأولى ذلك أن [تَكون]	١٦٣
ثم ما كانت من زيادة الأُخرى	ثم ما كانت من زيادة لِأُخرى	١٦٣
وأعْلِمْ عن ذلك	وأَعْلِم [على] ذلك	١٦٣
وما نقص منهما مما ثبت للأُخرى	وما نقص [منها] مما ثبت للأُخرى	١٦٣
الذي عليها أصل الكتابة	الذي عليها [كَتَبَ] أصل كتابه	١٦٤
ممن أتقنَ ربما تكلف	ممن أتقن [لَكِنَّه] ربما تكلف	١٥٦
اعلم أولًا	فاعلم أولًا	١٦٧
بسماعي عليهما	سماعي عليهما	١٦٧
وحدثنا أبو بحر	حدثنا أبو بحر	١٦٩
لكنه اختلف	لكن اختلفت	١٧١

أخبرنا الحسين بن قتيبة	أخبرنا الحسن بن قتيبة	١٧١
وقال القاضي أبو محمد	قال القاضي أبو محمد	١٧٤
ما يعترف المنصف بالإجابة	ما يعترف المنصف بالإجادة	١٨٠
أبو القاسم مفرج	أبو القاسم [بن] مفرج	١٨١
وحدثنا به سفيان عن السدي	[قال أبو القاسم الجوهري: وحدثنا أحمد بن محمد، حدثنا يونس،] حدثنا سفيان	١٨٢
حدثنا سفيان عن السدي	حدَّثنا سفيان عن السَّري	١٨٢
من روى [عن] كل ما سمع	من روى كل ما سمع	١٨٢
أحمد بن أحمد	حَمْد بن أحمد	١٨٤
أبو الحسن بن بهز	أبو الحسن بن بهزاذ	١٨٧
أن الربيع	حدَّثنا الربيع	١٨٧

ومن وعى الحديث	ومَن عرف الحديث	١٨٧
أحمد بن نائل	أحمد بن نابل	١٨٧
هذه الحكاية الفتيا	هذه الحكاية والفتيا	١٨٨
على الصواف	علي [بن] الصواف	١٩٠
حدثكم أبو العباس، حدثنا أبو العباس؛ أحمد بن الحسين	حدثكم أبو العباس [أحمد بن عمر]، حَدَّثكم أبو العباس؛ أحمد بن الحسين	١٩٠
يقبح بكم أن تستفيدوا بنا	يقبح بكم أن تستفيدوا منا	١٩١
حدثنا أحمد الحداد	حدثنا [حمد بن] أحمد الحداد	١٩١
يُقتدى من قول العالم ما يُقتدى مِن فعله	يقتدى من قول العالم ما [لا] يُقتدى من فِعله	١٩٢
فإذا ذُكر قلت: خَفي عليَّ	فإذا ذُكِرَ [لك] قلت: خفي عليَّ	١٩٣
قلت: سبحان الله	فقال: سبحان الله	١٩٣
حدثنا أبو نوح	حدثنا [قُرَادٌ] أبو نوح	١٩٤

فاسْتَمَرَّ به	فاسْتَغْرَبَه	١٩٧
وأخبرنا أبو الحسن	أخبرنا أبو الحسن	١٩٧
عبد الله بن أحمد بن سعدان	عبد الله بن أحمد بن معدان	١٩٨
وأمسى بَعْدُ في الزهاد	وأمسى يُعَدُّ في الزهاد	٢٠٠
أخبرنا ابن المبارك	حَدَّثنا المبارك	٢٠٣
لِئَلَّا يخص أهل الدنيا	لِئَلَّا يخص [بالعلم] أهل الدنيا	٢٠٤
فأملاها	فأَمَلَّهَا	٢٠٤
أخبرنا الفضل الأصبهاني	حدثنا [أبو] الفضل الأصبهاني	٢٠٥
أخبرنا حسن الجعفي	حدَّثنا حُسين الجعفي	٢٠٦
عن عبيد عن خالد	عن عبيد [الله] عن خالد	٢٠٦
إذا فرغنا ولا يكاد يُغبُّه	إذا فرغنا [بالسماع] ولا يكاد يُغِبُّه	٢٠٧

وهناك أشياء اجتهد السَّيد أحمد صقر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقابلة المخطوطات،

فأَثْبَتَها في المَطبوع، مع أنَّ ما في غيرها من النُّسخ هو الصَّواب، وهو ما نقله النَّاقلون مِن أهل العِلم بالحديث عن المُصَنِّف، ولا داعي لِسَرْدِها هنا؛ سيراه القارئ أثناء مُروره على الكتاب.

تحقيق اسم الكتاب

لم أقف على كلامٍ للقاضي عِياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ نَصَّ فيه على اسمٍ مُعَيَّن لكتابه سِوى قولِه في مُقَدِّمته له أثناء مُخاطبته لِمَن طَلَب منه تأليفَه: «أيُّها الرَّاغب في صَرف العِناية إلى تَلخيص فُصُول في معرفة الضَّبط، وتَقييد السَّماع والرِّوَاية».

هذا هو ما ذكره مُصَنِّفُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن كتابِه، وأنَّه في «مَعرفة الضَّبط، وتَقييد السَّماع والرِّواية»، وجاء مكتوبًا على نُسَخ المَخطوط: «الإلماع إلى معرفة أُصُول الرِّوَاية وتَقييد السَّماع»، وبهذا العنوان طُبِع بتحقيق السَّيد أحمد صقر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

بَيْدَ أنَّ هذا الاسم- وإن كُتِب على نُسخ المَخطوط- فإنَّه لم يَذكره أحدٌ مِمَّن تَرجم لعياضٍ، أو تَكَلَّم على كتابِه مِمَّن تَقَدَّم سِوى بعض مَن تأخر مثل الروداني في «صِلَة الخَلَف» (ص١٢٢)، والكتاني في «الرِّسالة المُستطرفة» (ص١٤٣)، ولا شَكَّ أن أخذهما له هو مِن على نُسَخ المَخطوط.

أمَّا مَن تَقَدَّم- وعلى رأسِهم ولد القاضي عِياض مُحَمَّد- فإنَّه سَمَّاه: «الإلماع في ضَبْطِ الرِّواية، وتَقييد السماع»، وهذا في كتابه في التَّعريف بالقاضي عياض.

ومِمَّن ذكره بهذا مِمَّن جاء بعده لِسَانُ الدِّين ابن الخَطيب، المُتَوَفَّى

(٧٧٦هـ) في كتابه «الإحاطة في أخبار غرناطة» (١٩٣/٤)، وابن فَرْحُون، المُتَوَفَّى سنة (٧٩٩هـ) في كتابه «الدِّيباج المُذَهَّب» (٣٩/٢)، والداودي، المُتَوَفَّى سنة (٩٤٥هـ) في كتابه «طبقات المُفَسِّرين» (ص١٣٦).

وكذا مَن جاء بعدهم مثل صالح الفُلَّاني، المُتَوَفَّى سنة (١٢١٨هـ)، في «قَطف الثَّمر في رفع أسانيد المُصَنَّفات في الفنون والأثر» (ص١١٣).

ولِمَا تَقَدَّم أجدني مَائِلًا إلى ما سَمَّاه وَلَدُ المُصَنِّف به، وهو «**الإِلْمَاع في ضَبْطِ الرِّوَاية، وتَقييد السَّماع**»؛ **لأمورٍ منها**:

١- أنَّ المُصَنِّفَ لم يَذكر اسمًا مُعَيَّنًا لكتابِه سِوى ما تقدَّم من أنَّ ذلك فصول في مَعرفة الضَّبط، وتقييد السَّماع والرِّواية.

٢- أنَّ السَّماعات التي كُتبت على نُسَخ المَخطوط لم يُذكر فيها شيءٌ من ذلك سِوى في مَوضع واحد كُتب فيه: «الإلماع».

وهذا ما يَذكره أكثرُ عُلماء المُصطلح عند عَزْوِهم للكتاب لا يَزيدون على قولهم: «قال عياضٌ، أو ذكر في «الإلماع»، فلا يزيدون على ذلك في اسمِه.

٣- أنَّ ما ذكره ابنُ المُصَنِّف هو المُعتمد فلا يُعقل أنَّه لا يَعرف اسم كتابِ أبيه.

٤- حتى لو قيل: إنَّ ولد القاضي لعله اجتهد في تَسميته، فيقال حينئذ: إنَّ اجتهاده سيكون أقرب إلى مُرَاد والدِه لِتسمية كتابِه؛ لأنَّه يَعلم عن والده في ذلك ما لا يَعلمه غيرُه، مع أنَّه لم يأت عن غيره مِمَّن جَالَسَ والدَه شيءٌ يُخالف ما ذكره هو.

أَمَّا ما جاء على نُسَخ المَخطوط فلعله اجتهادٌ مِن بعضهم أَخَذَه مِمَّا ذكرَه عياضٌ في مُقَدِّمته للكتاب، فَزَادَ فيه بعضَ العِبارات.

٥- يقال: إنَّ ابنَ صاحب الدَّار أَدْرَى بدارِهم وما فيها. واللهُ أعلمُ.

وَصْفُ نسَخِ المَخْطُوطِ المُعْتَمَدَةِ فِي التَحْقِيقِ

أمَّا وَصْفُ النُّسخ الخطيَّة المُعتمدة في تَحقيق الكتاب فهي أربعٌ، وهي كالتالي:

الأولى: مُصَوَّرة عن أصلها بـ«المكتبة الظَّاهرية» بـ«دمشق»، وعدد ألواحها (٤٩) في كلِّ لوحة صفحتان سِوى الأخيرة ففيها صفحة واحدة، وعدد أسطر كلِّ صفحة عشرون سَطْرًا، وكُتِبَتْ بخط نَسخ جَيِّدٍ، كَتَبَها موسى بن عمران بن مُوسى بن عياض اليَحْصُبي، وليس عليها تاريخ لوقتِ نَسْخِها سوى ما كُتِب على غلافِها، بَيْدَ أنَّه تاريخٌ لِسماع لها، وكان سنة (٥٥٩هـ)، كما سيأتي ذلك في الكلام عن سَمَاعات النُّسَخ، وقد رمزتُ لها بـ«أ».

الثانية: مُصَوَّرة عن أصلٍ لها بـ«خزانة مَخطوطات» بـ«الجامع الكبير» بـ«صنعاء» اليمن، وهذه النُّسخة لم يَقف عليها مُحَقِّق الكتاب أحمد صقر إبَّان عملِه عليه، وعدد ألواحها (٨٦) في كلِّ لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (١٥ إلى ١٦) سطرًا، وكُتِبَت بخط نَسخ جَيِّد، وعليها سماعاتٌ أَوَّلها سنة (٦٠٨هـ)، وكاتبها- وإن لم يَذكر اسمَه، إلَّا أنَّ الذي يَغلب على الظَّنِّ أنَّه- محمد بن علي بن حرمي الدِّمياطي، فقد كتب اسمَه على السَّماعات على هذه النُّسخة، وقال: «إنَّه

نقلها بِنَصِّها»، يعني من نُسخة سابقة.

الثالثة: مُصَوَّرة عن أصلِها بـ«مكتبة الأسكوريال» بـ«أسبانيا» برقم (١٥٧٢)، وعدد ألواحها (٤٨) في كلِّ لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (١٩) سطرًا، كُتِبَت بخط مَغربي واضح، كَتَبَها عليُّ بن محمد بن علي بن فَرَج القَيْسي، مِن أَصْلٍ نُسِخَ مِن أصلِ ابن أبي زَمَنِين[(١)].

وكان عليه خَطُّ يَدِ مُؤلِّفه على ما ذَكَرَ في آخِرِه نَاسِخُه، وقد رمزتُ لها بـ«ج».

الرَّابعة: مُصَوَّرة عن أصلٍ لها بـ«مكتبة آيا صوفيا» بـ«تركيا»، وعدد ألواحها (٧١) في كلِّ لوحة صفحتان، وفي كلِّ صفحة (١٥) سطرًا، وكُتِبَت بخط نسخ جَيِّد كُتِبَتْ بخَطِّ محمد بن أحمد.

وكان الفَرَاغُ مِن نَسخها في ضُحى يوم السبت الخامس والعِشرين من شهر ربيعٍ الأول لعام (٧٩٠هـ).

وقد نَسَخ الناسخ هذه النُّسْخَة من نسخة البِرْزَالي التي نَسَخَها من نسخة شيخه علي بن المُفَضَّل المَقدسي، فقد قال الناسخ عَقِب ما تَقَدَّم:

«وجدتُ عليه مكتوبًا ما مثاله: كَمُل الكتابُ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وكان الفراغ منه في يوم الجمعة أَوَّل يوم من شعبان سنة ثلاث وستمائة (٦٠٣هـ)، بمدينة الإسكَنْدرِيَّة حَمَاها اللهُ، من أصل شيخِنا الفقيه المُحَدِّث أبي

---

(١) تُنظر ترجمته في «الصلة» (١٠٧/٢) برقم (١٠٤٧)، لابن بَشْكُوَال.

الحسن؛ علي بن المُفَضَّل أكرمهما الله.

وكَتَبَ محمد بن يوسف بن أبي يَدَاس البِرْزَالي الإشْبِيلي لنفسِه بخطِّ يَدِه الفانية». اهـ.

وقد أصابت هذه النُّسخة رطوبةٌ في أَمَاكِنَ منها، ورمزتُ لها بـ«د».

وعلى هَذه النُّسَخ كَان العَمَل.

سماعات النسخ
المعتمدة في التحقيق

أمَّا بالنِّسبة للسَّماعات التي كُتِبَت على نُسَخ المَخطوط، فقد جاء ذلك مَكتوبًا على مخطوطتين اثنتين؛ واحدة منهما، وهي الظَّاهرية، كُتِب عليها سماعٌ واحدٌ، وكان سنة (٥٩٥هـ)، بَيْدَ أنَّه لم يُحَدَّد مكان ذلك.

وهذا خلافُ ما في النُّسخة الأخرى التي كُتِب عليها سَماعات عِدَّة في أوقاتٍ مُتفاوتة؛ فإنَّها كانت بـ«القاهرة».

ولم نجد شيئًا من السَّماعات كان في «المغرب»، مع أنَّ المؤلف مَغربيٌّ، بل إنَّ نُسَخَه لا تَكاد توجد في مَكتبات المغرب العامَّة، فقد ذهب بعضُ الباحثين الذين كتبوا عن القاضي عياض وجُهودِه العِلمية فلم يَجدوا شيئًا هنالك، ومِن تلك المَكتبات «الخزانة المَلَكية»، و«الخِزانة العامَّة» بـ«الرباط»، و«خزانة القَرَوِيِّين» بـ«فاس»، والخِزانة العامَّة بـ«تطوان».

هذا مع تَوَفُّر نُسخ مؤلفات القاضي عياض الأُخرى[1]، فكان انتشارُ نُسَخِه والسَّماع لها هو بالمَشرق، وقد كان وصولها إلى أهل المَشرق عن طريق

(١) يُنظر «القاضي عياض وجُهوده في عِلْمي الحديث؛ رِواية ودِرَاية» (ص ١٥٣).

تلاميذ القاضي عِياض الذين رَحَلُوا إلى المَشرق، فقد دخلوا الإسكندريَّة، وحَدَّثوا بكتاب «الإلماع»؛ **منهم**:

١- **عبد المُنعم**[(١)] **بن يَحي بن خَلَف الحِميري**؛ الذي رَحَل إلى المَشرق لأداء فريضة الحَجِّ، وتَجَوَّل ببلاد المَشرق، واستوطن الإسكندريَّة، وحَدَّث بِها[(٢)].

٢- **أبو الحَسَن؛ علي**[(٣)] **بن عَتيق بن مُؤمن الأنصاري**؛ فقد رَحَلَ إلى بلاد المَشرق، وأدَّى فَريضة الحَجِّ، وسمع بالإسكندرية من أبي طاهر السِّلَفي[(٤)]، وسَمِعه منهما أبو الحَسَن عَلي[(٥)] بن المُفَضَّل المَقدسي.

سماع البرزالي والمُنذري على ابن المُفَضَّل

وسَمِعَه على عليِّ بن المُفَضَّل المَقدسي:

١- **محمد**[(٦)] **بن يُوسف البرزالي** في مَجَالِسَ عِدَّة، آخرها في اليوم الثامن والعشرين من شعبان سنة (٦٠٣هـ)، وكان ذلك بالإسكندرية بـ«مصر»، جاء ذلك مَكتوبًا على غلاف المَخطوطة التركية التي رمزتُ لها بـ«د».

---

(١) تُنظر ترجمته في «التكملة لكتاب الصِّلة» (٣/٢٦٨)، ترجمة برقم (٢٥٤٨).
(٢) يُنظر «التكملة لكتاب الصِّلة» (٣/٢٦٨)، برقم (٢٥٤٨).
(٣) تُنظر ترجمته في «التكملة لكتاب الصِّلَة» (٣/٣٧٧)، برقم (٢٧٩٣).
(٤) يُنظر «التكملة لكتاب الصِّلَة» (٣/٣٧٧)، برقم (٢٧٩٣).
(٥) مات سنة (٦١١هـ)، له ترجمة في «التكملة لوفيات النَّقَلَة» (٢/٣٠٦)، برقم (١٣٥٤).
(٦) مات سنة (٦٩٩هـ)، له ترجمة في «مُعجم الشُّيوخ الكبير» (٢/٣٠٧)، برقم (٨٧٥) للذهبي.

٢- **عبد العَظيم بن عبد القَوِي المُنذري**، وكان ذلك في مَجَالس عِدَّة، آخرها في اليوم الرَّابع من شهر ربيع أول سنة (٦٠٨هـ).

وقَرَأه مَرَّة أُخرى في مَجْلِسَين ثانيهما في اليوم الثَّاني من شَهر صفر سنة (٦١١هـ)، وكان ذلك بقراءته.

وحَضر المَجْلِسين جماعةٌ، وكتب السَّماع بخطِّه.

ونَقَلَه مِن خِطِّه محمد(١) بن عَلي بن حَرَمِيِّ الدِّمْيَاطِيُّ، كما جاء ذلك مَكتوبًا عَلَى مَخطوطة الجامع الكبير بصنعاء، ورمزتُ لها بـ(ب).

سَماع الحافظ أبي محمد الدِّمياطي على الحافظ المُنذري

وسَمِعَه على الحافظِ المُنذريِّ الحافظُ شَرَفُ الدِّين، أبو محمد، عبد المُؤمن(٢)، ابن الشَّيخ وَفِيِّ الدِّين أبي القاسم، خَلَف بن أبي الحَسَن ابن العَفيف شرف بن الخضر ابن مُوسى الدِّمياطي.

وكان هذا السَّماع بقراءة عِيسى بن أبي بكر بن محمد الحُميدي، وكان في مجالس آخرها يوم الخميس غُرَّة ذِي الحجَّة سنة (٦٣٨هـ)، ونَقَلَه بنصِّه محمد ابن علي بن حَرَمي الدِّمياطي، كما جاء ذلك مَكتوبًا عَلى مَخطوطة الجامع الكبير بصنعاء، ورمزتُ لها بـ(ب).

---

(١) هو المُحَدِّث الرَّحَّال الفَرَضِي الإمام عِماد الدِّين، أبو عبد الله الدِّمياطي، ثم المِصري، الشَّافعي؛ محمد بن عليِّ بن حَرَمِي، مات سنة (٧٤٩هـ)، له ترجمة في «معجم الشُّيوخ الكبير» (٢/٢٣٦)، برقم (٧٩٣). «الدُّرَر الكامِنة» (٤/٣٨)، برقم (٤١٥٠).

(٢) مات سنة (٧٠٥هـ)، له ترجمة في «الدُّرر الكامنة» (٢/٢٥٣)، برقم (٢٥٢٧).

إجازة أبي محمد الدِّمياطي من أبي الفَضل جعفر الهمَدَاني، وعبد الرَّحمن بن مَكِّي

تَقَدَّم قريبًا سَمَاع أبي محمد الدِّمياطي لكتابِ «الإلماع» مِن الحافظ المُنذري، وقد تَحَمَّله- أيضًا- بالإجازة من الشَّيخين أبي الفَضْل جَعفر(١) بن عليٍّ الهمداني، وعبد الرَّحمن(٢) بن مَكِّي سبط الحافظ السِّلفي بِحَقِّ إجازتهما به مِن الحافظ ابن بَشْكُوال(٣) عن مُصَنِّفِه.

سماع جماعة من أهل العلم للكتاب على أبي محمد الدِّمياطي

سَمِع كتابَ «الإلماع» جماعةٌ مِن أهل العِلم على أبي محمد الدِّمياطي، وهم: محيي الدِّين محمد بن هبة الله بن عبد الرَّحمن، عُرِف بابن مَضِيرة، وولده عبد الله وجمال الدِّين محمد بن عبد المُنعم بن عبد الكافي العَسقلاني المُؤَذِّن بـ«جامع مِصر»، وشَمس الدِّين محمد(٤) بن حَمْد بن محاسن التَّيْرَبي،

---

(١) مات سنة (٦٣٦هـ)، له ترجمة في «التكملة لوفيات النقلة» (٣/٥٠٠) (٢٨٥٥)، و«سِير أعلام النُّبلاء» (٢٣/٣٦)، برقم (٢٦).

(٢) هو السِّبْطُ جمال الدِّين، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن مَكِّي بن عبد الرَّحمن الطَّرَابُلسي المَغربي، ثُمَّ الإسكندراني، سَمِع من جَدِّه السِّلَفي الكثير... وجماعة، وأجاز له عبد الحق وشهدة، وخلق، وانتهى إليه الإسناد بالدِّيار المِصريَّة، وكان عَرِيًّا مِن العلم، مات سنة (٦٥١هـ). «العِبر في خبر مَن غَبَر» (٥/٢٠٨).

(٣) وقد أخذ ابنُ بشكوال على القاضي عِياض بعضَ ما عنده من العُلوم حين قدم قُرطبة سنة (٥٣١هـ)، كما في «الصِّلَة» (٢/٧٤)، من الترجمة رقم (٩٧٥).

(٤) لم أقف له على ترجمة، بَيْدَ أنَّ ترجمة ولده سليمان في «ذيل التَّقييد» (٢/٣٨٧)، برقم =

وأبو بكر بن عبد الرَّحيم بن فضائل السمنودي، وابنته آمِنة، وحَضر ولدُه محمد في السَّنة الرابعة من عمره، ومحمد[(١)] بن عَلي بن حَرَمِي الدمياطي؛ فهؤلاء المُتقدِّمة أسماؤهم سَمِعُوا كتاب «الإلماع» كاملًا من أبي محمد الدمياطي.

وسَمِعَ الكِتاب مع فَوْت جماعة.

فسَمِعَه تقيُّ الدِّين علي[(٢)] بن عبد الكافي بن علي السُّبكي من قوله: «الوجه الثَّاني: أن يُجيز لِمُعَيَّن على العُموم»، إلى آخر الكتاب.

وسَمِع شهاب الدِّين أحمد[(٣)] بن أبي الفَرج بن عبد الله عُرِفَ بابن البابا من أول الكتاب إلى قوله: «الوجه الثاني» المذكور مِن باب (مَن سَهَّل في ذلك) إلى آخر الكتاب.

وسَمِع أحمد بن محمد بن عبد الله القُطبي من أول الكتاب إلى قوله: «صُنِ العِلم، وارفع قَدْرَه».

وسَمِع الشيخ أبو عبد الله؛ محمد[(٤)] بن قطرال المُرَّاكُشي من قوله:

=

(١٠٦٨).

(١) تقدَّمَت ترجمتُه قريبًا.

(٢) هو والدُ السُّبكي صاحب «طبقات الشَّافعية الكبرى»، وقد تَرجم له في الكتاب (٣٠٥/٥)، برقم (١٣٩٣)، وذَكَر أنَّه أخذ على أبي محمد الدمياطي.

(٣) له ترجمةٌ في «طبقات المُفَسِّرين» برقم (٤٤)، للداودي.

(٤) تُنظر ترجمته في «أعيان العَصر وأعوان النَّصر» (٦٥٢/٤)، ترجمة برقم (١٦٧٧).

«الوجه الثاني: أن يُجِيز لِمُعَيَّن على العموم»، إلى قوله: «صُنِ العِلم، وارفع قَدْره».

وسمع من هنا إلى آخر الكتاب فَخْرُ الدِّين عثمان(١) بن شجاع الدمياطي، ونُورُ الدِّين عليُّ بن عمر بن سعيد الخلاطي(٢).

وكان آخر هذه المجالس يوم السبت لإحدى عشرة ليلة خَلَت من شبعان لعام (٧٠٥هـ) بالمَدرسة الظاهرية من القاهرة.

وكاتِبُ السَّماع هو محمد(٣) بن عَلي بن حَرَمي الدمياطي، كما جاء ذلك مَكتوبًا عَلى مَخطوطة الجامع الكبير بصنعاء، ورمزتُ لها بـ(ب).

سماع محمد بن أحمد بن مرزوق على ابن أبي عَزفة

وقرأ هذا الكتاب وهو «الإلماع» أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مَرزوق قَرَأَه كاملًا على محمد بن أحمد بن محمد اللَّخْمِي، المَعروف بابن أبي عَزَفة، وأَذِن له بروايته عنه لمن شاء، وكان ذلك سنة (٥٩٥هـ)، ولم يُذْكر اسم البلد الذي قُرئ ذلك فيه جاء ذلك مَكتوبًا على طُرَّة مخطوطة «الظَّاهرية».

---

(١) هو عثمان بن شُجاع بن عيسى الدمياطي؛ فخر الدِّين، نَزيل مكة، مات سنة (٧٣٧هـ). «ذيل التقييد» (١٠٨/٣)، ترجمة برقم (١٣٧٢).

(٢) يُنظر «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٣٠١/٣)، وَفَيَات (٧٢٧هـ).

(٣) تَقَدَّمَتْ ترجمتُه قريبًا.

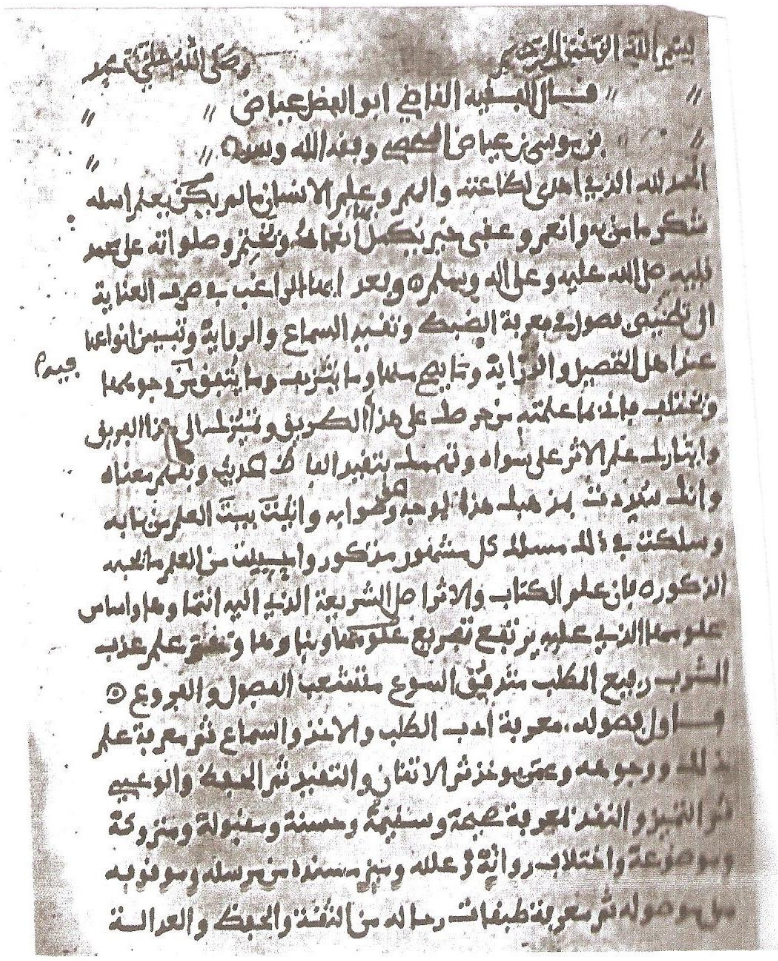
صور لنماذج من المخطوطات

٤٠


كتاب الإلماع
إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع
وجمل من فضائل علم الحديث وأمثلة
ونكت من آداب حملته ونقلته
تأليف الفقيه الإمام الحافظ
المحدث أبي الفضل عياض
رضي الله عنه

صورة من غلاف مخطوطة (أ)

٤١


بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد
قال الفقيه القاضي ابو الفضل عياض
بن موسى بن عياض اليحصبي رحمه الله وسلم
الحمد لله الذي هدى لطاعته والعمل وعلم الانسان ما لم يكن يعلم اسله
شكرا لما من به وانعم وعلى جميع ما يكمل نعماه وتمم وصلواته على محمد
نبيه صلى الله عليه وعلى اله وسلم وبعد ايها الراغب في صرف العناية
الى تحقيق اصول معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية وتبيين انواعها
عند اهل التحصيل والدراية وتاريخ معاني ما يكتب وما يتبوء وجوهها جيد
وتغلب فانك بما علمته من حرصك على هذا الكريم وتنزلك الى هذا الطريق
وابتارك علم الاثر على سواه وتمهلك بتقييد الفاظ كريمه وبفهم معناه
وانك سعيدت بمذهب هذا الوجه وصوابه وابنت ببيت العلم من بابه
وسلكت به الى مسلك كل مشهور مذكور واحببت من العلم ما تحبه
الذكوره بان علم الكتاب والاثر اصل الشريعة الذي اليه انتها وعليها اساس
علومها الذي عليه ينبني تفريع علومها وبنا وما وهو علم عذب
الشرب ربيع الطلب متفرق السوع متشعب الفصول والفروع
فاول فصوله معرفة ادب الطلب والاخذ والسماع ثم معرفة علم
نقله ووجوهه وصحيح نقله ثم الاتقان والتقييد ثم الحفظ والوعي
ثم التمييز والنقد لمعرفة صحيحه وسقيمه وحسنه ومقبوله ومتروكه
وموضوعه واختلاف روايته وعلله وتمييز مسنده من مرسله وموقوفه
من موصوله ثم معرفة طبقات رجاله من الثقة والحفظ والعدالة

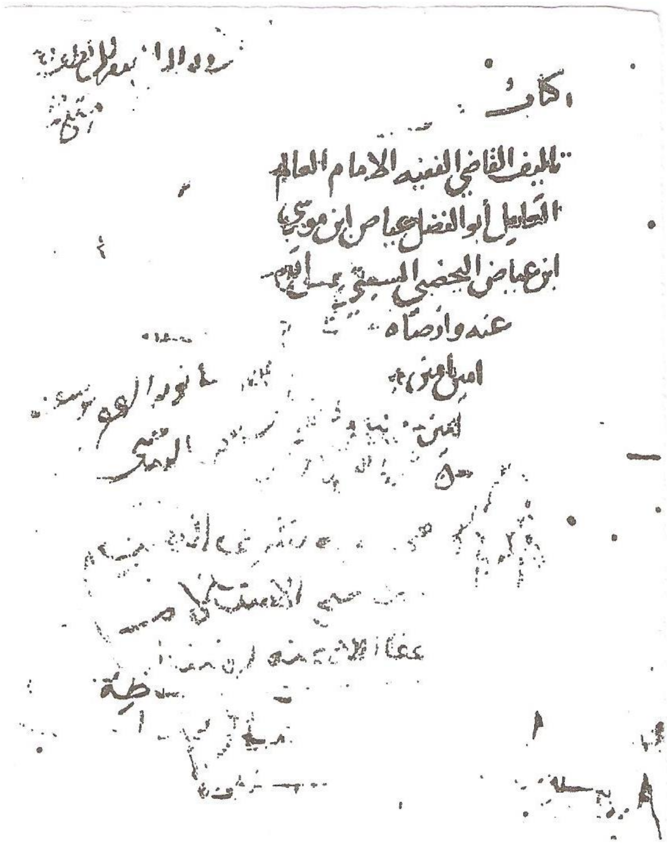
صورة للورقة الأولى من مخطوطة (أ)

٤٢



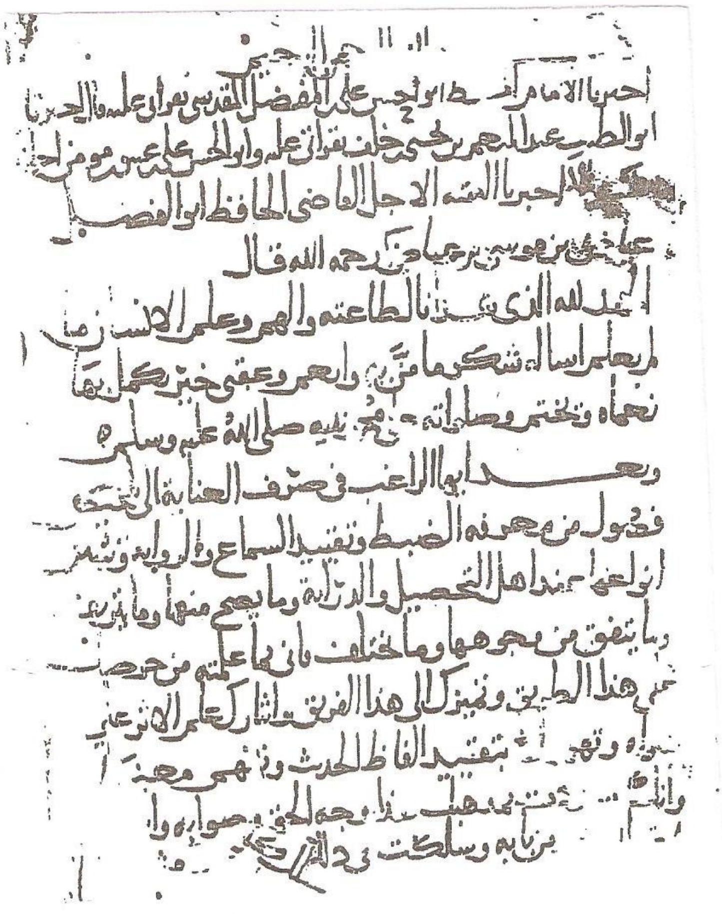
صورة للورقة الأخيرة من مخطوط (أ)

٤٣


كتاب
تأليف القاضي الفقيه الإمام العالم
الحافظ أبو الفضل عياض ابن موسى
ابن عياض اليحصبي السبتي رضي الله
عنه وأرضاه

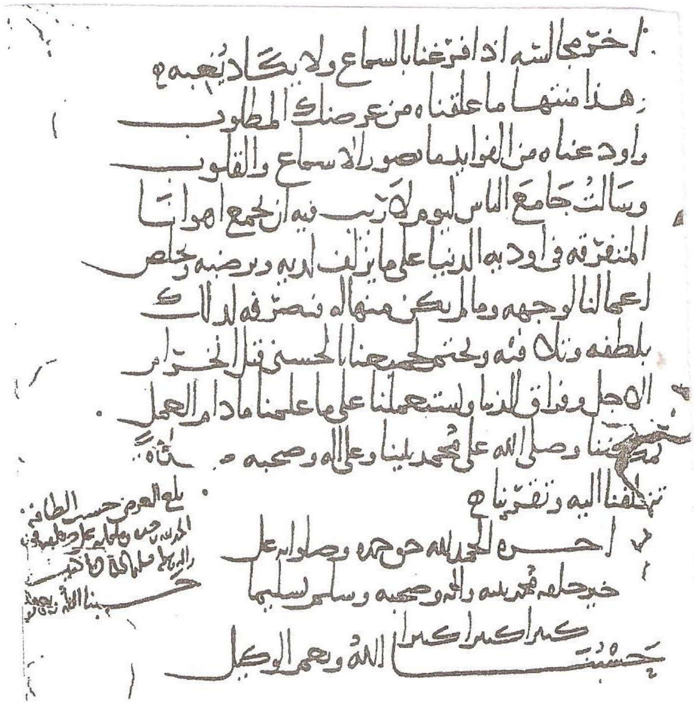
صورة من غلاف مخطوطة (ب)

٤٤


... الرحيم
أخبرنا الإمام ... أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي بقراءتي عليه قال أخبرنا
أبو الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خلف بقراءتي عليه وأبو الحسن علي بن [illegible]
[illegible] أخبرنا الشيخ الأجل القاضي الحافظ أبو الفضل
عياض بن موسى بن عياض رحمه الله قال
الحمد لله الذي خصنا بالطاعة وألهم وعلم الإنسان ما
لم يعلم أسأله شكر ما من به وأنعم وحقيق خير يكمل بها
نعماه ويختم وصلواته على محمد نبيه صلى الله عليه وسلم
وبعد أيها الراغب في صرف العناية إلى تحصيل
فصول من معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية وتبيين
أنواعها عند أهل التحصيل والدراية وما يصح منها وما يزيف
وما يتفق من وجوهها وما يختلف فإني لما علمته من حرصك
على هذا الطريق وتمييزك إلى هذا الفريق وإيثارك علم الأثر على
[illegible] بتقييد ألفاظ الحديث [illegible] فهم معانيه
[illegible] وجه الحق [illegible] صوابه [illegible]
[illegible] بابه وسلكت [illegible]

صورة للورقة الأولى من مخطوطة (ب)

٤٥

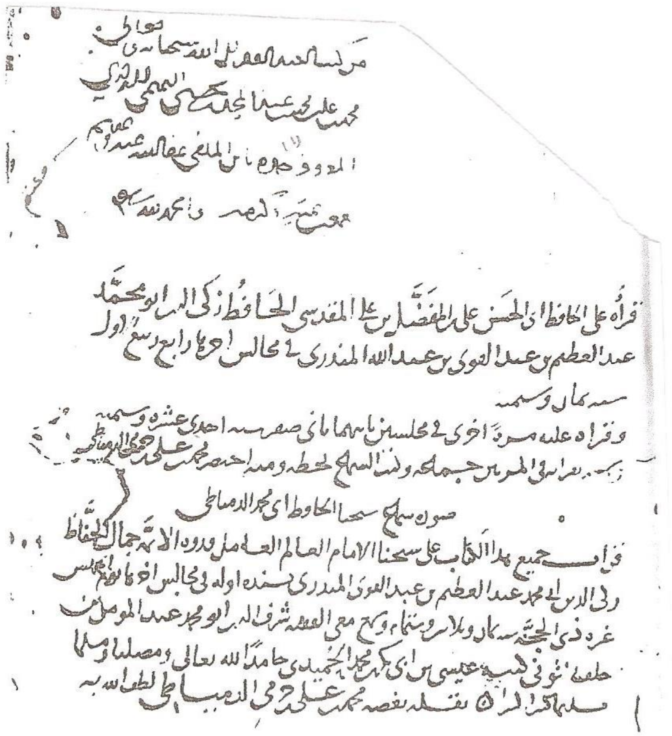


اختم مجالسه اذا فرغنا بالسماع ولا يكاد يُعجبه
هذا منتهى ما علقناه من عرضك المطلوب
واودعناه من الفوائد ما صور الاسماع والقلوب
وسألت جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان يجمع اهواءنا
المتفرقة في اودية الدنيا على ما يزلف لديه ويرضيه وخلّص
اعمالنا لوجهه وما لم يكن منها له فيصرفه لذلك
بلطفه ونائله وختم لجميعنا بالحسنى قبل اخترام
الاجل وفراق الدنيا ويستعملنا على ما علمنا ما دام العمل
ممكننا وصلى الله على محمد نبينا وعلى آله وصحبه [illegible]
تزلفنا اليه وتقربنا ه
احسن الحمد لله حق حمده وصلواته على
خير خلقه محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا كثيرا كثيرا
حسبنا الله ونعم الوكيل

بلغ العرض حسب الطاقة [illegible]

صورة للورقة الأخيرة من مخطوطة (ب)

٤٦

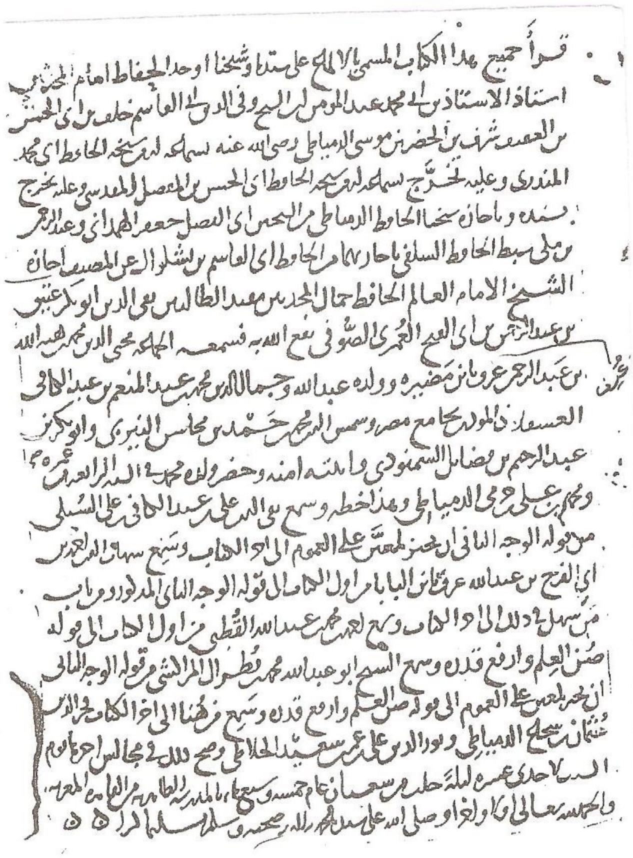


قرأه على الحافظ أبي الحسن علي بن المفضل بن علي المقدسي الحافظ زكي الدين أبو محمد
عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري في مجالس آخرها رابع وعشرين أول
سنة ثمان وتسعين
وقرأه عليه مرة أخرى في مجلسين آخرهما ثاني صفر سنة احدى عشرة وستمائة
[illegible] وثبت السماع بخطه ومنه اختصر محمد بن علي [illegible]

صورة سماع شيخنا الحافظ أبي محمد الدمياطي
قرأت جميع هذا الكتاب على شيخنا الإمام العالم العامل [illegible] جمال الحفاظ
زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري بسنده أوله في مجالس [illegible]
غرة ذي الحجة سنة [illegible] وسمع معي الفقيه شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن
خلف [illegible] عيسى بن أبي بكر محمد الحميدي حامدًا لله تعالى ومصليًا ومسلمًا
[illegible] محمد بن علي [illegible] الدمياطي لطف الله به

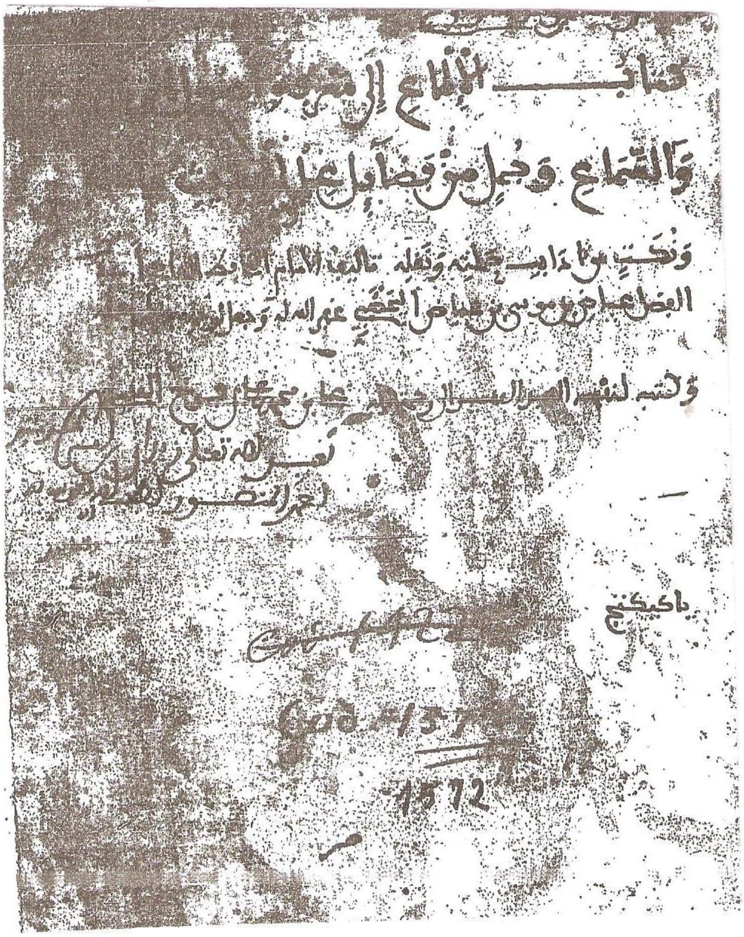
صورة للسماعات المثبتة على مخطوطة (ب)
والأول هو سماع الحافظ المنذري على علي بن المفضل
والذي يليه هو سمــاع أبي محمدٍ الدمياطي على المنذري

٤٧


قرأ جميع هذا الكتاب المسمى بالالمام على سيدنا وشيخنا اوحد الحفاظ امام المحدثين
استاذ الاستاذين ابي محمد عبد المؤمن ابن الشيخ الفقيه ابي القاسم خلف بن ابي الحسن
بن العفيف شرف بن الخضر بن موسى الدمياطي رضي الله عنه بسماعه له من شيخه الحافظ ابي محمد
المنذري وعليه تخرج بسماعه له من شيخه الحافظ ابي الحسن بن المفضل المقدسي وعليه تخرج
بسماعه وباجازة شيخنا الحافظ الدمياطي من ابي الحسن بن المفضل جعفر الهمداني وعبد الرحمن
بن مكي سبط الحافظ السلفي باجازتهما من الحافظ ابي القاسم بن بشكوال عن المصنف اجازه
الشيخ الامام العالم الحافظ جمال المحدثين مفيد الطالبين تقي الدين ابو بكر عتيق
بن عبد الرحمن بن ابي الفتح العمري الصوفي نفع الله به فسمعه الجماعة محيي الدين محمد بن هبة الله
بن عبد الرحمن عروة بن مضيره وولده عبد الله وجمال الدين محمد بن عبد المنعم بن عبد الكافي
العسقلاني المؤذن بجامع مصر وشمس الدين محمد بن حسن بن محاسن الفيرزي وابو بكر بن
عبد الرحيم بن فضائل السمنودي وابنته امنه وحضر ولده محمد في السنة الرابعة من عمره
ومحمد بن علي بن [illegible] الدمياطي وهذا خطه وسمع تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السبكي
من قوله الوجه الثاني ان يختص المعنى على العموم الى اخر الكتاب وسمع شهاب الدين احمد بن
ابي الفتح بن عبد الله [illegible] الباباني من اول الكتاب الى قوله الوجه الثاني المذكور من باب
من سهل في ذلك الى اخر الكتاب وسمع محمد بن عبد الله القطبي من اول الكتاب الى قوله
صن العلم وارفع قدره وسمع الشيخ ابو عبد الله محمد بن قطر [illegible] المراكشي من قوله الوجه الثاني
ان يختص المعنى على العموم الى قوله صن العلم وارفع قدره وسمع من هنا الى اخر الكتاب [illegible]
عثمان بن [illegible] الدمياطي ونور الدين علي بن عمر بن سعيد الخلاطي وصح ذلك في مجالس اخرها يوم
الاحد حادي عشر ليلة خلت من شعبان عام خمسة وسبعين بالمدرسة الظاهرية من القاهرة المعزية
والحمد لله تعالى اولا واخرا وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما [illegible]

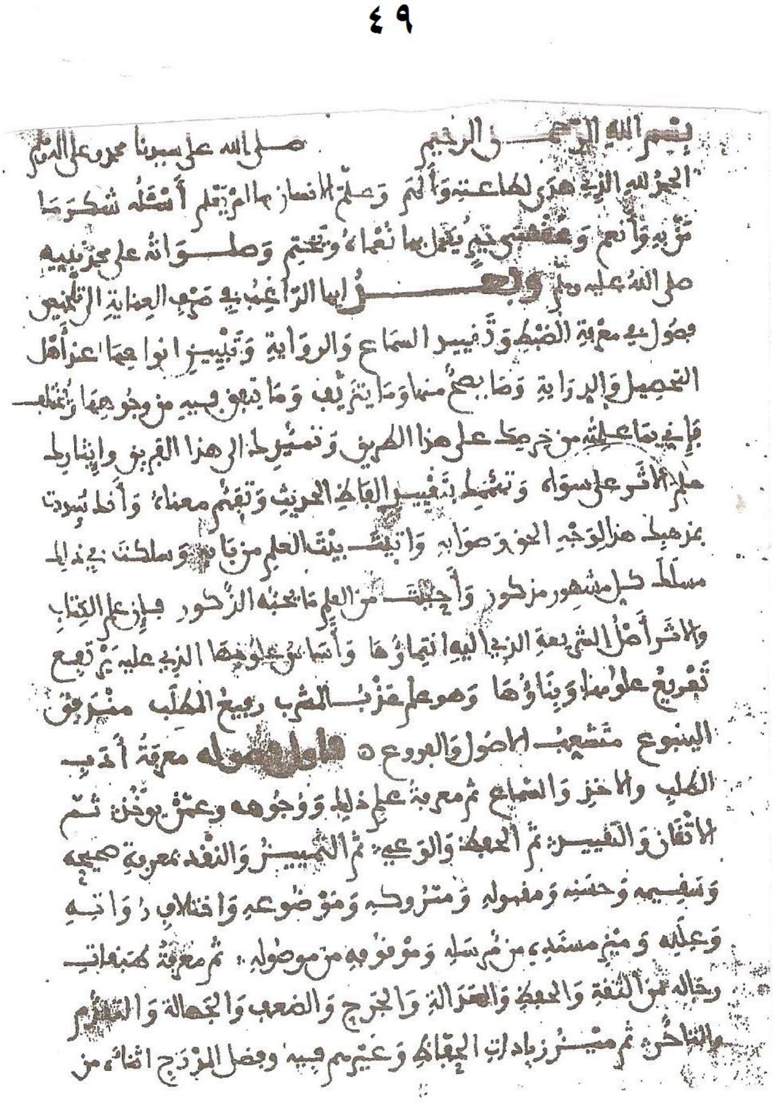
صورة للسماعات المثبتة على مخطوطة (ب)
وهي لجماعة من أهل العلم على أبي محمد الدمياطي

٤٨



كتاب الإلماع إلى معرفة ...
والسماع وجمل من فضائل علم الحديث
ونكت من آداب حملته ونقلته تأليف الإمام الحافظ القاضي أبي
الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي عفى الله عنه وجعل ...

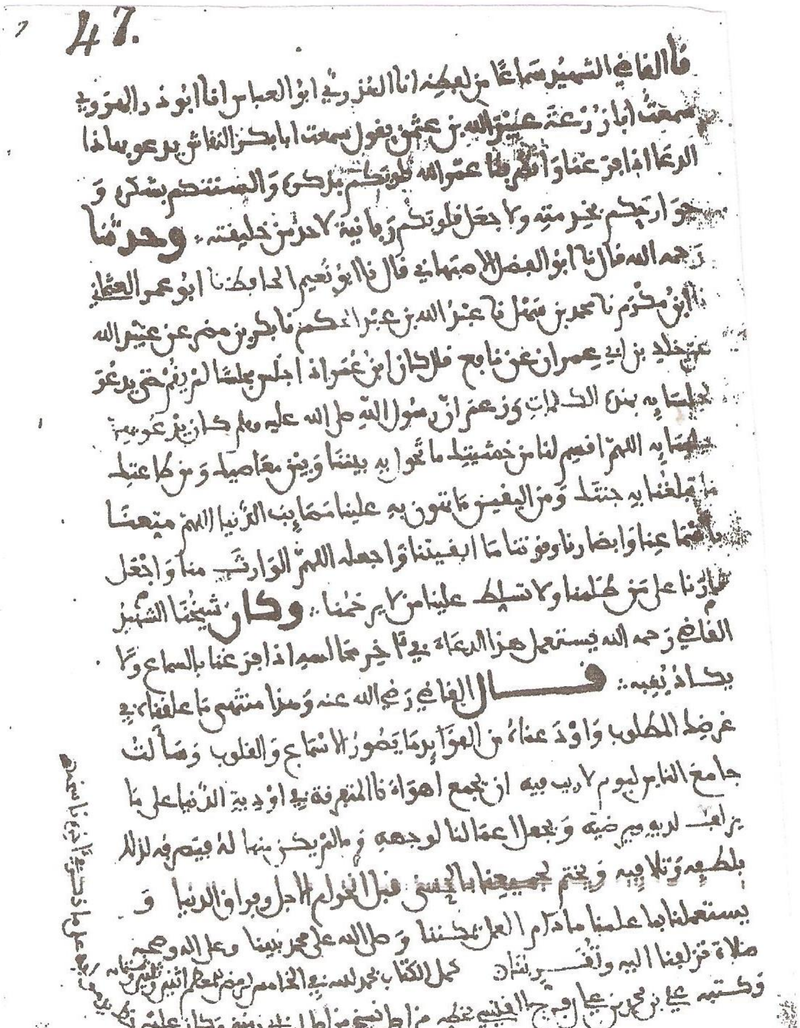
صورة لغلاف مخطوطة (ج)



٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
الحمد لله الذي هدى لطاعته وأتم وعلّم الإنسان ما لم يعلم أحمده شكرا
من به وأنعم وعقبى حميدة يكمل بها نعماه ويختم وصلواته على محمد نبيه
صلى الله عليه وسلم وبعد أيها الراغب في منهج العناية التي تطمع
بصول في معرفة الضبط وتفسير السماع والرواية وتبيين أنواعهما عن أهل
التحصيل والدراية وضابط منهما وما يتزيف وما يقع فيه من وجوهها وتغلب
فإني لما علمته من حرصك على هذا الطريق وتشوقك إلى هذا الفريق وإيثارك
علم الأثر على سواه وتشغلك بتفسير ألفاظ الحديث وتفهم معناه وأنك تسود
بمرتبط هذا الوجه المحمود صوابه وأتيت بيته العلم من بابه وسلكت في ذلك
مسلك كل مشهور مذكور وأحببت من العلم ما يحببه الذكور فإن علم الكتاب
والأثر أصل الشريعة الذي إليها انتماؤها وأساس علومها الذي عليه يقع
تفريع علومها وبناؤها وهو علم عذب المشرب رفيع المطلب مترقرق
الينبوع متشعب الأصول والفروع ، فأول فصوله معرفة أدب
الطلب والأخذ والسماع ثم معرفة علل ذلك ووجوهه وعمل من دخن ثم
الإتقان والتقييد ثم الحفظ والوعي ثم التمييز والنقد بمعرفة صحيحه
وسقيمه وحسنه ومقبوله ومتروكه وموضوعه واختلاف رواته
وعلله ومن مسنده من مرسله وموقوفه من موصوله ، ثم معرفة طبقات
رجاله من الثقة والحفظ والعدالة والجرح والضعف والجهالة والتقدم
والتأخر ثم تمييز زيادات الحفاظ وغيرهم فيه وفصل المدرج أثناء من

صورة للورقة الأولى من مخطوطة (ج)



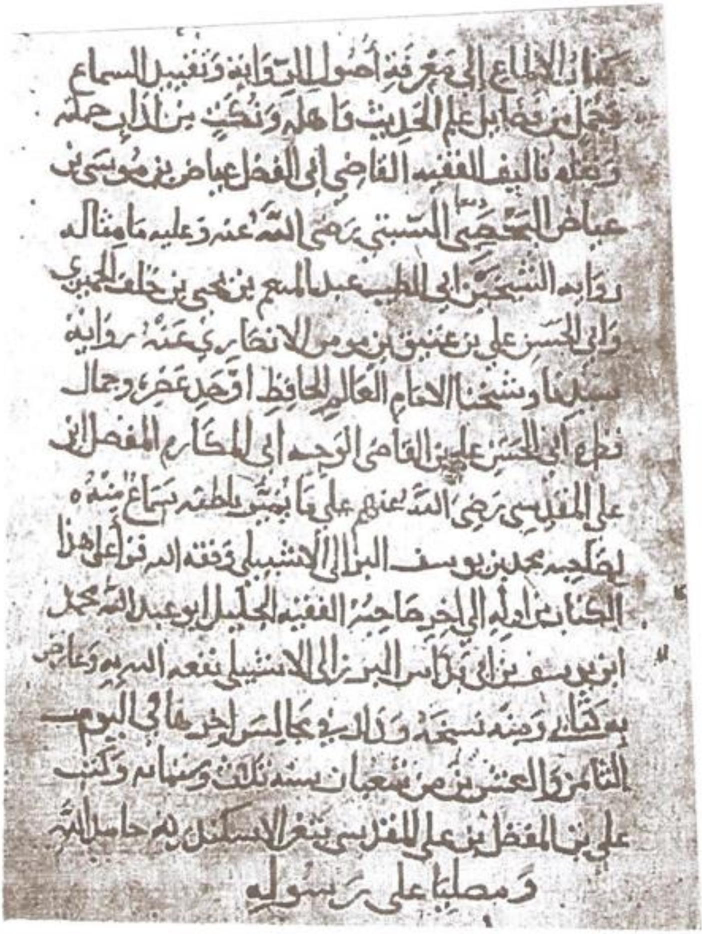
٥٠

47.

قال القاضي الشهيد سماعا من لفظه أنا العذري أنا أبو العباس أنا أبو ذر الهروي
سمعت أبا زرعة عبد الله بن عثمان يقول سمعت أبا بكر النقاش يدعو بهذا
الدعاء إذا فرغ عنا وأظهرنا عمر الله قلوبكم بذكره والسنتكم بشكره و
جوارحكم بخدمته ولا جعل قلوبكم ربانية لأحد من خليقته. وحدثنا
رحمه الله قال نا أبو الفضل الأصبهاني قال نا أبو نعيم الحافظ نا أبو عمر العثماني
نا ابن مخزوم نا محمد بن سهل نا عبد الله بن عبد الحكم نا بكر بن مضر عن عبيد الله
عن خالد بن أبي عمران عن نافع قال كان ابن عمر إذا جلس مجلسا لم يقم حتى يدعو
لجلسائه بهذه الكلمات وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو بهن
لجلسائه اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك
ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا اللهم متعنا
بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أبقيتنا واجعله اللهم الوارث منا واجعل
ثأرنا على من ظلمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا. وكان شيخنا الشهيد
القاضي رحمه الله يستعمل هذا الدعاء في آخر مجالسه إذا فرغنا بالسماع ولا
يكاد يغبه. قال القاضي رضي الله عنه وهذا منتهى ما علقناه في
غرض المطلوب وأودعناه من الفوائد مما يضور الأسماع والقلوب ونسأل
جامع الناس ليوم لا ريب فيه أن يجمع أهواءنا المتفرقة في أودية الدنيا على ما
يرضيه وأن يجعل أعمالنا لوجهه وما لم يكن منها له فيتصرف لذلك
بلطفه وتلافيه ويختم لجميعنا بالحسنى قبل حلول الأجل وفراق الدنيا و
يستعملنا بما علمنا ما دام العمل يمكننا وصلى الله على محمد نبينا وعلى آله وصحبه
صلاة تزلفنا إليه وتغفر لنا. كمل الكتاب بحمد الله في الخامس من شهر المعظم [illegible]
وكتبه علي بن محمد بن علي [illegible] [illegible]

صورة للورقة الأخيرة من مخطوطة (ج)

٥١


كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع
فيه جمل من فضائل علم الحديث وأهله ونكت من آداب حمله
ونقله تأليف الفقيه القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن
عياض اليحصبي السبتي رضي الله عنه وعليه ما مثاله
رواية الشيخين أبي الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خلف الحميري
وأبي الحسن علي بن عتيق بن مؤمن الأنصاري عنه رواية
سيدنا وشيخنا الإمام العالم الحافظ أوحد عصره وجمال
نظرائه أبي الحسن علي بن القاضي الأوحد أبي المكارم المفضل بن
علي المقدسي رضي الله عنهم على ما يمشي بخطه سماع منه
لصاحبه محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي وفقه الله قرأ علي هذا
الكتاب من أوله إلى آخره صاحبه الفقيه الجليل أبو عبد الله محمد
ابن يوسف بن أبي بكر ابن البرزالي الإشبيلي نفعه الله به وعارض
به كتابي ومنه نسخه وذلك بمجالس آخرها في اليوم
الثامن والعشرين من شعبان سنة ثلاث وستمائة وكتب
علي بن المفضل بن علي المقدسي بثغر الإسكندرية حامدا لله
ومصليا على رسوله

صورة لما كتب على غلاف مخطوطة (د)
من رواية عبد المنعم بن يحيى الحميري وعلي بن عتيق على مصنفه
ورواية علي بن المفضل المقدسي عنهما



صورة للورقة الأولى من مخطوطة (د)

٥٣



صورة للورقة قبل الأخيرة من مخطوطة (د)

٥٤



الورقة الأخيرة من مخطوطة (د)

سند المحقق إلى الكتاب

أَرْوي كتابَ «الإلماع في ضَبْطِ الرِّواية، وتَقْييد السَّماع» للقاضي عياضٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **مِن طريقِ جماعةٍ من أهل العِلم منهم:** الشَّيخ عبد الله بن عبد العَزيز العَقِيل، والشَّيخ يَحيى بن عثمان المُدَرِّس العظيم آبَادي المَكِّي، والشَّيخ عبد الله ابن بَخِيت، والشَّيخ عبد العَزيز بن عبد الله الزَّهراني، والشَّيخ عبد الوكيل ابن العَلَّامة عبد الحَقِّ الهاشمي، كُلهم عن والد الأخير عبدِ الحَقِّ الهاشميِّ.

عن أحمد بن عبد الله بن سالم المَدني.

عن عبد الرحمن بن عبَّاس بن عبد الرَّحمن الشهرزوري.

عن محمد بن عليٍّ الشَّوكاني، عن عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر.

عن سُليمان بن يَحيى بن عمر الأهدل.

عن أحمد بن محمد الأهدل.

عن أحمد بن محمد النخلي.

عن محمد بن علاء الدِّين البابلي.

عن أحمد بن محمد الغنيمي.

عن الرَّملي.

عن والده أحمد بن محمد.

عن أبي الخَير؛ محمد بن عبد الرَّحمن السَّخاوي.

عن أبي الفَضْل؛ أحمد بن عليٍّ الحافظ.

عن القاسم بن عليِّ بن محمد بن عليٍّ الفاسي.

عن أبي البركات؛ محمد بن محمد، المَعروف بابن الحاج.

عن القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي.

عن القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الأزدي.

عن القاضي أبي عبد الله محمد بن حسن بن عطية بن غازي الأنصاري.

عن مُؤلفه القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

(١) ويُنظر «إتحاف الأكابر بإسناد الدَّفاتر» (ص ٦٣)، و(ص ٨١) للشوكاني، و«الثَّبَت الكبير» (ص١٢٤) لشيخ مشايخنا العَلَّامة المُحَدِّث عبد الحق بن عبد الواحد الهاشِمي.

النَّصُّ المُحَقَّقُ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ [وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ](١)

[قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ، عِيَاضُ بنُ مُوسَى بنِ عِيَاضٍ اليَحْصُبِيُّ وَفَّقَهُ اللهُ](٢):

الحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَى(٣) لِطَاعَتِهِ، وأَلْهَمَ وعَلَّمَ الإِنْسَانَ ما لم يَعْلَم(٤).

أَسْأَلُهُ شُكْرَ مَا مَنَّ بِهِ وأَنْعَمَ، وعُقْبَى خَيْرٍ يكْمُلُ بِهَا نَعْمَاهُ ويُخْتَمُ، وصَلَواتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ(٥).

وبَعْدُ:

أَيُّهَا الرَّاغِبُ فِي صَرْفِ العِنَايَةِ إِلَى تَلخِيصِ فُصُولٍ فِي مَعْرِفَةِ الضَّبْطِ، وتَقْيِيدِ السَّمَاعِ والرِّوايَةِ، وتَبْيِينِ أَنْواعِهَا عِنْدَ أَهْلِ التَّحْصِيلِ والدِّرَايَةِ، ومَا

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج).

(٢) ما بين المعقوفتين لا يوجد في (ب) و(ج).

(٣) في (أ): «أهدى» بدل «هدى».

(٤) في (أ) «ما لم يَكن يَعلم»، ثم ضَرَب على كلمة «يَكن»؛ لذا لم أُثبتها، ولا تُوجد في بقية النُّسَخ.

(٥) في (ب) و(ج) و(د): «وصَلَواته على محمد نَبِيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

يَصِحُّ مِنْهَا ومَا يَتَزَيَّفُ، ومَا يَتَّفِقُ فِيهِ مِنْ وُجُوهِهَا ويَخْتَلِفُ[١].

فَإِنِّي بِمَا عَلِمْتُهُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ، وتَمَيُّزِكَ إِلَى هَذَا الفَرِيقِ، وإِيثَارِكَ عِلْمَ الأَثَرِ عَلَى سِواهُ، وتَهَمُّمِكَ بِتَقْيِيدِ أَلفَاظِ الحَدِيثِ، وتَفَهُّمِ مَعْنَاهُ، وأَنَّكَ سُدِّدْتَ بِمَذْهَبِكَ هَذَا لِوجْهِ[٢] الحَقِّ وصَوابِهِ، وأَتَيْتَ بَيْتَ العِلمِ مِنْ بَابِهِ، وسَلَكْتَ فِي ذَلِكَ مَسْلَكَ كُلِّ مَشْهُورٍ مَذْكُورٍ، وأَحْبَبْتَ مِن العِلمِ مَا يُحِبُّهُ الذُّكُورُ؛ فَإِنَّ عِلمَ الكِتَابِ والأَثَرِ أَصْلُ الشَّرِيعَةِ الَّذِي إِلَيْهِ انْتِمَاؤُهَا، وأَسَاسُ عُلُومِهَا الَّذِي عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ تَفْرِيعُ فُرُوعِهَا وبِنَاؤُهَا.

وهُو عِلْمٌ عَذْبُ المَشْرَبِ، رَفِيعُ المَطْلَبِ، مُتَدَفِّقُ اليَنْبُوعِ، مُتَشَعِّبُ الفُصُولِ[٣] والفُرُوعِ.

فَأَوَّلُ فُصُولِهِ: مَعْرِفَةُ أَدَبِ الطَّلَبِ والأَخْذِ والسَّمَاعِ.

ثُمَّ مَعْرِفَةُ عِلمِ ذَلِكَ ووُجُوهِهِ، وعَمَّنْ يُؤْخَذُ؟

ثُمَّ الإِتْقَانُ والتَّقْيِيدُ[٤].

ثُمَّ الحِفْظُ والوعْيُ.

ثُمَّ التَّمْيِيزُ[٥] والنَّقْدُ بِمَعْرِفَةِ صَحِيحِهِ وسَقِيمِهِ، وحَسَنِهِ ومَقْبُولِهِ،

---

(١) في (ب) و(د): «وما يَختلف».
(٢) في (ب) و(د): «وجه».
(٣) في بقية النُّسَخ: «الأصول» بدل «الفُصول».
(٤) في (أ): «التقيُّد».
(٥) في (أ): «التَّميُّز».

ومَتْرُوكِهِ ومَوْضُوعِهِ، واخْتِلَافِ رُوَاتِه(١)، وعِلَلِهِ، ومَيْزِ مُسْنَدِهِ مِنْ مُرْسَلِهِ، ومَوْقُوفِهِ مِنْ مَوْصُولِهِ.

ثُمَّ مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ رِجَالِهِ مِنَ الثِّقَةِ والحِفْظِ والعَدَالَةِ، والجَرْحِ والضَّعْفِ والجَهَالَةِ، والتَّقَدُمِ والتَّأَخُّرِ.

ثُمَّ مَيْزُ زِيَادَاتِ الحُفَّاظِ وغَيْرِهِمْ فِيهِ، وفَصْلُ المُدْرَجِ أَثْنَاءَهُ مِنْ أَقْوالِ نَاقِلِيهِ.

ثُمَّ مَعْرِفَةُ غَرِيبِ مُتُونِهِ، وتَفْسِير أَلفَاظِهِ.

ثُمَّ مَعْرِفَةُ نَاسِخِهِ مِنْ مَنْسُوخِهِ، ومُفَسَّرِهِ مِنْ مُجْمَلِهِ، ومُتَعَارِضِهِ ومُشْكِلِهِ.

ثُمَّ التَّفَقُّهُ فِيهِ، واسْتِخْرَاجُ الحُكْمِ والأَحْكَامِ مِنْ نُصُوصِهِ ومَعَانِيهِ، وجلَاءُ مُشْكِلِ أَلفَاظِهِ عَلَى أَحْسَنِ تَأْوِيلِهَا، ووَفْقِ مُخْتَلِفِهَا عَلَى الوُجُوهِ المُفَصَّلَةِ وتَنْزِيلِهَا.

ثُمَّ النَّشْرُ وآدَابُهُ، وصِحَّةُ المَقْصَدِ(٢) فِي ذَلِكَ لِلدِّينِ واحْتِسَابُهُ.

وكُلُّ فَصْلٍ مِنْ هَذِهِ الفُصُولِ عِلمٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وفَرْعٌ بَاسِقٌ عَلَى أَصْلِ عِلمِ الأَثَرِ وأُسِّهِ.

وفِي كُلٍّ مِنْهَا تَصَانِيفُ عَدِيدَةٌ، وتَوَالِيفُ(٣) جَمَّةٌ مُفِيدَةٌ.

---

(١) وقع في المَطبوع: «روايته» بدل «رُواته».

(٢) في (ج): «القصد».

(٣) كذا في جميع النُّسَخ، ووقع في المَطبوع: «تآليف»، وعَلَّق المُحَقِّق بقوله: في (ب): «تواليف»، وهذا وَهْمٌ منه.

ولَمْ يَعْتَنِ أَحَدٌ بِالفَصْلِ الَّذِي رَغِبْتَهُ كَمَا يَجِبُ، ولَا وقَفْتُ فِيهِ عَلَى تَصْنِيفٍ يَجِدُ الرَّاغِبُ [فِيهِ](١) مَا رَغِبَ(٢)؛ فَأَجَبْتُكَ إِلَى بَيَانِ مَا رَغِبْتَ مِن فُصُولِهِ، وجَمَعْتُ فِي ذَلِكَ نُكَتًا غَرِيبَةً مِنْ مُقَدِّمَاتِ عِلمِ الأَثَرِ وأُصُولِهِ.

وقَدَّمْتُ بَيْنَ يَدَي ذَلِكَ أَبْوابًا مُخْتَصَرَةً فِي عِظَمِ شَأْنِ عِلمِ الحَدِيثِ، وشَرَفِ أَهْلِهِ، ووُجُوبِ السَّمَاعِ والأَدَاءِ لَهُ ونَقْلِهِ، والأَمْرِ بِالضَّبْطِ والوعْيِ والإِتْقَانِ.

وخَتَمْتُهُ بِبَابٍ فِي أَحَادِيثَ غَرِيبَةٍ، ونُكَتٍ مُفِيدَةٍ عَجِيبَةٍ مِنْ آدَابِ المُحَدِّثِينَ وسِيَرِهِمْ، وشَوارِدَ مِنْ أَقَاصِيصِهِمْ وخَبَرِهِمْ.

واللهَ تَعَالَى أَسْأَلُ تَوْفِيقًا(٣) لِي ولَكَ، وعَوْنًا يُسَدِّدُ- لِمَا يُرْضِيهِ- عَمَلِي وعَمَلَكَ.

---

(١) ما بين المعقوفتين لا تُوجد في (ب) و(ج) و(د)، وليست في المَطبوع.

(٢) في (ب) و(د): «رغبته».

(٣) في (ج): «واللهَ أسألُه- تَعَالى- تَوْفِيقًا».

باب
في وجوب طلب علم الحديث والسنن وإتقان ذلك وضبطه، وحفظه ووعيه

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي المُؤلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(١):

لا خَفَاءَ عَلَى ذِي عَقْلٍ سَلِيمٍ ودِينٍ مُسْتَقِيمٍ بِوُجُوبِ ذَلِكَ والحَضِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الشَّرِيعَةِ الَّتِي تُعُبِّدْنَا بِهَا إِنَّمَا هِيَ مُتَلَقَّاةٌ مِنْ جِهَةِ نَبِيِّنَا صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وسَلَامُهُ(٢)؛ إِمَّا فِيمَا بَلَّغَهُ مِنْ كَلَامِ رَبِّهِ، وهُو القُرْآنُ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولَا مِنْ خَلفِهِ، والَّذِي تَكَفَّلَ اللهُ بِحِفْظِهِ؛ فَقَالَ جَلَّ وعَزَّ(٣): ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾(٤).

وبِهَذَا الوجْهِ ارْتَفَعَ- بِحَمْدِ الله فِيهِ- اللَّبْسُ، واطْمَأَنَّتْ لِصِحَّةِ جَمِيعِهِ كُلُّ نَفْسٍ، ونُقِلَ بِالتَّواتُرِ كَافَّةً عن كَافَّةٍ عَنْهُ، ولَمْ يَقَعْ بَيْنَ فِرَقِ المُسْلِمِينَ خِلَافٌ فِي

---

(١) في (ب): «قال القاضي أبو الفضل رَحِمَهُ اللَّهُ»، وفي (ج): «قال القاضي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وفي (د): «قال القاضي أبو الفضل».

(٢) في (ب) و (د): «عليه السَّلام»، وفي (ج): «صَلَّى الله عليه وسلم».

(٣) في (ج): «فقال تعالى».

(٤) الحجر آية (٩).

حَرْفٍ مِنْهُ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ وحْيِ اللهِ إِلَيْهِ وأَوَامِرِهِ ونَواهِيهِ، وقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾(١).

وغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ سُنَنِهِ وسَائِرِ سِيَرِهِ، وجُمْلَةِ أَقْوالِهِ وأَفْعَالِهِ وإِقْرَارِهِ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾(٢).

وكُلُّ هَذَا إِنَّمَا يُوصَلُ إِلَيْهِ ويُعْرَفُ بِالتَّطَلُّبِ والرِّوايَةِ والبَحْثِ والتَّنْقِيرِ عَنْهُ، والتَّصْحِيحِ لَهُ.

ورَحِمَ اللهُ سَلَفَنَا مِن الأَئِمَّةِ المَرْضِيِّينَ، والأَعْلَامِ السَّابِقِينَ، والقُدْوةِ الصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ وفُقَهَائِهِمْ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، فَلَوْلَا اهْتِبَالُهُمْ(٣) بِنَقْلِهِ، وتَوفُّرُهُمْ عَلَى سَمَاعِهِ وحَمْلِهِ، واحْتِسَابُهُمْ فِي إِذَاعَتِهِ ونَشْرِهِ، وبَحْثُهُمْ عَنْ مَشْهُورِهِ وغَرِيبِهِ، وتَنْخِيلُهُمْ لِصَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ؛ لَضَاعَتِ السُّنَنُ والآثَارُ، ولَاخْتَلَطَ الأَمْرُ والنَّهْيُ، وبَطَلَ الِاسْتِنْبَاطُ والِاعْتِبَارُ، كَمَا اعْتَرَى منْ لَمْ يَعْتَنِ بِهَا، وأَعْرَضَ عَنْهَا بِتَزْيِينِ الشَّيْطَانِ ذَلِكَ لَهُ- مِنَ الخَوارِجِ والمُعْتَزِلَةِ وضَعَفَةِ أَهْلِ الرَّأْيِ- حَتَّى انْسَلَّ أَكْثَرُهُمْ عَنِ الدِّينِ، وأَتَتْ فَتَاوِيهِم ومَذَاهِبُهُم مُخْتَلَّةَ القَوانِينَ، ذَلِكَ(٤) لِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا السُّبُلَ، وعَدَلُوا عَن الطَّرِيقِ، وبَنَوْا أَمْرَهُمْ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَثِيقٍ؛

---

(١) النجم آية (٣، ٤).

(٢) الحشر آية (٧).

(٣) **الاهتبال**: تَحَيُّن الشيء، والاعتناء به، ومنه قوله: فاهتبلتُ غفلتَه، أي: تَحَيَّنْتُها، واغتنمتُها. قاله المصنِّف في «مشارق الأنوار» (٣/٣٨٩).

(٤) وقع في المطبوع: «وذلك».

﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ الآيَةَ(١).

وقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ ۞ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ ﴾ الآيَةَ(٢).

فَهَذَا أَصْلٌ فِي وُجُوبِ طَلَبِ العِلمِ، والرِّحْلَةِ فِي طَلَبِ السُّنَنِ.

❁[١] وقَالَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فِيمَا حَدَّثَنا(٣) بِهِ القَاضِي الحَافِظُ؛ أَبُو عَلِيٍّ الحُسَيْن(٤) بْن مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثنا(٥) الإِمَامُ أَبُو الفَضْلِ؛ حَمْدُ(٦) بنُ أَحْمَد الأَصْبَهَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ، أَحْمَدُ(٧) بنُ عَبْدِ

---

(١) التوبة آية (١٠٩).

(٢) التوبة آية (١٢٢).

(٣) وقع في المطبوع: «أخبرنا»، وهو خطأ.

(٤) المعروف بابن «سُكَّرَة»؛ إمامٌ مُحَدِّث، زاهد، كثير الرِّواية، مات سنة (٥١٤ هـ)، يوم قَتَنْدَة، المَشهور بالثَّغر الأعلى. «الغُنْيَة»، ترجمة برقم (٤٧)، و«بغية المُلتمس»، ترجمة برقم (٦٥٥).

(٥) وقع في «أ»: «الشَّيخ الإمام»، ثُمَّ ضرب على «الشَّيخ».

(٦) هو حَمْدُ بن أحمد بن الحسَن بن أحمد العالم الثِّقة، أبو الفَضْل الأصبهاني الحداد، مات سنة (٤٨٨هـ). «التقييد لمعرفة رُواة السُّنن والمَسانيد»، ترجمة برقم (٣١٢). «سِير أعلام النبلاء» (١٩/٢٠)، ترجمة برقم (١٣).
تنبيه: وقع في المَطبوع: «أحمد»، بدل: «حَمْد»، وهو خطأ.

(٧) هو الإمامُ أبو نُعيم الأصبهاني، صاحب «الحِلية»، مات سنة (٤٣٠هـ). «تذكرة الحُفَّاظ» (١٠٩٢/٣)، برقم (٩٩٣).

اللهِ الحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثنا عَبْدُ اللهِ(١) بنُ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثنا بُنَانُ(٢) بنُ أَحْمَدَ القَطَّانُ، حَدَّثنا عَبْدُ اللهِ(٣) بنُ عُمَرَ بنِ أَبَان، حَدَّثنا شُعَيْبُ(٤) بنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثنا سَيْفُ(٥) بنُ عُمَرَ، عَنْ أبان(٦) بن إِسْحَق الأَسَدِيِّ، عَنِ الصَّبَّاحِ(٧) بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللهِ وسُنَّتِي؛ فَلَا تُفْسِدُوهُ، وإِنَّهُ لَن(٨) تَعْمَى أَبْصَارُكُمْ، ولَنْ تَزِلَّ أَقْدَامُكُمْ، ولَنْ تَقْصُرَ أَيْدِيكُمْ مَا أَخَذْتُم بِهِمَا**»(٩).

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأصبهاني، المُلَقَّب بأبي الشيخ. تُنظر ترجمته في «الإكمال» (٥/٩٥)، و«تكملة الإكمال» (٢/١٩٩)، ترجمة برقم (١٤١٨).

(٢) هو بُنان بن أحمد بن عَلُّويَه القَطَّان، أبو محمد البَغدادي. قال عنه الدارقطني: «لم يكن به بأسٌ... كَتَبَ الناسُ عنه، ما عَلِمْتُ عنه إلا خيرًا، كان شيخًا صالحًا فيه غفلة». «تاريخ بغداد» (٧/٥٩٠)، ترجمة برقم (٣٤٩٥).

(٣) المعروف بـ«مُشْكُدانة»، ثقة. وتُنظر ترجمته من «تهذيب التهذيب».

(٤) هو شعيب بن إبراهيم الكوفي، رَاوِيَةُ كُتُب سيف عنه، فيه جَهَالة. «ميزان الاعتدال» (٢/٢٧٥)، ترجمة برقم (٣٧٠٤).

(٥) هو التميمي، متروك.

(٦) ثقة. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (١٣٦).

(٧) هو الصَّباح بن محمد بن أبي حازم البجلي: ضعيفٌ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٢٩١٤).

(٨) في «أ»: «لا»، بدل: «لن».

(٩) سندُه ضعيفٌ جدًّا، ويُنظر «صحيح مسلم» برقم (٢٤٠٨)، وخاتمة شيخنا الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ لِتحقيق كِتَابَي «الإلزامات» و«التَّتبع» (ص ٥٧٢)، من ط «دار الآثار» بـ«صنعاء».

❁[٢] حَدَّثَنَا القَاضِي الفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّدُ(١) بنُ عِيسَى، والشَّيْخُ الصَّالِحُ أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ(٢) بنُ طَرِيفٍ، قَالَا: حَدَّثنا [الفقيه](٣) أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّدُ(٤) بنُ سَعْدُون، قَالَ: حَدَّثنا أَبُو بَكْرٍ؛ مُحَمَّدُ(٥) بنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله؛ مُحَمَّدِ(٦) بنِ عَبْدِ الله الحَافِظِ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ؛ مُحَمَّدُ(٧) بنُ عَلِيٍّ

---

(١) هو الفقيه القاضي: أبو عبد الله؛ محمد بن عيسى بن حسين التَّميمي. قال عنه المُصَنِّف: «أَجَلُّ شُيوخ أهل بلدِنا سبتة، ومُقَدَّم فُقهائهم». «الغُنْيَة»، ترجمة برقم (١)، و«سِير أعلام النبلاء» (١٩/٢٦٦)، ترجمة برقم (١٦٦).

(٢) **قال عنه المُصَنِّف**: «شيخ بلدِنا في النَّحو، مَشهورٌ بالصَّلاح». «الغُنْيَة»، ترجمة برقم (٥٠)، وهو المَعروف بالتاهرتي.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن سعدون بن علي بن بلال القروي. **قال عنه المصنف**: «كان فقيهًا حافظًا للمسائل، نَظَّارًا فيها على مَذهب القَرويين، حَسَن اللسان...، ولم يكن له أصولٌ حَسَنة، سَمِع منه بالأندلس جماعةٌ مِن شُيوخها فيهم مِن شيوخنا...». «ترتيب المدارك» (٨/١١٢).

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن عمر النَّيسابوري المطوعي الغازي، ولم أقف له على ترجمة مُستقلة، وهو من تلامذة الحاكم أبي عبد الله. يُنظر «الغُنْيَة» (ص ١٩)، و«تاريخ دمشق» (٤١/٣٣١).

(٦) هو الحاكم صاحب «المُستدرك».

(٧) هو أبو جعفر؛ محمد بن علي بن دحيم الشَّيباني الكوفي: ثقة، له ترجمة في «السير» (١٦/٣٦)، برقم (٢٣).

الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثنا أَحْمَدُ(١) بنُ حَازِمِ بنِ أَبِي غَرْزَةَ، حَدَّثنا ضِرَار(٢) بنُ صُرَدٍ، حَدَّثنا أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ(٣)، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الله الأَسَدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَسْمَعُونَ ويُسْمَعُ مِنْكُمْ، ويُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ**»(٤).

---

(١) ترجم له ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٨/٢) برقم (٤٠)، ولم يَذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ووصفه الذهبيُّ في «السير» (٢٣٩/١٣) من الترجمة رقم (١٢٠) بالإمام الحافظ الصَّدُوق. وقال: «ذَكَرَه ابنُ حِبَّان في »الثقات»، وقال: «كان مُتْقِنًا».

(٢) هو ضرار بن صُرَد التَّميمي: ضعيف، وكان عارفًا بالفرائض، وأمَّا قول الحافظ: «صدوقٌ، له أوهام وخطأ»، ففيه تجاوزٌ. وتُنظر ترجمته من «تهذيب التهذيب»، ومال إلى تَضعيفه شيخنا الوادعي رَحِمَهُ اللهُ في «تذييله على المستدرك» (٤٤٦/٣).

(٣) ثقة، إلا أنَّه لما كبِر سَاء حِفْظُه، وكتابه صحيحٌ.

(٤) سنده ضعيف، وهو حديث صحيح؛ فقد رواه أحمد (٣٢١/١)، وابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٩)، من طريق أبي بكر بن عَيَّاش به.

ورواه أيضًا ابن أبي حاتم برقم (١٨)، وأبو داود برقم (٣٦٥٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٩٢) بتحقيقي، والحاكم في «المستدرك» (٩٥/١١)، من طريق جرير بن عبد الحميد، وكذا رواه ابن أبي حاتم برقم (٢٠)، من طريق سفيان الثَّوري، كلاهما عن الأعمش به.

وعبد الله بن عبد الله هو الرَّازي: ثقة، أمَّا قول الحافظ: «صدوقٌ»، فبعيدٌ جدًّا، فقد وَثَّقَه أئمة، كما في «تهذيب التهذيب»، ولهذا صَحَّح هذا الحديث شيخُنا الوادعيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الصَّحيح المُسند مما ليس في الصَّحيحين» برقم (٦٤٩).

وأمَّا نسبة عبد الله هنا بأنَّه أسديٌّ فلم أقف على هذه النِّسبة، وهناك عبد الله بن عبد الله الأسدي، لكن ليست له رواية عن ابن جُبير، ولا روى عنه الأعمش.

❁[٣] حَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ أَبُو عَلِيٍّ(١) بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قُلتُ لَهُ: حَدَّثَكُمْ أَبُو الحُسَيْنِ(٢) بنُ عَبْدِ الجَبَّارِ، وأَبُو الفَضْلِ أَحْمَدُ(٣) بنُ خَيْرُونَ قَالَا: حَدَّثنا أَبُو يَعْلَى؛ أَحْمَدُ(٤) بنُ عَبْدِ الواحِدِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ؛ الحَسَنِ(٥) بنِ مُحَمَّدٍ السِّنْجِيِّ، عَنْ أَبِي العَبَّاسِ؛ مُحَمَّدِ(٦) بنِ أَحْمَدَ بنِ مَحْبُوبٍ، حَدَّثنا أَبُو عِيسَى؛ مُحَمَّدُ(٧) بنُ سَوْرَةَ الحَافِظُ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ، عَنِ ابْنِ ثَوْبَان- هُو عبد الرحمن بْن ثَابِتِ بنِ ثَوْبَانَ- عَنْ حَسَّانِ بنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بَلِّغُوا عَنِّي ولَوْ آيَةً، وحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ولَا حَرَجَ، ومَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(٨).

=
تُنظر ترجمته من «تهذيب الكمال» (٨١/١٥).

(١) المعروف بابن سُكَّرَة. تقدَّم تحت الحديث رقم (١).

(٢) هو أبو الحُسين المُبارك بن عبد الجبار الطيوري: الثقة، الثَّبت، الصَّدوق، له ترجمة في «الأنساب» (٢٣٤/٤) برقم (٥)، و«التقييد لمعرفة رواة السُّنن والمَسانيد»، ترجمة برقم (٥٨٣).

(٣) هو الإمام الحافظ العَدْلُ: أحمد بن الحَسَن بن أحمد بن خَيرون؛ أبو الفضل. «التقييد لرواة السُّنن والمَسانيد»، ترجمة برقم (١٥٠).

(٤) المعروف بابن زوج الحُرَّة. قال الخطيب: «كان صدوقًا». «تاريخ بغداد» (٤٤٥/٥)، ترجمة برقم (٢٢٨٤).

(٥) قال عنه تلميذ أبي يَعْلى؛ أحمد بن عبد الواحد المُتقدِّم ذكرُه: «كان شيخًا فَهمًا ثقةً، له هيئة». «تاريخ بغداد» (٤٥٠/٨)، ترجمة برقم (٤٩٤٣).

(٦) ثقة. تُنظر ترجمته من «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»، برقم (٢١).

(٧) هو الترمذيُّ، صاحب «السُّنن».

(٨) الحديث عند الترمذي برقم (٢٦٦٩)، من هذه الطريق التي أَوردها عنه المُصَنِّف، وهو
=

❁[٤] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله بنُ عِيسَى(١) والشَّيْخُ أَبُو عَلِيِّ بنُ طَرِيفٍ(٢)، عَنِ ابْنِ سَعْدُونَ(٣)، عَنْ أَبِي بَكْرٍ المُطَّوِّعِيِّ(٤) عَنْ أَبِي عَبْدِ الله الحَاكِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن عبد الله ابن عبد الحكم، حَدَّثَنَا ابْنُ وهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَسْلَمَةُ بنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَيْدِ بنِ واقِدٍ، عَنْ حِزَامِ بنِ حَكِيمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُول: سَمِعت رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**حَدِّثُوا عَنِّي كَمَا سَمِعْتُمْ ولَا حَرَجَ، أَلَا مَنِ افْتَرَى عَلَيَّ كَذِبًا مُتَعَمِّدًا بِغَيْرِ عِلمٍ فَلْيَتَبَوأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(٥).

❁[٥] أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ؛ الحُسَيْنُ(٦) بنُ مُحَمَّدٍ الغَسَّانِيُّ الحَافِظُ مِنْ

=

عند البخاري برقم (٣٤٦١)، من طريق الأوزاعي، عن حَسَّان بن عطية به، وأمَّا لفظ «**مَنْ كَذَبَ...**»، إلخ، فهو حديثٌ مُتواتر، جاء عن جماعةٍ من الصحابة. ويُنظر «نظم المُتناثر من الحديث المتواتر» (ص ٣٥).

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٢) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٥) سندُه ضعيفٌ جِدًّا لأجل مَسْلَمَة بن عليٍّ، وهو الخُشني، قال الحافظ: «متروك». ورواه ابن وهب في «المسند» برقم (١٢٢) من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، ويُنظر ما تَقَدَّمَ برقم (٣).

(٦) **قال عنه المُصَنِّف**: «شيخ الأندلس في وقته، وصاحب رِحلتهم، وأضبط الناس لكتاب، وأتقنهم لرواية «الغُنْيَة». ترجمة برقم (٤٨)، والمصنف يروي عنه بالإجازة كما في «الغُنْيَة».

كِتَابِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو القَاسِمِ؛ حَاتِمُ(١) بنُ مُحَمَّدٍ الطَّرَابُلُسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ عبد المَلِك بْن الحَسَنِ الصَّقَلِّيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الله؛ مُحَمَّدُ(٢) بنِ عَبْدِ الله النَيْسَابُورِيُّ الحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ؛ مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو عُتْبَةَ؛ أَحْمَدُ(٣) بنُ الفَرَجِ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بنُ الولِيدِ.

وحَدَّثَنَا القَاضِي مُحَمَّدُ(٤) بنُ إِسْمَاعِيلَ قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أبو القَاسِمِ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ(٥) بنُ قَاسِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بنُ عَبَّاس، حَدَّثَنَا أَبُو القَاسِمِ الجَوْهَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ؛ عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ بنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ أَحْمَدَ بنِ عَمْرِو بنِ السَّرْحِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ، حَدَّثَنا بَقِيَّة بن الوليد- واللَّفْظُ لِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي السَّرِيِّ- حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَرَ بنِ سُلَيْمَان بن عَاصِم بْن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبَان بنِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَضَرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ**

---

(١) تُنظر ترجمته في «الصِّلَة» (٢٢٢/١) برقم (٣٥٤) لابن بشكوال.

(٢) صاحب «المستدرك».

(٣) يُنظر كلامُ أهل العِلم فيه جرحًا وتعديلًا من «لسان الميزان» (٣٤٦/١)، ترجمة برقم (٧٧٨).

(٤) هو القاضي أبو عامر؛ محمد بن أحمد بن إسماعيل الطليطلي. قال عنه المُصَنِّف: «كان يَفهم صَنعة الحديث، كثير السَّماع والجمع... وكان صاحب أصول، عنده أَعْلاق من أصول شيوخ بلده، وكان عارفًا برجال بلده وأخبارهم». «الغُنْيَة» ترجمة برقم (١١).

(٥) هو عبد الرحمن بن القاسم بن ما شاء الله المُرادي، من أهل طليطلة، يُكنى أبا القاسم، كان حافظًا للمَسائل والرأي، مجتهدًا في الطلب، وكان من أهل الدَّماثة والطَّهارة، وقورًا حسن السَّمت. «الصِّلَة» (٢٩٧/١)، ترجمة برقم (٧٣٨).

مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ عَنَّا كَمَا سَمِعَهُ؛ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ»(١).

ومِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ: «ورُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُو أَفْقَهُ مِنْهُ». ومِنْ رِوايَتِنَا عَنِ التِّرْمِذِيِّ: «فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ».

❁[٦] حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ(٢) بنُ عَتَّابٍ الفَقِيهُ، حَدَّثنا حَاتِمُ(٣) ابنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثنا عَلِيُّ بنُ خَلَفٍ الفَقِيهُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ المَرْوَزِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ الفَرَبْرِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيل، حَدَّثنا مُسَدَّد(٤)، حَدَّثنا بِشْرٌ، حَدَّثنا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذَكَرَ خُطْبَتَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وفِي آخِرِهِ: «لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ الغَائِبَ؛ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُو أَوْعَى لَهُ مِنْهُ»(٥).

---

(١) رواه أحمد (٥/١٨٣)، وأبو داود برقم (٣٦٦٠) من طريق يحي بن سعيد، والترمذي برقم (٢٦٥٦)، وابن أبي حاتم في «مقدمة كتاب الجرح والتعديل» برقم (٢٩)، من طريق أبي داود الطيالسي، كلاهما عن شُعبة به، وهو حديثٌ مُتواتر جاء عن جماعةٍ من الصَّحابة. يُنظر «نَظم المُتناثر من الحديث المُتواتر»، برقم (٣).

(٢) هو الفقيه أبو محمد عبد الرَّحمن بن محمد بن عَتَّاب بن محسن الجذامي، قال عنه المُصَنِّف: «كان فاضلًا مُتواضعًا صَبُورًا على الجلوس للسَّماع، مُتحملًا المَشقات في ذلك، ثِقة فَهِمًا بما يُقرأ عليه». «الغُنْيَة» ترجمة برقم (٦٤).

(٣) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٥).

(٤) وقع في جميع نُسَخ المَخطوط: «محمد» بدل «مُسدد»، وما أثبت هو الصَّواب، كما في «صحيح البخاري» برقم (٦٧)، وقد صَوَّبه أحمد صقر في نُسخته دون تنبيهٍ على ذلك.

(٥) رواه البخاري برقم (٦٧) من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف عن مسدد به، ومسلم برقم (١٦٧٩) من طريق ابن عون، ومن طريق غيره أيضًا، عن ابن سيرين به =

❁[٧] وحَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَحْرٍ؛ سُفْيَانُ(١) بْنُ العَاصِي الأَسَدِيُّ سَمَاعًا، والفَقِيهُ أَبُو مُحَمَّدٍ؛ عَبْدُ اللهِ(٢) بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الخُشَنِيُّ قِرَاءَةً، قَالَ الأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو اللَّيْثِ؛ نَصْرُ بْنُ الحَسَنِ السَّمَرْقَنْدِيُّ، وقَالَ الخُشَنِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ؛ الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الطبري، قَالَا: حَدَّثَنَا عبد الغافر الفَارِسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَمْرَويْهِ الجُلُودِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ومُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى ومُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ- وأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ(٣)، عَنْ شُعْبَةَ، وقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،

=

بأطول مما هو هنا، ويُنظر ما تَقَدَّمَ برقم [٤].

(١) هو أبو بحر؛ سُفيان بن العاصي بن أحمد بن العاصي بن سفيان الأسدي، الفقيه، الرَّاوِيَة، أحد المُتَفَنِّين المُتقنين للكتب، وكان من جِلَّةِ العلماء وكبار الأُدباء، ضابطًا لكُتُبِه، صدوقًا في روايته، حَسن الخَطِّ، جَيِّد التقييد من أهل الرِّواية والدِّراية. «الغُنية» ترجمة برقم (٨٨)، «الصلة» (٣١٢/١) ترجمة برقم (٥٢٦).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله الخشني، يُعرف بابن أبي جعفر، يُكنى أبا محمد، شيخُ فقهاء وَقْتِه بشرق الأندلس وأحفظهم للمَذهب، مع المعرفة بالتفسير لكتاب الله، كان حافظًا للفقه على مَذهب مالك وأصحابِه، مُقَدَّمًا فيه على جميع أهل وقته، بَصيرًا بالفتوى، مُقَدَّمًا في الشورى، وشُهِر بالعلم والفَضْل. «الغنية» ترجمة برقم (٥٦)، «الصلة» (٣٨٤/١)، ترجمة برقم (٦٤٦).

(٣) وقع في المطبوع: «أخبرنا»، والمُثبت هو الذي في جميع النُّسخ، وهو الموافق لما في «صحيح مسلم»، والمحقق أحمد صقر في طبعته اعتمد «أخبرنا»، ولا يُوجد في النسخ إلا «حدثنا» أو «نا»، وهو رمز لـ«حدثنا»؛ فجعله هو «أخبرنا»، ولا يَخفى على طلاب علم الحديث أنَّ مُسلمًا يُفَرِّق بين اللفظين، وأن «نا» هي رمز لـ«حدثنا»، وأمَّا «أخبرنا» فيُرمز لها بـ«أنا» مع أنه بعد ما أثبت «أخبرنا» كتب تعليقًا قال فيه: «في «صحيح مسلم»: حَدَّثنا غُندر، عن شُعبة... حَدَّثنا محمد بن جعفر». فكأنَّ الفرق بينهما كان
=

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، وذَكَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثَ وفْدِ عَبْدِ القَيْسِ بِكَمَالِهِ، ومَا أَمَرَهُمْ بِهِ ونَهَاهُمْ عَنْهُ، وقَالَ فِي آخِرِهِ: «**احْفَظُوهُ، وأَخْبِرُوا [بِهِ]**(١) **مَنْ وَرَاءَكُمْ**». كَذَا فِي رِوايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

وقَالَ غَيْرُهُ: «**مِنْ وَرَائِكُمْ**»(٢).

خافيًا عليه، والله أعلم.

(١) زيادة من «صحيح مسلم»، وقد زادها أحمد صقر في نُسخته.

(٢) الحديث عند مُسلم عَقيب الحديث رقم (١٧)، (٢٤).

باب في شرف علم الحديث وشرف أهله

قال القاضي أبو الفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(١)]:

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ البَابِ قَبْلَهُ مِنْ كَلَامِنَا فِيهِ ومَكَانُهُ مِنَ الشَّرْعِ ومَكَانُ أَهْلِهِ- غُنْيَةٌ.

❁[٨] حَدَّثَنا القَاضِي أَبو عَلِيٍّ[(٢)]، حَدَّثَنا أَبُو الفَضْلِ الأَصْبَهَانِيُّ[(٣)]، حَدَّثَنا أَحْمَدُ[(٤)] بْنُ عَبْدِ الله الحَافِظُ، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ؛ عَبْدُ الله[(٥)] بْنُ يَحْيَى الطَّلحِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو حُصَيْنٍ؛ مُحَمَّدُ[(٦)] بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ حَبِيبٍ القَاضِي، حَدَّثَنا أَبُو الطَّاهِرِ؛ أَحْمَدُ[(٧)] بْنُ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

---

(١) ساقطٌ مِن المَطبوع.

(٢) هو ابن سُكَّرة. تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم [١].

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم [١].

(٤) هو أبو نُعَيم الأصبهاني، صاحب «الحِلية». تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم [١].

(٥) هو عبد الله بن يَحيي بن معاوية التَّميمي الطَّلحي الكوفي؛ أبو بكر. قال الذَّهبي: «وَثَّقَه الحافظُ محمد بن أحمد بن حمَّاد». «تاريخ الإسلام»، وَفَيَات (٣٦٠).

(٦) ثقةٌ له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٥/٣)، ترجمة برقم (٦٢٩).

(٧) كَذَّبَه الدَّارقطني. «ميزان الاعتدال» (١٢٦/١)، ترجمة برقم (٥٠٩).

طَالِبٍ، حَدَّثَنا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي**».

قُلنَا: يَا رَسُولَ الله، ومَنْ هُمْ خُلَفَاؤُكَ؟

قَالَ: «**الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي يَرْوُونَ أَحَادِيثِي [وسُنَّتِي]**(١)**، ويُعَلِّمُونَهَا النَّاسَ**»(٢).

---

(١) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

(٢) سندُه تالفٌ لأجل أحمد بن عيسى. فقد تَقَدَّمَ تكذيبُ الدَّارقطني له، ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٩٥/٦) برقم (٥٨٤٢)، والرَّامهرمزي في «المُحَدِّث الفاصل» برقم (٢) بتحقيقي، والهروي في «ذم الكلام» (٣٣٧/٣) برقم (٧١٠)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» برقم (٥٣) من طريق أبي حُصين به.
والحديث عند أبي نُعيم في «تاريخ أصبهان» (٨١/١) من الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف هنا.
ولْيُعْلَم أنَّه قد تابع أحمدَ بن عِيسى عبدُ السَّلام بن عُبيد عند الخطيب في «شرف أصحاب الحديث»، لكنها مُتابعة لا يُفرح بها، فإنَّ عبدَ السَّلام هذا قال عنه ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١٣٦/٢): «يَسرق الحديث، ويلزق بالثقات الأشياء التي رَوَاها غيرُهم من الأَثْبات، لا يجوز الاحتجاجُ به بحال».اهـ.
وأورد الحديثَ الذهبيُّ في «الميزان» (١٢٧/١)، فقال: «قلت: هذا باطلٌ...».اهـ وأورده الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣٣٥/١) برقم (٥٢٢)، وقال: «رواه الطبرانيُّ في «الأوسط»، وفيه أحمد بن عيسى بن عبد الله الهاشمي. قال الدارقطني: «كذَّاب».اهـ.
ويُنظر «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة» (٢٤٧/٢) برقم (٨٥٤).

❁[٩] وحَدَّثَنا(١)، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الفَضْلِ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ(٣)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ(٤) بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَرُوبَةَ(٥)، حَدَّثَنا عَلِيُّ(٦) بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ(٧) بْنُ إِبْرَاهِيمَ الحُنَيْنِيُّ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ(٨) بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ(٩)، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ هَذَا الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ؛ فَطُوبَى لِلغُرَبَاءِ**». قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، فَمَنِ الغُرَبَاءُ؟

---

(١) وقع في المَطبوع: «وأخبرنا»، وهو خطأ؛ فإنه في (أ)، و(ج)، و(د): «ونا»، وهي رمز لـ«حدثنا»، وفي «ب»: «حدثنا».
وقع في (ج): «نا القاضي أبو الفضل، قال: نا أبو الفضل»، ثم ضَرَب على قول: «القاضي أبو الفضل».
والقائل: «وحَدَّثنا» هو المُصَنِّف، والذي حَدَّثه هو شيخه أبو علي بن سكرة، المتقدم في السَّند الساق برقم (٨).
(٢) هو الأصبهاني. تَقَدَّمَ برقم (١) و(٨).
(٣) هو أبو نُعيم الأصبهاني، صاحب «الحِلية». تَقَدَّمَ برقم (١).
(٤) هو محمد بن إبراهيم بن علي، المَعروف بابن المُقرئ، صاحب «المُعجم».
(٥) هو الحَرَّاني: الحُسَين بن محمد بن مودود؛ أبو عروبة. قال عنه الخليلي: «ثقةٌ، حافظٌ، مُشار إليه». «الإرشاد» (٤٥٨/١)، ترجمة برقم (١٨٩).
(٦) هو علي بن ميمون الرَّقِّي العَطَّار: ثقة. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٤٨٣٩).
(٧) ضعيفٌ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٣٣٩).
(٨) متروكٌ. تُنظر ترجمته من «تهذيب التهذيب» (٤٢١/٨).
(٩) مجهولٌ؛ لأنَّه لم يَرو عنه سوى ولده، ولم يُوَثِّقه سوى ابن حبان، ويُنظر «تحرير التقريب»، ترجمة برقم (٣٥٠٣).

قَالَ: «الَّذِينَ يُحْيُونَ سُنَّتِي مِنْ بَعْدِي، ويُعَلِّمُونَهَا النَّاسَ»(١).

حَدَّثنا أَبُو الحَسَنِ: يُونُسُ(٢) بْنُ مُغِيثٍ الفَقِيهُ قَرَأْتُ عَلَيْهِ: حَدَّثَكُمْ أَبُو القَاسِمِ؛ حَاتِمُ(٣) بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّرَابُلُسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ؛ عُمَرُ(٤) بْنُ مُحَمَّدٍ الجُهَنِيُّ.

وحَدَّثنا الحَاكِمُ بِقُرْطُبَةَ أَبُو القَاسِمِ؛ أَحْمَدُ(٥) بن [مُحَمَّد](٦) بْنُ بَقِيٍّ

---

(١) سندُه ضعيفٌ جدًّا، وقد رواه القضاعي في «مسنده» (١٣٨/٢)، برقم (١٠٥٢)، وابن عبد البر في «الجامع» (٩٩٧/٢)، برقم (١٩٠٢)، والخطيب في «شَرَف أصحاب الحديث» برقم (٣٣)، من طريق الحنيني به.
ورواه الترمذي برقم (٢٦٣٠) من طريق إسماعيل بن أبي أُويس عن كثير بن عبد الله به بنحوه؛ فتوبع الحنيني، ويبقى كثير، وأمَّا قوله: «**إنَّ هذا الدِّين غريبًا، وسيعود غريبًا كما بَدَأَ؛ فَطُوبى للغُرباء**»، فهو عند مسلم برقم (١٤٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «**بَدَأَ الإسلامُ غَريبًا**...».

(٢) **قال عنه المُصَنِّف**: «آخِرُ المَشايخ بقرطبة، ولِسانُهم وصَدْرُهم، وأَسْنَدُ مَن بقي منهم، وشيخ فتواهم في وقته، وذو التَّقَدُّم والوجاهة والسبق بها...». «الغنية» ترجمة برقم (٩٦)، وينظر «الصِّلة» (٣٣٧/٢) برقم (١٥١٨).

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٤) لم أَقِفْ على تَرجمته، وأخشى من تصحيفٍ في «نَسَبه».

(٥) هو الفقيه الحاكم؛ أبو القاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرَّحمن بن أحمد بن بَقِي بن مَخْلد، مِن أَجَلِّ بُيُوت العِلم بقرطبة، وأعرفهم في ذلك، وبَقية مشيختها. «الغنية» ترجمة برقم (٣٠)، «الصلة» (١٢٨/١) ترجمة برقم (١٧٤)، «بغية الملتمس» ترجمة برقم (٣٥٩).

(٦) زيادة من (د).

[فيما][(١)] قَرَأْتُ[(٢)]، وهُو حَاضِرٌ يَسْمَعُ.

قَالَ: وحَدَّثَنَا[(٣)] بِهِ أَبُو العَبَّاسِ؛ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ؛ مُحَمَّدُ[(٤)] بْنُ أَحْمَدَ المَكِّيُّ؛ قَالَا[(٥)]: حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ؛ مُحَمَّدُ[(٦)] بْنُ الحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الله؛ مُحَمَّدُ[(٧)] بْنُ مَخْلَدٍ العَطَّارُ، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ جَعْفَرُ[(٨)] بن مُحَمَّد الخَنْدَقِيُّ[(٩)]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ[(١٠)] بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّائِحُ، حَدَّثَنا عَبْدُ المَجِيدِ[(١١)]

---

(١) كذا في (ب) و(ج) و(د)، ووقع في (أ): «مِمَّا».

(٢) وقع في (أ): «قرأت عليه»، ثم ضَرَبَ على كلمة: «عليه»، ولا تُوجد في بَقِيَّة النُّسخ.

(٣) في (أ): «وقال: حَدَّثنا» بتقديم الواو على «قال».

(٤) لَعَلَّه أبو بكر الهمداني؛ محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الأَصْبَهاني، فإني لم أَجِد مَن يُسَمَّى بهذا الاسم مِمَّن روى عن محمد بن الحُسين الآجري إلا هو. يُنظر «السِّير» (١٧/٤٣٣) ترجمة برقم (٢٨٩)، و(١٦/١٣٣) ترجمة برقم (٩٢).

(٥) في (ج): «قال»، وأمَّا (د) فسَقَطَ منها: «أبو بكر مُحَمَّد بن أحمد المَكي».

(٦) هو الآجُرِّي صاحب كتاب «الشَّريعة». تُنظر ترجمتُه من «تاريخ بغداد» (٣/٣٥) برقم (٦٥٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/١٣٣) برقم (٩٢).

(٧) ثِقَة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤/٤٩٩) برقم (١٦٧٣).

(٨) ثقة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨/٨٥) برقم (٣٥٩٨).

(٩) وقع في (أ) و(ج) و(د): «الخندفي» بالفاء، وأُثبت في المَطبوع، وهو تَصحيفٌ، وما أثبتُّ هو الصَّواب، وهو على الصواب في (أ)، وهذه النِّسبة إلى «الخندق» مَوضع بجرجان، كما في «الأنساب» (٥/٢١٠).

(١٠) هو محمد بن إبراهيم بن العلاء السَّائح الدِّمشقي: مُنكر الحديث. «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٢٤)، «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٥٧٣٤).

(١١) صدوق يُخطئ، وكان مُرجئًا أَفْرَطَ فيه ابنُ حِبَّان فقال: «مَتروك». «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤١٨٨).

ابْنُ عَبْدِ العَزِيز بْن أَبِي رَوادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي زُمْرَةِ العُلَمَاءِ والفُقَهَاءِ**»(١).

❁[١١] وحدثنا الفَقِيهُ أَبُو إِسْحَاقَ؛ إِبْرَاهِيمُ(٢) بْنُ جَعْفَرٍ إِمْلَاءً، حَدَّثنا القَاضِي أَبُو الأَصْبَغ بْنُ سَهْلٍ(٣)، حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ الطَّرَابُلُسِيُّ(٤)، حَدَّثنا أَبُو الحَسَنِ؛ أَحْمَدُ(٥) بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فِرَاسٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الله؛ إِبْرَاهِيمُ(٦) بْنُ

---

(١) هذا الحديثُ لا يَثبت، وقد رواه الرَّامهرمزي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (١٨) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز به، وبرقم (١٧) من طريق إسماعيل بن زياد، عن معاذٍ به، وإسماعيل هذا قال عنه الذهبيُّ في «الميزان» (٢٣٠/١): «لا يُدرى مَنْ هو؟ ولا لَقِي مُعاذًا».اهـ.
وقد وَرَدَ عَن جماعة من الصَّحابة بَيْدَ أَنَّ طرقَه شديدة الضَّعف، ولذا قالَ النَّوويُّ رَحِمَهُٱللَّهُ في «مقدمة الأربعين النَّووية»: «واتَّفق الحُفَّاظ على أنَّه حديثٌ ضعيفٌ وإن كَثُرت طُرُقه».اهـ. وينظر «العلل» (٣٣/٦) للدَّارقطني، و«العلل المتناهية» (١٢٠/١).

(٢) يُعرف بابن الفاسي، قال عنه المُصَنِّف في «الغُنية» في الترجمة رقم (٤٤): «كان من أهل الفقه والعِلم، والمعرفة بالوثائق، والبَصر بالأحكام، والتَّفَنُّن في معارف».اهـ.

(٣) هو أبو الأصبغ؛ عيسى بن سهل بن عبد الله الأَسَدِيُّ، قال ابن بشكوال: «كان من جِلَّة الفقهاء وكبار العلماء، حافظًا للرأي، ذَاكرًا للمَسائل، عارفًا بالنَّوَازل، بَصيرًا بالأحكام، مُقَدَّمًا في مَعرفتها...». «الصِّلة» (٥٦/٢) ترجمة برقم (٩٤٢).

(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٥) هو أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن فراس المَكي العَطَّار، مُسْنِد الحِجاز في وَقْتِه. «العبر» (٩١/٣).

(٦) لم أَقِفْ على تَرجمته.

رَحْمُونَ بْنِ هَارُونَ السِّنْجَارِيُّ، حَدَّثَنا أَنَسُ[(١)] بْنُ سَلمٍ، حَدَّثَنا مَخْلَدُ[(٢)] بْنُ مَالك، حَدَّثَنا إِسْحَاق[(٣)] بن نجيح، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النبيُّ[(٤)] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي فِي السُّنَّةِ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا مِنَ النَّارِ**»[(٥)].

❁[١٢] حَدَّثنا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ[(٦)] بْنُ مُحَمَّدٍ الأَصْبَهَانِيُّ الحافِظ مِنْ كِتَابِهِ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ الطُّيُورِيُّ[(٧)]، قَالَ: أَخْبَرَنا أَبُو الحَسَنِ؛ عَلِيُّ[(٨)] بن أَحْمَدَ الفَالِيُّ، أخبرنا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله؛ أَحْمَدُ[(٩)] بنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَرْبَانَ النَّهَاونْدِيُّ، أخبرنا القَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ؛ الحَسَنُ[(١٠)] بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَّادٍ

---

(١) هو أنس بن سَلْم الخولاني، ذكره الإسماعيليُّ في «المعجم» (٥٨١/٢) ترجمة برقم (٢١٢)، ولم يَذكر فيه جَرْحًا ولا تَعْدِيلًا.

(٢) هو مَخْلَد بن مالك بن شَيْبان الحَرَّاني: «لا بأس به». «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٦٥٨٣).

(٣) هو المَلَطي؛ كَذَّبوه. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٣٩٢).

(٤) وقع في (ج): «قال رسولُ الله».

(٥) سندُه تَالِفٌ، وانظر الذي قبلَه.

(٦) هو أبو طاهر السِّلَفي الثِّقة الإمام. تُنظر ترجمته في «طبقات علماء الحديث» (٧٢/٤)، ترجمة برقم (١٠٦٠).

(٧) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٣)، وهو ثقةٌ.

(٨) تُنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء» (٥٤/١٨) برقم (٢٥).

(٩) تُنظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٦١/٥) برقم (١٩١٢).

(١٠) صاحب كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل».

الرَّامَهُرْمُزِيُّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ(١) بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنا بِشْرُ(٢) بنُ آدَمَ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ(٣) العُتْبِيُّ، حَدَّثَنا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الخَصَّافُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: «لَا يَطْلُبُ الحَدِيثَ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا ذُكْرَانُهَا، ولَا يَزْهَدُ فِيهِ إِلَّا إِنَاثُهَا»(٤).

وفِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوايَةِ: «الحَدِيثُ ذَكَرٌ؛ يُحِبُّهُ ذُكُورُ الرِّجَالِ»(٥).

❁[١٣] حَدَّثنا القَاضِي أَبُو عَبْدِ اللهِ؛ مُحَمَّدُ(٦) بْنُ عِيسَى - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، وأَنَا أَسْمَعُ - والشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ التَّاهَرْتِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَا: حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ اللهِ؛ مُحَمَّدُ(٧) بنُ سَعْدُونَ القَرَوِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو بكر الغَازِي(٨)، حَدَّثَنا

---

(١) لم أَقِف له على ترجمةٍ.
(٢) هو البَصري؛ صَدُوقٌ فيه لِينٌ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٦٨١).
(٣) وَقَعَ في نُسخ المخطوط: «عبد الله» تبعًا لإحدى نُسخ مَخطوط «المُحَدِّث الفَاصِل». وما أَثْبَتُّ هو الصَّواب. ويُنظر تَعليقي على الأَثَر رقم (٣٠) من «المُحَدِّث الفَاصِل».
(٤) الأَثَرُ عند الرَّامَهُرمزي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٠) بتحقيقي.
(٥) وهو في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣١) بتحقيقي، و«مقدمة المَجروحين» برقم (٤٥) بتحقيقي، و«الحِلية» (٤١٨/٣) برقم (٤٤٨٨) لأبي نُعَيم، و«العُلو والنُّزول في الحديث» (ص ٤٦) للمقدسي، و«تاريخ دمشق» (٣٦٤/٥٥) من طريق أبي بكر الهذلي، عن الزُّهري به.
(٦) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).
(٧) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).
(٨) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

أَبُو عَبْدِ الله الحَاكِمُ[(١)]، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ[(٢)] بْنَ عَلِيٍّ الآدَمِيَّ بِمَكَّةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُوسَى ابْنَ هَارُونَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ- وسُئِلَ عَنْ مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ- يُرِيدُ قَوْلَهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**».

وفِي رِوايَةِ البُخَارِيِّ: «**طَائِفَةٌ**[(٣)] **مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وهُمْ ظَاهِرُونَ**»[(٤)]، ونَحْوُهُ عِنْدَ مِسْلِمٍ[(٥)] مِنْ رِوايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي حَدِيثِ المُغِيرَةِ.

ومِنْ رِوايَةِ مُعَاوِيَةَ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى الحَقِّ**»[(٦)].

فَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ أَصْحَابَ الحَدِيثِ؛ فَلَا أَدْرِي مَنْ

(١) صاحب «المُستدرك».

(٢) هو محمد بن عليِّ الآدمي الصَّنْعاني، ترجمه الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» في آخر وَفَيَات «قَبْل الأربعمائة»؛ فقال: «سَمِع من إسحاق الدبري جملةً صَالحة، وحَدَّث بمكةَ، روى عنه أبو عبد الله الحاكم في «المُستدرك». اهـ، ويُنظر «مَعرفة علوم الحديث» (ص٣).

(٣) وقع في المَطبوع: «**لا تَزَالُ طائفة**...» بإثبات «**لَا تَزَالُ**»، ولا تُوجد في نُسَخ المَخطوط؛ لذا حذفتُها، وجاء عند البخاري- أيضًا- بلفظ «**نَاسٌ**» بدل «**طَائِفَة**»، وهو عنده برقم (٣٦٤٠).

(٤) «صحيح البخاري» برقم (٧٣١١).

(٥) برقم (١٩٢١).

(٦) البخاري برقم (٣٦٤١)، ومسلم برقم (١٠٣٧) عقيب الحديث رقم (١٩٢٣)، واللفظ المُسَاق هنا هو لفظه.

هُمْ؟»(١).

وقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ الله البُخَارِيُّ: «هُمْ أَهْلُ العِلمِ»(٢).

❁[١٤] حَدَّثَنَا أَبُو طَاهِرٍ الحَافِظُ(٣) مُكَاتَبَةً، حَدَّثَنا أبو الحُسَين المُبَارَكُ(٤) ابْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله النَّهَاوَنْدِيُّ(٥)، حَدَّثَنا القَاضِي ابْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنا عَبْدَانُ(٦) بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، حَدَّثَنا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنا عُبَيْدُ(٧) بْنُ هِشَامٍ،

(١) ويُنظر «معرفة علوم الحديث» (ص ٢، ٣)، و«شَرَف أصحاب الحديث» برقم (٤٣).
(٢) قال شيخُنا الوادعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجامع الصَّحيح» (١٥/١١): «والحديثُ- وإن لم يَكن نصًّا على ما قالَه الإمامُ البُخاري والإمامُ أحمد- فإنَّ أهلَ الحديث داخلون دخولًا أوَّليًّا؛ لِثَبَاتِهم على الحقِّ، وخِدمتهم الإسلام، والذَّب عنه؛ فَجَزَاهم اللهُ عن الإسلام والمُسلمين خيرًا».
(٣) هو أبو طاهر السِّلفي، تَقَدَّمَ برقم (١٢).
(٤) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).
(٥) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).
(٦) لم أقف على ترجمته، وزاد الرَّامهرمزي في «المُحَدِّث الفَاصِل» أَنْ وَصَفَه بـ«صاحب التَّفسير»، بَيْدَ أن السَّهمي ذَكَرَه في «سؤالاته للدارقطني» برقم (٣١٦)، فقال: «سمعتُ أبا بكر بن عبدان يقول: كان عبدان بن أحمد بن صالح الهمذاني ثقة عالمًا بالتفسير، وكان عنده عن محمد بن مُسلم بن وارة، وأبي حاتم، ويحي بن عبدك، مات بأرّجان. «موسوعة أقوال أبي الحسن الدَّارقطني في الحديث وعلله»، ترجمة برقم (٢٢٦٩)، بَيْدَ أنَّه هنا عبدان بن أحمد بن أبي صالح، وليس «ابن صالح».
(٧) هو عُبيد بن هشام الحلبي؛ أبو نُعيم، جُرجاني الأصل، صدوقٌ، تَغَيَّر في آخره.

حَدَّثَنا عَطَاءُ(١) بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، قَالَ: «كَانَ الأَعْمَشُ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ لله قَوْمًا أَفْضَلَ مِنْ قَوْمٍ يَطْلُبُونَ هَذَا الحَدِيثَ، ويُحْيُونَ هَذِهِ السُّنَةَ، وكَمْ أَنْتُمْ فِي النَّاسِ؟! والله لَأَنْتُم أَقَلُّ مِنَ الذَّهَبِ»(٢).

❁[١٥] **قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ**(٣): وحَدَّثنا عَبْدُ الله بْنُ غَنَّامٍ الكُوفِيُّ، حَدَّثَنا عَلِيُّ ابْنُ حَكِيمٍ الأَوْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ وكِيعًا يَقُولُ: «سَمِعت سُفْيَان الثَّوْريَّ يَقُول: ما شيءٌ أَخْوف عِنْدِي مِنَ الحَدِيثِ، ولَا شَيْءَ أَفْضَلُ مِنْهُ لِمَنْ أَرَادَ بِهِ مَا عِنْدَ الله»(٤).

❁[١٦] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ(٥) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ غَلبُون، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أخبرنا

(١) هو الخفاف الكوفي، نزيل حَلَب، صَدُوقٌ، يُخطئ كثيرًا. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٦٣٢).

(٢) الأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٢٥) بتحقيقي، ورواه الهرويُّ في «ذم الكلام وأهله» (٤/١٩٠، ١٩١) برقم (٩٧٦) عن طريق أبي حاتم به.

(٣) هو الرَّامَهُرْمُزِي.

(٤) عبد الله بن غنام، لم أعرفه، والأثر عند الرَّامَهُرْمُزي في «المُحَدِّث الفاصل» برقم (٢٤) بتحقيقي، وهو أَثَرٌ صحيحٌ؛ فقد رواه عبد الله بن أحمد في «الزهد» (٢١٣٨)، ومن طريقه الخطيبُ في «شَرَف أصحاب الحديث» برقم (١٧٠) من طريق علي بن حكيم به، وعلي بن حكيم ثِقَةٌ.

(٥) يُعرف بابن الحصَّار، له ترجمة في «الغُنية» برقم (٣٥) للمُصَنِّف، وفي «الصِّلة» (١/١١٩) برقم (١٦٠) لابن بَشْكُوال.

القَاضِي أَبُو الوليِدِ- هُو ابْنُ الفَرَضِيِّ(١)- حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ بْنُ جَهْضَم(٢)، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ؛ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مَرْوانَ الخُزَاعِيُّ، حَدَّثَنا صَالِحُ ابْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: مَا النَّاسُ إِلَّا مَنْ قَالَ: حَدَّثَنا، وأَخْبَرَنَا. ولَقَدِ التَفَتَ المُعْتَصِمُ إِلَى أَبِي، فَقَالَ لَهُ: كَلِّمِ ابْنَ أَبِي دُؤاد، فَأَعْرَضَ عَنْهُ أَبِي بِوجْهِهِ، وقَالَ له: كَيْفَ أُكَلِّمُ مَنْ لَمْ أَرَهُ عَلَى بَابِ عَالِمٍ قَطُّ»(٣).

❁[١٧] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ(٤) الحَافِظُ، قَالَ: «أُخْبِرْتُ بِبَغْدَادَ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ واحِدٍ، فَكَانَ قَلَّمَا يُوجَدُ وَحْدَهُ إِلَّا وعِنْدَهُ مِنْ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ، ويَرْوِيهِ عَنْهُ».

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن يوسف الحافظ، يُعرف بابن الفرضي، يُكنى أبا الوليد، وهو صاحب كتاب «تاريخ علماء الأندلس»، له ترجمة في «جذوة المقتبس» برقم (٥٣٨)، و«الصِّلة» (٣٣٧/١) برقم (٥٧١).

(٢) هو أبو الحَسَن؛ علي بن عبد الله بن جهضم الهَمَذاني، مُصَنِّف «بهجة الأسرار»، مُتَّهم بالكذب، له ترجمة في «سير أعلام النُّبَلاء» (٢٧٥/١٧) برقم (١٦٨).
قال الحافظُ ابنُ حَجَر نقلًا عن الذَّهبيِّ أنَّه قال: «روى عن أبي بكر النَّجاد عن ابن أبي العَوَّام عن أبي بكر المروزي في مِحنة أحمد، فأتى فيها بعجائب وقصص لا يَشُكُّ مَن له أدنى ممارسة ببطلانها...». «لسان الميزان» (٢٣٤/٥)، ترجمة برقم (٥٩٢٩).

(٣) ذكر القصةَ ابنُ بَشْكُوال في «الصِّلة» (٣٤٢/١) من طريق أبي الوليد بن الفرضي به.

(٤) المعروف بـ «ابن سُكرة»، تَقَدَّمت الإشارة إلى ترجمته تحت الحديث رقم (١).

❁[١٨] حَدَّثنا القَاضِي أَبُو بَكْرٍ؛ مُحَمَّدُ[(١)] بْنُ عَبْدِ الله المُعَافِرِيُّ- قِرَاءَةً مِنْهُ عَلَيَّ بِلَفْظِهِ- حَدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ هِبَةُ الله[(٢)] بْنُ أَحْمَدَ الأَكْفَانِيُّ، حَدَّثَنا عبد العَزِيز[(٣)] بن [أحمد][(٤)] الكَتَّانِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الحَافِظُ، حَدَّثَنا أَبُو عِصْمَةَ؛ نُوحُ[(٥)] بْنُ نَصْرٍ الفَرْغَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا المُظَفَّرِ؛ عَبْد الله بن مُحَمَّدِ بْن عَبْدِ الله بن جِبْرِيل بن مَتٍّ الخَزْرَجِي، وأَبَا بَكْرٍ؛ مُحَمَّد بْن عِيسَى البُخَارِي [بِكَشَّ][(٦)] يَقُولَانِ: سَمِعْنَا أَبَا ذَرٍّ؛ عَمَّار بن مُحَمَّدِ بْنِ مَخْلَدٍ التَّمِيمِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا المُظَفَّرِ؛ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن حَامِد بن الفُضَيْل البُخَارِي، يَقُولُ: «لَمَّا عُزِلَ أَبُو العَبَّاسِ؛ الوَلِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زيد الهَمْدَانِي[(٧)] عَن قَضَاء الري، وَرَدَ بُخَارَى

(١) تُنظر ترجمته في «الغنية» برقم (١٠)، و«الصِّلة» (٢/٢٢٧) برقم (١٢٩٧).
(٢) كان ثقةً، فَهِمًا، شديدَ العناية بالحديث والتاريخ. «العِبَر» (٤/٦٣) للذهبي.
(٣) كان ثقةً، أمينًا، مُتقنًا، له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٤/١١٧٠) برقم (١٠٢٤).
(٤) في (أ) و(ج) و(د): «محمد»، وفي (ب): «أحمد»، وهو الصواب، كما في كتب التراجم، وفي «الغنية» (ص٤١) من الترجمة رقم (١٠).
(٥) **قال فيه ابن النجار**: «صاحبُ مَناكير وغَرَائب». «ميزان الاعتدال» (٤/٢٨٠) ترجمة برقم (٩١٤٤).
(٦) ما بين المَعقوفتين زيادة من «ب»، و«كَشَّ» بفتح الكاف والشِّين، ويقال: أيضًا «كِس» بكسر الكاف والسِّين غير أنَّ المشهور الأَوَّل، وهي بلدةٌ بما وراء النَّهر. ويُنظر «الأنساب» (١١/١٠٨) للسَّمعاني.
(٧) في (أ) و (ج): «الهَمَذاني»، وما أثبتُّ من (ب) و(د) هو المُوافق لما في «الغُنية» للمُصَنِّف.

[سنة ثَمان عَشرة وثَلَاثمائة](١) لِتَجْدِيدِ مَودَّةٍ كَانَتْ بَيْنَهُ وبَيْنَ أَبِي الفَضْلِ البَلْعَمِيِّ، فَنَزَلَ فِي جِوارِنَا، فَحَمَلَنِي مُعَلِّمِي أَبُو إِبْرَاهِيم إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم الخُتَّلى إِلَيْهِ، وقَالَ لَهُ: أَسْأَلُكَ أَنْ تُحَدِّثَ هَذَا الصَّبِيَّ بِمَا سَمِعْتَ مِنْ مَشَايِخِكَ.

قَالَ: مَا لِي سَمَاعٌ!

قَالَ: فَكَيْفَ وأَنْتَ فَقِيهٌ؛ فَمَا هَذَا؟!

قَالَ: لِأَنِّي لَمَّا بَلَغْتُ مَبْلَغَ الرِّجَالِ تَاقَتْ نَفْسِي إِلَى مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ، ومَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، ودِرَايَةِ الأَخْبَارِ وسَمَاعِهَا؛ فَقَصَدْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيَّ بِبُخَارَى صَاحِبَ «التَّارِيخ»، والمَنْظُورَ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ، وأَعْلَمْتُهُ مُرَادِي وسَأَلتُهُ الإِقْبَالَ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّ لَا تَدْخُل فِي أَمْرٍ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ حُدُودِهِ، والوُقُوفِ عَلَى مَقَادِيرِهِ.

فَقُلتُ لَهُ: عَرِّفْنِي- رَحِمَكَ اللهُ- حُدُودَ مَا قَصَدْتُكَ لَهُ، ومَقَادِيرَ مَا سَأَلْتُكَ عَنْهُ!

فَقَالَ لِي: اعْلَمْ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَصِيرُ مُحَدِّثًا كَامِلًا فِي حَدِيثِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكْتُبَ أَرْبَعًا مَعَ أَرْبَعٍ، كَأَرْبَعٍ مِثْلِ أَرْبَعٍ فِي أَرْبَعٍ عِنْدَ أَرْبَعٍ بِأَرْبَعٍ عَلَى أَرْبَعٍ عَنْ

(١) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من (أ) و(ج)، وهو مُثبت- أيضًا- في «الغُنية» للمُصَنِّف.

أَرْبَعٍ لِأَرْبَعٍ، وكُلُّ هَذِهِ الرُّبَاعِيَّات لَا تَتِمُّ لَهُ إِلَّا بِأَرْبَعٍ مَعَ أَرْبَعٍ، فَإِذَا تَمَّتْ لَهُ كُلُّهَا هَانَ عَلَيْهِ أَرْبَعٌ، وابْتُلِيَ بِأَرْبَعٍ.

فَإِذَا صَبَرَ عَلَى ذَلِكَ أَكْرَمَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا بِأَرْبَعٍ، وأَثَابَهُ فِي الآخِرَةِ بِأَرْبَعٍ.

قُلتُ لَهُ: فَسِّرْ لِي مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَحْوالِ هَذِهِ الرُّبَاعِيَّاتِ مِنْ قَلبٍ صَافٍ، بِشَرْحٍ كَافٍ، وبَيَانٍ شَافٍ؛ طَلَبًا لِلأَجْرِ الوافِي.

فَقَالَ: نَعَمْ؛ أَمَّا الأَرْبَعَةُ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى كِتْبَتِهَا هِيَ: أَخْبَار رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشَرَائِعُهُ، والصَّحَابَة ومَقَادِيرهُمْ، والتَّابِعِينَ وأَحْوالهُم، وسَائِر العُلَمَاءِ وتَوَارِيخهُم، مَعَ أَسْمَاءِ رِجَالِهِم، وكُنَاهُمْ، وأَمْكِنَتِهِمْ، وأَزْمِنَتِهِمْ؛ كَالتَّحْمِيدِ مَعَ الخُطَبِ، والدُّعَاءِ مَعَ الرُّسُلِ، والبِسْمِ مَعَ السُّورِ، والتَّكْبِيرِ مَعَ الصَّلَواتِ؛ مِثْل المُسْنَدَاتِ والمُرْسَلَاتِ والمَوْقُوفَاتِ والمَقْطُوعَاتِ، فِي صِغَرِهِ، وفِي إِدْرَاكِهِ، وفِي كُهُولَتِهِ، وفِي شَبَابِهِ عِنْدَ فَرَاغِهِ، وعِنْدَ شُغْلِهِ، وعِنْدَ فَقْرِهِ، وعِنْدَ غِنَاهُ بِالجِبَالِ والبِحَارِ والبُلْدَانِ والبَرَارِي عَلَى(١) الأَحْجَارِ والأَصْدَافِ والجُلُودِ والأَكْتَافِ إِلَى الوقْتِ الَّذِي يُمْكِنُهُ نَقْلُهَا إِلَى الأَوْرَاقِ عَمَّنْ هُو فَوْقَهُ، وعَمَّنْ هُو مِثْلُهُ، وعَمَّنْ هُو دُونَهُ، وعَنْ كِتَابِ أَبِيهِ يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ بِخَطِّ أَبِيهِ دُونَ غَيْرِهِ لِوجْهِ اللهِ- تَعَالَى- طَالِبًا لِمَرْضَاتِهِ، والعَمَل بِمَا وافَقَ [كِتَابَ الله](٢) مِنْهَا، ونَشَرهَا بَيْنَ طَالِبِيهَا ومُجْتَنِيهَا، والتَّأْلِيفُ فِي إِحْيَاءِ ذِكْرِهِ بَعْدَهُ.

---

(١) وقع في المطبوع: «عن» بدل «على».
(٢) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «الكتاب»، وما أَثْبَتُّ هو- أيضًا- كذلك في «الغُنية» للمُصَنِّف.

ثُمَّ لَا تَتِمُّ لَهُ هَذِهِ الأَشْيَاءُ إِلَّا بِأَرْبَعٍ مِنْ كَسْبِ العَبْدِ؛ أَعْنِي: مَعْرِفَةَ الكِتَابَةِ واللُّغَةِ والصَّرْفِ والنَّحْوِ، مَعَ أَرْبَعٍ هِيَ مِنْ إِعْطَاءِ اللهِ- تَعَالَى- أَعْنِي: القُدْرَةَ، والصِّحَّةَ، والحِرْصَ، والحِفْظَ.

فَإِذَا تَمَّتْ لَهُ هَذِهِ الأَشْيَاءُ هَانَ عَلَيْهِ أَرْبَعٌ: الأَهْلُ، والوَلَدُ، والمَالُ، والوَطَنُ(١).

وابْتُلِيَ بِأَرْبَعٍ: بشَمَاتَةِ(٢) الأَعْدَاءِ، ومَلَامَةِ الأَصْدِقَاءِ، وطَعْنِ الجُهَلَاءِ، وحَسَدِ العُلَمَاءِ.

فَإِذَا صَبَرَ عَلَى هَذِهِ المِحَنِ أَكْرَمَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا بِأَرْبَعٍ: بِعِزِّ القَنَاعَةِ، وبِهَيْبَةِ النَّفْسِ، ولَذَّةِ العِلمِ، وحَبْرَةِ(٣) الأَبَدِ.

وأَثَابَهُ فِي الآخِرَةِ بِأَرْبَعٍ: بِالشَّفَاعَةِ لِمَنْ أَرَادَ مِنْ إِخْوانِهِ، وبِظِلِّ العَرْشِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، وبِسَقْيِ مَنْ أَرَادَ مِنْ حَوْضِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبِجِوارِ النَّبِيِّينَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ فِي الجَنَّةِ.

فَقَدْ أَعْلَمْتُكَ- يَا بُنَيَّ، مُجْمِلًا- جَمِيعَ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ مِنْ مَشَايِخِي مُتَفَرِّقًا فِي هَذَا البَابِ، مُجْمَعًا؛ فَأَقْبِلِ الآنَ عَلَى مَا قَصَدْتَنِي لَهُ أَوْ دَعْ.

---

(١) في (أ): «الموطن» بدل «الوطن».
(٢) كذا في (أ) و(د)، وهو المُوافق لما في «الغُنية»، وفي (ب) و(ج): «شماتة».
(٣) كذا في (أ) و(ج) و(د)، وفي (أ) و(ب): «وحياة الأبد»، وقوله: «حبرة الأبد»، أي: سُروره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ١٥﴾ [الروم:١٥]، أي: يُسَرُّون. وفي «الغُنية»: «ومَسَرَّة الأبد».

قَالَ: فَهَالَنِي قَوْلُهُ، فَسَكَتُّ مُتَفَكِّرًا، وأَطْرَقْتُ نَادِمًا؛ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مِنِّي قَالَ: وإِلَّا تُطِقِ احْتِمَالَ هَذِهِ المَشَاقِّ كُلِّهَا فَعَلَيْكَ بِالفِقْهِ الَّذِي يُمكنُكَ تَعَلُّمُهُ وأَنْتَ فِي بَيْتِكَ قَارٌّ سَاكِنٌ، لَا تَحْتَاجُ إِلَى بُعْدِ الأَسْفَارِ، وَوَطْءِ الدِّيَارِ، ورُكُوبِ البِحَارِ، وهُو مَعَ ذَا ثَمَرَةُ الحَدِيثِ، ولَيْسَ ثَوابُ الفَقِيهِ بِدُون ثَوابِ المُحَدِّثِ فِي الآخِرَةِ، ولَا عِزُّهُ بِأَقَلَّ مِنْ عِزِّ المُحَدِّثِ.

قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ ذَلِكَ نَقَضَ عَزْمِي فِي طَلَبِ الحَدِيثِ، وأَقْبَلتُ عَلَى دِرَاسَةِ الفِقْهِ وتَعَلُّمِهِ إِلَى أَنْ صِرْتُ مُتَقَدِّمًا(١)، [وَوَقَفْتُ عَلى عِلْمِ ما أَمْكَنَني مِن عِلْمِه بتوفيقِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ](٢)؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَا أُمْلِيهِ عَلَى هَذَا الصَّبِيِّ يَا أَبَا إِبْرَاهِيمَ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو إِبْرَاهِيمَ: إِنَّ هَذَا الحَدِيثَ الواحِدَ الَّذِي لَا يُوجَدُ عِنْدَ غَيْرِكَ خَيْرٌ لِلصَّبِيِّ مِنْ أَلفِ حَدِيثٍ يَجِدُهُ عِنْدَ غَيْرِكَ»(٣).

---

(١) كذا في (ب) و(ج) و(د): «مُتقدمًا»، وفي (أ): «مُتفهمًا»، والمثبت موافقٌ لما في «الغُنية».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من (أ) و(ج)، وهو مُثبت كذلك في «الغُنية» للمُصَنِّف.
(٣) هذه القصة مُنكرة، وقد تَقَدَّمَ أنَّ ابنَ النَّجار قال في نُوح بن نصر: «صاحب مناكير وغَرائب».اهـ.
وأهلُ الحديث بَعيدون عن مثل هذه الفَلسفة، فما بالُك بِسَيِّد المُحَدِّثين؛ محمد بن إسماعيل البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّه يُنَزَّه عن مثل هذا، ورَحِمَ اللهُ الحافظَ ابنَ حَجَر حيث قال- فيما نقلَه عنه تلميذُه السَّخَاويُّ-: «إنني منذ قرأتُ هذه الحكاية إلى أن كتبتُ هذه الأسطر وقلبي نافرٌ مِن صِحَّتِها، مُسْتَبْعِدٌ لِثُبوتها، تَلُوح أماراتُ الوَضع عليها، وتَلمع إشاراتُ التَّلفيق فيها، ولا يقع في قلبي أنَّ محمدَ بن إسماعيل يقول هذا ولا بعضَه، وأمَّا قول القائل الذي في آخره: «إنَّ هذا خيرٌ مِن ألفِ حديثٍ» فكذبٌ لا مَزِيدَ
=

[قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ: «وشَبِيهٌ بِمَذْهَبِ البُخَارِيِّ فِي هَذَا الخَبَرِ:

❁[١٩] مَا رَواهُ بَعْضُ شُيُوخِنَا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ أَنَّهُ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِالفِقْهِ؛ فَإِنَّهُ كَالتُّفَّاحِ الجَبَلِيِّ يُطْعمُ من عَامِه»](١).

❁[٢٠] حَدَّثنا مُحَمَّدُ(٢) بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى الفَقِيهِ أَبِي القَاسِمِ؛ عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٣) بْنِ قَاسِمٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي القَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الله الغَافِقِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الذُّهْلِيُّ، أَخْبَرَنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَلِيطٍ، حَدَّثَنا نَجْمُ ابْن فَرْقَدٍ العَطَّارُ، حَدَّثَنا أَبُو هَارُونَ، قَالَ: «كُنْتُ إِذَا دَخَلتُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ يَقُولُ: مَرْحَبًا بِوصِيَّةِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَنَا: **«إِنَّ النَّاسَ لَكُمْ تَبَعٌ، وسَيَأْتِيكُمْ - أَوْ سَيَأْتُونَكُمْ - قَوْمٌ مِنْ أَقْطَارِ الأَرْضِ يَتَفَقَّهُونَ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا، وعَلِّمُوهُمْ مِمَّا**

=

عليه». «الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر» (٣٨٢/١)، والمُصَنِّف سَكَتَ هنا ولم يتكلم عنها، لكنه أشار إليها عقيب الأثر رقم (٨٩)، ووصفها بـ«الحكاية الغريبة» عن البُخاري.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ب» و(د)، وقد أورده مُسندًا إلى أبي زُرعة ابنُ بَشْكُوال في «الصِّلة» (٤٦/٢) من الترجمة رقم (٩٢٠)، ترجمة علي بن سعيد الهَوَّاري.

تنبيه: لفظة «من عامه» ساقطةٌ من المطبوع، وعند ابن بشكوال: «من سَنَتِه».

(٢) تَقَدَّمَت ترجمتُه تحت الحديث رقم (٥).

(٣) تَقَدَّمَت ترجمتُه تحت الحديث رقم (٥).

عَلَّمَكُمُ اللهُ».

ومِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ: «فَإِذَا جَاءُوكُمْ فَأَلْطِفُوهُمْ وحَدِّثُوهُمْ»(١).

❁[٢١] أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ(٢) بْنُ عَتَّابٍ، وأَبُو القَاسِمِ خَلَفُ(٣) بْنُ إِبْرَاهِيم الخَطِيب، وأَبُو عِمْرَانَ مُوسَى(٤) بْنُ أَبِي تَلِيدٍ وغَيْرُهُمْ إِجَازَةً(٥) قَالُوا: حَدَّثَنا أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ البَرِّ، حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوانَ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَانَ بْنَ

---

(١) **سندُه ضعيفٌ جدًّا**؛ لأنَّ أبا هارون هو العبدي: متروك. واسمه: عمارة بن جوين.
والحديثُ رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١١/٢٥٣) برقم (٢٠٤٦٦)، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٥٤٠)، والترمذي برقم (٢٦٥٠)، وابن ماجه برقم (٢٤٧)، وابن أبي حاتم في «مقدمة كتاب الجرح والتعديل» برقم (٣٤) بتعليقي، وتمام الرازي في «الفوائد» (١/٦٤) برقم (١٤٣)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، والرَّامَهُرمزي في «المُحَدِّث الفاصل» برقم (٢٢) بتحقيقي، والخطيب في «الجامع» (١/٣٥٠) برقم (٨٠٧) بطرق عن أبي هارون به، مع اختلافٍ يسير عند بعضهم في اللفظ، وقد ورد من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد به، بَيْدَ أنَّ الإمام أحمد أَعَلَّه. يُنظر لذلك تخريجي له في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٢٠).
(٢) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٦).
(٣) تُنْظَر ترجمتُه في «الغُنْيَة» برقم (٥٢)، و«الصِّلَة» (١/٢٤٤) برقم (٣٩٨).
(٤) تُنْظَر ترجمتُه في «الغُنْيَة» برقم (٨٥)، و«الصِّلَة» (٢/٢٤٧) برقم (١٣٣٦).
(٥) قوله: «وغيرهم إجازة» لعله يُريد بالذين أجازوه مَن لم يَذكرهم، وإنَّما قال: «وغيرهم لأنَّ الذين سَمَّاهم كلهم سَمِع منهم، كما في تراجمهم من «الغُنْيَة»، وكذا ذكر ذلك ولده محمد في كتابه «التَّعريف بالقاضي عِياض».

عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ المُبَارَكِ يَقُولُ: «لِيَكُنِ الأَمْرُ الَّذِي تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ هُو الأَثَرُ، وخُذُوا مِنَ الرَّأْيِ مَا يُفَسِّرُ لَكُمُ الحَدِيثَ»(١).

❁[٢٢] قَالَ: وحَدَّثنا ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، حَدَّثَنا عَبْدُ الله بْنُ المُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: «إِنَّمَا الدِّينُ بِالآثَارِ»(٢).

❁[٢٣] قَالَ: وحَدَّثنا(٣) عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ المُؤْمِنِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الله؛ مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ القَاضِي المَالِكِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدٍ الهَمدَانِيُّ، حَدَّثنا عبد الله بن حَمْدَانَ، حَدَّثَنا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو بن أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ﴾(٤) قَالَ: «هُو قَوْلُ الرَّجُلِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي»(٥).

---

(١) الأثر عند ابن عبد البَرِّ في «جامع بيان العِلم وفضله» (٧٨١/١، ٢٨٢) برقم (٤٥٧) من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف.
ورواه أبو نُعيم في «الحِلية» (١٧٥/٧) برقم (١١٧٧٩) من طريق إسحاق بن أحمد، عن ابن أبي رزمة به.

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٧٨٢/١) برقم (١٤٥٨).

(٣) القائل: «وحَدَّثنا هو ابن عبد البَرِّ، وهو عنده في «الجامع» (١١٦٠/٢) برقم (٢٢٩٨) من هذه الطَّريق.

(٤) الزخرف آية: ٤٤.

(٥) رواه الحاكم في «المَدخل إلى الإكليل» برقم (٣)، ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١٩٢/٤) برقم (٩٨٠)، من طريق عبد الله بن سليمان العَطَّار، والخطيب في «شَرَف أصحاب الحديث» برقم (٧٠)، ومن طريقه أبو طاهر السِّلفي في «مشيخته البغدادية» (١٨٦/٢) برقم (٢٠٦١) من طريق عبد الله بن محمد بن بشر كلاهما عن سعيد بن عمرو بن أبي سلمة به، وعمرو بن أبي سَلَمة ضَعيفٌ.

❁[٢٤] حَدَّثنا الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ(١)، حَدَّثَنا الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنُ الصَّيْرَفِيُّ(٢)، أَخْبَرَنا أَبُو عَبْدِ الله الحَافِظُ الصُّورِيُّ، أَخْبَرَنا أَبُو الحُسَيْنِ بْنِ جُمَيْعٍ، أَخْبَرَنا أَبُو عَبْدِ الله بْنُ عَطَاءٍ(٣)، أَنْشَدَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ:

«دِيـنُ النَّبِـيِّ مُحَمَّـدٍ أَخْبَـارُ ... نِعْـمَ المَطِيَّـةُ لِلفَتَـى الآثَـارُ
لَا تُخْـدَعَنَّ عَـنِ الحَـدِيثِ وأَهْلِـهِ ... فَـالرَّأْيُ لَيْـلٌ والحَـدِيثُ نَهَـارُ
فَلَرُبَّمَـا سَـلَكَ الفَتَـى سُـبُلَ الهُـدَى ... والشَّـمْسُ طَالِعَـةٌ لَهَـا أَنْـوارُ»(٤)

❁ [٢٥] وأَخْبَرَنَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: أَنْشَدَنَا(٥) الصَّيْرَفِيُّ، قَالَ: أَنْشَدَنَا الصُّورِيُّ لِنَفْسِهِ:

«قُل لِمَنْ أَنْكَرَ الحَدِيثَ وأَضْحَى ... عَائِبًـا أَهْلَـهُ ومَـنْ يَدَّعِيـهِ

---

(١) المعروف بابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١).
(٢) ويُقال له أيضًا: الطيوري، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٣).
(٣) هو أبو عبد الله؛ أحمد بن عطاء الرُّوذباريُّ، قال الخطيب: «روى أحاديثَ وَهِمَ فيها وغلط غلطًا فاحشًا؛ فسمعتُ أبا عبد الله محمد بن علي الصوري يقول: حَدَّثونا عن أبي عبد الله الرُّوذباري، عن إسماعيل بن محمد الصَّفار عن الحَسَن بن عرفة أحاديث لم يَرْوِها الصَّفار عن ابن عرفة، ولا أظنه مِمَّن كان يتعمد الكذب، لكنه شُبِّه عليه. «تاريخ بغداد» (٥/٥٥٢) ترجمة برقم (٢٤٣١).
(٤) هذه الأبيات عند ابن جُمَيْع في «معجم الشُّيوخ» (١/٢٠٣)، وفي «الطيوريات» (١٠٤٣/٣) برقم (٩٧٦) عن الطيوري الصيرفي، كما هو هنا عند المُصَنِّف، ونُسِبَت هذه الأبيات كذلك لعبدة بن زياد الأصبهاني، كما في «شرف أصحاب الحديث» برقم (١٥٨)، وللإمام أحمد كما في «جامع بيان العلم وفضله» (٧٨٢/١) برقم (١٤٥٩).
(٥) وقع في المطبوع: «أخبرنا» بدل: «أنشدنا».

أَبِعِلْمٍ تَقُولُ هَذَا أَبِنْ لِي ... أَمْ بِجَهْلٍ؟ فَالجَهْلُ خُلُقُ السَّفِيهِ
أَيُعَابُ الَّذِينَ هُمْ حَفِظُوا الدْ ... دِينَ مِنَ التُّرَّهَاتِ والتَّمْوِيهِ؟!
وإِلَى قَوْلِهِمْ، ومَا قَدْ رَوَوهُ ... رَاجِعٌ كُلُّ عَالِمٍ وفَقِيهِ»[(١)]

[٢٦] قَرَأْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللهِ؛ مُحَمَّدِ[(٢)] بْنِ أَبِي نَصْرٍ- نَزِيلِ بَغْدَادَ- مِمَّا كَتَبَهُ لِلقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ عِمْرَانَ، وأَجَازَنَا ذَلِكَ عَنْهُ غَيْرُ واحِدٍ مِمَّا أَنْشَدَ لِنَفْسِهِ:

«زَيْنُ الفَقِيهِ حَدِيثٌ يَسْتَضِيءُ بِهِ ... عِنْدَ الحِجَاجِ وإِلَّا كَانَ فِي ظُلَمِ
إِنْ تَاهَ ذُو مَذْهَبٍ فِي قَفْرِ مُشْكِلَةٍ ... لَاحَ الحَدِيثُ لَهُ- فِي الوقْتِ- كَالعَلَمِ»

[٢٧] وبِخَطِّهِ- أَيْضًا- لِنَفْسِهِ:

النَّاسُ نَبْتٌ وأَرْبَابُ العُلُومِ مَعًا ... رَوْضٌ، وأَهْلُ الحَدِيثِ المَاءُ والزَّهَرُ
مَنْ كَانَ قَوْلُ رَسُولِ اللهِ حَاكِمَهُ ... فَلَا شُهُودَ لَهُ إِلَّا الأُلَى ذُكِرُوا

[٢٨] أَخْبَرَنَا[(٣)] القَاضِي أَبُو بَكْرٍ؛ مُحَمَّدُ[(٤)] بْنُ عَبْدِ اللهِ المُعَافِرِيُّ، قَالَ:

---

(١) رواها الخطيبُ في «شرف أصحاب الحديث» برقم (١٦١) من طريق الصيرفي به، وذكرها ابن بَشْكُوال في «الصِّلَة» (٢٠٧/١) في ترجمة شيخ المُصَنِّف أبي علي بن سُكَّرة برقم (٣٣٠).
(٢) هو الحُميدي صاحب كتاب «الجمع بين الصَّحيحين»، له ترجمة في «الصِّلَة» (١٩٢/٢) برقم (١٢٣٠).
(٣) وقع في (أ): «وأخبرنا».
(٤) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٨).

أَخْبَرَنِي أَبُو الحُسَيْنِ الطُّيُورِيُّ(١)، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الخَطِيبِ، قَالَ: أَنْشَدَنا(٢) أَبُو عَلِيٍّ؛ الحَسَنُ(٣) بْنُ شِهَابٍ العُكْبَرِيُّ، قَالَ: أَنْشَدَنِي أَبُو عَامِرٍ؛ الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسَوِيُّ، أَنْشَدَنِي أَبُو زَيْدٍ الفَقِيهُ لِبَعْضِ عُلَمَاءِ شَاشٍ:

«كُلُّ العُلُومِ سِوى القُرْآنِ زَنْدَقَةٌ ... إِلَّا الحَدِيثَ وإِلَّا الفِقْهَ فِي الدِّينِ
والعِلْمُ مُتَّبَعٌ مَا كَانَ حَدَّثَنا ... ومَا سِوى ذَاكَ وَسْواسُ الشَّيَاطِينِ»(٤)

[٢٩] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ(٥) بْنُ مُحَمَّدٍ الحَافِظُ- فِيمَا أَذِنَ لِي بِالحَدِيثِ بِهِ عَنْهُ- قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ الصَّيْرَفِيُّ(٦)، قَالَ: حَدَّثَنا الفَالِيُّ، حَدَّثَنا ابْنُ خَرْبَانَ القَاضِي، حَدَّثَنا ابْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: أَنْشَدَنَا عَزِيزُ بْنُ سِمَاكٍ الكِرْمَانِيُّ- وكَانَ مِنْ حُفَّاظِ الحَدِيثِ- لِعَبْدِ اللهِ بن المُبَارك:

«مـا لَـذَّتي إِلَّا رِوايَـةُ مُسْنَدٍ ... قَدْ قُيِّدَتْ بِفَصَاحَةِ الأَلْفَاظِ
ومَجَالِسٍ فِيهَا عَلَيَّ سَكِينَةٌ ... ومُذاكَرَاتُ مَعَاشِرِ الحُفَّاظِ
نَالُوا الفَضِيلَةَ والكَرَامَةَ والنُّهَى ... مِنْ رَبِّهِمْ بِرِعَايَةٍ وحِفَاظِ»(٧)

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).
(٢) وقع في المطبوع: «أنشدني».
(٣) وَثَّقه البرقاني، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨/٢٩٨) برقم (٣٧٩٧).
(٤) روى ذلك الخطيبُ في «شَرَف أصحاب الحديث» برقم (١٦٥)، من طريق الحَسَن بن محمد به.
(٥) هو أبو طاهر السِّلَفي، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).
(٦) تَقَدَّمَ قريبًا.
(٧) الأبيات عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧٢٨) بتحقيقي، ومن طريقه =

[٣٠] أَخْبَرَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ(١)، قَالَ: حَدَّثنا أَبُو القَاسِمِ؛ خَلَفُ(٢) بْنُ عُمَرَ البَاجِيُّ، قَالَ: أَنْشَدَنَا أَبُو بَكْرٍ؛ مُحَمَّدُ(٣) بْنُ الحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الوارِثِ، قَالَ: أَنْشَدَنَا أَبُو عَمْرو(٤) المُقْرِئ لِنَفْسِهِ:

«نُورُ البِلَادِ وزَيْنُ ... الأَنَامِ صَحْبُ الحَدِيثِ
لَوْلَاهُمُ مَا عَلِمْنَا ... ضَلَالَ كُلِّ خَبِيثِ
ولَا عَلِمْنَا صَحِيحًا ... مِنَ السَّقِيمِ الرَّثِيثِ
فَنَحْنُ فِيمَا لَدَيْهِمْ ... نَسْعَى بِكَدٍّ(٥) حَثِيثِ
لِكَيْ نَفُوزَ بِذُخْرٍ ... مِنْ رَبِّنَا مَبْثُوثِ»(٦)

❋ [٣١] قَالَ المُؤَلِّفُ:

=

الخطيب في «الجامع» (٢/٢٧٨) برقم (١٨٤٦) بزيادة بَيْتٍ لفظه:
لَاظُوا بِرَبِّ العَرش لمَّا أيقنوا ... أَنَّ الجِنان لِعُصْبَةٍ لُوَّاظِ

(١) تَقَدَّمَ قريبًا.
(٢) هو ابن أخي القاضي أبي الوليد الباجي، له ترجمةٌ في «الصِّلَة» (١/٢٤٠) برقم (٣٩٢)، و«تكملة الصِّلَة» (١/٤٥٤) برقم (٨٣٦).
(٣) له ترجمة في «الصِّلَة» (٢/٢٣٩) برقم (١٣١٩)، و«جذوة المقتبس» برقم (٣٦).
(٤) وقع في (أ) و(ب) و(د): «عمر» بدل: «عمرو» وهو خطأ، وأما (ج) فساقطٌ.
(٥) وقع في المَطبوع: «بِكُلِّ» بدل «بكدٍّ».
(٦) رواها ابنُ بَشْكوال في «الصِّلَة» (١/٢٤١) في ترجمة خَلَف بن عمر برقم (٣٩٢)، من طريق شيخ المُصَنِّف أبي عَلِيٍّ به.

يَا طَالِبَ العِلمِ اسْتمع قَولَ امْرِئٍ ... مَحْضَ النَّصِيحَةَ لِلمُرِيدِ الرَّاغِبِ
العِلمُ فِي أَصْلَيْنِ لَا يَعْدُوهُمَا ... إِلَّا المُضِلُّ عَنِ الطَّرِيقِ اللَّاحِبِ(١)
عِلم الكِتَابِ وعِلم الآثَارِ الَّتِي ... قَدْ أُسْنِدَتْ عَنْ تَابعٍ عَنْ صَاحِبِ
جَاءَتْ بِهَا الأَثْبَاتُ عَنْهُمْ واعْتَنَتْ ... بِمَسَانِدٍ ومَرَاسِلٍ وغَرَائِبِ
حَتَّى نَفَتْ طَعْنَ الغَوِيِّ ومَيَّزَتْ ... خَطَأَ الغَبِيِّ وزُورَ وضْعِ الكَاذِبِ
فَأَتَتْ كَمَا انْتَظَمَ الوِشَاحُ وثُقِّفَتْ ... سُمْرُ الرِّمَاحِ ولَاحَ ضَوْءُ الثَّاقِبِ
لَوْلَا رِوايَتُهُمْ لَمَا اتَّصَلَتْ بِنَا ... ولَمَا عَلِمْنَا سُنَّةً مِنْ واجِبِ
مِنْهَا مَثَارُ الفِقْهِ وهِيَ دَلِيلُهُ ... والرَّأْيُ مُطَّرَحٌ لِأَبْعَدِ جَانِبِ
فَاشْدُدْ عَلَيْهِ يَدَ الضَّنَانَةِ وارْحَلَنْ ... لِسَمَاعِهِ بِمَشَارِقٍ ومَغَارِبِ
وانْوِ الإِلَهَ بِهِ تَعِشْ فِي غِبْطَةٍ ... وتَفُزْ بِعَدْنٍ فِي نَعِيمٍ دَائِبِ

---

(١) **اللحْبُ واللاحب**: الواضح. «لسان العرب» (٥/٤٨٠)، مادة (لَحَبَ).

باب في آداب طالب السماع
وما يجب أن يتخلق به

[قال القاضي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ](١):

يَجِبُ أَوَّلًا عَلَى كُلِّ طَالِبِ عِلمٍ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ: التَّخَلُّقُ بِأَخْلَاقِ أَهْلِهِ، والتِزَامُ زِيِّهِمْ والتَّأَدُّبُ بِآدَابِ(٢) حَمَلَتِهِ، ولُزُومُ السَّكِينَةِ والوقَارِ، والبُكُورُ لِطَلَبِهِ، والمُواظَبَةُ عَلَيْهِ، وإِخْلَاصُ النِّيَّةِ لله فِيهِ، والتَّواضُعُ لِمَنْ يَأْخُذُ عَنْهُ، وتَعْظِيمُهُ وتَوْقِيرُهُ، والصَّبْرُ عَلَى مَا يَلقَاهُ مِنْهُ أَوْ مِن رُفَقَائِهِ مِنْ جَفَاءٍ، وانْتِقَادُ مَنْ يَأْخُذُ عَنْهُ، والبَحْثُ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ الأَخْذِ عَنْهُ، واخْتِيَارُهُ المَشَاهِيرِ مِنْ أَهْلِ العِلمِ والدِّينِ.

❁[٣٢] حَدَّثنا القَاضِي الشَّهِيدُ(٣) قِرَاءَةً عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الفَضْلِ

---

(١) ساقطٌ من المطبوع.
(٢) وقع في (أ): «بأدب» بدل: «بآداب».
(٣) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

الأَصْبَهَانِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ الحَافِظُ[(٢)]، حَدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ[(٣)]، حَدَّثَنا أَحْمَدُ[(٤)] بْنُ يَحْيَى بْنِ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ[(٥)] بْنُ سُفْيَانَ بن أَبِى الزَّرْد، حَدَّثَنَا عَبَّاد[(٦)] بْنُ حَرْبٍ، عَنْ عُبَيد اللهِ[(٧)] بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**اعْتَمُّوا تَزْدَادُوا حِلْمًا**»[(٨)].

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١)، مع التَّنبيه على تَصحيف اسمِه في المَطبوع.

(٢) هو أبو نُعيم الأصبهانيُّ، صاحب «الحِلية»، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٣) هو أبو الشَّيخ الأصبهاني، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٤) هو أحمد بن محمد بن يَحيى بن زهير التُّسْتَري؛ ثقة. تُنْظَر ترجمتُه في «طبقات علماء الحديث» (٤٧٥/٢) برقم (٧٢٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٦٢/١٤) برقم (٢١٣).

(٥) هو الأُبُلِّي، ذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» (١١٩/٩)، وقال: «حَدَّثنا عنه بعضُ شُيوخنا الحسن بن محمد بن أبي معشر وغيره، يُغْرِبُ».اهـ.

(٦) كذا في نُسخ المَخطوط: «عَبَّاد»، وصوابه: «عَتَّاب»، وهو عَتَّاب بن حرب المزني؛ ضعيفٌ. تُنْظَر ترجمتُه في «الجرح» (١٢/٧) برقم (٥٤)، و«لسان الميزان» (١٣٠/٥) ترجمة برقم (٥٥٦١).

(٧) وقع في المَطبوع: «عبد الله»، وهو تصحيفٌ، وما أثبت هو الصَّواب، وهو عُبيد الله بن أبي حميد الهُذلي، متروك الحديث. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٣١٣).

(٨) **سندُه تالفٌ**، والحديث عند أبي الشَّيخ في «الأمثال» برقم (٢٤٨) من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، ورواه أبو يَعْلى المَوْصِلي في «المعجم» (١٥٠/١) برقم (١٦٥) من طريق عَتَّاب بن حرب به. ورواه الترمذيُّ في «العلل الكبير» برقم (٥٤٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٤/١) برقم (٥١٧)، وابن عدي في «الكامل» (١٩٥/٧)، ومن طريقه البيهقي في «الشُّعب» (٢٩٤/٨) برقم (٥٨٤٩)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (١٩٣/٤) كلهم من طريق عُبيد الله بن أبي حُميد به، وقال الترمذيُّ عَقِبَه: «سألتُ محمدًا- يعني البُخاريَّ- عن هذا الحديث! فقال: عبيدُ الله بن أبي حميد ضعيفٌ، ذاهبُ =

❁[٣٣] حَدَّثَنا القَاضِي الشَّهِيدُ(١) وغَيْرُهُ فِيمَا أَجَازَنِيهُ- واللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الحُسَيْنِ الصَّيْرَفِيُّ(٢)، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ(٣) بْنُ أَحْمَدَ، أَخْبَرَنا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله؛ أَحْمَدُ(٤) بْنُ إِسْحَاق، حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ(٥)، حَدَّثَنَا مُوسَى(٦) بْنُ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: قُلتُ لِأُمِّي: أَذْهَبُ فَأَكْتُبُ العِلمَ؟ فَقَالَتْ لِي أُمِّي: تَعَالَ؛ فَالبَسْ ثِيَابَ العُلَمَاءِ، ثُمَّ اذْهَبْ فَاكْتُبْ. فَأَلبَسَتْنِي ثِيَابًا مُشَمَّرَةً، ووضَعَتِ الطَّوِيلَةَ عَلَى رَأْسِي، وعَمَّمَتْنِي فَوْقَهَا، ثُمَّ قَالَتْ: اذْهَبِ الآنَ؛ فَاكْتُبْ»(٧).

=
الحديث، لا أَرْوِي عنه شيئًا».

(١) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١)، وقوله: «فيما أَجَازَنِيه» يريد به غير الشهيد.

(٢) هو المُبارك بن عبد الجَبَّار الطيوري، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣)، ورقم (١٢).

(٣) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).

(٤) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).

(٥) هو الرَّامَهُرْمُزِي، صاحب كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٦) هو التستري، متروك. قاله الدَّارقطنيُّ كما في «سؤالات الحاكم له»، ترجمة برقم (٢٢٧).

(٧) **سندُه تالفٌ**، وهو عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧٨) بتحقيقي من هذه الطريق التي أَوْرَدَها عنه المُصَنِّف، ورواه من طريقه الخطيبُ في «الجامع» (٣٨٤/١) برقم (٨٩٢).

❁[٣٤] وحَدَّثنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حَدَّثَنا حَمْدُ(١) بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ(٢)، حَدَّثَنا أَحْمَدُ(٣) بْنُ بُنْدَارٍ، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ(٤)، حَدَّثَنا الحَوْضِي(٥)، حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ(٦)، عَنْ مُحَمَّدِ(٧) بْنِ عَبْدِ المَلِكِ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«تَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ العِلمَ، وتَوَاضَعُوا لِمَنْ تُعَلِّمُونَهُ»**(٨).

❁[٣٥] قَالَ: وحَدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ(٩)، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِي

---

(١) وقع في المطبوع: «أحمد» بدل «حَمْد»، وهو خطأ، وتُنظر ترجمتُه تحت الحديث رقم (١).
(٢) هو الأصبهاني، صاحب «الحِلية»، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٣) هو أحمدُ بن بُندار الأصبهانيُّ السَّعار؛ أبو عبد الله الظاهريُّ، ثِقَةٌ، له ترجمة في «سير أعلام النُّبلاء» (٦١/١٦) برقم (٤٢)، وينظر «ذكر أخبار أصبهان» (١٥١/١، ١٥٢) لأبي نُعَيم الأصبهاني.
(٤) صاحب كتاب «السُّنَّة».
(٥) هو حفص بن عُمَر، ثِقَةٌ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (١٤٢١).
(٦) هو الوُحاظي.
(٧) كَذَّاب. تُنْظَر ترجمتُه في «الجرح والتَّعديل» (٤/٨) برقم (١٥).
(٨) موضوعٌ. وجاء من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند الخطيب في «الجامع» (٣٥٠/١) برقم (٨٠٩)، وفي سندِه عَبَّاد بن كثير؛ مَتروك. قال أحمد: «روى أحاديثَ كَذِب، كما في «التقريب»، من الترجمة رقم (٣١٥٦)، ويُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٨) بتحقيقي، و«المدخل إلى السُّنن الكبرى» (٣٣٣/١) برقم (٥٣٩) للبيهقي، و«الجامع» (٩٣/١) برقم (٤١) للخطيب البَغدادي.
(٩) أبو نُعَيم، هو صاحب «الحِلية»، تَقَدَّم.

كِتَابِهِ إِلَيَّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ[(١)] بْنُ حَفْصٍ الطَّالَقَانِيُّ بِمِصْرَ، حَدَّثَنا صَالِحُ[(٢)] بْنُ مُحَمَّدٍ التِّرْمِذِيُّ، حَدَّثَنا سُلَيْمَانُ[(٣)] بْنُ عَمْرٍو، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ حَقِّ العَالِمِ: أَلَّا تُكْثِرَ عَلَيْهِ بِالسُّؤَالِ، ولَا تُعَنِّتَهُ فِي الجَوابِ.

ولَا تُلِحَّ عَلَيْهِ إِذَا كَسِلَ.

ولَا تَأْخُذَ بِثَوْبِهِ إِذَا نَهَضَ.

ولَا تُشِرْ إِلَيْهِ بِيَدِكَ.

ولَا تُفْشِ لَهُ سِرًّا.

ولَا تَغْتَابَنَّ عِنْدَهُ أَحَدًا.

ولَا تَطْلُبَنَّ عَثْرَتَهُ؛ فَإِنْ زَلَّ انْتَظَرْتَ أَوْبَتَهُ، وقَبِلتَ مَعْذِرَتَهِ.

وأَنْ تُوقِّرَهُ وتُعَظِّمَهُ لله.

ولَا تَمْشِ أَمَامَهُ.

وإِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ سَبَقْتَ القَوْمَ إِلَى خِدْمَتِهِ.

---

(١) هو محمد بن حفص بن عبد الرَّحمن؛ أبو عبد الله الطالقاني، ضَعَّفه الدَّارقطني، كما في «سؤالات السهمي له» برقم (٩٦).

(٢) مَطعون فيه، يُنظر كلام أهل العلم فيه من «لسان الميزان» (٤/١٧٨) ترجمة برقم (٤٢٥٥).

(٣) هو سليمان بن عمرو النخعي كَذَّاب. تُنْظَر ترجمتُه من «الجرح والتَّعديل» (٤/١٣٢) برقم (٥٧٦).

ولَا تَتَبَرَّمَنَّ مِنْ طُولِ صُحْبَتِهِ؛ فَإِنَّمَا هُو بِمَنْزِلَةِ النَّخْلَةِ تَنْتَظِرُ مَا يَسْقُطُ عَلَيْكَ مِنْهَا مَنْفَعَة.

وإِذَا جِئْتَ فَسَلِّمْ عَلَى القَوْمِ، وخُصَّهُ بِالتَّحِيَّةِ.

واحْفَظْهُ شَاهِدًا وغَائِبًا.

ولِيَكُنْ ذَلِكَ كُلُّهُ لله؛ فَإِنَّ العَالِمَ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الصَّائِمِ القَائِمِ المُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ الله.

وإِذا مَاتَ العَالِم انْثَلَمَتْ فِي الإِسْلَامِ ثُلمَةٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لَا يَسُدُّهَا إِلَّا خَلَفٌ مِثْلُهُ.

وطَالِبُ العِلمِ تُشَيِّعُهُ المَلَائِكَةُ مِنَ السَّمَاءِ»(١).

❁[٣٦] حَدَّثنا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَتَّابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ؛ عَبْدِ الله بن رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بن مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنا خَالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنا شُعْبَةُ أَنَّ زِيَاد بن عِلَاقَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ شَرِيكٍ يَقُولُ: «أَتَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا أَصْحَابُهُ عِنْدَهُ كَأَنَّ عَلَى رُءُوسِهِمُ الطَّيْرَ»(٢).

---

(١) سَنَدُه تَالِفٌ، وقد رواه ابنُ عبد البر في «الجامع» (٥١٩/١) برقم (٨٤١) من طريق أبي جعفر الطَّحاوي عن الطَّالقاني به مُختصرًا.

(٢) رواه أحمد (٢٧٨/٤)، وأبو داود الطَّيالسي في «المُسند» (٥٥٩/٢) برقم (١٣٢٨) من طريق عبد الرَّحمن المَسعودي وشعبة عن زياد به، بأطول مما هو هنا.
ورواه ابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمَثاني» (١٤٢/٣) برقم (١٤٧٠) من طريق المَسعودي وَحْدَه، عن زِيادٍ به.

❁[٣٧] وحَدَّثنا القَاضِي الشَّهِيدُ(١)، حَدَّثَنا أَبُو الفَضْلِ(٢)، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ إِجَازَةً، عَنِ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ(٤)، حَدَّثَنا الحَسَن(٥) بْنُ يَحْيَى بْن كَثِيرٍ العَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنا أَبِي(٦)، حَدَّثَنا المُعْتَمِرُ(٧) بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْلَمَ المِنْقَرِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ بَيْنَمَا يُعَلِّمُهُمْ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ إِذْ شَخَصَتْ أَبْصَارُهُمْ عَنْهُ، فَقَالَ: «**مَا أَشْخَصَ أَبْصَارَكُمْ عَنِّي**»(٨).

---

(١) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ قريبًا.
(٢) هو الأصبهانيُّ، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٣) هو الإمامُ أبو نُعَيم، صاحب كتاب «الحِلية»، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٤) هو عبدُ الله بن أبي داود، صاحبِ كتاب «السُّنَن»، ووالده- وإن كان تَكَلَّم عليه بشدَّة- إلَّا أن جماعة من الأئمة دافعوا عنه. يُنظر لذلك «الكامل» (٤٣٥/٥) لابن عَدي، و«السير» (١٢٣١/١٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٧٢/٢) للذَّهبي، و«التنكيل» (٢٩٣/١- ٣٠٥) للمُعَلِّمي.
(٥) لا بأسَ به. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٣٠١).
(٦) ثِقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٦٧٩).
(٧) وقع في المَطبوع: «المعتمد»، وهو تصحيف.
(٨) سندُه ضعيف، وهو عند المُصَنِّف، كما ترى من طريق أبي بردة، عن أبيه أبي موسى، ولفظ: «أبي بردة» تصحيف أو وَهْم من الحسن بن يحيي؛ لأنَّ كلَّ الذين رووه مِمَّن وقفتُ عليه عندهم هو «عن أبي مُرَاية»، وبعضهم: «مُرَيَّة». نعم رواه الآجري في «الشريعة» (١٠١٨/٢) برقم (٦٠٩) من طريق ابن أبي داود به، وفيه: «عن أبي بردة»، بَيْدَ أنَّه رواه في جزء «تصديق النَّظر» برقم (٤١) من هذه الطريق، وفيه «عن أبي مراية»، لا عن «أبي بردة»، وهذا يُؤيِّد أن الصَّواب «أبو مُرَاية».
ورواه ابنُ خُزيمة في «التوحيد» برقم (٢٥٢) من طريق يحي بن سليم عن سليمان =

❁[٣٨] حَدَّثَنا مُحَمَّدُ(١) بْنُ إِسْمَاعِيل، حَدَّثَنا ابْنُ قَاسِمٍ(٢)، حَدَّثَنا ابْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنا الجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنا الذُّهْلِيُّ، حَدَّثَنا جَعْفَر الفريابِيُّ، حَدثنَا إِسْحَاقُ ابن مُوسَى الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قُرَيْمٍ الأَنْصَارِيُّ؛ قَاضِي المَدِينَةِ، قَالَ: «مَرَّ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَلَى أَبِي حَازِمٍ وهُو يُحَدِّثُ فَجَاوَزَه، فَقِيلَ لَهُ!

فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَجِدْ مَوْضِعًا أَجْلِسُ فِيهِ، وكَرِهْتُ أَنْ آخُذَ حَدِيثَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَنَا قَائِمٌ»(٣).

=

التيمي به، بَيْدَ أنَّه حكم على رفعِه بالوهم؛ فقال عقبه: «قال أبو بكر: ذِكْرُ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الخبر بهذا الإسناد عِلمي وَهَمٌ، هذا من قِبَل أبي موسى الأشعري في هذا الإسناد لا من قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم رواه برقم (٢٥٣) من طريق بِشر بن المُفَضَّل والدَّارمي في «الرَّد على الجَهمية» برقم (١٠٢) من طريق يزيد بن زريع وابن عرفة في «جزئه» برقم (٥٥)، ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٥٥١/٣) برقم (٨٦٢)، والحنائي في «فوائده» (٦٩٣/١) برقم (١٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٨/٣٢، ٦٩) من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة، كلهم عن سليمان التيمي به مَوقوفًا.

ورواه عبدُ الله بن أحمد في «السُّنَّة» برقم (٤٦٠) من طريق محمد بن عبد الله الرُّزِّي، عن مُعتمر به موقوفًا، وكلهم عندهم: «عن أبي مراية»، وعند بعضهم: «مرية».

(١) هو الطُّلَيْطِلِيُّ، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٢) هو عبدُ الرَّحمن بن القاسم، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٣) رواه أبو نُعيم الأصبهانيُّ في «الحِلية» (٣٤٧/٦) برقم (٨٨٥٧)، وعنه الخطيبُ في «الجامع» (٤٠٨/١) برقم (٩٦٨)، من طريق الفِريابيِّ به، ورواه الترمذيُّ في «العِلل الصَّغير» (٥٠٤/٥، ٥٠٥) المُلحق بآخر «السُّنن»، ومن طريقه الخليلي في «الإرشاد» (٢٠١١/١) من طريق إسحاق بن موسى به، وابن قُرَيْم هو إبراهيمُ بن عبد الله بن قُرَيْم، قال الذهبيُّ في «الميزان» (٤٠/١): «عن مالكٍ حكاية. لا أعرفُه، روى الترمذيُّ عن رجلٍ =

❁[٣٩] حَدَّثَنا القَاضِي الشَّهِيدُ(١)، نا حَمْدُ(٢) بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ(٣)، حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ(٤) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنا مِسْلِمُ(٥) بن سَعِيد، حَدَّثَنا مُجَاشِع(٦) بن عَمْرٍو، حَدَّثَنا كَثِيرُ(٧) بْنُ سُلَيْمٍ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اطْلُبُوا الحَدِيثَ يَوْمَ الإِثْنَيْنِ والخَمِيسِ؛ فَإِنَّهُ مُيَسَّرٌ لِصَاحِبِهِ**»(٨).

= عنه». وقال في «المُغني في الضعفاء» (٣٤/١) من الترجمة رقم (١١٠): «روى الترمذيُّ عن رجل عنه، لا أعرفُه، سَمِع مالكًا». وقال الحافظ في «التقريب» من الترجمة رقم (٢٠٠): «قاضي المدينة، مَستورٌ».

(١) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٢) تَصَحَّف في المَطبوع إلى «أحمد»، والمُثبت هو الصَّواب. يُنظر تحت الحديث رقم (١).

(٣) هو الأصبهانيُّ صاحبُ «الحِلية»، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١).

(٤) هو أبو الشَّيخ الأصبهانيُّ، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٥) هو مُسْلم بن سَعيد الأشعري، تَرجم له أبو الشَّيخ في «طبقات المُحَدِّثين» (٥٩٤/٣)، وقال: «يُحَدِّث عن مجاشع بن عمرو، وذكر أنَّه كتب عنه بِهَمَذَان سنة ثلاثين ومائتين». اهـ.

(٦) قال عنه ابنُ مَعِين: «رأيته من الكَذَّابين»، وقال العقيلي: «حديثُه مُنكر...، وذكر له حديثًا»، وقال البخاري: «مُنكر مجهول»، وقال أبو أحمد الحاكم: «مُنكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، ضعيف ليس بشيء». «الجرح والتعديل» (٣٩٠/٨) ترجمة برقم (١٧٨٥)، «لسان الميزان» (٩٤/٦) ترجمة برقم (٦٩٢٥).

(٧) هو الضَّبي، ضعيفٌ. «تقريب التَّهذيب» ترجمة برقم (٥٦٤٨).

(٨) ضعيفٌ جدًّا، ورواه أبو علي الصَّدَفيُّ في «المعجم» (ص ٢٤٤) من طريق أبي نُعيم به، ورواه أبو نُعيم في «ذِكر أخبار أصبهان» (٣٤٨/١) من طريق حميد عن أنس به، بلفظ: =

❁[٤٠] وفي حَدِيثٍ آخَرَ:

«اغْدُوا فِي طَلَبِ العِلمِ؛ فَإِنِّي سَأَلْتُ اللهَ أَنْ يُبَارِكَ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا، ويَجْعَلَ ذَلِكَ يَوْمَ الخَمِيسِ»(١).

❁[٤١] حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله التَّمِيمي(٢)، والقاضي أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ، والقَاضِي أَبُو عَبْدِ الله بْنُ حَمْدِينَ، وغَيْرُ واحِدٍ قَالُوا:

أخبرنا أَبُو العَبَّاسِ(٣) العُذْرِيُّ، سَمَاعًا وإِجَازَةً، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ ابْنُ فِهْرٍ المِصْرِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ الجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ عَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الورْدِ، حَدَّثَنا العَبَّاسُ، حَدَّثَنا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنا ابْنُ وهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «حَقٌّ عَلَى مَنْ طَلَبَ العِلمَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ وقَارٌ وسَكِينَةٌ، ويَكُونَ مُتَّبِعًا لِآثَارِ مَنْ مَضَى»(٤).

=

«اطلبوا العلم يوم الإثنين؛ فإنَّه مُيَسر لصاحبه»، بيد أنَّ في سَنده مَن لم أقف لهم على ترجمة، وروي من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٩)، ويُنظر له «العِلل المُتناهية» (١/٣١٤)، فإنَّ سندَه تالفٌ جدًّا.

(١) رواه الطبرانيُّ في «المُعجم الأوسط» (٦/١١٧) برقم (٥٢٤٠)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولم يَثبت لشدة ضعفه، ويُنظر ما روي في ذلك في «العِلل المُتناهية» (١/١٣٣) وما بعدها.

(٢) في (أ) «أبو عبد الله؛ محمد بن عيسى»، وهو نفسه التَّميمي، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٣) كذا في (أ)، وفي بقية النُّسَخ: «عن أبي العَبَّاس» بدل «قالوا: أخبرنا أبو العباس».

(٤) رواه محمد بن مَخلد العَطَّار في جزءِ «ما رواه الأكابرُ عن مالكٍ» برقم (٥٢)، وأبو الفضل الزُّهري في «حديثه» برواية الحَسَن بن عليٍّ الجوهريِّ (٢/٥٢٠) برقم (٥٤٤)، وأبو نُعيم في «الحِلية» (٦/٣٥٤) برقم (٨٩٠١)، والخطيب في «الجامع» (١/١٥٦) برقم (٢٠٩)، والبيهقي

❁[٤٢] حَدَّثنا أَحْمَدُ[(١)] بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الحَافِظُ كِتَابَةً، حَدَّثنا أَبُو الحُسَيْنِ الحَمَامِيُّ، حَدَّثَنا الفَالِيُّ، حَدَّثَنا ابْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنا ابْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثنا السَّاجِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُدْرِكٍ، حَدَّثنا حَرْمَلَةُ، قَالَ:

سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «لَا يَطْلُبُ هَذَا العِلمَ مَنْ يَطْلُبُهُ بِالتَّمَلُّكِ، وغِنَى النَّفْسِ فَيُفْلِحَ، ولَكِنْ مَنْ طَلَبَهُ بِذِلَّةِ النَّفْسِ، وضِيقِ العَيْشِ، وخِدْمَةِ العِلمِ أَفْلَحَ»[(٢)].

❁[٤٣] أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الأَصْبَغِ؛ عِيسَى[(٣)] بْنُ أَبِي البَحْرِ، والخَطِيبُ أَبُو القَاسِمِ خَلف[(٤)] بن إبراهيم، والشَّيْخُ أَبُو العَبَّاسِ؛ أَحْمَدُ[(٥)] بْنُ خَلِيفَةَ

=

في «المَدخل إلى السُّنن» (٢/٧٢) برقم (٥١٠) بطرقٍ عن ابنِ وهبٍ به، وهو أَثَرٌ ثابت عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) هو السِّلَفي أبو طاهر، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).

(٢) الأَثَر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٢) بتحقيقي، من هذه الطريق التي أَوْرَدَها عنه المُصَنِّف.

ورواه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٤١٢/١) برقم (٦٠٢) من طريق الساجي به، ولم أجد كلامًا لأهل العلم في أحمد بن مُدرك، بَيْدَ أنَّ الأثرَ صحيحٌ، فقد رواه البيهقيُّ في «المَدْخل إلى السُّنن» (٢/٧٣) برقم (٥١٣)، و«مناقب الشَّافعي» (١٤١/٢) من طريق الرَّبيع بن سُليمان، عن الشَّافعي به.

ورواه في «الشُّعب» (٢٤٣/٣) برقم (١٦٠٣) من طريق محمد بن طالبٍ، عن حَرْملة به.

(٣) له ترجمة في «الغُنْيَة» برقم (٨٣) للمُصَنِّف.

(٤) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٢١).

(٥) يروي عنه المُصَنِّف بالإجازة، وقد ذكره في «الغُنْيَة» برقم (٣٨).

الخُزَاعِيُّ، وغَيْرُ واحِدٍ، قَالُوا كُلُّهُمْ:

حَدَّثَتْنَا الصَّالِحَةُ كَرِيمَةُ بِنْتُ أَحْمَدَ المَرْوزِيَّةُ بِمَكَّةَ حَرَسَهَا اللهُ، عَنْ أَبِي الهَيْثَمِ؛ مُحَمَّدِ بْنِ مَكِّي، عَن مُحَمَّد بن يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: قَالَ(١) مُجَاهِدٌ: «لَا يَتَعَلَّم العِلْمَ مُسْتَحى ولَا مُسْتَكْبِرٌ»(٢).

(١) كذا عَلَّقه في كتاب «العِلم» باب «الحياء في العلم».

(٢) رواه التَّرْقُفي في «جزئه» برقم (٧٤)، ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمُتفقه» (٢/٣٠٠) برقم (١٠٠٧)، من طريق سَلْمٍ الخَوَّاص، عن ابن عيينة، عن مجاهد به، بلفظ: «لا يَتَعَلَّم العِلم جَبَّارٌ ولا مُتَكَبِّر ولا مُستحيي»، دون ذِكرٍ لواسطة بين ابن عُيينة ومجاهد، وابن عيينة- وإن كان مُدَلِّسًا- فإنَّه لا يُدَلِّس إلَّا عن ثقة، بَيْدَ أنَّ سَلْمًا هذا قال ابنُ حِبَّان فيه: «مِمَّن غَلَبَ عليه الصَّلاح حتَّى غَفل عن حِفظ الحديث وإتقانِه، فربما ذكر الشيء بعد الشيء ويَقلبه تَوَهُّمًا لا تَعمدًا، فبطل الاحتجاجُ بما يَروي إذا لم يُوافق الثقات». «المجروحين» (١/ ٤٣٨)، ترجمة برقم (٤٣٦).

قلت: ولفظ «جبار» مِن أوهامِه، والله أعلم.

فقد رواه ابنُ أبي خيثمة في «أخبار المَكِّيين» برقم (١٩٢) من طريق نصر بن مُغيرة، عن سفيان قال: قال مجاهد: «لا يَتَعَلَّم العِلْمَ مَن أَبَى ولا مُستحي».

ورواه أبو نُعيم في «الحِلية» (٣/٣٢٨) برقم (٤١٤٠) من طريق إسماعيل بن سعيد الكسائي، والبيهقي في «المَدخل إلى السُّنن» (١/٣٦٩) برقم (٤١٠)، والخطيب في «الفقيه والمُتَفَقِّه» (٢/٣٠١) برقم (١٠٠٨) من طريقِ ابن وَهْبٍ، عن سُفيان بن عُيينة، عن ابن أبي نجيح به.

وكذا رواه أبو نُعيم في «الحِلية» برقم (٤١٤٠) من طريق سُفيان، عن مِسعر، عن مجاهد به، ويُنظر وَصْل الحافظ لِمُعَلَّقٍ عند البُخاري في «تغليق التعليق» (٢/٩٣).

باب فيما[(١)] يلزم من إخلاص النية في طلب الحديث، وانتقاء[(٢)] من يؤخذ عنه

قال القاضي أبو الفَضْل: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[(٣)].

وقَالَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

❁[٤٤] حَدَّثَنا الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ؛ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[(٤)] بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحسنٍ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ الواسِطِيُّ، حَدَّثَنا عَبْدُ الله ابن إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو[(٥)] أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الجُرْجَانِيُّ، ومُحَمَّدُ بن أَحْمَد[(٦)] المَرْوَزِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ[(٧)] بن يُوسُف، حَدَّثَنا مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ،

(١) في (ج): «ما» بدل «فيما».
(٢) كذا في (ب)، وفي بقية النُّسخ: «وانتقاد»، والمُثبت هو الصَّواب، وهو انتقاء مَن يُؤخذ عنهم العلم، والأدلة التي سَيَسُوقها تُؤَيِّد ذلك.
(٣) البينة آية (٥).
(٤) هو أبو محمد بن عتاب، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٦).
(٥) في المطبوع: «ابن» بدل «أبو».
(٦) كذا في (ب) و(ج) و(د)، ووقع في (أ): «محمد» بدل «أحمد»، وهو خطأ.
(٧) هو الفربري.

قَالَ، حَدَّثَنا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنا سُفْيَان، حَدَّثَنا يَحْيَى بن سَعِيدٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلقَمَةَ بْنَ وقَّاصٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ عَلَى المِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وإِنَّمَا [لِكُلِّ]**(١) **امْرِئٍ مَا نَوَى**...»(٢)، الحَدِيثَ.

❁[٤٥] وحَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ هِشَامُ(٣) بْنُ أَحْمَدَ الفَقِيهُ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، حَدَّثَنا أبو عَلِي الغَسَّانِيُّ(٤)، حَدَّثَنا أَبُو عُمَرَ النَّمَرِيُّ(٥)، حَدَّثنا ابْنُ عَبْدِ المُؤْمِنِ، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرِ بْنُ دَاسَه(٦)، نا أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، حَدَّثنا أَبُو بكر ابْن أَبِي شَيْبَة، حَدَّثَنا سُرَيْج(٧) بْنُ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنا فُلَيْحٌ(٨)، عَنْ أَبِي

(١) ما بين المعقوفتين لا تُوجد في نُسَخ المَخطوط، وزدتها من «صحيح البخاري»، وقد زادها أحمد صقر في نُسخته، بَيْدَ أنَّه لم يُنبه على ذلك، ولا تُوجد في رواية «مسلم».
(٢) مُتَّفَقٌ عليه مِن حَديث عُمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٣) يُعرف بابن العواد، ترجم له المُصَنِّف في «الغُنْيَة» برقم (٩٣)، ووصفه بأنه صاحب عِلم وحفظ للحديث والفقه والإتقان، وغير ذلك.
(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥)، يروي عنه المُصَنِّف بالإجازة كما تَقَدَّمَ، وهنا بواسطة، وقد أشار المُصَنِّف إلى ذلك في ترجمة شيخه هشام المُتقدم في «الغُنْيَة» برقم (٩٣).
(٥) هو ابنُ عبد البر، صاحب كتاب «التَّمهيد».
(٦) راوي السُّنن عن أبي داود السِّجستاني، تُنْظَر ترجمتُه في «التقييد لمعرفة رواة السُّنن والمَسانيد»، ترجمة برقم (٣٩).
(٧) وقع في المَطبوع: «شريح» بدل «سريج»، وهو تصحيف. نعم، هناك مَن يُسَمَّى بـ«شريح بن النعمان»، وهو من رجال «أبي داود»، بَيْدَ أنَّه أرفع طبقة من هذا، ويُنظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢١٨) برقم (٢١٩٠)، و(١٢/٤٥٠) برقم (٢٧٢٨).
(٨) هو فليح بن سليمان الخزاعي، صدوق، كثير الخطأ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٥٤٧٨).

طُوَالة[(١)]؛ عبد الله[(٢)] بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ تَعَلَّمَ عِلمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وجْهُ الله لَا يَتعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ غَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا- لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الجَنَّةِ»**[(٣)].

❃[٤٦] أَخْبَرَنَا غَيرُ واحِدٍ مِنْ شُيُوخِنَا، عَنْ أَبِي الحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الجَبَّارِ البَغْدَادِيِّ[(٤)]، قَالَ: حَدَّثَنا أَبو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا القَاضِي ابْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنا ابْنُ خَلَّادٍ[(٥)]، حَدَّثَنا أَبِي، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ الغِفَارِيُّ، حَدَّثَنا حَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ أَنَّهُ قَالَ: «طَلَبْنَا هَذَا الأَمْرَ لَا نُرِيدُ بِهِ اللهَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ مِنْهُ حَاجَتِي دَلَّنِي عَلَى مَا يَنْفَعُنِي، وحَجَزَنِي عَمَّا يَضُرُّنِي»[(٦)].

---

(١) وقع في المَطبوع: «طولة»، والمُثبت هو الصَّواب.

(٢) ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٤٥٧).

(٣) سندُه ضعيفٌ، وقد أخرجه جماعةٌ، ولا داعي لتسويد ورقة أو أكثر بالتَّخريج؛ لأنَّ مَداره عندهم على فليح بن سليمان، وهو ضعيف، ويُنظر «أحاديث مُعَلَّة ظاهرها الصِّحة» برقم (٤٦٣) لشيخِنا الوادعي رحمة الله عليه.

(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).

(٥) هو الرَّامَهُرْمُزِيُّ، صاحب كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٦) **سندُه تَالِفٌ**؛ لأنَّ في سندِه حَسَنَ بن قُتَيْبَة، وهو المدائني، قال الأزدي: «وَاهي الحديث. وقال الدَّارقطني: متروك الحديث». «تاريخ بغداد» (٤١٦/٨) ترجمة برقم (٣٩٠١).

والأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٥) من هذه الطريق التي ساقها عنه المصنف ورواه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (٧٦/٢) برقم (٥٢٠) أبي العباس الأصم والخطيب في «الجامع» (٣٤٠/١) برقم (٧٧٦) من طريق علي بن عبد الرحمن الكوفي، كلاهما عن أحمد بن حازم به.

ورُوي نَحْوهُ [عن][١] سُفْيَان[٢] بْنِ عُيَيْنَةَ، ومُجَاهِد[٣]، وغَيْرِهِمَا بِمَعْنَاهُ.

❋[٤٧] حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله التَّمِيمِيُّ[٤]، حَدَّثَنا ابْنُ سَعْدُونَ[٥]، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ[٦]، حَدَّثَنا الحَاكِمُ[٧]، حَدَّثَنا أَبُو سَهْلٍ التِّرْمِذِيُّ[٨]، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ[٩] بْنُ صَالِحٍ التِّرْمِذِيُّ، حَدَّثَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَيْفٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الواحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ عُبَيْدٍ يَقُولُ: «إِنَّ لِلحَدِيثِ فِتْنَةً؛ فَاتَّقُوا فِتْنَتَهُ»[١٠].

قَالَ القَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

---

(١) ينظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٨) بتحقيقي.
(٢) ينظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٩).
(٣) ينظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٩).
(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢) ورقم (٤١).
(٥) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).
(٦) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).
(٧) هو الحاكم أبو عبد الله صاحب «المستدرك».
(٨) هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الحُسَين التِّرمذي، كما في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢١).
(٩) هو محمد بن صالح بن سهل الترمذي ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦٦/٣) برقم (٦٤٥٥)ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكر من الرواة عنه اثنين.
(١٠) الأثر عند الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢١) من هذه الطريق التي أَوْرَدَها عنه المُصَنِّف، بَيْدَ أَنَّ لفظَه: «إنَّ للحديث خفقة؛ فاتَّقُوا خَفْقَة الحديث».

فَيجب على طَالِب[(١)] هَذَا الشَّأْنِ مِنْ إِخْلَاصِ النِّيَّةِ فِيهِ، وأَنْ يَكُونَ طَلَبُهُ لِيَعْلَمَ مَا يَلزَمُهُ مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشَرَائِعِ دِينِهِ، ويُحْيِي نَقْلَهَا، ويُجَدِّدُ رَسْمَهَا؛ لِئَلَّا تَنْدَرِسَ بِتَرْكِهِ وتَرْكِ غَيْرِهِ.

ثُمَّ لِيَعْمَلَ بِهَا، ويُبَلِّغَهَا غَيْرَهُ حَتَّى تَتَّصِلَ أَسَانِيدُهَا، ويَشْتَهِرَ نَقْلُهَا، ولِيَحْصُلَ لَهُ مَا وعَدَهُ اللهُ ورَسولُهُ لِطَالِبِي العِلمِ وحَامِلِيهِ والعَامِلِينَ بِهِ مِنَ النَّعِيمِ والفَوْزِ العَظِيمِ، لَا لِيُحَصِّلَ بِذَلِكَ المَنَازِلَ والخُطَطَ، ويَنَالَ بُعْدَ الصِّيتِ وشُهْرَةَ الذِّكْرِ بِالحِفْظِ وعُلُو الإِسْنَادِ، والمَعْرِفَةَ بِالإِتْقَانِ والنَّقْدِ.

ولَا يَعْتَمِدُ الأَخْذَ عَنْ أَهْلِ الجَاهِ والظُّهُورِ تَمَلُّقًا لَهُمْ؛ لِيَصِلَ بِذَلِكَ إِلَى دُنْيَاهُمْ، ويَتَوسَّلَ بِهِمْ إِلَى مَنْ فَوْقَهِمْ.

ويَكُونَ أَخْذُهُ عَنْ أَهْلِ الثِّقَةِ لِمَا يَنْقُلُونَ، والمَعْرِفَةُ بِهِ والضَّبْطُ لَهُ، فَإِنْ وجَدَ مَنِ اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الخِصَالُ مِنَ الدِّينِ والعِلمِ والإِتْقَانِ- فَقَدْ ظَفِرَتْ يَدَاهُ بِحَاجَتِهِ.

وإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْ فِيهِ بَعْضُهَا فَلْيَجْتَنِبْ مَنْ لَا دِينَ لَهُ، فَإِنَّ أَخْذَهُ عَنْهُ عَنَاءٌ، إِذْ لَا يُوثَقُ بِمَا عِنْدَهُ، ولَا يَحْتَجُّ بِهِ لِنَفْسِهِ ولَا لِغَيْرِهِ.

والأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ الآيَةَ[(٢)].

---

(١) كذا في (ب) و(ج) (د)، وفي (أ): «الطالب».

(٢) الحجرات آية (٦).

واشْتِرَاطُهُ- تَعَالَى- الرِّضَا والعَدَالَةَ فِي الشُّهَدَاءِ.

وكَذَلِكَ يَجْتَنِبُ مَنْ لَا ضَبْطَ عِنْدَهُ، ومَنْ عُرِفَ بِكَثْرَةِ الوَهْمِ وسُوءِ الحِفْظِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ نَمَطِ الأَولِ.

ولِيَبْحَثْ عَنْ حَقِيقَةِ مَنْ يَظْهَرُ مِنْهُ خَيْرٌ وعِلمٌ؛ لِئَلَّا يَكُونَ عَلَى بِدْعَةٍ وهَوًى، فَيُشَرِّبَهُ إِيَّاهُ، ويُلَقِّنَهُ لَهُ، ويُرَوِّيَهُ مِنَ الظَّواهِرِ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا عَلَى بِدْعَتِهِ، وأَبَاطِيلِ الأَحَادِيثِ المَوْضُوعَةِ مِمَّا يَضُرُّهُ، ويُنْبِزُ بَعْدُ بِصُحْبَتِهِ لَهُ، فَقَدْ أَضَرَّ ذَلِكَ بِجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ.

❁[٤٨] حَدَّثَنا القَاضِي الحَافِظُ؛ أَبُو عَلِيٍّ(١)، حَدَّثَنا أَبُو الفَضْلِ الحَدَّادُ(٢)، حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ(٣) الحَافِظُ، [قَالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ(٤) بْنُ عَلِيِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ(٥) بْنُ القَاسِمِ بْنِ مُسَاوِرٍ](٦)، حَدَّثَنا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنا أَصْرَمُ(٧) بن غِيَاثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ عَنْتَرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

❁[٤٩] **قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ**: وحَدَّثَنا شَافِعُ(٨) بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنا يَعْقُوبُ(١) بْنُ

---

(١) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث برقم (١).
(٢) واسمه حَمْدٌ، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٣) هو الأصبهانيُّ، صاحب «الحِلية»، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٤) ثقة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٤٥/٤) برقم (١٣٣٥).
(٥) ثقة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥٧٤/٥) برقم (٢٤٥٩).
(٦) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من بعض نُسخ المَخطوط.
(٧) ضعيف جدًّا، تُنْظَر ترجمتُه من «لسان الميزان» (١٥٦/٢) برقم (١٤٤٣).
(٨) تُنْظَر ترجمتُه في «سير أعلام النُبلاء» (٣٨٨/١٦) برقم (٢٧٨).

حُجْرٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ هَذَا العِلْمَ دِينٌ؛ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ**»(٢).

ولَمْ يَرْفَعْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ(٣).

وقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الحَافِظُ: «والصَّحِيحُ: وُقُوفُهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ»(٤).

وقَدْ رُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

❋[٥٠] وحَدَّثَنا قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الفَضْلِ، حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ(٥)

=

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن حُجْر العَسقلاني، قال الذهبيُّ في «الميزان» (٤٤٩/٤) من الترجمة رقم (٩٠٨٤): «كذَّاب»، ويُنظر «لسان الميزان» (٣٧٢/٧) الترجمة رقم (٩٤٣٧)، فقد سرد اسمه كاملًا هناك الحافظُ.

(٢) **سَنَدُه تَالفٌ**، ورواه ابنُ عَدي في «مقدمة الكامل» برقم (٨٠٣) بتحقيقي، والخطيب في «الجامع» (١٢٩/١) برقم (١٣٦)، من طريق قتادة عن أنس به مرفوعًا، وفي الطريق خليد بن دعلج، وهو ضعيف، كما في «التقريب» ترجمة برقم (١٧٥٠).

(٣) وإنَّما هو من قوله، وقد رواه ابنُ عَدي في «مقدمة الكامل» برقم (٨١١) من طريق سريج بن يونس به، كما ذكره المُصَنِّف، مع ذِكر لفظه مَوقوفًا على أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لكن سنده تالف لما تَقَدَّمَ؛ فإنَّ فيه أصرم بن غياث، وهو ضعيف جدًّا.

(٤) يُنظر لذلك «مقدمة الكامل» (ص ٤٣٨- ٤٤٥) بتحقيقي، و«مقدمة المجروحين» (ص٨٧- ٩٢) بتحقيقي.

(٥) ثقة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦١٤/٢) برقم (٥٩٢).

ابْنُ الحَسَنِ اليَقْطِينِيُّ، حَدَّثَنا يَحْيَى[(١)] بْنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي الصُّفَيْرَاءِ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ، حَدَّثَنا مَعْنٌ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «لَا تَأْخُذُوا العِلمَ عَنْ أَرْبَعَةٍ، وخُذُوا مِمَّنْ سِواهُمْ: لَا يُؤْخَذُ مِنْ سَفِيهٍ مُعْلِنٍ بِالسَّفَهِ، وإِنْ كَانَ أَرْوى النَّاسِ، ولَا مِنْ صَاحِبِ هَوًى يَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَواهُ، ولَا مِنْ كَذَّابٍ يَكْذِبُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ وإِنْ كُنْتَ لَا تَتَّهِمُهُ بِكَذِبٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَا مِنْ شَيْخٍ لَهُ عِبَادَةٌ وفَضْلٌ إِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُ الحَدِيثَ»[(٢)].

❁[٥١] وحَدَّثَنا[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ البَاقِي البَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو الفَتْحِ؛ عَبْدُ الجَبَّارِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَرْدَسْتَانِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ؛ حَسَّانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَقِيهُ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ المُنْذِرِ الهَرَوِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو أُمَيَّةَ الطَّرطُوسِيُّ والرَّمَادِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنا أَبُو الوَلِيد[(٤)]

---

(١) مجهول الحال، له ترجمة في «تاريخ دمشق» (٣٦٧/٦٤) برقم (٨٢٠٤).

(٢) الأثر رواه ابنُ عَدي في «مقدمة الكامل» برقم (٤٦٠) بتحقيقي من طريق ابن أبي الصُّفيراء به، وابن أبي الصفيراء تَقَدَّمَ أنَّه مجهولٌ، بَيْدَ أنَّ الأثرَ حَسَنٌ، فقد رواه الفَسوي في «المعرفة والتاريخ» (٦٨٤/١)، ومن طريقه أحمد كما في «العِلل ومعرفة الرجال» برقم (٣٢٨) برواية المروذي وغيره، والخطيب في «الكفاية» (ص ١١٦)، و«الجامع» (١٣٩/١) برقم (١٦٨)، وكذا رواه العقيلي في «مقدمة الضعفاء» (٣٠/١)، وابن أبي حاتم في «مقدمة كتاب الجرح والتَّعديل» برقم (١٣٣) بتحقيقي، والرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤١٨) بتحقيقي، وابن المقرئ في «المعجم» برقم (١٠٢)، ط «دار الكتب العِلمية»، والحاكم في «المدخل إلى الإكليل» برقم (٣٠) بطرقٍ عن إبراهيم بن المنذر به.

(٣) في (ج): «ونا القاضي أبو علي».

(٤) كذا وَقَعَ في جميع نُسَخ المخطوط: «أبو الوليد»، وصوابه: «أبو داود»؛ لأنَّ أبا الوليد
=

الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ؛ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ**»(١).

⁂

=

الطَّيالسي لا رواية له عن زهير، كذلك الحديث عند أبي داود الطيالسي في «المُسند»، وقد أَثْبَتَ هذا أحمد صقر في نُسخته، بَيْدَ أنَّه لم يُنَبِّه على ذلك، لكنه وَهِمَ في الترجمة، فإنَّه أراد أن يترجم لأبي داود، فترجم لأبي الوليد الطيالسي؛ هشام بن عبد المَلك.

(١) الحديث عند أبي داود الطيالسي (٤/٢٩٩) برقم (٢٦٩٦) من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، بَيْدَ أنَّه وَقَعَ عنده «أبو الوليد» بدل «أبو داود»، وعن أبي داود رواه عَبْدُ بن حُمَيد في «المسند» (٢/٣٣٨) برقم (١٤٢٩)، وأبو داود برقم (٤٨٣٣)، والترمذي برقم (٢٣٧٨)، وزهير بن محمد- رواية أهل الشَّام عنه غير مُستقيمة- فَضُعِّف بسببها، كما في «التقريب» وأبو داود ليس شاميًّا، وابن وردان قال الحافظ: «صَدُوق، ربما أخطأ»، وتُنظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/٥٩٧) برقم (٩٢٧).

باب متى يستحب سماع الطالب؟
ومتى يصح سماع الصغير؟

قَالَ القَاضِي: أَمَّا صِحَّةُ سَمَاعِهِ، فَمَتَى ضَبطَ مَا سَمِعَهُ صَحَّ سَمَاعُهُ، ولَا خِلَافَ فِي هَذَا، وصَحَّ الأَخْذُ عَنْهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ، إِذْ لَا يَصِحُّ الأَخْذُ عَنِ الصَّغِيرِ ومَنْ لَمْ يَبْلُغْ، وقَدْ حَدَّدَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَقَلَّه سِنُّ مَحْمُود بن الرَّبِيعِ.

❋[٥٢] حَدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَتَّابٍ، حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ؛ حَاتِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ القَابِسِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو زَيْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ المَرْوزِيُّ، حَدَّثنا أَبُو عَبْدِ الله الفَرَبْرِيُّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنا أَبُو مُسْهِرٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنا الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: «عَقَلتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً(١) مَجَّهَا فِي وجْهِي، وأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلوٍ»(٢).

وتَرْجَمَ البُخَارِيُّ عَلَيْهِ: «مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟»(٣).

---

(١) **مَجَّة**، بفتح الميم وتشديد الجيم، **والمَجُّ**: هو إرسال الماء مِن الفَمِ، وقيل: لا يُسَمَّى مَجًّا إلا إن كان على بُعد. «فتح الباري» (١/٢٢٨).

(٢) رواه البخاري برقم (٧٧) في باب (متى يصحُّ سماع الصَّغير؟)، ومسلم (١/٤٥٦) من طريق الأوزاعي، عن الزُّهري به.

(٣) (١/٤٥)، ط «الرسالة العالمية».

وفِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوايَةِ: «وهُو ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ»(١).

وتَابَعَ أَبَا مُسْهِرٍ عَلَى قَوْلِهِ: «خَمْس سِنِينَ» ابْنُ مُصَفى(٢) وغَيْرُهُ، وخَالَفَهُمْ غَيْرُهُمْ فقَالَ: «أَرْبَعُ»(٣).

ولَعَلَّهُمْ إِنَّمَا رَأُوا أَنَّ هَذَا السِّنَّ أَقَلُّ مَا يَحْصُلُ بِهِ الضَّبْطُ، وعَقْلُ مَا يَسْمَعُ وحِفْظُهُ، وإِلَّا فَمَرْجُوعُ ذَلِكَ لِلعَادَةِ، ورُبَّ بَلِيدِ الطَّبْعِ غَبِيِّ الفِطْرَةِ لَا يَضْبِطُ شَيْئًا فَوْقَ هَذَا السِّنِّ، ونَبِيلِ الجِبِلَّةِ ذَكِيِّ القَرِيحَةِ يَعْقِلُ دُونَ هَذَا السِّنِّ.

❁[٥٣] وقَدْ حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ، عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ المَالِكِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ: أَنَّ القَاضِي أَبَا عُمَرَ؛ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ الحَمَّادِيَّ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ جَدِّهِ؛ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادٍ بِحَدِيثٍ لُقِّنَهُ، وهُو ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ(٤).

---

(١) نَقَلَ هذا النصَّ عن المُصَنِّف ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص١٣٠)، ثم قال: «والتحديد بخمس هو الذي استقرَّ عليه عملُ أهل الحديث المتأخرين؛ فيكتبون لابن خمس فصاعدًا: «سَمِع»، ولِمَن لم يَبلغ خمسًا: «حَضَر»، أو «أُحْضِر»...».
قال الحافظُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «فتح الباري»** (٢٢٩/١): «وذكر القاضي عياض في «الإلماع» وغيرُه: أنَّ في بعض الرِّوايات أنه كان ابن أربع، ولم أقف على هذا صريحًا في شيء من الرِّوايات بعد التتبع التام، إلا إن كان ذلك مأخوذًا من قول صاحب «الاستيعاب»: إنَّه عَقَل المَجَّة، وهو ابن أربع سِنين، أو خمس...».

(٢) وروايته عند النَّسائي في «السنن الكبرى» (٣٧١/٥) برقم (٨٣٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣/١٨) برقم (٥٦).

(٣) لم أقف على شيء من ذلك.

(٤) ذكر الخطيبُ هذا في ترجمة مُحَمَّد بن يُوسف الحمادي من «تاريخه» (٦٣٥/٤) برقم =

❁[٥٤] وقَدْ قَالَ سُفْيَانُ[(١)]: «جَلَسْتُ إِلَى الزُّهْرِيِّ وأَنَا ابْنُ سِت عَشْرَةَ سَنَةً»[(٢)].

❁[٥٥] وقَالَ الزُّهْرِيُّ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَطْلُبُ هَذَا الشَّأْنَ أَصْغَرَ مِنْهُ»[(٣)].

ولِمَشَايِخِ المُحَدِّثِينَ اخْتِيَارٌ فِي وقْتِ إِسْمَاعِ الشَّبَابِ وأَمْرِهِمْ بِذَلِكَ:

❁[٥٦] فَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ[(٤)] بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ[(٥)] الطُّيُورِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا القَاضِي ابْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنا القَاضِي ابْنُ خَلَّادٍ[(٦)]، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، سَمِعْتُ أَبَا طَالِبِ بْنَ نَصْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: «أَهْلُ البَصْرَةِ يَكْتُبُونَ لِعَشْرِ سِنِينَ، وأَهْلُ الكُوفَةِ لِعِشْرِينَ، وأَهْلُ الشَّامِ لِثَلَاثِينَ»[(٧)].

=
(١٧٩٨)، فقال: «وكان يَذكر عن جَدِّه يعقوب حديثًا لَقَّنَه إيَّاه وهو ابن أربع سنين: عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن الحَسَن: «لا بَأْسَ بالكُحْل للصَّائم».

(١) هو ابن عُيينة.

(٢) الذي وقفتُ عليه: «ابن خمس عشرة»، يُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٥)، و«مقدمة الكامل» برقم (٤٩٤) بتحقيقي.

(٣) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٥) بتحقيقي، و«مقدمة الكامل» برقم (٤٩٤) بتحقيقي.

(٤) هو أبو طاهر السِّلفي.

(٥) تَقَدَّمَ الحديث رقم (٣).

(٦) هو الرَّامَهُرْمُزِي، صاحب كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٧) الأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٧) بتحقيقي، من هذه الطريق التي ساقها عنه المُصَنِّف، ومن طريق الرَّامَهُرْمُزِي رواه الخطيب في «الكفاية» =

❁[٥٧] وقَالَ سُفْيَانُ(١): «يَكْمُلُ عَقْلُ الغُلَامِ لِعِشْرِينَ»(٢).

❁[٥٨] قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ(٣): وقَالَ أَبُو عَبْدِ الله الزُّبَيْرِيُّ(٤): «يُسْتَحَبُّ كَتْبُ الحَدِيثِ مِنَ العِشْرِينَ؛ لِأَنَّهَا مُجْتَمَعُ العَقْلِ، وأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَشْتَغِلَ قَبْلُ بِحِفْظِ القُرْآنِ والفَرَائِضِ»(٥).

❁[٥٩] وسَمِعْتُ(٦) بَعْضَ شُيُوخِ العِلمِ يَقُولُ: «الرِّوايَةُ مِنَ العِشْرِينَ، والدِّرَايَةُ مِنَ الأَرْبَعِينَ»(٧).

❁[٦٠] حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الله الخَوْلَانِيُّ(٨)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي(٩)، عَنْ أَحْمَدَ

=

(ص٥٥)، وعن الخطيب ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣١/١)، وهو أَثَرٌ صحيحٌ.

(١) هو الثَّوْرِيُّ.

(٢) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥١) بتحقيقي.

(٣) هو الرَّامَهُرْمُزِي.

(٤) هو الزُّبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأَسَدي، الإمام الجليل؛ أبو عبد الله الزُّبيري، مات سنة (٣١٧هـ). «طبقات الشافعية» (٢١٧/٢) ترجمة برقم (١٨٥) للسبكي، وهناك أبو عبد الله الزُّبيري آخَر، أَنْزَلُ طبقةً مِن هذا، وُلِدَ قَبل العشرين وأربعمائة، كما في «طبقات الشافعية» (٤٣/٣) ترجمة برقم (٤٠٢)، وينظر «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٨١/١).

(٥) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٩) بتحقيقي، وذكره من طريق الرَّامَهُرْمُزِي الخطيبُ في «الكفاية» (ص ٥٥).

(٦) **القائل**: «وسمعت» هو الرَّامَهُرْمُزِي.

(٧) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٠).

(٨) ويُعرف بابن الحصار، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٦).

(٩) تُنْظَر ترجمتُه في «الصِّلَة» (١٦٤/٢) برقم (١١٧٢).

ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيد بن عُثْمَانَ(١)، قَالَ: حَدَّثَنا يُونُس، عَنِ ابْن وَهْبٍ، عَن إسماعيل بن رَافِعٍ- يَرْفَعُهُ- قَالَ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلمًا وهُو شَابٌّ كَانَ كَوشْمٍ فِي حَجَرٍ، ومَنْ تَعَلَّمَ بَعْدَ مَا يَدْخُلُ فِي السِّنِّ كَانَ كَكَاتِبٍ عَلَى ظَهْرِ المَاءِ»(٢).

❋[٦١] وقَدْ رَفَعَ هَذَا الحَدِيثَ مُحَمَّدُ(٣) بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ تَعَلَّمَ العِلمَ وهُو شَابٌّ، كَانَ كَوشْمٍ فِي حَجَرٍ**»(٤)، وذَكَرَ بَقِيَّةَ الحَدِيثِ.

❋[٦٢] وعَنِ الحَسَنِ: «طَلَبُ الحَدِيثِ فِي الصِّغَرِ كَالنَّقْشِ فِي الحَجَرِ»(٥).

---

(١) كذا في (ب) و(ج): «سعيد بن عثمان»، وفي (أ) و(د): «سعيد عن عثمان».

(٢) رواه البيهقيُّ في «المدخل إلى السُّنن» (١٦١/٢) برقم (٦٤١) من طريق إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن رافع به، وقال: «هذا منقطع».
قلت: وإسماعيل بن رافع هو المَدَني الأنصاريُّ، ضعيف الحفظ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٤٦).

(٣) هو حَسَن الحديث إلا في روايته، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن أبي هريرة؛ لأنَّ أحاديث أبي هريرة عنه اختلطت عليه، وهذه منها.

(٤) وهذه الرِّواية من طريق ابن عجلان عند ابن عبد البر في «الجامع» (٣٥٥/١) برقم (٤٨١)، ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٥٥/١، ٣٥٦) برقم (٤٣٥) من طريق أبي سلمة- وهو ابن عبد الرحمن- عن أبي هريرة، بَيْدَ أنَّ في سندِه هَنَّاد بن إبراهيم النَّسفي، قال الذَّهبي في «الميزان» (٣١٠/٤): «روى الكثير بعد الخمسين وأربعمائة إلا أنَّه راوية للموضوعات والبَلايا، وقد تُكلِّم فيه».اهـ.
وقد أعقب الحديثَ ابنُ الجَوزي بقوله: «هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهَنَّاد لا يُوثق به...».

(٥) «المدخل إلى السُّنن» (١٦/٢) برقم (٦٤٠)، و«الفقيه والمتفقه» (١٨١/٢) برقم (٨٢١)، =

وقَدْ نُظِمَ هَذَا فِي شِعْرٍ.

❁[٦٣] فَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الله، أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ الحَافِظُ(١)، قَالَ: أَنْشَدَنِي أَحْمَدُ ابن مُحَمَّد بن هِشَامٍ، قَالَ: أَنْشَدَنِي عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُوسَى القَاضِي، قَالَ: أَنْشَدَنِي أَبُو الحُسَيْنِ؛ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله المُقْرِئ، قَالَ: أَنْشَدَنِي أَبُو عَبْدِ الله نَفْطَويْهِ لِنَفْسِهِ فِي أَبْيَاتِهِ:

«أَرَانِي أُنَسَّى مَا تَعَلَّمْتُ فِي الكِبَرِ ... ولَسْتُ بِنَاسٍ مَا تَعَلَّمْتُ فِي الصِّغَرِ
ولَوْ فُلِقَ القَلبُ المُعَلَّمُ فِي الصِّبَا ... لأُلْفِيَ فِيهِ العلمُ كالنَّقْشِ في الحَجَرِ»(٢)

=

و«الجامع» (٢/٤٨٢) برقم (٤٨٢)، (٤٨٣).

(١) هو ابنُ عبد البَرِّ.

(٢) الأبيات عند ابن عبد البر في «الجامع» (١/٣٦٣، ٣٦٤) برقم (٥٠٢) من هذه الطريق التي أَوْرَدَها عنه المُصَنِّف بأطول مِمَّا هي هنا.

باب [في](١) أنواع الأخذ وأصول الرواية

قَالَ القَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اعْلَمْ أَنَّ طَرِيقَ النَّقْلِ، ووُجُوهَ الأَخْذِ، وأُصُولَ الرِّوايَةِ عَلَى أَنْواعٍ كَثِيرَةٍ، ويَجْمَعُهَا ثَمَانِيَةُ ضُرُوبٍ، وكُلُّ ضَرْبٍ مِنْهَا لَهُ فُرُوعٌ وشُعُوبٌ ومِنْهَا مَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي الرِّوايَةِ والعَمَلِ، ومِنْهَا مَا يُخْتَلَفُ فِيهِ فِيهِمَا جَمِيعًا، أَوْ فِي أَحَدِهما(٢)، كَمَا سَنُوضِّحُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

أَوَّلُهَا: السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ.

وثَانِيهَا: القِرَاءَةُ عَلَيْهِ.

وثَالِثُهَا: المُنَاولَةُ.

ورَابِعُهَا: الكِتَابَةُ.

وخَامِسُهَا: الإِجَازَةُ.

وسَادِسُهَا: إِعْلَامُ الطَّالِبِ(٣) بِأَنَّ هَذِهِ الكُتُبَ رِوايَتُهُ.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

(٢) وقع في المطبوع: «أحدها».

(٣) في (أ): «الإعلام للطالب».

وسَابِعُهَا: وصِيَّتُهُ بِكَتْبِهِ لَهُ.

وثَامِنُهَا: الوُقُوفُ عَلَى خَطِّ الرَّاوِي فَقَط.

وهَا نَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى كُلِّ ضَرْبٍ مِنْ هَذِهِ الضُّرُوبِ، ونُقَسِّمُهَا، ونُبَيِّنُ صَحِيحَهَا مِنْ سَقِيمِهَا:

الضَّرْبُ الأَولُ: السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ

وهُو مُنْقَسِمٌ إِلَى إِمْلَاءٍ أَوْ تَحْدِيثٍ، وسَواءٌ كَانَ مِنْ حِفْظِهِ، أَوِ القِرَاءَةِ مِنْ كِتَابِهِ، وهُو أَرْفَعُ دَرَجَاتِ أَنْواعِ الرِّوايَةِ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ(١).

ولَا خِلَافَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَقُولَ السَّامِعُ مِنْهُ: حَدَّثَنا، وأَخْبَرَنَا، وأَنْبَأَنَا، وسمعتُ فلَانًا يَقُولُ، وقَالَ لَنَا فُلَانٌ، وذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ(٢).

ولَمْ يَرَهُ جَمَاعَةٌ من الحِجَازِيِّينَ أرفع، وسَوَّوا بَينه وبَين القِرَاءَة والعَرْض عَلَى

(١) يُنظر «مأخذ العلم» (ص ٤٨) لابن فارس، و«الكفاية» (ص ٢٧١) وما بعدها، و«علوم الحديث» (ص ٣١٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣٨٦/١).

(٢) تَعَقَّبَ ابنُ الصَّلاح المُصَنِّفَ في «علوم الحديث» (ص ١٣٢) بقوله: «قلت: في هذا نَظَرٌ، ويَنبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصًا بما سُمِع من لفظ الشيخ أن لا يُطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الإيهام والإلباس». اهـ

ولم يَرْتَضِ العراقيُّ تَعَقُّبَ ابنِ الصَّلاح هذا؛ لذا لم يَذكره في «ألفيته»، ولهذا قال في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٨٦/١): «ولم أذكر هذا في النظم؛ لأنَّ القاضي- يعني بذلك المُصَنِّف- حكى الإجماعَ على جوازه، وهو مُتَّجِهٌ، ولا شَكَّ أنه لا يَجب على السَّامع أن يُبين: هل كان السَّماع من لفظ الشيخ أو عَرْضًا؟ نَعم، إطلاق أنبأنا بعد أن اشتهر استعمالها في الإجازة يُؤدي إلى أن يُظَنَّ بما أدَّاه بها أنه إجازة فيُسقطه مَن لا يحتج بالإجازة، فيَنبغي أن لا تُستعمل في المتصل بالسَّماع لما حَدَث من الاصطلاح».

العَالِمِ، ورُوِيَ هَذَا عَنْ مَالِكٍ(١)، وحَكَاهُ عَنْ أَئِمَّةِ المَدِينَةِ، ورُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا، وعَنْ غَيْرِهِ أَنَّ القِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ أَعْلَى مَرَاتِبِ الحَدِيثِ(٢).

❁[٦٤] حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللهِ؛ أَحْمَدُ(٣) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ غَلبُونَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ بِالإِجَازَةِ، عَنِ الوَلِيدِ بْنِ بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ؛ مُحَمَّد بن مُحَمَّدٍ البُخَارِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ البِيكَنْدِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ الحَسَنِ بن مَيْمُونٍ الحَرْبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيَّ يَقُولُ: قَالَ لِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: «قِرَاءَتُكَ عَلَيَّ أَصَحُّ مِنْ قِرَاءَتِي عَلَيْكَ»(٤).

❁[٦٥] وحَدَّثَنا أَبُو طَاهِرٍ(٥) الحَافِظُ مِنْ كِتَابِهِ، حَدَّثَنا الطْيُورِيُّ، حَدَّثَنا الفَالِيُّ، حَدَّثَنا ابْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنا ابْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا يُوسُفُ بْنُ مُسلَّمٍ، قَالَ: قَالَ لِي مُوسَى بْنُ دَاوُدَ: «القِرَاءَةُ أَثْبَتُ مِنَ الحَدِيثِ، وذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قَرَأْتَ عَلَيَّ شَغَلتُ نَفْسِي بِالإِنْصَاتِ لَكَ، وإِذَا حَدَّثْتُكَ غَفَلتُ

---

(١) يُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٥٧) بتحقيقي، ويُنظر (باب في القراءة على المُحَدِّث) منه.

(٢) وأنها أفضل من قراءتِه عليك، قال ابن فارس في «مأخذ العلم» (ص ٤٨): «وبذلك نقول؛ لأنَّ السامع أَرْبَطُ جَأْشًا، وأوعى قَلْبًا، وشَغْلُ القَلب وتَوَزُّع الفِكر إلى القارئ أسرعُ؛ فلذلك قال العلماء الذين ذَكَرْناهم ما قالوه».اهـ. وينظر «فتح المغيث» (٣٤٥/٢)، وسيأتي مزيدُ كلامٍ عن بعض الأئمة.

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٦).

(٤) قال السَّخاوي في «فتح المغيث» (٣٤٦/٢): «ولكن المعروف عنه التسوية».

(٥) هو السِّلفي.

عَنْكَ»(١).

الضَّرْبُ الثَّانِي: القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

وسَواءٌ كنتَ أَنْت القارئ أَوْ غَيْرُكَ وأَنْتَ تَسْمَعُ، أَوْ قَرَأْتَ فِي كِتَابٍ أَوْ مِنْ حِفْظٍ، أَوْ كَانَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ مَا يُقْرَأ عَلَيْهِ، أويُمْسِكُ أَصْلَهُ.

ولَا خِلَافَ أَنَّهَا رِوايَةٌ صَحِيحَةٌ(٢).

واخْتُلِفَ: هَل هِيَ سَماعٌ يَجُوزُ فِيهَا النَّقْلُ بِـ: حَدَّثَنا، وأَخْبَرَنَا، وأَنْبَأَنَا مَا يَجُوزُ فِي السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ أَمْ لَا؟ وهَل هِيَ مِثْلُ السَّمَاعِ، أَوْ دُونَهُ، أَوْ فَوْقَهُ فِي الرُّتْبَةِ؟

فَمَذْهَبُ مُعْظَمِ عُلَمَاءِ الحِجَازِ والكُوفَةِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا- وهُو مَذْهَبُ مَالِكٍ(٣) وأَصْحَابِهِ وأَشْيَاخِهِ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ وعُلَمائها، ويَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، وابْنِ عُيَيْنَةَ، والزُّهْرِيِّ فِي جَمَاعَةٍ.

ورُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ(٤)، وابْنِ عَبَّاسٍ(٥) قَالَا: «قِرَاءَتُكَ عَلَى

---

(١) الأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٧٨) مِن هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، وعن طريق الرَّامَهُرْمُزِي رواه كذلك الخطيبُ في «الكفاية» (ص٢٧٨).

(٢) يُنظر «علوم الحديث» (ص ١٣٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/٣٩٢، ٣٩٣).

(٣) تَقَدَّمَ قريبًا عَزْوُه.

(٤) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٧٨)، و«الكفاية» (ص ٢٦٢).

(٥) «العلل الصَّغير» (٥/٧٠٥، ٧٠٦) المُلحق بآخر «سُنن الترمذي»، و«المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٧٨) بتحقيقي، و«الكفاية» (ص ٢٦٤).

العَالِمِ كَقِرَاءَتِهِ عَلَيْكَ».

وهُو مَذْهَبُ البُخَارِيِّ.

وأَكْثَرُ المُحَدِّثِينَ يُسَمُّونَهُ عَرْضًا؛ لِأَنَّ القارئَ يَعْرِضُ مَا يَقْرَؤُهُ عَلَى الشَّيْخِ كَمَا يَعْرِضُ القُرْآنَ عَلَى إِمَامِهِ.

وحَكَاهُ البُخَارِيُّ عَنِ الحَسَنِ والثَّوْرِيِّ ومَالِكٍ(١)، وذَكَرَ الحُجَّةَ لِذَلِكَ بِحَدِيثِ ضِمَامٍ(٢)، وقَوْلِهِ لِلنَّبِيِّ: «آللهُ أَمَرَكَ بِكَذَا وكَذَا؟ فَيَقُولُ: «**نَعَمْ**».

قَالَ البُخَارِيُّ: «فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخْبَرَ بِهَا ضِمَامٌ قَوْمَهُ فَأَجَازُوهُ»(٣).

---

(١) وقع في هذا الموضع من (أ): «إجازة»، فصار السياق هكذا: «وحكاه البُخاريُّ عن الحَسَن والثَّوريِّ ومالكٍ إجازةً»، وأثبته أحمد صقر في نُسخته، وحذفتُه لأنَّه لا معنى له؛ لأنَّ هؤلاء الذين ذكرهم البخاريُّ يرون «القراءة على الشيخ وسماعه» سواء، يُنظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٣٩٣)، و«فتح المغيث» (٢/٣٤٣)، وأمَّا ما ذَكَره البخاريُّ عن احتجاج بعضِهم في «القراءة على العالِم» بحديث ضِمام بن ثَعلبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثُمَّ ذِكْر قَوْل ذلك المُحْتَجِّ: «فهذه قراءةٌ على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَه بذلك؛ فأجازوه، فمعنى ذلك، أي: «قَبِلوه منه»، ولذا قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري» (١/١٩٨): «فمعنى قول البخاري: «فأجازوه»، أي: قَبِلوه، ولم يَقصد الإجازة المُصطلحة بين أهل الحديث.
قلتُ: فَلَعَلَّ الذي أدخلها في المَخطوط قَرَأَ كلامَ البخاري ولم يَفهمه؛ فَأَلْحَقَ ذلك، والله أعلم.

(٢) (١/ ٣٧، ٣٨) من «صحيحه».

(٣) يُنظر كلام الحافظ المُتَقَدِّم قريبًا.

قَالَ: «واحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يُقْرَأُ عَلَى القَوْمِ، فَيَقُولُونَ: أَشْهَدَنَا فُلَانٌ، ويُقْرَأُ عَلَى المُقْرِئِ، فَيَقُول القارئ: أَقْرَأَنِي فُلَانٌ»(١).

وذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ المَشْرِقِ وخُرَاسَانَ إِلَى أَنَّ القِرَاءَةَ دَرَجَةٌ ثَانِيَةٌ، وأَبَوْا مِنْ تَسْمِيَتِهَا سَمَاعًا، وسَمَّوْهَا عَرْضًا، وأَبَوْا مِنْ إِطْلَاقِ: «حَدَّثَنا» فِيهَا.

وإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ- فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ- والشَّافِعِيُّ، وهُو مَذْهَبُ مُسْلِمِ ابْنِ الحَجَّاجِ، ويَحْيَى بْنِ يَحْيَى التَّمِيمِيِّ، وقَدْ تَقَدَّمَ لِمَالِكٍ أَيْضًا وغَيْرِهِ أَنَّهَا أَرْفَعُ مِنَ السَّمَاعِ وأَصَحُّ(٢).

❁[٦٦] أَخْبَرَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ(٣)، أَخْبَرَنا مُحَمَّدُ(٤) بْنُ يَحْيَى بْنِ هَاشِمٍ الهَاشِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ الصَّدَفِيُّ وأَبُو العَبَّاسِ بْنُ نَفِيسٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا

---

(١) قال ابنُ المُلَقِّن رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما احتج به مالكٌ في «الصَّكِّ» يُقرأُ فيقولون: أَشْهَدَنا فلانٌ، حُجَّة ظاهرة؛ لأنَّ الإشهاد أقوى بخلاف الإخبار، وكذلك القراءة على المُقرِئ».اهـ.
والصَّكُّ هو الكتاب، فارسيٌّ مُعَرَّب، والجمع: صكاك وصكوك، والمراد هنا: المكتوب الذي يُكتب فيه إقرار المُقِرِّ؛ لأنَّه إذا قُرِئ عليه، فقال: «نعم» ساغت الشهادةُ عليه به، وإن لم يتلفظ هو بما فيه، فكذلك إذا قُرئ على العالِم فَأَقَرَّ به صَحَّ أن يُروى عنه...». قاله الحافظ في «فتح الباري» (١/١٩٨).
(٢) يُنظر «مَأخذ العِلْم» (ص ٤٨) لابن فارس، و«فتح المغيث» (٢/٣٤٢- ٣٤٤).
(٣) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٤) له ترجمة في «الصِّلَة» (٢/١٨٣) برقم (١٢٠٩)، و«بغية الملتمس» برقم (٣١٨)، ووقع في «الصِّلَة»: «محمد بن هاشم الهاشمي»، وفيه: «سُئل أبو علي بن سُكَّرة عنه، فقال: رجل صالح، كان يَحفظ «المُوطأ» و«البُخاري» وغيرَ شيء، ورأيتُه يَقرأ مِن حفظه «كتاب البخاري» على الناس فيما بين العِشاءين بالسَّند والمُتابعة لا يُخِلُّ بشيء من ذلك».

أَبُو القَاسِمِ الجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ، حَدَّثَنا فِهْرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ- وسُئِلَ، فَقِيلَ لَهُ: العَرْضُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمِ السَّمَاعُ؟- قَالَ: «بَلِ العَرْضُ. قِيلَ: فَتَقُولُ فِي العَرْضِ: حَدَّثَنا؟ قَالَ: نَعَمْ»(١).

❁[٦٧] حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الخَوْلَانِيُّ الشَّيْخُ الصَّالِحُ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ؛ إِجَازَةً، قَالَ: حَدَّثَنا الوِلِيدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ؛ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ البُخَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الوزَّانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ المُتوكِّلِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أُوَيْسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «السَّمَاعُ عِنْدَنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

أَولُهَا: قِرَاءَتُكَ عَلَى العَالِمِ.

والثَّانِي(٢): قِرَاءَتُهُ عَلَيْكَ.

والثَّالِثُ: أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْكَ كِتَابًا قَدْ عَرَفَهُ، فَيَقُولُ: ارْوِهِ عَنِّي»(٣).

قَالَ: «وكَانَ مَالِكٌ يَحْتَجُّ فِي هَذَا بِأَنَّ الرَّاوِي رُبَّمَا سَهَا وغَلطَ(٤) فِيمَا يَقْرَؤُهُ بِنَفْسِهِ، فَلَا يَرُدُّهُ عَلَيْهِ الطَّالِبُ السَّامِعُ ذَلِكَ الغَلَطَ لِخِلَالٍ ثَلَاثٍ: إِمَّا لِأَنَّ الطَّالِبَ جَاهِلٌ؛ فَلَا يَهْتَدِي لِلرَّدِّ عَلَيْهِ، وإِمَّا لِهَيْبَةِ الرَّاوِي وجَلَالَتِهِ، وإِمَّا أَنْ

(١) ويُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٥٩) و(٤٦٠)، و«الكفاية» (ص ٣٠٨)، فقد جاء ذلك عن مالكٍ من طُرُقٍ أُخرى.

(٢) وقع في المطبوع: «الثاني» بدون «واو».

(٣) رواه الخطيب في «الكفاية» (ص ٣٢٣) من طريق محمد بن أحمد البُخاري عن الوزان به.

(٤) وقع في (أ): «أو غَلط»، والعبارة في «الكفاية» (ص ٢٧٧)، كما أَثْبَتُّ بِنَصِّها.

يَكُونَ غَلَطُهُ فِي مَوْضِعٍ صَادَفَ اخْتِلَافًا فَيجْعَلَ خلافًا تَوَهُّمًا أَنه مذْهبه فَيحمل الخَطَأَ صَوابًا».

قَالَ: «وإِذَا قَرَأَ الطَّالِبُ عَلَى الرَّاوِي، فَسَهَا الطَّالِبُ أَوْ أَخْطَأَ- رَدَّ عَلَيْهِ الرَّاوِي؛ لِعِلْمِهِ مَعَ فَرَاغِ ذِهْنِهِ، أَوْ يَرُدُّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَحْضُرُهُ؛ لِأَنَّهُ لا هَيْبَةَ لِلطَّالِبِ، ولَا يُعَدُّ لَهُ- أَيْضًا- مَذْهَبًا(١) فِي الخِلَافِ إِنْ صَادَفَ بِغَلَطِهِ مَوْضِعَ اخْتِلَافٍ، فَالرَّدُّ عَلَيْهِ مُتوَجِّهٌ.

وكَانَ مَالِكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قَالَ لِنافِعٍ(٢) القارئ- وقَدْ شَاورَهُ لِيَتَقَدَّمَ إِمَامًا فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المِحْرَابُ مَوْضِعُ مِحْنَةٍ؛ فَإِنْ زَلَلتَ فِي حَرْفٍ وأَنْتَ إِمَامٌ حُسِبَتْ قِرَاءَةً، [و](٣) حُمِلَتْ عَنْكَ».

فَهَذَا حُكْمُ مَرْتَبَةِ القِرَاءَةِ عَلَى ضُرُوبِهَا المُتَقَدِّمَةِ مِنْ قِرَاءَتِكَ، أَوْ سَمَاعِكَ بِقِرَاءَةِ غَيْرِكَ، أَوْ كَانَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ حَدِيثَهُ، أَوْ يُمْسِكُ أَصْلَهُ، وإِمْسَاكُ الأَصْلِ هُنَا أَثْبَتُ؛ لِئَلَّا يَغْفلَ، ويَذْهَبَ الوهْمُ فَيُذَكِّرَ الكِتَابُ.

فأَمَّا إِنْ كَانَ(٤) الشَّيْخُ لَا يُمْسِكُ كِتَابَهُ هُو، وإِنَّمَا يُمْسِكُهُ عَلَيْهِ ثِقَةٌ

---

(١) أي: ذلك الخطأ، قال السَّخاويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بخلاف ما إذا كان الطالب هو القارئ، فإنَّه لا هيبة، ولا يُعَدُّ خَطؤه مَذهبًا، أشار إليه عياضٌ. «فتح المغيث» (٣٤٥/٢).
(٢) هو نافع بن عبد الرَّحمن بن أبي نُعيم الليثي، مولاهم المَدني، الإمام أبو رويم المُقرئ، المَدَني، أحد الأعلام، مات سنة (١٦٧هـ). «طبقات القُرَّاء» (١٢٩/١) ترجمة برقم (٤٥) للذَّهبي.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.
(٤) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «فإن كان».

عَارِفٌ سِواهُ، فإِنْ(١) كَانَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ حَدِيثَهُ- فَالحَالُ واحِدَةٌ.

وإِنْ كَانَ لَا يَحْفَظُهُ فَاخْتُلِفَ هَهُنَا: فَرَأى بَعْضُهُم أَنَّ هَذَا سَمَاعٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، وإِلَيْهِ نَحَا الجُوَيْنِيُّ(٢) مِنْ أَئِمَّتِنَا الأُصُولِيِّينَ، وتَرَدَّدَ فِيهِ القَاضِي ابْنُ الطَّيِّبِ(٣)، وأَكْثَرُ مَيْلِهِ إِلَى المَنْعِ.

وأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ، وصَحَّحَهُ إِذَا كَانَ مُمْسِكُ الكِتَابِ مَوْثُوقًا بِهِ، وبِهَذَا عَمِلَ كَافَّةُ الشُّيُوخِ وأَهْلُ الحَدِيثِ فِيهِ(٤).

وأَمَّا القِرَاءَةُ فِي أصل الشَّيْخ فَهِيَ للقارئ صَحِيحَةٌ، كَإِمْسَاكِ الشَّيْخِ نُسْخَتِهِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الاعْتِمَادِ عَلَى بَصَرِ الشَّيْخِ أَوْ سَمْعِهِ.

---

(١) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «وإن».

(٢) هو أبو المَعالي؛ عبد المَلك بن عبد الله الجُويني، إمام الحَرمين. تُنْظَر ترجمتُه من «الأنساب» (٣/٤٢٩) للسَّمعاني، و«طبقات الشافعية» (٣/١٥٨) برقم (٤٧٧) للسبكي، وينظر قوله الذي أشار إليه المُصَنِّف في «البرهان في أصول الفقه» (١/٢٢٦) برقم (٥٨٦).

(٣) هو محمد بن الطَّيِّب بن محمد؛ أبو بكر، المَعروف بابن الباقلاني. تُنْظَر ترجمتُه من «تاريخ بغداد» (٣/٣٦٤) برقم (٩٢٧).

(٤) قال ابنُ الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا كان الأصلُ بِيَدِ القارئ وهو موثوقٌ به دينًا ومعرفة، فكذلك الحُكم فيه وأَوْلَى بالتصحيح، وأمَّا إذا كان أصلُه بِيَدِ مَن لا يُوثق بإمساكه له، ولا يُؤمَن إهمالُه لما يَقرأ، فسواء كان بيدِ القارئ أو بيد غيره في أنَّه سماعٌ غيرُ مُعتدٍّ به إذا كان الشيخُ غير حافظ للمقروء عليه، والله أعلم». «علوم الحديث» (ص ١٤١)، ونقل العراقيُّ في «شرح التبصرة» (١/ ٤٠٠) ما تَقَدَّمَ عن القاضي المُصَنِّف، وأتبعه بذكر كلامِ ابنِ الصَّلاح.

وهَذَا كُلُّهُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى التَّسْهِيلَ فِي السَّمَاعِ عَلَى مَا نذكرُه(١) فِي البَابِ بَعْدَ هَذَا.

وأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ النَّظَرِ والتَّحْقِيقِ فِي التَّشْدِيدِ فِيهِ- لَا سِيَّمَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ لَا يَرَى التَّحديث(٢) بِالإِجَازَةِ والمُنَاولَةِ، فَيضيقُ عَلَيْهِ البَابَ جِدًّا.

وأَمَّا مَتَى كَانَ مُمْسِكُ الأَصْلِ عَلَى الشَّيْخِ أَو القارئ [فيه](٣) غَيْرَ ثِقَةٍ ولَا مَأْمُونٍ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ غَيْرَ بَصِيرٍ بِمَا يَقْرَؤُهُ فَلَا يَحِلُّ السَّمَاعُ والرِّوايَةُ بِهَذِهِ القِرَاءَةِ؛ إِذْ لَمْ يَبْقَ طريقٌ [إلى](٤) الثِّقَةِ بِمَا سَمِعَ بِهَذِهِ القِرَاءَةِ؛ لَا حَقِيقَةً ولَا مُسَامَحَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ حَدِيثَهُ.

وقَدْ ضَعَّفَ أَئِمَّةُ الصَّنْعَةِ رِوايَةَ مَنْ سَمِعَ «المُوطَّأَ» عَلَى مَالِكٍ بِقِرَاءَةِ حَبِيبٍ(٥) كَاتِبِهِ؛ لِضَعْفِهِ عِنْدَهُمْ، وأَنَّهُ كَانَ يُخَطْرِفُ الأَوْرَاقَ حِينَ القِرَاءَةِ لِيَتَعَجَّلَ، وكَانَ يَقْرَأُ لِلغُرَبَاءِ.

وقَدْ أُنْكِرَ هَذَا الخَبَرُ عَلَى قَائِلِهِ؛ لِحِفْظِ مَالِكٍ لِحَدِيثِهِ، وحِفْظِ كَثِيرٍ مِنْ

---

(١) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «نذكر».

(٢) في (أ) و(ج): «التحدُّث».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

(٥) هو حبيب بن أبي حبيب المصري، كاتب مالكٍ، يُكنى أبا محمد، واسم أبيه: إبراهيم، وقيل: مرزوق، متروك، كَذَّبه أبو داود وجماعة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٠٩٥).
نقل هذا النصَّ السَّخَاويُّ في «فتح المغيث» (٢/٣٥٦)، وهو عنده كذا «بقراءة ابن حبيب» بدل بقراءة «حبيب».

أَصْحَابِهِ الحَاضِرِينَ لَهُ، وأَنَّ مِثْلَ هَذَا مِمَّا لَا يَجُوزُ عَلَى مَالِكٍ، وأَنَّ العَرْضَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الكَثْرَةِ بِحَيْثُ تُخْطَرَفُ عَلَيْهِ الأَوْرَاقُ، ولَا يَفْطِنُ هُو ولَا مَنْ حَضَرَ.

لَكِنَّ عَدَمَ الثِّقَةِ بِقِرَاءَةِ مِثْلِهِ مَعَ جَوازِ الغَفْلَةِ والسَّهْوِ عَنِ الحَرْفِ وشِبْهِهِ، ومَا لَا يَخِلُّ بِالمَعْنَى- مُؤَثِّرَةٌ فِي تَصْحِيحِ السَّمَاعِ كَمَا قَالُوهُ، ولِهَذِهِ العِلَّةِ لَمْ يُخَرِّجِ البُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بُكَيْرٍ[١] عَنْ مَالِكٍ إِلَّا القَلِيلَ[٢]، وأَكْثَرَ عَنْهُ[٣] عَنِ اللَّيْثِ؛ قَالُوا: لِأَنَّ سَمَاعَهُ كَانَ بِقِرَاءَةِ حَبِيبٍ[٤]، وقَدْ أَنْكَرَ هُو ذَلِكَ.

وشَرَطَ فِي صِحَّةِ الحَدِيثِ بِالقِرَاءَةِ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ[٥]، وبِهِ عَمِلَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَشَايِخِ أَهْلِ المَشْرِقِ وأَئِمَّتِهِمْ- إِقْرَارَ الشَّيْخِ عِنْدَ تَمَامِ السَّمَاعِ بِأَنَّهُ كَمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: نَعَمْ. وأَبَى الحَدِيثَ مَنِ اشْتَرَطَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا التَّقْرِيرُ.

---

(١) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المَخزومي، مولاهم البَصري، وقد يُنسب إلى جَدِّه، ثِقَةٌ في الليث، وتَكَلَّمُوا في سماعه من مالك. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٦٣٠).

(٢) يَرى الإمامُ يَحيى بن مَعِين أنَّ هذا السماع الذي سَمِعَه ابنُ بكير بقراءة حبيبٍ شَرَّ العَرْضِ، كما في «التاريخ» (٤/٤٥٩) برقم (٥٢٨٢).

(٣) وقع في «فتح المغيث»: «منه» بدل «عنه».

(٤) من قوله: «وقد ضَعَّفَ أئمةُ الصَّنعة» إلى هنا نَقَلَهُ السَّخاوي في «فتح المغيث» (٢/٣٥٦، ٣٥٧).

(٥) والباقون من الظاهرية إمَّا ساكتون أو مع الأولين، بل نَقَلَه الخطيبُ عن بعض أصحاب الحديث- أيضًا- فإنَّه قال: «زَعَمَ بعضُ أصحاب الحديث وقومٌ من أهل الظاهر أنَّ مَن قرأ على شيخ حديثًا لم تَجُز له روايتُه عنه إلا بعد أن يُقِرَّ الشيخُ به. قاله السخاويُّ في «فتح المغيث» (٢/٣٥٩)، ويُنظر «الكفاية» (ص ٣٠٩).

وفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ يَحْيَى [بن يَحْيَى][(١)] عَنْ مَالِكٍ، ومِنْ حَدِيثِ غَيْرِهِ- هَذَا التَّقْرِيرُ.

وقَدْ أَنْكَرَهُ مَالِكٌ لِمَنْ قَرَّرَهُ أَيْضًا، وقَالَ: «أَلَمْ أُفرغْ لَكُمْ نَفْسِي، وسمعتُ عَرْضَكم، وأقمتُ سَقطَه وزلَلَه»[(٢)].

والصَّحِيحُ هَذَا، وأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْ ذِي دِينٍ إِقْرَارٌ عَلَى الخَطَأ فِي مِثْلِ هَذَا، فَلَا مَعْنَى لِلتَّقْرِيرِ بَعْدُ.

وهَذَا مَذْهَبُ الجُمْهُورِ مِنَ المُحَدِّثِينَ والفُقَهَاءِ والنُّظَّارِ[(٣)].

ولَعَلَّ المَرْوِيَّ عَنْ مَالِكٍ وأَمْثَالِهِ فِي فِعْلِ ذَلِكَ التَّأْكِيدُ لَا اللُّزُومُ.

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: المُنَاوَلَةُ

وهِيَ أَيْضًا عَلَى أَنْواعٍ:

أَرْفَعُهَا: أَنْ يَدْفَعَ الشَّيْخُ كِتَابَهُ الَّذِي رَواهُ أَوْ نُسْخَةً مِنْهُ وقَدْ صَحَّحَهَا، أَوْ أَحَادِيثَ مِنْ حَدِيثِهِ وقَدِ انْتَخَبَهَا وكَتَبَهَا بِخَطِّهِ، أَوْ كُتِبَتْ عَنْهُ فَعَرَفَهَا فَيَقُولَ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/٨٢٨)، و«الكفاية» (ص ٣٠٩).

(٣) قال ابنُ الصَّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي حكاية بعض المُصَنِّفين للخلاف في ذلك: أنَّ بعض الظاهرية شَرَطَ إقرار الشيخ عند تمام السَّماع بأن يقول القارئُ للشَّيخ: هو كما قرأتُه عليك؟ فيقول: «نَعَمْ»، والصحيح: أنَّ ذلك غير لازم، وأنَّ سُكوتَ الشَّيخ على الوجه المذكور نَازِلٌ مَنزلة تصريحه بتصديق القارئ اكتفاء بالقرائن الظَّاهرة، وهذا مذهبُ الجماهير من المُحَدِّثين والفُقهاء وغيرهم. «علوم الحديث» (ص ١٤٢).

لِلطَّالِبِ: هَذِهِ رِوايَتِي؛ فَارْوِهَا عَنِّي. ويَدْفَعُهَا إِلَيْهِ، أَوْ يَقُولَ لَهُ: خُذْهَا؛ فَانْسَخْهَا، وقَابِل بِهَا، ثُمَّ اصْرِفْهَا إِلَيَّ، وقَدْ أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تُحَدِّثَ بِهَا عَنِّي، أَوِ ارْوِهَا عَنِّي.

أَوْ يَأْتِيهِ الطَّالِبُ بِنُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ(١) مِنْ رِوايَةِ الشَّيْخِ، أَوْ بِجُزْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ فَيَقِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ ويَعْرِفُهُ ويُحَقِّقُ جَمِيعَهُ وصِحَّتَهُ، ويُجِيزُهُ لَهُ.

فَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ مَالِكٍ وجَمَاعَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ بِمَنْزِلَةِ السَّمَاعِ.

❁[٦٨] حَدَّثَنَا أَبُو طَاهِرٍ الأَصْبَهَانِيُّ(٢) مُكَاتَبَةً، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الحُسَيْنِ الطُّيُورِيُّ(٣)، حَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ؛ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ بُهْلُولٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ يَقُولُ: سَأَلتُ مَالِكًا عَنْ أَصَحِّ السَّمَاعِ، فَقَالَ: قِرَاءَتُكَ عَلَى العَالِمِ- أَوْ قَالَ: المُحَدِّثُ- ثُمَّ قِرَاءَةُ المُحَدِّثِ عَلَيْكَ، ثُمَّ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْكَ كِتَابَهُ، فَيَقُولَ: ارْوِ عَنِّي هَذَا(٤).

وفِي رِوايَةٍ أُخْرَى: السَّمَاعُ عِنْدَنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: الحَدِيثُ المُتَقَدِّمُ(٥)،

---

(١) إلى هنا نَقلَه عن المُصَنِّف العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٣٩، ٤٤٠) بتصرُّف يسيرٍ واختصارٍ.
(٢) هو السِّلَفي، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).
(٣) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).
(٤) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٠٤) من هذا الطَّريق التي أوردها المصنف ورواه من طريق الرَّامَهُرْمُزِي الخطيب في «الكفاية» (ص ٢٧٦)، وهو أَثَرٌ حَسَن، ويُنظر «النُّكت على مُقدمة ابنِ الصَّلاح» (٣/٥٣٤) للزَّركشي.
(٥) تَقَدَّمَ قريبًا برقم (٦٧).

وهِيَ رِوايَةٌ صَحِيحَةٌ عِنْدَ مُعْظَمِ الأَئِمَّةِ والمُحَدِّثِينَ.

وهُو مَذْهَبُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، والحَسَنِ، والأَوْزَاعِيِّ، وعُبَيْدِ اللهِ العُمَرِيِّ، وحَيْوةَ بْنِ شُرَيْحٍ، والزُّهْرِيِّ، وهِشَامِ بْنِ عُرْوةَ، وابْنِ جُرَيْجٍ، وحَكَاهُ الحَاكِمُ(١)، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وعِكْرِمَة، ومُجَاهِد، والشَّعْبِيِّ، والنَّخَعِيِّ، وقَتَادَة؛ فِي جَمَاعَة عَدَّهم مِنْ أَئِمَّةِ المَدِينَةِ والكُوفَةِ والبَصْرَةِ ومِصْرَ(٢)، وهُو قَوْلُ كَافَّةِ أَهْلِ النَّقْلِ والأَدَاءِ والتَّحْقِيقِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ(٣).

❁[٦٩] وقَدْ حَدَّثَنا مُحَمَّدُ(٤) بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنا ابْنُ القَاسِمِ(٥)، حَدَّثَنا ابْنُ عَبَّاسٍ(٦)، حَدَّثَنا الجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ

(١) وفي بعض كلامه بعض التَّخليط من حيث كونه خلط بعض ما ورد في عَرض القِراءة بما ورد في عرض المُناولة، وساق الجميع مَساقًا واحدًا. قاله ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص ١٦٧)، وكذا قال العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٤٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٣١٨).

(٣) أمَّا ابنُ الصَّلاح فنقله عن غير واحد من الأُصوليين والفقهاء، لا عن أهل التحقيق، ولهذا جعل العراقيُّ قَوْلَ عِياض من زياداته على ابنِ الصَّلاح، وهذا في «ألفيته» برقم (٥١٠)، وقال في شَرحها المُسَمَّى «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٤٢): «فقولي: «عند المحققين» مما زِدته على ابن الصَّلاح من كلام القاضي عياض، وابن الصَّلاح إنَّما حَكى هذا عن غير واحد من الفقهاء والأُصوليين، لا عن أهل التَّحقيق، كما قال عِيَاضٌ، والله أعلم».اهـ. وينظر «الكفاية» (ص ٢٦٢) وما بعدها.

(٤) هو الطليطلي، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٥) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٦) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

ابْنُ زَكَرِيَّا العَابِدي(١)، حَدَّثَنا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الضَّحَّاك، عَن مَالك بن أَنَسٍ، قَالَ: كَلَّمَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ، فَكَتَبت(٢) لَهُ مِنْ أَحَادِيثِ ابْنِ شِهَابٍ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: فَسَمِعَهَا مِنْكَ؟ قَالَ: «هُو كَانَ أَفْقَهَ مِنْ ذَلِكَ»(٣).

ومِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ، بَل أَخَذَهَا عَنِّي، وحَدَّثَ بِهَا(٤).

وهَذَا بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الثِّقَةَ بِكِتَابِهِ مَعَ إِذْنِهِ أَكْثَرُ مِنَ الثِّقَةِ بِالسَّمَاعِ وأَثْبَتُ لِمَا يَدْخُلُ مِنَ الوَهْمِ عَلَى السَّامِعِ والمُسْمِعِ.

والأَصْلُ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الأَثَرِ: اعْتِمَادُ عُمَّالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي البِلَادِ عَلَى كُتُبِهِ إِلَيْهِمْ(٥).

---

(١) كذا هو العابدي، ووقع في (أ) و(ج) و(د): «العايذي»، وما أثبت هو الصواب، كما في «الإكمال» (٣٣٧/٦)، و«توضيح المشتبه» (٥٦/٦)، ويُنظر تعليقي على الأثر رقم (٢٤٥) من «المُحَدِّث الفَاصِل» فهو من شيوخ الرَّامَهُرْمُزِي.

(٢) وقع في المطبوع: «فكتب».

(٣) في سندِه مَن لم أعرفه، بَيْدَ أنَّه ثابتٌ عن مالكٍ؛ فقد رواه ابنُ سَعْدٍ في «الطبقات» (٥١٨/٧) برقم (٧٩٦٤)، والرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٠٧) بتحقيقي من طريق ابن أبي أُويس، والفسوي في «المَعرفة والتاريخ» (٨٢٣/٢)، ومن طريقه الخطيب (ص ٣٤٧) من طريق عبد الله بن وهب ومطرف اليساري، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢٥٢/١) من طريق ابن وَهْبٍ وَحْدَهُ، كلهم عن مالكٍ به.

(٤) يُنظر لذلك المَصادر السَّابقة.

(٥) نَقَلَ هذا عن عياضٍ السَّخَاوِيُّ في «فتح المغيث» (٤٧١/٢).

❁[٧٠] أَخْبَرَنَا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله التَّمِيمِيُّ(١)، حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الله ابْنُ سَعْدُونٍ، حَدَّثَنا المُطَّوِّعِيُّ، حَدَّثَنا الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ الله، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرِ [بن](٢) إِسْحَاق الفَقِيهُ، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، حَدَّثَنا أَحْمد بن مُحَمَّد بن أَيُّوبَ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: «أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى مَعَ عَبْدِ الله بْنِ حُذَافَةَ، وأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ البَحْرَيْنِ، ويَدْفَعهُ عَظِيمُ البَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى»(٣).

وحُجَّتُهُمْ أَيْضًا: فِي كِتَابِهِ لِعَبْدِ الله بْنِ جَحْشٍ كِتَابًا، وخَتَمَ عَلَيْهِ، ودَفَعَهُ إِلَيْهِ، ووجَّهَهُ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى جِهَةِ نَخلَةَ، وقَالَ لَهُ: «**لَا تَنْظُرْ فِي الكِتَابِ حَتَّى تَسِيرَ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ انْظُرْ فِيهِ، وانْفُذْ لِمَا فِيهِ، ولَا تُكْرِهَنَّ أَحَدًا عَلَى النُّفُوذِ مَعَكَ**»(٤).

ورُوِيَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ أَجَازَ المُنَاولَةَ، وفَعَلَ ذَلِكَ، ورُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِهَا، ولَا يُحَدِّثُ بِهَا(٥).

قَالَ القَاضِي: ولَعَلَّ قَوْلَهُ هَذَا فِيمَا لَمْ يَأْذَنْ فِي الحَدِيثِ بِهِ عَنْهُ، كَمَا يَأْتِي

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.
(٣) رواه البخاري برقم (٦٤) من طريق إبراهيم بن سَعْدٍ به.
(٤) عَلَّق البخاريُّ نحوه في باب (ما يُذكر في المناولة، وكتاب أهل العِلم بالعِلم إلى البُلدان)، وهو عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٥٨)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٣١٢). وينظر «تغليق التعليق» (٢/٧٤).
(٥) يُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٠٣) و(٥٠٤) بتحقيقي.

بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ.

نَوْعٌ آخَرُ(١) مِنَ المُنَاوِلَةِ:

أَنْ يَعْرِضَ الشَّيْخُ كِتَابَهُ، ويُنَاوِلَهُ الطَّالِبَ، ويَأْذَنَ لَهُ فِي الحَدِيثِ بِهِ عَنْهُ، ثُمَّ يُمْسِكَهُ الشَّيْخُ عِنْدَهُ، ولَا يُمَكِّنَهُ مِنْهُ.

فَهَذِهِ مُنَاولَةٌ صَحِيحَةٌ أَيْضًا، تَصِحُّ بِهَا الرِّوايَةُ والعَمَلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لَكِنْ بَعْدَ وُقُوعِ كِتَابِ الشَّيْخِ ذَلِكَ لِلطَّالِبِ بِعَيْنِهِ، أَوِ انْتِسَاخِهِ نُسْخَةً مِنْهُ، أَوْ تَصْحِيحِ كِتَابِهِ مَتَى أَمْكَنَهُ بِكِتَابِهِ، أَوْ بِنُسْخَةٍ وثِقَ بِمُقَابَلَتِهَا مِنْهُ.

وعَلَى التَّحْقِيقِ فَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى مَعْنَى الإِجَازَةِ لِلشَّيْءِ المُعَيَّنِ مِنَ التَّصَانِيفِ المَشْهُورَةِ والأَحَادِيثِ المَعْرُوفَةِ المُعَيَّنَةِ، ولَا فَرْقَ بَيْنَ إِجَازَتِهِ إِيَّاهُ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ بِكِتَابِ «المُوطَّأِ» وهُو غَائِبٌ أَوْ حَاضِرٌ؛ إِذِ المَقْصُودُ تَعْيِينُ مَا أَجَازَ لَهُ، لَكِنْ قَدِيمًا وحَدِيثًا شُيُوخُنَا مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ يَرَوْنَ لِهَذَا مَزِيَّةً عَلَى الإِجَازَةِ، ولَا مَزِيَّةَ لَهُ عِنْدَ مَشَايِخِنَا مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ والتَّحْقِيقِ، بِخِلَافِ الوُجُوهِ الأُوَلِ(٢)؛ لِأَنَّ دَفْعَهُ كِتَابَهُ إِلَيْهِ وتَمْلِيكَهُ إِيَّاهُ- حَتَّى يُحَدِّثَ مِنْهُ، أَوْ يَنْتَسِخَهُ بِمَنْزِلَةِ تَحْدِيثِهِ إِيَّاهُ، وإِمْلَائِهِ عَلَيْهِ فِي التَّحْقِيقِ حَتَّى كَتب الحَدِيث أَوْ حفظه.

وهَذَا الوجْهُ الآخَرُ- وإِنْ كَانَ يَتوصَّلُ بِهِ إِلَى المُرَادِ عِنْدَ ظَفَرِهِ بِالكِتَابِ المُنَاوَلِ- فَقَدْ قُلنَا: إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وبَيْنَ إِجَازَتِهِ لِذَلِكَ الكِتَابِ إِذَا عَيَّنَ لَهُ اسْمَهُ

---

(١) أي: من أنواع المُناولة.

(٢) **من قوله**: «وعلى التحقيق» إلى هنا نَقَلَه العراقي عن المُصَنِّف في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٤١، ٤٤٢).

وإِنْ لَمْ يَحْضُرْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ظَفَرَ بِهِ- أَيْضًا- صَحَّتْ رِوايَتُهُ لَهُ عَنْهُ.

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: الكِتَابَةُ(١)

وهُو أَنْ يَسْأَلَ الطَّالِبُ الشَّيْخَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ، أَوْ يَبْدَأَ الشَّيْخُ بِكِتَابِ ذَلِكَ مُفِيدًا لِلطَّالِبِ بِحَضْرَتِهِ، أَوْ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ، ولَيْسَ فِي الكِتَابِ ولَا فِي المُشَافَهَةِ والسُّؤَالِ إِذْنٌ ولَا طَلَبٌ لِلحَدِيثِ بِهَا عَنْهُ.

فَهَذَا قَدْ أَجَازَ المَشَايِخُ الحَدِيثَ بِذَلِكَ عَنْهُ مَتَى صَحَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ خَطُّهُ وكِتَابُهُ؛ لِأَنَّ فِي نَفْسِ كِتَابِهِ إِلَيْهِ- بِهِ بِخَطِّه(٢)، أَوْ إِجَابَتِهِ إِلَى مَا طَلَبَهُ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ- أَقْوى إِذن(٣)، وبِهَذَا قَالَ حُذَّاق الأُصُولِيِّينَ، واخْتَارَهُ المُحَامِلِيُّ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، قَالَ: وذَهَبَ نَاسٌ إِلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الرِّوايَةُ عَنْهُ، وهَذَا غَلَطٌ(٤).

❁[٧١] حَدَّثَنَا الشَّيْخُ الحَسَنُ(٥) بْنُ طَرِيفٍ النَّحْوِيُّ، قَالَ: حَدَّثنا أَبُو عبد

---

(١) أو المُكاتبة.

(٢) في (أ): «بِخَطِّ يدِه»، وما أثبت من بقية النُّسَخ هو ما نَقَلَه السَّخاوي عن المُصَنِّف في «فتح المغيث».

(٣) من قوله: «لأنَّ في نفس كتابِه» إلى هنا نقله عَن المُصَنِّفِ السَّخاويُّ في «فتح المغيث» (٢/٥٠١).

(٤) كُتِبَ في حاشية المَخطوط (د) اليُسرى ما يَلي: «ومِمَّن قال بمنعِه وتَرك الرِّواية به أَسَدُ ابن موسى».

(٥) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

اللهِ ابنُ سَعْدُونَ القَرَوِيُّ(١)، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ الغَازِيُّ(٢)، حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَافِظُ الحَاكِمُ(٣)، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الفَقِيهَ، قَالَ: عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الحَرَّانِيِّ، عَنْ جَدِّهِ، حَدَّثَنا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: «كَتَبَ إِلَيَّ مَنْصُورٌ بِحَدِيثٍ، ثُمَّ لَقِيتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ- وفِي غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ- فَقُلتُ: أَقُولُ: حَدَّثَنِي! فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثْتُكَ؟! إِذَا كَتَبْتُ إِلَيْكَ فَقَدْ حَدَّثْتُكَ».

قَالَ شُعْبَةُ: فَسَأَلْتُ أَيُّوبَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: صَدَقَ، إِذَا كَتَبَ إِلَيْكَ فَقَدْ حَدَّثَكَ(٤).

فَهَؤُلَاءِ ثَلَاثَةُ أَئِمَّةٍ رَأَوْا ذَلِكَ.

وقَالَ البُخَارِيُّ- وذَكَرَ المُنَاولَةَ وكِتَابَ أَهْلِ العِلمِ بِالعِلمِ إِلَى البُلدَانِ-: «إِنَّ

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).
(٢) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).
(٣) صاحب «المُستدرك».
(٤) في المَطبوع: «فقد حَدَّثَكَ بها» بزيادة «بها»، والأثر رواه الفَسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٨٢٥، ٨٢٦)، ومن طريقه الخطيبُ في «الكفاية» (ص ٣٤٣) من طريق سكين بن عبد العزيز، وسكين قال عنه الحافظ: «صَدُوقٌ يَروي عن ضعفاء»، ورواه الفسوي كذلك في «المعرفة والتاريخ» (٢/٨٢٦)، والرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٠٩) بتحقيقي، والخطيب في «الكفاية» (ص ٣٤٣) من طريق بقية بن الوليد، وابن حبان (٢/٢٠٩) برقم (٤٦٢) (إحسان)، من طريق محمد بن كثير العبدي؛ كلهم عن شعبة به، وعند بعضهم باختصارٍ فهو أَثَرٌ ثَابِتٌ عن شُعبة.

عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، ويَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ومَالِكَ بْنَ أَنَسٍ رَأَوْا ذَلِكَ جَائِزًا»(١).

وقَدِ اسْتَمَرَّ عَمَلُ السَّلَفِ فَمن بَعْدَهُمْ مِنَ المَشَايِخِ بِالحَدِيثِ بِقَوْلِهِمْ: كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ قَالَ: حَدَّثَنا فُلَانٌ. وأَجْمَعُوا عَلَى العَمَلِ بِمُقْتَضَى هَذَا التَّحْدِيثِ، وعَدُّوهُ فِي المُسْنَدِ بِغَيْرِ خِلَافٍ يُعْرَفُ فِي ذَلِكَ، وهُو مَوْجُودٌ- فِي الأَسَانِيدِ- كَثِيرٌ.

قَالَ القَاضِي «أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ»(٢): إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّهُ بِخَطِّهِ فَهُو وسَماعه والإِقْرَار مِنْهُ سَواءٌ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ مِنَ الخَطِّ كَمَا بِاللِّسَانِ التَّعْبِيرُ عَنِ الضَّمِيرِ، فَإِذَا وقعت بِمَا وقعت، فَكُلُّهُ سَواءٌ(٣).

❁[٧٢] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ(٤) بْنُ مُحَمَّدٍ الحَافِظُ مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ الصَّيْرَفِيُّ(٥)، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الله بْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنا السَّاجِيُّ، حَدَّثَنا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: «أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَاظَرَ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوَيْهِ(٦)- وابْنُ حَنْبَلٍ حَاضِرٌ- فِي جُلُودِ المَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: دِبَاغُهَا طَهُورُهَا، واسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ مَيْمُونَةَ: «**هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا**»(٧).

---

(١) «صحيح البخاري» (١/٣٩).
(٢) هو الرَّامَهُرْمُزِي.
(٣) «المُحَدِّث الفَاصِل»، الفقرة رقم (٥٤١)، وفي نقل المُصَنِّف منه اختصارٌ وتَصَرُّف.
(٤) هو أبو طاهر السِّلفي، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).
(٥) ويقال له: الطيوري، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).
(٦) في «المُحَدِّث الفَاصِل»: «أنَّ إسحاق بن راهيه نَاظَرَ الشَّافِعِيَّ»، بتقديم وتأخير.
(٧) يُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٤٠) مع تعليقي عليه.

فَقَالَ إِسْحَاقُ: «حَدِيثُ ابْنِ عُكَيْمٍ: «كَتَبَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ المَيْتَةِ بِإِهَابٍ ولَا عَصَبٍ**»(١)- أَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا لِحَدِيثِ مَيْمُونَةَ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ.

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا كِتَابٌ، وذَاكَ سَمَاعٌ.

فَقَالَ إِسْحَاقُ: كَتَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى كِسْرَى وقَيْصَر، وكَانَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ؛ فَسَكَتَ الشَّافِعِيُّ»(٢).

الضَّرْبُ الخَامِسُ: الإِجَازَةُ

إِمَّا مُشَافَهَةً أَوْ إِذْنًا بِاللَّفْظِ مَعَ المَغِيبِ، أَوْ يَكْتُبُ لَهُ ذَلِكَ بِخَطِّهِ بِحَضْرَتِهِ أَوْ مَغِيبِهِ(٣).

والحُكْمُ فِي جَمِيعِهَا واحِدٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَاجُ مَعَ المَغِيبِ لِإِثْبَاتِ النَّقْلِ أَوِ الخَطِّ، **ثُمَّ هِيَ مَعَ ذَلِكَ عَلَى وُجُوهٍ سِتَّةٍ**:

أَعْلَاهَا(٤): الإِجَازَةُ لِكُتُبٍ مُعَيَّنَةٍ وأَحَادِيثَ مُخَصَّصَةٍ مُفَسَّرَةٍ، إِمَّا فِي

(١) يُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٤٠) مع تعليقي.
(٢) يُنظر تتمة المُناظرة في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٤٠)، والمُصَنِّف نَقَل منه باختصار.
(٣) فهي «إذنٌ في الرِّواية لفظًا أو كتبًا تُفيد الإخبار الإجمالي عُرفًا». «فتح المغيث» (٢/٣٨٩).
(٤) أي: أعلى الوجوه السِّتة، وفي طبعة أحمد صقر زيادة «الوجه الأول هو»، وليست في نُسَخ المخطوط، ولم يُنَبِّه أنه زادها.

اللَّفْظِ والكِتاب[(١)]، أَوْ مُحَالٌ عَلَى فَهْرَسَةٍ حَاضِرَةٍ أَوْ مَشْهُورَةٍ.

فَهَذِهِ عِنْدَ بَعْضِهِمُ الَّتِي لَمْ يُخْتَلَفْ فِي جوازِهَا، ولَا خَالَفَ فِيهِ أَهْلُ الظَّاهِرِ، وإِنَّمَا الخِلَافُ مِنْهُمْ فِي غَيْرِ هَذَا الوجْهِ[(٢)].

وقَدْ سَوَّى بَعْضُهُمْ بَيْنَ هَذِهِ وبَيْنَ ضَرْبِ المُنَاولَةِ، وسَمَّاهُ أَبُو العَبَّاس بن بَكْرٍ المَالِكِيُّ[(٣)] فِي كِتَابِهِ «الوِجَازَةِ»[(٤)] مُنَاولَةً، وقَالَ: «إِنَّهُ يَحِلُّ مَحَلَ السَّمَاعِ والقِرَاءَةِ، عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ، قَالَ: «وهُو مَذْهَبُ مَالِكٍ»[(٥)].

وقَالَ القَاضِي أَبُو الولِيدِ البَاجِيُّ[(٦)]: «لَا خِلَافَ فِي جَوازِ الرِّوايَةِ بِالإِجَازَةِ مِنْ سَلَفِ هَذِهِ الأُمَّةِ وخَلَفِهَا، وادَّعَى فِيهِ الإِجْمَاع[(٧)]، ولَمْ يُفَصِّل، وذَكَرَ

(١) في (أ): «الكتب».

(٢) من قوله: «فهذه عند بعضهم...» إلى هنا نَقَلَه عن المُصَنِّف العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤١٧/١).

(٣) له ترجمة في «الصِّلَة» (٢٨٥/٢) برقم (١٤٠٩)، وسيأتي برقم (٧٣).

(٤) «الوجازة في صحة القول بالإجازة». «الصِّلَة» (٢٨٥/٢).

(٥) نقل هذا النَّصَّ عن المُصَنِّفِ السَّخاويُّ في «فتح المغيث» (٣٩٣/٢).

(٦) تُنْظَر ترجمتُه في «طبقات علماء الحديث» (٣٧٠/٣) برقم (١٠٠٤).

(٧) نقل هذا عن الباجي ابنُ الصَّلاح، وأعقبه بقوله: «قلت: هذا باطلٌ؛ فقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعاتٌ من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين، وذلك إحدى الرِّوايتين عن الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. رُوي عن صاحبه الرَّبيع بن سليمان قال: «كان الشافعيُّ لا يَرى الإجازة في الحديث». قال الرَّبيع: «أنا أُخَالِفُ الشافعيَّ في هذا». وقد قال بإبطالها جماعة من الشَّافعيين، منهم القاضيان حُسين بن محمد المَرْوَرُّوذي، وأبو الحَسَن الماوردي، وبه قطع الماوردي في كتابه «الحاوي»، وعَزَاه إلى مذهب الشَّافعي، وقالا جميعًا: «لو جازت الإجازةُ لَبَطلت الرِّحلة». وروي- أيضًا- هذا الكلام عن شُعبة وغيره.

=

الخِلَافَ فِي العَمَلِ بِهَا(١).

وقَالَ الإِمَامُ أَبُو المَعَالِي الجُوَيْنِيُّ(٢) فِي كِتَابِهِ «البُرْهَانِ»(٣) فِي الإِجَازَةِ لِمَا صَحَّ مِنْ مَسْمُوعَاتِ الشَّيْخِ، أَوْ لِكِتَابٍ عَيَّنَهُ: «تَرَدَّدَ الأُصُولِيُّونَ فِيهِ؛ فَذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُتَلَقَّى بِالإِجَازَةِ حُكْمٌ، ولَا يسوغُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهَا عَمَلًا ورِوايَةً.

واخْتَارَ هُو التَّعْوِيلَ عَلَى ذَلِكَ مَعَ تَحْقِيقِ الحَدِيثِ»(٤).

=
ومِمَّن أَبْطَلَها من أهل الحديث الإمامُ إبراهيم بن إسحاق الحَرْبي، وأبو محمد؛ عبد الله ابن محمد الأصبهاني، المُلَقَّب بأبي الشَّيخ، والحافظ أبو نصر الوايلي السجزي. وحكى أبو نصر فسادَها عن بعضِ مَن لَقِيَه.

قال أبو نَصر: وسمعتُ جماعةً من أهل العلم يقولون: «قول المُحَدِّث: قد أَجَزْتُ لك أن تَروي عني. تقديره: أجزتُ لك ما لا يجوز في الشَّرع؛ لأنَّ الشَّرع لا يُبيح رواية ما لم يَسمع».

قلتُ: ويُشبه هذا ما حكاه أبو بكر محمد بن ثابت الخُجَنْديُّ- أَحَدُ مَن أبطل الإجازة من الشَّافعية- عن أبي طاهر الدبَّاس- أحد أئمة الحنفيَّة- قال: «مَن قال لغيرِه: «أجزتُ لك أن تَروي عَنِّي ما لم تَسمع». فكأنَّه يقول: «أجزتُ لك أن تَكْذِبَ عليَّ»».

ثُمَّ إنَّ الذي استَقَرَّ عليه العملُ، وقال به جماهيرُ أهل العِلم مِن أهل الحديث وغيرِهم القول بتجويز الإجازة، وإباحة الرِّواية بها. «علوم الحديث» (ص١٥١، ١٥٢).

(١) نَقَلَ هذا النَّصَّ عن المُصَنِّف السَّخَاوِيُّ في «فتح المُغيث» (٣٩٣/٢)، وكذا نَقَلَه العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤١٧/١)، بَيْدَ أنَّه لم يَعْزُه للمُصَنِّف.

(٢) تَقَدَّمَت ترجمتُه.

(٣) (٢٧٢/١)، ط. دار إحياء التراث العربي.

(٤) **قال**: «والذي نختارُه جَوَازُ التَّعويل عليها، فإنَّ المُعتمد في الباب الثقة، فإذا تَحَقَّق سماعُ الشَّيخ، وذكر المُتلقى منه سماعه، وسوغ له إسناد مَسموعاته إلى إخباره؛ فلا فرق بين
=

وقَالَ أَبُو مَرْوانَ الطُّبُنِيُّ(١): «إِنَّمَا تَصِحُّ الإِجَازَةُ عِنْدِي إِذَا عَيَّنَ المُجِيزُ لِلمُجَازِ مَا أَجَازَ لَهُ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ: حَدَّثَنِي.

وعَلَى هَذَا رَأَيْتُ إِجَازَاتِ أَهْلِ المَشْرِقِ، ومَا رَأَيْتُ مُخَالِفًا لَهُ، بِخِلَافِ إِذَا أَبْهَمَ(٢) ولَمْ يُسَمِّ مَا أَجَازَ، ولَا يَحْتَاجُ فِي هَذَا لِغَيْرِ مُقَابَلَةِ نُسْخَتِهِ بِأُصُولِ الشَّيْخِ.

❁[٧٣] حَدَّثَنَا الخَوْلَانِيُّ(٣)، عَنْ أَبِي ذَرٍّ(٤) [إجازةً](٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ المَالِكِيُّ(٦)، حَدَّثَنَا تَمِيمُ(٧) بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الغُصْنِ السُّوسِيُّ(٨)،

= أن يُعَلق الإخبار بها جملةً، وبين أن يُعَلِّقه تفصيلًا، وقد تَمَهَّد بما تَقَدَّمَ أنَّ إفصاحَه بالنطق ليس شرطًا، فإنَّ الغرضَ حصولُ الإفهام، وتَرَتُّب الفَهم عليه، وهذا يحصل بالإجازة المُفهمة...». اهـ.

(١) تُنْظَر ترجمتُه في «جَذوة المُقتبس» برقم (٦٣٠)، و«الصِّلَة» (٤٥٧/١) برقم (٧٧٢).

(٢) وفي «فتح المُغيث» نقلًا عن المُصَنِّف: «بخلاف ما إذا أبهم»، وقد نقل ما تَقَدَّمَ من قوله: «قال أبو مروان الطُّبُني» إلى هنا.

(٣) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٦٠).

(٤) هو أبو ذَرٍّ؛ عَبْدُ بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهَرَوِي المالكي. «طبقات علماء الحديث» (٢٩٨/٣)، ترجمة برقم (٩٧٤).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

(٦) هو الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد العُمري، من أهل سَرَقُسْطة، يُكنى أبا العباس، ثِقة. «تاريخ بغداد» (٦٢٥/١٥)، ترجمة برقم (٧٢٧٤)، و«جذوة المقتبس» ترجمة برقم (٨٥٥)، و«الصِّلَة» (٢٨٥/٢)، ترجمة برقم (١٤٠٩).

(٧) هو أبو العَبَّاس؛ تميم بن محمد بن أحمد بن تَميم القَيرواني؛ فَقيه من أهل العِلم والوَرع والزُّهد والعِبادة والسَّخاء والمروءة والاجتهاد والانقباض، مُجْمَعٌ على فَضله، كان رجلًا صالحًا فاضلًا مُتفنِّنًا. «ترتيب المدارك» (٢٦٨/٦)، و«السَّنَن الأَبْيَن» (ص ٧٦).

(٨) هو أبو الغصن؛ نُفيْسُ الغَرَابلي الإفريقي. قال ابنُ رشيد: «فقيهٌ حافظٌ ثِقة». «السَّنَن =

حَدَّثَنا عَوْنُ(١) بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنا ابْنُ وهْبٍ، قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ يَحْمِلُ «المُوطَّأَ» فِي كِسَائِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الله، هَذَا مُوطَّؤُكَ قَدْ كَتَبْتُهُ وقَابَلْتُهُ؛ فَأَجِزْهُ لِي! قَالَ: قَدْ فَعلتُ. قَالَ فَكَيْفَ أَقُولُ: حَدَّثَنا مَالِكٌ، أَوْ: أَخْبَرَنا مَالِكٌ؟ قَالَ: قُل أَيَّهُمَا شِئْتَ؟»(٢).

وأَخْبَرَنَا الخَوْلَانِيُّ(٣) قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَمْرو المُقْرِئ(٤)، حَدَّثَنِي عَلِيُّ(٥)

=
الأَبْيَن» (ص ٧٦).

(١) هو عون بن يوسف الخزاعي، كان رجلًا صالحًا ثقة مَأمونًا. «طبقات علماء إفريقية» (ص ١٠٥).

(٢) أورده ابن رشيد في «السَّنن الأَبْيَن» (ص ٧٦) من طريق أبي طاهر السِّلفي، عن عيسى ابن أبي ذَرٍّ الهَروي، عن أبيه أبي ذَرٍّ به، وأعقب ذلك بقوله: «قلت: وهذه الحكاية عن مالكٍ صحيحةٌ، ورجالُها ثِقات، ثم ساقها بسندِه إلى تميم بن محمدٍ به بمعناها، ثم قال: وفي هذه القصة عن مالك فائدة جليلة، وهي تصديق الشيخ للتلميذ: أنَّ هذا من حديثه، وأنَّه كَتَبَه وقَابَلَه؛ فيَأذن له في حَمْلِه عنه على تقدير صحة قولِه: إنَّه نَقَلَ وقَابَلَ، وإن لم يتصفح الشيخ ذلك، فَتَفَهَّمْ هذا؛ فإنه يتخرج منه تسويغ الإجازة المُطلقة في جميع المَروي، ويعتمد الشيخ في تعيين ذلك على التلميذ- وهذا ابن وهب قد تَابَعَ مالكًا على ذلك، وهو فقيهُ أهل مصر- فيما يَنسخه الشيخُ المُجيز من حديثه أو كتابه الذي أَلَّفه، ويَبعث به إلى المُجاز، أو بغير ذلك من الوجوه البَينة والطُّرُق المُعينة...».اهـ.

(٣) تَقَدَّمَ قريبًا.

(٤) هو أبو عمرو الدَّاني المُقرئ؛ عثمان بن سعيد بن عثمان، يُعرف بابن الصيرفي، مات سنة (٤٤٤هـ). «جذوة المقتبس» ترجمة برقم (٧٠٣)، «بغية المُلتمس» ترجمة برقم (١١٨٦)، «الصِّلَة» (٢/ ٢٠) ترجمة برقم (٨٧٦).

(٥) لم أقف على ترجمته، وهو «أبو الحَسَن؛ علي بن محمد الرَّبَعي الحريري». كذا ذكره أبو عمرو المقرئ في «السُّنَن الواردة في الفتن».

ابْنُ مُحَمَّدٍ الرَّبَعِيُّ، أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: قَالَ: عِيسَى بْنُ مِسْكِينٍ(١): «الإِجَازَةُ رَأْسُ مَالٍ كَبِيرٍ، وجَائِزٌ أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ، وأَخْبَرَنِي فُلَانٌ»(٢).

الوجْهُ الثَّانِي:

أَنْ يُجِيزَ لِمُعَيَّنٍ عَلَى العُمُومِ والإِبْهَامِ، دُونَ تَخْصِيصٍ، ولَا تَعْيِينٍ لِكُتُبٍ ولَا أَحَادِيثَ؛ كَقَوْلِكَ: قَدْ أَجَزْتُ لَكَ جَمِيعَ رِوايَتِي، أَوْ مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ رِوايَتِي.

فَهَذَا الوجْهُ هُو الَّذِي وقَعَ فِيهِ الخِلَافُ تَحْقِيقًا، والصَّحِيحُ جَوازُهُ، وصِحَّةُ الرِّوايَةِ والعَمَل بِهِ بَعْدَ تَصْحِيحِ شَيْئَيْنِ: تَعْيِينُ رِوايَاتِ الشَّيْخِ ومَسْمُوعَاتِهِ وتَحْقِيقِهَا، وصِحَّةُ مُطَابَقَةِ كُتُبِ الرَّاوِي لَهَا، وهُو قَوْلُ الأَكْثَرِينَ والجَمْهُورِ مِنَ الأَئِمَّةِ والسَّلَفِ ومَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنْ مَشَايِخِ المُحَدِّثِينَ والفُقَهَاءِ والنُّظَّارِ، وهُو مَذْهَبُ الزُّهْرِيِّ، ومَنْصُورِ بْنِ المُعْتَمِرِ، وأَيُّوبَ، وشُعْبَةَ، ورَبِيعَةَ، وعَبْدِ العَزِيزِ بْنِ المَاجِشُونِ، والأَوْزَاعِيِّ، والثَّوْرِيِّ، ومَالِكٍ، وابْنِ عُيَيْنَةَ، وجُمْلَةِ المَالِكِيِّينَ، وعَامَّةِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ.

وهُو الَّذِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ الشُّيُوخِ وقَوّوهُ، وصَحَّحَهُ أَبُو المَعَالِي، [واخْتَارَهُ هُو](٣) وغَيْرُهُ مِنْ أَئِمَّةِ النُّظَّارِ المُحَقِّقِينَ.

---

(١) هو عِيسى بن مِسكين بن منصور الإفريقي، كان فقيهًا عالمًا فصيحًا ورعًا مَهيبًا وَقُورًا، ثقة، مأمونًا، صالحًا، مات سنة (٢٩٥ هـ). «طبقات علماء إفريقية» (ص ٤٢) للخشني، «الديباج المذهب» (٢/٥٢).

(٢) لم أَجِدْه عند غير المُصَنِّف.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة كُتبت في حاشية (أ)، وضُبِّبَ عليها.

❁[٧٥] سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ[(١)]؛ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مُحَمَّد بْن عَتَّاب بن مُحْسِنٍ الفَقِيه، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «لَا غِنَى فِي السَّمَاعِ مِنَ الإِجَازَةِ؛ لِأَنَّهُ قد يَغلط القارئ، ويَغْفلُ الشَّيْخُ، أَوْ يَغْلَطُ الشَّيْخُ إِن كَانَ [هُو][(٢)] القارئ، ويَغْفلُ السَّامِعُ فَيَنْجَبِرُ لَهُ مَا فَاتَهُ بِالإِجَازَةِ»[(٣)].

وقَدْ وقَفْتُ عَلَى تَقْيِيدِ سَمَاعٍ لِبَعْضِ نُبَهَاءِ الخُرَاسَانِيِّينَ مِنْ أَهْلِ المَشْرِقِ بِنَحْوِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَتَّابٍ، فَقَالَ: «سَمِعَ هَذَا الجُزْءَ فُلَانٌ وفُلَانٌ، عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الفَضْلِ؛ عَبْدِ العَزِيزِ بن إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، وأَجَازَ مَا أُغْفِلَ وصُحِّفَ ولَمْ يُصْغِ إِلَيْهِ- أَنْ يُرْوَى عَنْهُ عَلَى الصِّحَّةِ».

وهَذَا مَنْزَعٌ نَبِيلٌ فِي البَابِ جِدًّا[(٤)].

❁[٧٦] وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ[(٥)] مِنْ كِتَابِهِ وإِذْنِهِ، حَدَّثَنا عَبْدُ[(٦)] بْنُ

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٦).

(٢) زيادة من (ج).

(٣) هذا النَّصُّ عن ابن عَتَّاب ذَكَرَه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص ١٤٧)، والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤١٠/١)، لكن ليس عن طريق المُصَنِّف.

(٤) نقل هذا النَّصَّ عن المُصَنِّف السَّخاويُّ في «فتح المغيث» (٣٧٨/٢).

(٥) وقع في (ب) و(د): «أحمد بن عِكرمة»، وهو خطأ، وأحمد هنا هو أحمد بن محمد بن أحمد بن مَخلد بن عبد الرَّحمن بن أحمد بن بقي بن مَخلد.
وقد أجاز للمُصَنِّف برواية كتاب «معجم رجال أبي ذَرٍّ الهَروي»، وحَدَّثه به، كما في «الغُنْيَة» من الترجمة رقم (٣٠).

(٦) هو أبو ذَرٍّ الهَروي، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٧٣).

أَحْمَدَ بن عُفَيْرٍ[(١)]، حَدَّثَنا الولِيدُ[(٢)] بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْل العَطَّار بالإسكندريَّة، قَالَ: «كَانَ أَحْمَدُ بْنُ مُيَسَّرٍ[(٣)] يَقُولُ: الإِجَازَةُ عِنْدِي عَلَى وَجْهِهَا خَيْرٌ وأَقْوى فِي النَّقْلِ مِنَ السَّماع الرَّديء»[(٤)].

ولَمْ يُخَالِفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وقِلَّةٌ مِنَ المَشْيَخَةِ؛ فَمَنَعُوا الرِّوايَةَ بِهَا، وحُكِيَ ذَلِكَ عَنِ الشَّافِعِيِّ[(٥)] وبَعْضِ أَصْحَابِهِ.

واخْتَلَفَ[(٦)] مَنْ أَجَازَ الرِّوايَةَ بِهَا فِي وُجُوبِ العَمَلِ بِمَقْتَضَاهَا، ومَا رُوِيَ بِهَا: فَالجُمْهُورُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ، كَمَا تَقَدَّمَ[(٧)]، وذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ العَمَلُ [بما رُوي][(٨)] بِهَا.

---

(١) كذا وقع في نُسَخ المَخطوط: «عفير» بالعين، وصوابه: «غفير». ويُنظر «طبقات علماء الحديث» (٣/٢٩٨) برقم (٩٧٤) مع تَنبيه المُحَقِّق.

(٢) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٧٣) بكنيته «أبو العَبَّاس المالكي».

(٣) هو أحمد بن محمد بن خالد بن ميسَّر؛ أبو بكر الإسكندراني، كان فقيهًا عالمًا، وعليه انتهت الرئاسة بمصر بعد ابن المواز، وعليه تَفَقَّه، وهو راوي كتبه روى عنه، مات سنة (٣٣٩هـ). «الدِّيباج المذهب» (١/١٥٧).

(٤) عزاه السَّخاوي في «فتح المغيث» (٢/٣٩١) لكتاب «الوجازة في صحة القول بالإجازة» للوليد بن بكر، وهو أحد رجال هذا السَّند، وتقدم برقم (٧٣)، بكنيته «أبو العبَّاس المالكي».

(٥) يُنظر «الكفاية» (ص ٣١٤)، و(ص٣١٧)، و«علوم الحديث» (ص ١٥١، ١٥٢).

(٦) وقع في المطبوع: «اختلَفَ» بسقوط «الواو».

(٧) قريبًا في الوجه الثاني.

(٨) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من (أ)، ويُنظر «علوم الحديث» (ص ١٥٤)، النوع الثاني من أنواع الإجازة.

ومَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ فِي سَمَاعِ ابْنِ وهْبٍ فَعَلَى الكَرَاهِيَةِ وتَعْظِيمِ شَأْنِ العِلمِ، وهُو قَوْلُهُ: رَأَيْتُ مَالِكًا فَعَلَهُ.

❁[٧٧] قَالَ: «وسَمِعْتُهُ مَرَّةً- وقَدْ سُئِلَ عَنْ مِثْلِ هَذَا- فَقَالَ: مَا يُعْجِبُنِي، وإِنَّ النَّاسَ يَفْعَلُونَهُ. قَالَ(١): وذَلِكَ أَنَّهُمْ طَلَبُوا العِلمَ لِغَيْرِ الله، يُرِيدُونَ أَنْ يَأْخُذُوا الشَّيْءَ الكَثِيرَ فِي المَقَامِ القَلِيلِ»(٢).

❁[٧٨] ومِثْلُ هَذَا قَوْلُ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ المَاجِشُونِ(٣) لِرَسُولِ أَصْبَغَ(٤) ابْنِ الفَرَجِ فِي ذَلِكَ: «قُل لَهُ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ العِلمَ فَارْحَل لَهُ(٥)، أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ

---

(١) يعني مالكًا.
(٢) الأثر في «الكفاية» (ص ٣١٦) بنحوه، ورواه بسنده الخطيبُ إلى عبد الله بن عبد الحكم، قال: «قال ابنُ وهب وابنُ القاسم سُئِل مالكٌ عن الرَّجل يقول له العالِم: هذا كتابي فاحْمِلْه عني، وحَدِّث بما فيه، قال: لا أرى هذا يجوز، ولا يُعجبني ناسٌ يفعلون ذلك، وإنَّما يريد هذا الحمل، يريد بذلك الحمل الكثير بالإقامة اليسيرة وما يعجبني ذلك»، ثم عَلَّق الخطيبُ بعد ذلك بقوله: «قد ثبت عن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه كان يحكم بصحة الرِّواية لأحاديث الإجازة؛ فأما الذي حكيناه عنه آنفًا؛ فإنما قاله على وجه الكراهة أن يُجيز العلم لمن ليس من أهله، ولا خَدَمَهُ، وعَانى التَّعب فيه؛ فكان يقول إذا امتنع من إعطاء الإجازة لمن هذه صفته: يحب أحدُهم أن يُدْعَى قِسًّا ولم يَخدم الكنيسة؛ فضرب ذلك مثلًا، يعني أنَّ الرجل يكون فقيهًا ومُحَدِّث مِصره من غير أن يُقاسي عَناء الطَّلب ومَشقة الرِّحلة اتكالًا على الإجازة؛ كَمَن أحبَّ مِن رُذَّال النَّصارى أن يكون قَسًّا ومرتبة لا ينالها الواحد منهم إلا بعد استدراج طويل...». اهـ.
(٣) له ترجمة في «الدِّيباج المُذهب» (٢/٥).
(٤) له ترجمة في «الدِّيباج المُذهب» (١/٢٦٩).
(٥) يُنظر «فتح المُغيث» (٢/٣٩٤، ٣٩٥).

لِمَا:

❁[٧٩] أَخْبَرَنا بِهِ أَبو بَحْرٍ؛ سُفْيَانُ[(١)] بْنُ العَاصِي الأَسَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنا أَبُو ذَرٍّ الهَرَوِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو العَبَّاسِ المَالِكِيُّ، قَالَ: «لِمَالِكٍ شَرْطٌ فِي الإِجَازَةِ: أَنْ يَكُونَ الفَرْعُ مُعَارَضًا بِالأَصْلِ حَتَّى كَأَنَّهُ هُو، وأَنْ يَكُونَ المُجِيزُ عَالِمًا بِمَا يُجِيزُ، ثِقَةً فِي دِينِهِ ورِوايَتِهِ، مَعْرُوفًا بِالعِلمِ، وأَنْ يَكُونَ المُجَازُ مِنْ أَهْلِ العِلمِ، مُتَّسِمًا بِهِ، حَتَّى لَا يَضَع العِلمَ إِلَّا عِنْدَ أَهْلِهِ»[(٢)].

قَالَ: «وكَانَ يَكْرَهُهَا لِمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ، ويُقولُ: إِذَا امْتَنَعَ مِنْ إِعْطَاءِ الإِجَازَةِ أَحَدُهُم يُحِبُّ أَنْ يُدْعَى قَسًّا ولَمْ يَخْدِمِ الكَنِيسَةَ. يُضْرَبُ هَذَا المَثَلُ فِي هَذَا»[(٣)].

قَالَ القَاضِي المُؤَلِفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَّا الشَّرْطَانِ الأَوَّلَانِ فَواجِبَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي السَّمَاعِ والعَرْضِ والإِجَازَةِ وسَائِرِ طُرُقِ النَّقْلِ، إِلَّا اشْتِرَاط العِلمِ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ الحَافِظُ[(٤)]: «الصَّحِيحُ: أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا لِمَاهِرٍ بِالصِّنَاعَةِ، وفِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ لَا يُشْكِلُ إِسْنَادُهُ»[(٥)].

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٧).
(٢) ذكره الخطيبُ في «الكفاية» (ص ٣١٧) ذكرًا عن مالكٍ ولم يُسنده.
(٣) ذكره الخطيبُ في «الكفاية» (ص ٣١٧) ذِكرًا عن مالكٍ ولم يُسنده.
(٤) هو ابنُ عبد البر.
(٥) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٦٠) برقم (٢٢٩٦)، ونَصُّ العِبارة فيه: «قال أبو عُمر: وتلخيص هذا الباب: أنَّ الإجازة لا تجوز إلا للماهر بالصِّناعة، حاذق بها، يَعرف كيف =

❁[٨٠] أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الجَيَّانِيُّ(١) فِيمَا كَتَبَ بِهِ إِلَيَّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ البَرِّ، حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ خَالِدٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّد بن عَلِي بن الحَسَنِ، سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ؛ مُحَمَّدَ بن عبد الله بن يزدان الرَّازِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا العَبَّاسِ؛ عَبْدَ الله بْنَ عُبَيْدِ الله الطَّيَالِسِيَّ بِبَغْدَادَ، يَقُولُ: «كُنَّا عِنْدَ أَبِي الأَشْعَثِ؛ أَحْمَدَ(٢) بْنِ المِقْدَامِ العِجْلِيِّ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ يَسْأَلُونَهُ إِجَازَةَ كِتَابٍ قَدْ حَدَّثَ بِهِ؛ فَأَمْلَى عَلَيْهِمْ:

«كِتَابِي إِلَيْكُمْ فَافْهَمُوهُ فَإِنَّهُ ... رَسُولٌ إِلَيكُمْ والكِتَابُ رَسُولُ
وهَذَا سَمَاعِي مِنْ رِجَالٍ لَقِيتُهُمْ ... لَهُمْ وَرَعٌ فِي فَهْمِهِمْ وعُقُولُ
فَإِنْ شِئْتُمُ فَارْوُوهُ عَنِّي فَإِنَّمَا ... تَقُولُونَ مَا قَدْ قُلْتُهُ وأَقُولُ»(٣)

الوجْهُ الثَّالِثُ(٤):

الإِجَازَةُ لِلعُمُومِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ المُجَازِ لَهُ، وهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُعَلَّقَة بِوصْفٍ، ومَخْصُوصَة بِوقْتٍ، أَوْ مُطْلَقَة.

= يتناولُها، وتكون في شيء مُعَيَّن مَعروف لا يشكل إسناده؛ فهذا هو الصَّحيح من القول في هذا، والله أعلم». اهـ.

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٢) هو أحمد بن المِقدام بن سليمان بن الأشعث العجلي؛ أبو الأشعث العِجلي، البَصري. «تاريخ بغداد» (٦/٣٨١) ترجمة برقم (٢٨٧٩).

(٣) وهذه الأبياتُ في «جامع بيان العلم وفَضله» (٢/١١٥٩، ١١٦٠) برقم (٢٢٩٦)، وَرَوَاها ابنُ عَدي في «الكامل» (١/٢٩٤) من ترجمة أحمد بن المقدام رقم (٢٠)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٣٥٠) من طريق أحمد بن موسى بن مجاشع، عن أحمد بن المقدام به.

(٤) في (ج) بعد قوله: «الوجه الثالث»: «قال القاضي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ»، وليست في بقية النُّسَخ.

فَأَمَّا المَخْصُوصَةُ والمُعَلَّقَةُ، فقولُه[١]: أَجَزْتُ لِمَنْ لَقِيَنِي، أَوْ لِكُلِّ مَنْ قَرَأَ عَلَيَّ العِلمَ، أَوْ لِمَنْ كَانَ مِنْ طَلَبَةِ العِلمِ، أَوْ لِأَهْلِ بَلَد كَذَا، أَوْ لِبَنِي هَاشِمٍ، أَو قُرَيْشٍ.

والمُطْلَقة: أجزتُ لِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ، أَوْ لِكُلِّ أَحَدٍ.

فَهَذِهِ الوُجُوهُ تَفْتَرِقُ، وفِي بَعْضِهَا اخْتِلَافٌ:

فَذَهَبَ القَاضِي بِبَغْدَادَ «أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ»[٢] إِلَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ يَصِحُّ فِيمَنْ كَانَ مَوْجُودًا مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ البَلَدِ، ومِنْ بَنِي هَاشِمٍ وجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، ولَا يَصِحُّ لِمَنْ لَمْ يُوجَدْ بَعْدُ مِمَّنْ هُو مَعْدُومٌ.

وذَهَبَ القَاضِي بِالبَصْرَةِ أَبُو الحَسَنِ المَاورْدِيُّ[٣] إِلَى مَنْعِهَا فِي المَجْهُولِ كُلِّهِ مِنَ المُسْلِمِينَ مَنْ وُجِدَ مِنْهُمْ ومَنْ لَمْ يُوجَدْ، وكَذَلِكَ يَأْتِي عَلَى قَوْلَيْهِمَا فِي طَلَبَةِ العِلمِ عَلَيْهِ فِيمَنْ وُجِدَ مِنهِمْ ومَنْ لَمْ يُوجَدْ.

وذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ إِلَى جَوازِ ذَلِكَ كُلِّهِ[٤]، وإِلَيْهِ ذَهَبَ غَيْرُ واحِدٍ

---

(١) كذا في (ب) و(د)، وفي (ج): «فقولك»، وفي (أ): «بقولك».

(٢) تُنْظَر ترجمتُه في «تاريخ بغداد» (٤٩١/١٠) برقم (٤٨٧٩)، ويُنظر قوله هذا في «الكفاية» (ص ٣٢٥).

(٣) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥٨٧/١٣) برقم (٦٤٩٢).

(٤) قال: «والإجازة إنما هي إباحة المُجيز للمجاز له رواية ما يصحُّ عنده أنَّه حديثه، والإباحة تصحُّ للعاقل وغير العاقل، وليس تريد بقولك: الإباحة- الإعلام، وإنما تريد =

مِنْ مَشَايِخِ الحَدِيثِ(١).

❊[٨١] حَدَّثَنَا الفَقِيهُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ(٢) بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو الأَصْبَغِ عِيسَى(٣) بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ الفَقِيهَ أَبَا عَبْدِ الله بْنَ عَتَّابٍ(٤) أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْهِ كِتَابَ مُسْلِمٍ، وكَانَ يَحْمِلُهُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ(٥)؛ عَبْدِ الله

=

به ما يضاد الحَظْر والمَنع، وعلى هذا رأينا كافَّة شُيوخنا يُجيزون للأطفال الغُيَّب عنهم مِن غير أن يَسألوا عن مبلغ أسنانهم وحال تمييزهم، ولم نَرهم أجازوا لمن لم يكن مولودًا في الحال، ولو فعله فاعلٌ يَصِحُّ لمقتضى القياس إيَّاه، والله أعلم». «الكفاية» (ص ٣٢٥، ٣٢٦).

(١) سَرَدَ أسماء جماعة من القائلين بها العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤١٩/١، ٤٢٠)، ثُمَّ قال: «وقرأتُ بها- يعني الإجازة العامَّة بغير تعيين- عدةَ أجزاء على الوجيه عبد الرَّحمن العوفي بإجازته العامَّة من عبد اللطيف بن القبَّيطي وأبي إسحاق الكاشْغَري، وابن رواج، والسِّبط، وآخرين من البغداديين والمصريين، وفي النفس من ذلك شيءٌ، وأنا أتوقف عن الرواية بها، وأهل الحديث يقولون: «إذا كتبتَ فَقَمِّش، وإذا حَدَّثت فَفَتِّش».اهـ.

(٢) هو الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر بن أحمد اللواتي، يُعرف بابن الفاسي، تَرجم له المُصَنِّف في «الغُنْيَة» برقم (٤٤)، ومِمَّا قاله: «كان من أهل الفِقه والعِلم، والمَعرفة بالوثائق، والبَصر بالأحكام، والتَّفَنُّن في معارف... وكَتَب للقُضاة بِسَبْتَة، وشوور في الأحكام، ثم قعد عن ذلك، وانقبض عن الناس، واشتغل بنفسه، وطلب الانفراد والتَّقلل والزُّهد في الدُّنيا، وطُلِبَ لِقَضاء سَبْتة وولاية خطابتها فامتنع ولم يُجب؛ فَلَزِم ذلك إلى أن تُوفِّي سنة (٥١٣هـ)».اهـ.

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١١).

(٤) تُنْظَر ترجمتُه في «الصِّلَة» (١٧٤/٢) برقم (١١٩٤).

(٥) له ترجمة في «الصِّلَة» (٣٥٧/١) برقم (٥٩٧).

ابْنِ سَعِيدٍ الشَّنْتَجَالِيِّ[١]، فَقَالَ لِي: «قَدْ أَجَازَ الكتابَ أَبُو مُحَمَّد بن سَعِيدٍ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ قُرْطُبَةَ مِنْ طَلَبَةِ العِلمِ، فَأَنْتَ وأَنَا فِيهِ سَواءٌ»[٢].

قَالَ القَاضِي المُؤَلِفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وقَدْ رَأَيْتُ أَنَا إِجَازَةَ القَاضِي أَبِي الأَصْبَغِ المَذْكُورِ بِخَطِّهِ لِكُلِّ مَنْ طَلَبَ عَلَيْهِ العِلمَ بِبَلَدِنَا.

وهَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ جِلَّةٌ فُقَهَاءُ، رَأَوْا هَذَا مِنْ أَهْلِ قُطْرِنَا، واخْتِلَافُهُمْ فيها[٣] مَبْنِيٌّ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الوقْفِ عَلَى المَجْهُولِ ومَنْ لَا يُحْصَى؛ كَالوقْفِ عَلَى بَنِي تَمِيمٍ وقُرَيْشٍ، فَإِنَّ الفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: ذَلِكَ يَصِحُّ، وهُو مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا المَالِكِيِّينَ، ومُحَمّد بن الحَسَنِ، وأَبِي يُوسُفَ، وأَحَدِ قَوْلَيْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، قَالُوا: ومَنْ أَجَازَ الوقْفَ كَانَ أَحَقَّ بِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: عَلَى الفُقَرَاءِ والمَسَاكِينِ، وهُمْ لَا يُحْصَوْنَ.

والقَوْلُ الآخَرُ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ، وعَادَتْ إِلَى جَهَالَةٍ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا عَلَى العُمُومِ لِمَنْ يَأْخُذُهُ الحَصْرُ والوُجُودُ؛ كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لِمَنْ هُو الآنَ مِنْ طَلَبَةِ العِلمِ بِبَلَدِ كَذَا، أَوْ لِمَنْ قَرَأَ عَلَيَّ قَبْلَ هَذَا- فَمَا أَحْسَبُهُمُ اخْتَلَفُوا فِي جَوازِهِ مِمَّنْ تَصِحُّ عِنْدَهُ الإِجَازَةُ، ولَا رَأَيْتُ مَنْعَهُ لِأَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ مَحْصُورٌ مَوْصُوفٌ، كَقَوْلِهِ: لِأَوْلَادِ فُلَانٍ، أَوْ إِخْوةِ فُلَانٍ.

---

(١) في «الصِّلَة»: «الشَّنْتَجْيَالي» بعد الجيم ياءٌ.
(٢) نَقَلَ هذا النَّصّ عن المُصَنِّف السَّخاويُّ في «فتح المُغيث» (٢/٤٠٩).
(٣) كذا في (ب) و(ج)، و(د)، وفي (أ): «فيه».

الوجْهُ الرَّابِعُ:

الإِجَازَةُ لِلمَجْهُولِ: وهِيَ عَلَى ضُرُوبٍ: فَإمَّا لِمُعَيَّنٍ مَجْهُولٍ فِي حَقِّ المُجِيزِ لَا يَعْرِفُهُ، فَلَا تَضُرُّهُ بَعْدَ إِجَازَتِهِ لَهُ جَهَالَتُهُ بِعَيْنِهِ، إِذَا سُمِّيَ لَهُ، أَوْ سَمَّاهُ فِي كِتَابِهِ، أَوْ نَسَبَهُ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ، كَمَا لَا يَضُرُّهُ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ إِذَا حَضَرَ شَخْصُهُ لِلسَّمَاعِ مِنْهُ.

وإِمَّا مَجْهُولٌ مُبْهَمٌ عَلَى الجُمْلَةِ، كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لِبَعْضِ النَّاسِ، أَوْ لِقَوْمٍ، أَوْ لِنَفَرٍ لَا غَيْرَ.

فَهَذَا لَا تَصِحُّ الرِّوايَةُ بِهَا، ولَا تُفِيدُ هَذِهِ الإِجَازَةُ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا المُبْهَمِ ولَا تَعْيِينِهِ.

وأَمَّا إِنْ تَعَلَّقَتِ الجَهَالَةُ بِشَرْطٍ، وتَمَيَّزَتْ بِصِفَةٍ أَوْ تَعْيِينٍ أَوْ لا؛ كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لِأَهْلِ بَلَدِ كَذَا إِنْ أَرَادُوا، أَوْ لِمَنْ شَاءَ أَنْ يُحَدِّثَ عَنِّي، أَوْ لِمَنْ شَاءَ فُلَانٌ- فَهَذَا قَدِ اخْتُلِفَ فِيهِ، وقَدْ وقَعَتْ إِجَازَتُهُ لِبَعْضِ مَنْ تَقَدَّمَ.

وبِإِجَازَتِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيب الشَّافِعِيُّ، وأَبُو الفَضْلِ بْنُ عَمْرُوسٍ المَالِكِيُّ(١)، وأَبُو يَعْلَى بْنُ الفَرَّاءِ(٢) الحَنْبَلِيُّ، والقَاضِي أَبُو عَبْدِ الله الدَّامَغَانِيُّ(٣)

---

(١) هو أبو الفضل؛ مُحمد بن عُبيد الله بن أحمد بن محمد بن عَمروس، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥٨٩/٣) برقم (١١٠٨).

(٢) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥٥/٣) برقم (٦٧٩)، و«طبقات الحنابلة» (٣٦١/٣) برقم (٦٦٦).

(٣) تُنْظَر ترجمتُه من «تاريخ بغداد» (١٨٣/٤) برقم (١٣٧٩).

الحَنَفِيُّ، ورُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ، وغَيْرِهِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ.

ومَنَعَ ذَلِكَ القَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ، والقَاضِي أَبُو الحَسَنِ المَاوَرْدِيُّ؛ الشَّافِعِيَّانِ(١).

واحْتَجَّ المُحْتَجُّ لِهَذَا القَوْلِ؛ لِأَنَّهُ تَحَمُّلٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ المُتَحَمِّلِ.

❁[٨٢] حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو الحَسَنِ؛ عَلِيُّ(٢) بْنُ أَحْمَدَ الرَّبَعِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الخَطِيبِ، فِيمَا أَجَازَنِيهُ عَنْهُ مُشَافَهَةً، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الفضل؛ عُبَيد الله ابن أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيُّ، [قال](٣): كَانَ فِي كِتَابِ أَبِي الحُسَيْنِ؛ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ الخَلَّالِ- إِجَازَةٌ كَتَبَهَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ بْنِ الصَّلْتِ السَّدُوسِيُّ نُسْخَتُهَا:

«يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ: قَدْ أَجَزْتُ لِعُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الخَلَّالِ، وابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ، ولِخَتَنِهِ(٤)؛ عَلِيِّ بْنِ الحَسَنِ- جَمِيعَ مَا فَاتَهُ مِنْ حَدِيثِي مِمَّا لَمْ يُدْرِكْ سَمَاعَهُ مِنَ «المُسْنَدِ» وغَيْرِهِ، وقَدْ أَجَزْتُ ذَلِكَ لِمَنْ أَحَبَّ عُمَرُ؛ فَلْيَرْوُوهُ عَنِّي إِنْ شَاءُوا».

---

(١) ينظر «علوم الحديث» (ص ١٥٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٤٢٣/١، ٤٢٤).
(٢) تَرجم له المُصَنِّف في «الغُنْيَة» برقم (٨١)، وذكر أَنَّه أَجَازه جميع روايته عن شيوخه أبي إسحاق الشِّيرازي، وأبي بكر الخطيب، وأبي الفتح نصر المقدسي.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.
(٤) **قال الجوهري في «الصِّحاح»** (٥٣/٥): «الخَتَنُ بالتَّحْريك: كُلُّ مَن كان من قِبل المرأة مِثل الأب والأخ، وهم الأَخْتَان، هكذا عند العرب. وأمَّا عند العامَّة: فَخَتَنُ الرَّجل: زَوْج ابنته».اهـ. وينظر «النهاية في غريب الحديث» (٤٧١/١)، مادة «خَتَنَ».

قَالَ الخَطِيبُ: ورَأَيْتُ مِثْلَ هَذِهِ الإِجَازَةِ لِبَعْضِ الشُّيُوخِ المُتَقَدِّمِينَ المَشْهُورِينَ غَيْرَهُ[(١)].

الوجْهُ الخَامِسُ:

الإِجَازَةُ لِلمَعْدُومِ؛ كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ وولَدِهِ وكُلِّ ولَدٍ يُولَدُ لَهُ، أَوْ لِعَقِبِهِ وعَقِبِ عَقِبِهِ، أَوْ لِطَلَبَةِ العِلمِ بِبَلَدِ كَذَا مَتَى كَانُوا، أَوْ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ بَلَدَ كَذَا مِنْ طَلَبَةِ العِلمِ.

فَهَذَا مِمَّا اخْتُلِفَ فِيهِ أَيْضًا:

فَأَجَازَهَا مُعْظَمُ الشُّيُوخِ المُتَأَخِّرِينَ، وبِهَا اسْتَمَرَّ عَمَلُهُمْ بَعْدُ شَرْقًا وغَرْبًا[(٢)].

وإِلَيْهِ ذَهَبَ مِنَ الفُقَهَاءِ: أَبُو الفَضْلِ بْنُ عَمْرُوسٍ البَغْدَادِيُّ المَالِكِيُّ[(٣)]، وأَبُو يَعْلَى بْنُ الفَرَّاءِ[(٤)] الحَنْبَلِيُّ، والقَاضِي أَبُو عَبْدِ الله الدَّامَغَانِيُّ[(٥)] الحَنَفِيُّ.

واخْتَلَفَ فِيهَا قَوْلُ القَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبَرِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وأَجَازَهَا غَيْرُهُ مِنْهُمْ.

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٢٤).
(٢) نقل عن المُصَنِّف هذا النَّصَّ العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٢٧).
(٣) تَقَدَّمَ قريبًا.
(٤) تَقَدَّمَ قريبًا.
(٥) تَقَدَّمَ قريبًا.

وهُو اخْتِيَارُ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرِ بْنِ ثَابِتٍ البَغْدَادِيِّ[(١)].

ومَنَعَ ذَلِكَ المَاورْدِيُّ.

❁[٨٣] قَالَ الشَّيْخُ الخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ الحَافِظُ فِيمَا حَدَّثَنا بِهِ عَنْهُ أَبُو الحَسَنِ؛ عَلِيُّ[(٢)] بْنُ أَحْمَدَ الرَّبَعِيُّ الشَّافِعِيُّ؛ بِالإِجَازَةِ: «لَمْ أَجِدْ لِأَحَدٍ مِنْ شُيُوخِ المُحَدِّثِينَ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، ولَا بَلَغَنِي عَنِ المُتَقَدِّمِينَ فِي ذَلِكَ رِوايَة سِوى مَا حَدَّثَنا أَبُو الحسن؛ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الحَسَنِ[(٣)]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ؛ أَحْمَدَ[(٤)] بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَاذَانَ[(٥)]، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ أَبِي دَاوُدَ- وسُئِلَ عَنِ الإِجَازَةِ- فَقَالَ: قَدْ أَجَزْتُ لَكَ ولِأَوْلَادِكَ، ولِحَبَلِ الحَبَلَةِ. قَالَ: يُرِيدُ مَنْ لَمْ يُولَدْ بَعْدُ»[(٦)].

وحُجَّةُ المُجِيزِينَ لَهَا: القِيَاسُ عَلَى الوقْفِ، عِنْدَ القَائِلِينَ بِإِجَازَةِ الوقْفِ

(١) في «الكفاية» (ص ٣٢٥، ٣٢٦).
(٢) تَقَدَّمَ قريبًا.
(٣) في (أ): «أبو الحُسَين؛ أحمد بن علي بن الحَسَن»، وهو الصَّواب، ما عدا الكُنية، فالصَّواب: فيها «أبو الحَسَن»، وفي بَقية النُّسخ كذا: «أبو الحُسَين؛ أحمد بن علي بن الحُسَين»، وما أَثْبَتُّ هو الصَّواب، كما هو في «الكفاية» للخطيب، وزاد فيه لقب: «الْبَادَا»، وهو أحمد بن علي بن الحَسَن بن علي بن الحَسَن؛ أبو الحَسَن المَعروف بابن الْبَادَا؛ قال الخطيبُ: «كتبنا عنه، وكان ثقة فاضلًا من أهل القرآن والأدب، ويَنتحل في الفقه مذهبَ مالك». «تاريخ بغداد» (٥/٥٢٦) ترجمة برقم (٢٣٩٨).
(٤) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥/٣١) برقم (١٨٨٢).
(٥) وقع في المَطبوع: «شاذان»، وهو تصحيفٌ.
(٦) الأثر في «الكفاية» (ص ٣٢٥)، وهو أثرٌ صحيحٌ، ويُنظر «فتح المغيث» (٢/٤٣٢، ٤٣٣).

عَلَى المَعْدُومِ مِنَ المَالِكِيَّةِ والحَنَفِيَّةِ، ولِأَنَّهُ إِذَا صَحَّتِ الإِجَازَةُ مَعَ عَدَمِ اللِّقَاءِ وبُعْدِ الدِّيَارِ وتَفْرِيقِ الأَقْطَارِ- فَكَذَلِكَ مَعَ عَدَمِ اللِّقَاءِ، وبُعْدِ الزَّمَانِ، وتَفْرِيقِ الأَعْصَارِ.

الوجْهُ السَّادِسُ: الإِجَازَةُ لِما لَم يَرْوِهِ المُجيز بَعْدُ:

فَهَذَا لَمْ أَرَ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ مِنَ المَشَايِخِ، ورَأَيْتُ بَعْضَ المُتَأَخِّرِينَ والعَصْرِيِّينَ يَصْنَعُونَهُ إِلَّا أَنِّي قَرَأْتُ فِي فَهْرَسَةِ الشَّيْخِ الأَدِيبِ الرَّاوِيَةِ أَبِي مَرْوانَ؛ عَبْدِ المَلِكِ[(١)] بن زِيَادة الله الطُّبُنِيِّ، قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ القَاضِي بِقُرْطُبَةَ أَبِي الولِيدِ؛ يُونُسَ[(٢)] بْنِ مُغِيثٍ؛ فَجَاءَهُ إِنْسَانٌ، فَسَأَلَهُ الإِجَازَةَ لَهُ بِجَمِيعِ مَا رَواهُ إِلَى تَارِيخِهَا، ومَا يَرْوِيهِ بَعْدُ، فَلَمْ يُجِبْهُ إِلَى ذَلِكَ؛ فَغَضِبَ السَّائِلُ، فَنَظَرَ إِلَيَّ يُونُسُ، فَقُلتُ لَهُ: يَا هَذَا يُعْطِيكَ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ! هَذَا مُحَالٌ. فَقَالَ يُونُسُ: «هَذَا جوابِي».

قَالَ القَاضِي المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهَذَا هُو الصَّحِيحُ؛ فَإِنَّ هَذَا يُجِيزُ بِمَا لَا خَبَرَ عِنْدَهُ مِنْهُ، ويَأْذَنُ فِي الحَدِيثِ بِمَا لَمْ يتحدث بِهِ بعدُ، ويُبيح ما لَم يَعْلَمْ: هَل يَصِحُّ لَهُ الإِذْنُ فِيهِ؟ فَمَنْعُهُ الصَّوابُ[(٣)]، كَمَا قَالَ القَاضِي أَبُو الولِيدِ يُونُسُ[(٤)]،

---

(١) تَقَدَّمَت ترجمتُه (ص ١٧١).

(٢) هو يُونس بن عبد الله بن محمد بن مُغيث؛ أبو الوليد، يُعرف بابن الصَّفَّار، له ترجمة في «بغية الملتمس» برقم (١٤٩٩).

(٣) نقل هذا النَّصَّ عَن المُصَنِّف العِراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٢٩، ٤٣٠)، والسَّخاوي في «فتح المُغيث» (٢/٤٤١، ٤٤٢).

(٤) تَقَدَّمَت ترجمتُه قَبْلُ.

وصَاحِبُهُ أَبُو مَرْوانَ[(١)].

وعَلَى هَذَا فَيَجِبُ عَلَى المُجَازِ لَهُ فِي الإِجَازَةِ العَامةِ المُبْهَمَةِ إِذَا طَلَبَ تَصْحِيحَ رِوايَةِ الشَّيْخِ كَمَا قَدَّمْنَا- أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ هَذَا مِمَّا رَواهُ قَبْلَ الإِجَازَةِ إِنْ كَانَ الشَّيْخُ مِمَّنْ يَعْلَمُ سَمَاعَهُ وطَلَبَهُ بَعْدَ تَارِيخِ الإِجَازَةِ؛ فَيَحْتَاجُ هَهُنَا إِلَى ثُبُوتِ فَصْلٍ ثَالِثٍ، وهُو تَارِيخُ سَمَاعِهِ زَائِدًا إِلَى الفَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا هُنَالِكَ.

وقَدْ تَقَصَّيْنَا وجوه[(٢)] الإِجَازَةِ بِمَا لَمْ نُسْبَقْ إِلَيْهِ، وجَمَعْنَا فِيهِ تَفَارِيقَ المَجْمُوعَاتِ والمَسْمُوعَاتِ والمُشَافَهَاتِ والمُسْتَنْبَطَاتِ، بِحَوْلِ الله وعَوْنِهِ.

ونَرْجِعُ إِلَى ذِكْرِ مَا بَقِيَ مِنْ ضُرُوبِ النَّقْلِ والرِّوايَةِ؛ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وهُو [حَسْبُنَا ونِعْمَ الوكِيلِ][(٣)].

الضَّرْبُ السَّادِسُ:

وهُو إِعْلَامُ الشَّيْخِ الطَّالِبَ أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ مِنْ رِوايَتِهِ، وأَنَّ هَذَا الكِتَابَ سَمَاعُهُ فَقَطْ، دُونَ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي رِوَايته[(٤)] عَنْهُ، أَوْ يَأْمُرَهُ بِذَلِكَ، أَوْ يَقُولَ لَهُ الطَّالِبُ: هُو رِوايَتُكَ أَحْمِلُهُ عَنْكَ؟ فَيَقُولُ لَهُ: نَعَمْ. أَوْ يُقِرُّهُ عَلَى ذَلِكَ، ولَا يَمْنَعُهُ.

فَهَذَا- أَيْضًا- وجْهٌ وطَرِيقٌ صَحِيحٌ لِلنَّقْلِ والعَمَلِ عِنْدَ الكَثِيرِ؛ لِأَنَّ اعْتِرَافَهُ بِهِ، وتَصْحِيحَهُ لَهُ: أَنَّهُ سَمَاعُهُ، كَتَحْدِيثِهِ لَهُ بِلَفْظِهِ وقِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ إِيَّاهُ،

---

(١) تَقَدَّمَ قريبًا الإحالة إلى مَوضع ترجمته.

(٢) كذا في (ب) و(ج) و(د)، ووقع في (أ): «وجه».

(٣) زيادة من (أ).

(٤) في (أ): «في الرواية».

وإِنْ لَمْ يُجِزْهُ لَهُ.

وبِهِ قَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ المُحَدِّثِينَ ونُظَّار الفُقَهَاءِ المُحَقِّقِينَ، ورُوِيَ عَنْ عُبَيْدِ الله العُمَرِيِّ وأَصْحَابِهِ المَدَنِيِّينَ، وقَالَتْ بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وهُو الَّذِي نَصَرَ، واخْتَارَ القَاضِي أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ(١)، والحَافِظُ الولِيدُ بْنُ بَكْرٍ المَالِكِيُّ(٢) وغَيرهمَا، وهُو مَذْهَب عبدِ المَلك(٣) بْنِ حَبِيبٍ مِنْ كُبَرَاءِ أَصْحَابِنَا، وبِهَا نَعَى عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مَعْرِفَتَهُ فِي رِوايَتِهِ عَنْ أَسَدِ(٤) بْنِ مُوسَى، وكَانَ أَعْطَاهُ كُتُبَهُ ونسَخَهَا؛ فَحَدَّثَ بِهَا عَنْهُ، ولَمْ يُجِزْهُ إِيَّاهَا فَقِيلَ لِأَسَدٍ: أَنْتَ لَا تُجِيزُ الإِجَازَةَ؛ فَكَيْفَ حَدَّثَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْكَ، ولَمْ يَسْمَعْ مِنْكَ؟!

قَالَ: إِنَّمَا طَلَبَ مِنِّي كُتُبِي يَنْتَسِخُهَا؛ فَلَا أَدْرِي مَا صَنَعَ، أو نَحْو هَذَا(٥).

ولَمْ يُجِزِ النَّقْلَ والرِّوايَةَ بِهَذَا الوجْهِ طَائِفَةٌ مِنَ المُحَدِّثِينَ وأَئِمَّةُ الأُصُولِيِّينَ، وجَعَلُوهُ كَالشَّاهِدِ إِذَا لَمْ يُشْهِدْ عَلَى شَهَادَتِهِ، وسُمِعَ يَذْكُرُهَا فَلَا يُشْهِدُ عَلَيْهَا؛ إِذْ [لَعَلَّهُ](٦) لَوِ اسْتُؤْذِنَ فِي ذَلِكَ لَمْ يَأْذَنْ لِتَشَكُّكٍ أَوِ ارْتِيَابٍ يُدَاخِلُهُ عِنْدَ

---

(١) الرَّامَهُرْمُزِي صاحب كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٢) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٧٣) بكنيته: «أبو العَبَّاس المالكي».

(٣) هو عبد المَلِك بن حَبيب بن سليمان بن هارون، أبو مَروان السُّلمي، مِن مَوالي سُلَيم، وقيل: من أَنْفسِهم، مات سنة (٢٣٨هـ)، وقيل: ٢٣٩هـ. «جذوة المُقتبس» ترجمة برقم (٦٢٩)، «بغية المُلتمس» ترجمة برقم (١٠٦٣).

(٤) هو أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد المَلك بن مروان بن الحكَم الأموي، مات سنة (٢١٢هـ). «طبقات علماء الحديث» (٢/٢٤) ترجمة برقم (٣٦٨).

(٥) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «ونحو هذا».

(٦) زيادة من (د).

التَّحْقِيقِ والأَدَاءِ، أَوِ النَّقْلِ عَنْهُ، بِخِلَافِ ذِكْرِهَا عَلَى غَيْرِ هَذَا الوجْهِ؛ فَكَذَلِكَ النَّقْلُ عَنْهُ لِلحَدِيثِ، وهُو اخْتِيَارُ «الطُّوسِيِّ»(١) مِنْ أَئِمَّةِ الأُصُولِيِّينَ، لَكِن مُحَقِّقُو أَصْحَابِ الأُصُولِ لَا يَخْتَلِفُونَ بِوُجُوبِ العَمَلِ بِذَلِكَ، وإِنْ لَمْ تَجُزْ بِهِ الرِّوايَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِي الخَطِّ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وقَالَ القَاضِي أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ بِصِحَّتِهَا وصِحَّةِ الرِّوايَةِ والنَّقْلِ بِهَا.

قَالَ: حَتَّى لَوْ قَالَ لَهُ: هَذِهِ رِوايَتِي لَكِنْ لَا تَرْوِهَا عَنِّي لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى نَهْيِهِ، وكَانَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهَا عَنْهُ، كَمَا لَوْ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا ثُمَّ قَالَ لَهُ: لَا تَرْوِهِ عَنِّي، ولَا أُجِيزُهُ لَكَ- لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ(٢).

قَالَ القَاضِي المُؤَلِفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ومَا قَالَهُ صَحِيحٌ لَا يَقْتَضِي النَّظَرُ سِواهُ؛ لِأَنَّ مَنْعَهُ أَلَّا يُحَدِّثَ بِمَا حَدَّثَهُ لَا لِعِلَّةٍ ولَا رِيبَةٍ فِي الحَدِيثِ لَا تُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَدَّثَهُ فَهُو شَيْءٌ لَا يُرْجَعُ فِيهِ(٣).

---

(١) في «علوم الحديث» (ص ١٧٦) لابن الصَّلاح: «وبه قَطَع الشيخُ أبو حامد الطُّوسي من الشَّافعيين...». قال العِراقيُّ: «والظَّاهر أنَّه أراد بأبي حامد هذا: الغَزالي؛ فإنه كذلك في «المُستصفى». قال السَّخاوي: «والظَّاهر...»، كما قال المُصَنِّف- يعني العراقي- أنه الغَزالي، وإن كان في أصحابنا مِمَّن وقفت عليه اثنان كلٌّ منهما أحمد بن محمد، ويُعرف بأبي حامد الطوسي؛ لكونهما لم يذكر لهما تصانيف، والغزالي ولد بِطُوس. «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٥٣)، و«فتح المغيث» (٢/٥١١).

(٢) تُنظر الفقرة رقم (٥٤٠) من «المُحَدِّث الفَاصِل» بتحقيقي، وقارن به.

(٣) نقل هذا النَّصَّ عن المُصَنِّف العراقيُّ في «شرح التَّبصرة والتذكرة» (١/٤٥٤)، والسَّخاوي في «فتح المُغيث» (٢/٥١٤)، والزَّركشي في «النُّكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣/٥٠٠).

ومَا أَعْلَمُ مُقْتَدًى بِهِ قَالَ خِلَافَ هَذَا فِي تَأْثِيرِ مَنْعِ الشَّيْخِ ورُجُوعِهِ عَمَّا حَدَّثَ بِهِ مَنْ حَدَّثَهُ، وأَنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ سَنَدَهُ عَنْهُ إِلَّا أَنِّي قَرَأْتُ فِي كِتَابِ الفَقِيهِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ المَالِكِيِّ القَرَوِيِّ(١) فِي «طَبَقَاتِ عُلَمَاءِ إِفْرِيقِيَةَ» عَنْ شَيْخٍ مِنْ جِلَّةِ شُيُوخِها(٢) أَنَّهُ أَشْهَدَ بِالرُّجُوعِ عَمَّا حَدَّثَ بِهِ بَعْضَ أَصْحَابِهِ لأمرٍ نَقِمَه عَلَيْهِ.

وكَذَلِكَ فَعَلَ مِثْلَ هَذَا بَعْضُ مَنْ لَقِيناه(٣) مِنْ مَشَايِخِ الأَنْدَلُسِ المَنْظُورِ إِلَيْهِمْ، وهُو الفَقِيهُ [المُحَدِّث](٤) أَبُو بَكْرِ بْنُ عَطِيَّةَ(٥)، فَإِنَّهُ أَشْهَدَ بِالرُّجُوعِ عَمَّا حَدَّثَ بِهِ بَعْضَ أَصْحَابِهِ لِهَوًى ظَهَرَ لَهُ مِنْهُ، وأُمُورٍ أَنْكَرَهَا عَلَيْهِ.

ولَعَلَّ هَذَا لِمَنْ فَعَلَهُ تَأْدِيبٌ مِنْهُمْ، وتَضْعِيفٌ لَهُمْ عِنْدَ العَامَةِ، لَا لِأَنَّهُمُ

---

(١) هو أبو عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله المالكي، مُؤَرِّخ من أهل القَيروان، بقي فيها مدة بعد خرابها سنة (٤٤٩هـ)، له «رياض النفوس في طبقات علماء القَيروان وإفريقية وما يليها من بلدانها ومَراسيها وحُصونها وسواحلها وعُبَّادهم ونُسَّاكهم وفضائلهم وتاريخهم»، مات بعد (٤٥٣هـ). «الإعلام» (١٢١/٤).

(٢) وقع في (أ)، والمَطبوع تبعًا له «شيوخنا»، والمُثبت من بقيَّة النُّسخ، وهو المنقول عن المُصَنِّف في «النُّكت على مُقدمة ابن الصَّلاح».

(٣) في (أ): «لقيته».

(٤) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من (أ)، وهو مُثبت عند مَن نَقَلَ عن المُصَنِّف هذا النَّصَّ كالزَّركشي في «النكت على مُقدمة ابن الصَّلاح» (٥٠٠/٣).

(٥) هو أبو بكر؛ غالب بن عبد الرَّحمن بن غالب بن تَمَّام بن عطية المُحاربي، مِن أهل غرناطة، كان حافظًا للحديث وطرقه وعِلله، عارفًا بأسماء رجاله ونَقَلَتِه، مَنسوبًا إلى فَهمه، ذاكرًا لِمُتونه ومَعانيه، وكان أديبًا شاعرًا لغويًّا، دَيِّنًا فاضلًا، أخذ الناس عنه كثيرًا. «الصِّلَة» (٧٨/٢) ترجمة برقم (٩٨١).

اعْتَقَدُوا صِحَّةَ تَأْثِيرِهِ، واللهُ أَعْلَمُ.

وقِيَاسُ مَنْ قَاسَ الإِذْنَ فِي الحَدِيثِ فِي هَذَا الوجْهِ وعَدَمِهِ عَلَى الإِذْنِ فِي الشَّهَادَةِ وعَدَمِهَا(١) غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا تَصِحُّ إِلَّا مَعَ الإِشْهَادِ والإِذْنِ فِي كُلِّ حَالٍ، إِلَّا إِذَا سُمِعَ أَدَاؤُهَا عِنْدَ الحَاكِمِ فَفِيهِ اخْتِلَافٌ، والحَدِيثُ عَنِ السَّمَاعِ والقِرَاءَةِ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِذْنٍ بِاتِّفَاقٍ(٢).

فَهَذَا يَكْسِرُ عَلَيْهِمْ حُجَّتَهُمْ بِالشَّهَادَةِ فِي مَسْأَلَتِنَا هُنَا، ولَا فَرْقَ.

وأَيْضًا، فَإِنَّ الشَّهَادَةَ مُفْتَرَقَةٌ مِنَ الرِّوايَةِ فِي أَكْثَرِ الوُجُوهِ(٣).

ويُشْتَرَطُ فِي الشَّاهِدِ أَوْصَافٌ لَا تُشْتَرَطُ فِي الرَّاوِي، ويَضُرُّ الرُّجُوعُ عَنْهَا بِخِلَافِ الخَبَرِ، ولِأَنَّ الشَّاهِدَ لَوْ نَسِيَ شَهَادَتَهُ، أَوْ شَكَّ فِيهَا بَعْدَ أَنْ كَانَ نُقِلَتْ عَنْهُ- لَمْ يَصِحَّ نَقْلُهَا، ولَا جَازَتْ شَهَادَةُ الفَرْعِ؛ لِضَعْفِ شَهَادَةِ الأَصْلِ عِنْدَ الجَمِيعِ، والخَبَرُ يَجُوزُ(٤) نَقْلُ الفَرْعِ مَعَ شَكِّ الأَصْلِ ونِسْيَانِهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الفُقَهَاءِ مِنَ المَالِكِيَّةِ والشَّافِعِيَّةِ والحَنَفِيَّةِ وجَمَاعَةِ المُحَدِّثِينَ والأُصُولِيِّينَ.

وهُو مَرْوِيٌّ عَنِ السَّلَفِ المُتَقَدِّمِ، ولَمْ يُخَالِفْ فِيهِ إِلَّا «الكَرْخِيُّ»(٥)

---

(١) يُنظر «علوم الحديث» (ص ١٧٦)، و«شرح التَّبصرة والتذكرة» (٤٥٤/١).

(٢) من قوله: «لا يقتضي النَّظر سِواه» إلى هنا نَقَله الزَّركشي في «نُكَته» (٥٠٠/٣، ٥٠١).

(٣) من قوله: «وقياس مَن قاس في الحديث...»، إلى هنا نَقَلَه العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٥٤/١).

(٤) في نسخة أحمد صقر: «يجوز فيه» بزيادة «فيه»، وليست في نُسخ المخطوط؛ لذا حذفتُها.

(٥) هو عُبَيد الله بن الحُسَين؛ أبو الحَسن الفقيه الكَرخي، مات سنة (٣٤٠هـ). «تاريخ بغداد» (١٢/ ٧٤)ترجمة برقم (٥٤٦٠).

وبَعْض مُتَأَخِّرَةِ الحَنَفِيَّةِ أَصْحَابِهِ، ولِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تُنْقَلُ بِحَضْرَةِ شَاهِدِ الأَصْلِ وإِمْكَانِهِ مِنْ أَدَائِهَا عِنْدَنَا، ويَصِحُّ الخَبَرُ عَنْ رَاوِيهِ مَعَ شُهُودِهِ وإِمْكَانِ سَمَاعِهِ مِنْهُ، ولِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِتَزْكِيَةِ شَاهِدِ الفَرْعِ لِشَاهِدِ الأَصْلِ، ويَصِحُّ بِتَزْكِيَةِ الرَّاوِي لِمَنْ رَوى عَنْهُ؛ فَهُمَا مُفْتَرِقَانِ، ولَا فَرْقَ فِي التَّحْقِيقِ بَيْنَ سَمَاعِهِ كِتَابًا عَلَيْهِ، أَوْ عَرْضِهِ والشَّيْخُ سَاكِتٌ، عِنْدَ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ التَّقْرِيرَ، وهُمُ الجُمْهُورُ والمُحَقِّقُونَ، ولَا بَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ كِتَابًا ذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ رِوايَتُهُ، أَوِ اعْتَرَفَ لَهُ بِهِ وإِنْ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِ، أَوْ كَتَبَ إِلَيْهِ بِأَحَادِيثَ بِخَطِّهِ وإِنْ لَمْ يُجِزْهَا لَهُ.

❁[٨٤] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ(١) بْنُ مُحَمَّدٍ [بن غلبون](٢)، أَخْبَرَنا عَبْدُ(٣) بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا الولِيدُ(٤) بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اللُّؤْلُؤِيُّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ اللَّخْمِيُّ، حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، قَالَ: سَمِعتُ أَنَسَ بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ- يَعْنِي العُمَرِيَّ- يَقُولُ: «كُنَّا نَأْتِي الزُّهْرِيَّ بِالكِتَابِ مِنْ حَدِيثِهِ فَنَقُولُ لَهُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، هَذَا مِنْ حَدِيثِكَ؟ فَيَأْخُذُهُ فَيَنْظُرُ فِيهِ، ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْنَا، ويَقُولُ: نَعَمْ هُو مِنْ حَدِيثِي»(٥).

---

(١) هو أحمد بن محمد بن غلبون، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٦).

(٢) زيادة من (د).

(٣) هو الهروي؛ أبو ذر، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٧٥).

(٤) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٧٥).

(٥) رواه الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٩٧) بتحقيقي، من طريق زكريا الساجي، عن هارون بن سعيد به، بنحوه، ورواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٨٢٣/٢)، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٩٧)، ورواه كذلك ابنُ أبي خيثمة في «تاريخه» (٢٥١/٢) برقم (٢٧٣١)، وأبو زرعة في «تاريخه» برقم (٩٨٣) بطرقٍ عن أنسٍ =

قَالَ عُبَيْدُ الله: فَنَأْخُذُهُ ومَا قَرَأَهُ عَلَيْنَا ولَا اسْتَجْزْنَاهُ أَكْثَرَ مِنْ إِقْرَارِهِ بِأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِهِ.

فَهَذَا مَذْهَبُ الزُّهْرِيِّ إِمَامِ هَذَا الشَّأْنِ، وعُبَيْدُ الله العُمَرِيُّ أَحَدُ أَئِمَّةِ وقْتِهِ بِالمَدِينَةِ فِي آخَرَيْنِ مِنْ أَقْرَانِهِ أَبْهَمُهُمْ؛ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، ومَنْ هُمْ إِلَّا مَالِك وابنُ عَمِّهِ؛ أَبُو أُويْسٍ، ومُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، ويُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، وطَبَقَتُهُمْ.

قَالَ الواقِدِيُّ: «قَالَ ابنُ أَبِي الزِّنَادِ(١): شَهِدْتُ ابْنَ جُرَيْجٍ جَاءَ إِلَى هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، فَقَالَ لَهُ: الصَّحِيفَةُ الَّتِي أَعْطَيْتَهَا فُلَانًا هِيَ حَدِيثُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ».

قَالَ الواقِدِيُّ: «فسَمِعتُ(٢) ابْنَ جُرَيْجٍ بَعْدَ ذَلِك يَقُول: حَدَّثَنا هِشَام بن عُرْوَةَ»(٣).

=

ابن عياض أبي ضمرة به بنحوه، وهو أَثَرٌ ثابتٌ عن الزُّهري.

(١) هو عبد الرَّحمن بن أبي الزِّناد؛ عبد الله بن ذكوان المَدني، صَدُوقٌ تَغَيَّر حِفْظُه لَمَّا قَدِم بغداد، وكان فقيهًا. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٣٨٨٦).

(٢) وقع في المَطبوع: «سمعت».

(٣) ذكره ابنُ قُتيبة في كتاب «المعارف» (ص ٤٨٨)، ط. الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، كما هو هنا، بَيْدَ أنَّه قال: «روى الواقديُّ قال: حَدَّثنا عبدُ الرَّحمن بن أبي الزِّناد به».
فَذَكَرَ صيغةَ «التحديث» للواقديِّ، ونَقَلَه عن كتاب «المَعارف» ابنُ العِماد الحَنبلي في «شذرات الذَّهب» (٢٢٧/١)، ثُمَّ أَتْبَعَه بقوله: «قلت: وهذا مَذهبُ مالكٍ وجماعةٍ، وأمَّا عند الحنابلة فالسَّماع أَعْلَى رُتبة، ويَشهد لمذهبهم العقلُ والذَّوْقُ والله أعلم، ونَقَلَه عن عِياضٍ السَّخاوي في «فتح المُغيث» (٥١٣/٢).

الضَّرْبُ السَّابِعُ: الوصِيَّةُ بِالكُتُبِ

وهُو أَنْ يُوصِي الشَّيْخُ بِدَفْعِ(١) كُتُبِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَوْ سَفَرِهِ لِرَجُلٍ.

وهَذَا بَابٌ- أَيْضًا- قَدْ رُوِيَ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ المُتَقَدِّمِ إِجَازَةُ الرِّوايَةِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي دَفْعِهَا لَهُ نَوْعًا مِنَ الإِذْنِ، وشَبَهًا مِنَ العَرْضِ والمُنَاولَةِ، وهُو قَرِيبٌ مِنَ الضَّرْبِ الَّذِي قَبْلَهُ.

❁[٨٥] أَخْبَرَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ(٢) وغَيْرُهُ، واللَّفْظُ لِغَيْرِهِ، قَالُوا: حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ المُبَارَكُ(٣) بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ الصَّيْرَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ؛ عَلِيُّ ابْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ القَاضِي، حَدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّامَهُرْمُزِيُّ، حَدَّثَنا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنا عَارِمٌ، حَدَّثَنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: «قُلتُ لِمُحَمَّدٍ- هُو ابْنُ سِيرِينَ-: إِنَّ فُلَانًا أَوْصَى لِي بِكُتُبِهِ؛ أَفَأُحَدِّثُ بِهَا عَنْهُ؟

قَالَ: نَعَمْ.

ثُمَّ قَالَ لِي بَعْدَ ذَلِكَ: لَا آمُرُكَ، ولَا أَنْهَاكَ»(٤).

---

(١) وَقَعَ في (أ): «بدفعه» بدل «بدفع».

(٢) هو ابنُ سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).

(٤) الأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٤٤) من هذه الطَّريق التي سَاقَها عنه المُصَنِّف، ورَوَاه الفَسَوِيُّ في «المعرفة والتاريخ» (٢/٨٨، ٨٩)، ومن طريقه الخطيبُ في «الكفاية» (ص ٣٥٢) من طريق حَمَّادٍ به.
وهو أَثَرٌ ثابتٌ عن ابنِ سِيرين.

❋[٨٦] **قَالَ حَمَّادٌ**: «وكَانَ أَبُو قِلَابَةَ قَالَ: ادْفَعُوا كُتُبِي إِلَى أَيُّوبَ إِنْ كَانَ حَيًّا، وإِلَّا فَاحْرِقُوهَا»(١).

الضَرْبُ الثَّامِنُ: الخَطُّ(٢)

وهُوَ الوُقُوفُ عَلَى كِتَابٍ بِخَطِّ مُحَدِّثٍ مَشْهورٍ يَعْرِفُ خَطَّهُ ويُصَحِّحُهُ(٣)، وإِنْ لَمْ يَلْقَهُ ولَا سَمِعَ مِنْهُ، أَوْ لَقِيَهُ ولَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ كِتَابَهُ هَذَا، وكَذَلِكَ كُتُبَ أَبِيهِ وجَدِّهِ بِخَطِّ أَيْدِيهِمْ.

فَهَذَا لَا أَعْلَمُ مَنْ يُقْتَدَى بِهِ أجَازَ النَّقْل فِيهِ بـ«حَدثنَا»، و«أَخْبَرَنَا»، ولَا مَنْ يَعُدُّهُ مَعَدَّ المُسْنَدِ(٤).

والَّذِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ الأَشْيَاخِ قَدِيمًا وحَدِيثًا فِي هَذَا قَوْلُهُمْ: وجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ. وقَرَأْتُ فِي كِتَابِ فُلَانٍ بِخَطِّهِ. إِلَّا مَنْ يُدَلِّسُ فَيَقُولُ: عَنْ فُلَانٍ، أَوْ قَالَ فُلَانٌ، ورُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: حَدَّثَنا(٥).

---

(١) الأثر رواه الفَسَوي في «المعرفة والتاريخ» (٧٩/٢)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٥٤٥)، والخطيب في «تقييد العِلم» (ص ٦٢)، وهو صحيحٌ عن حَمَّاد بن زيد.

(٢) وهو المعروف في كُتب «مُصطلح عِلم الحديث» بـ«الوجادة».

(٣) في (ج): «وتصحيحه».

(٤) هذا الحُكم في الرِّواية بالوجادة. «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٥٩/١)، أما العمل بها فسيذكر المُصَنِّف خلاف الأئمة في ذلك قريبًا.
والنَّصُّ المُتَقَدِّم نَقَلَه العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٥٩/١).

(٥) وقع في المطبوع: «أخبرنا».

وقَدِ انْتُقِدَ هَذَا عَلَى جَمَاعَةٍ عُرِفُوا بِالتَّدْلِيسِ.

❁[٨٧] أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ(١) بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنا القَاضِي مُحَمَّدُ(٢) بْنُ خَلَفٍ، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ المُطَّوِّعِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو عبد الله الحَاكِمُ(٣)، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ(٤) القَاضِي، حَدَّثَنا المُسْتَعِينِيُّ(٥)، حَدَّثَنا عَبْدُ الله(٦) بْنُ عَلِيٍّ المَدِينِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: «كَانَ عِنْدَ مَخْرَمَةَ(٧) كُتُبٌ

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٢) هو محمد بن خَلَف بن مَسعود بن شُعَيب، يُعرف بابن السقَّاط من أهل قُونْكَة وقاضيها، يُكنى أبا عبد الله، قال عنه ابن بَشْكوال: «وكان حَسَن الخَطِّ، سريع الكتب، ثِقة فيما رواه وعُني به». «الصِّلَة» (١٩١/٢)، ترجمة برقم (١٢٢٧).

(٣) صاحب «المُستدرك».

(٤) هو أبو الحَسَن الهاشمي؛ مُحمد بن صالح بن عليٍّ، المَعروف بابنِ أمِّ شَيبان، كان عظيم القَدْر، وافر العقل، واسع العلم، كثير الطلب للحديث، حَسَن التَّصنيف، مُدمن الدَّرس والمُذاكرة، كان قاضيًا بمدينة السَّلام، وله أخٌ يُسَمَّى كذلك محمدًا، ويُكنى أبا الحارث. تُنظر ترجمة صاحبِنا في «تاريخ بغداد» (٣٣٨/٣) برقم (٩١٠)، وترجمة أخيه برقم (٩٩٠).

(٥) هو مُحَمَّد بن عبد الله بن الحُسَين العَلَّاف؛ أبو بكر، ويُعرف بالمُستعيني، ثِقة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤٦٧/٣) برقم (٩٨٩).

(٦) له ترجمةٌ في «تاريخ بغداد» (١٧٨/٣) برقم (٥٠٧٣)، ومِمَّا جاء فيها: أن السَّهميَّ سأل الدَّارقطنيَّ عن عبد الله بن علي بن المَديني روى عن أبيه كتاب «العِلل»! فقال: «إنَّما أخذ كُتُبَه، وروى إجازةً ومُناولةً. قال: وما سَمِع كثيرًا من أبيه. قلت- والقائل: السَّهمي- لِمَ؟ قال: لأنَّه ما كان يُمَكِّنُه من كُتُبه. قال: وله ابنٌ آخر يُقال له: مُحَمَّد، وقد سَمِع من أبيه وروى، وهو ثِقة».اهـ.

(٧) هو مَخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج؛ أبو المِسور المَدني، صَدُوقٌ، وروايته عن

لِأَبِيهِ لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُ».

❁[٨٨] قَالَ(١): «والحَكَمُ عَن مِقْسَمٍ(٢)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّمَا سَمِعَ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، والبَاقِي كِتَابٌ»(٣).

❁[٨٩] وحُكِيَ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ رَاشِدٍ قَدِمَ الريَّ، فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنا الزُّهْرِيُّ؛ فَسُئِلَ: أَيْنَ لَقِيتَهُ؟ فَقَالَ: لَمْ أَلْقَهُ؛ مَرَرْتُ بِبَيْتِ المَقْدِسِ فَوجَدْتُ كِتَابًا لَهُ»(٤).

=

أبيه وجادة مِن كتابه. قاله أحمدُ وابنُ معين وغيرُهما، وقال ابن المديني: «سَمع من أبيه قليلًا». يُنظر «المراسيل» الترجمة رقم (٣٩٨)، و«جامع التحصيل» الترجمة رقم (٧٤٢)، و«تقريب التهذيب» الترجمة رقم (٦٥٧٠).

(١) القائل: هو عليُّ بن المَديني، كما في «معرفة علوم الحديث».

(٢) وقع في (أ) و(ج) و(د): «الحَكَم بن مِقسم»، وهو خَطَأٌ، وصَوَّبه أحمد صقر في حاشية كتابه، وسَهَا عنه في أصل الكتاب، فَأُثْبِتَ الخطأُ.

والحَكَم: هو ابن عُتيبة؛ أبو محمد الكندي الكوفي، ثِقة، ثَبْتٌ، فَقيه، إلا أنَّه رُبَّما دَلَّس. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٤٦١)، ويُنظر «جامع التحصيل» الترجمة رقم (١٤١).

وأمَّا مِقْسَمٌ: فهو ابن بُجْرَة، ويقال: نَجدة أبو القَاسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويُقال: مَولى ابن عباس لِلُزُومِه له، صَدُوقٌ وكان يُرسل، وما لَهُ في البُخاري سوى حديثٍ واحد. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٩٢١).

(٣) الأثر في «مَعرفة علوم الحديث» (ص ١٣٧).

(٤) الأثر في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٣٦، ١٣٧)، وأورده المُصَنِّف هنا لبيان مُجازفةِ مَن أَطْلَقَ «التحديث» في «الوجادة»، وقال الحافظ في «طبقات المُدَلِّسين» من الترجمة رقم (٤): «إسحاق بن راشد الجزري كان يُطْلِق «حَدَّثنا» في «الوَجادة».

=

وقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلُ فِي الحِكَايَةِ الغَرِيبَةِ(١) عَنِ البُخَارِيِّ جوازَ حَدِيثِهِ عَنْ كِتَابِ أَبِيهِ بِخَطِّهِ، ولَعَلَّهُ فِيمَا اعْتَرَفَ لَهُ أَبُوهُ أَنَّهُ مِنْ رِوايَتِهِ ولَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، ثُمَّ وثِقَ بَعْدُ بِكِتَابِهِ؛ فَيَكُونُ مِنْ ضَرْبِ الإِعْلَامِ بِالرِّوايَةِ دُونَ الإِذْنِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، أَوْ يَكُونُ هَذَا مَذْهَبًا للبُخَارِي، ويُعضده إِجَازَةُ الحَدِيثِ بِوصِيَّةِ الكُتُبِ المَرْوِيَّةِ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ وأَيُّوبَ؛ لِأَنَّ تَرْكَ كِتَابِهِ لِابْنِهِ كَوصِيَّتِهِ بِهِ لِغَيْرِهِ، وإِنْ كَانَ فِي الوصِيَّةِ كَمَا قَدَّمْنَا(٢) إِشْعَارٌ زَائِدٌ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنْ يُحَدِّثَ بِهَا عَنْهُ، فَقَارَبَتِ المُنَاولَةَ مِنْ وجْهٍ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ(٣) أَئِمَّةُ الحَدِيثِ والفِقْهِ والأُصُولِ فِي العَمَلِ بِمَا وجَدَ مِنَ الحَدِيثِ بِالخَطِّ المُحَقَّقِ لِإِمَامٍ، أَوْ أَصْلٍ مِنْ أُصُولِ ثِقَةٍ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَنْعِ النَّقْلِ والرِّوايَةِ بِهِ، فَمُعْظَمُ المُحَدِّثِينَ والفُقَهَاءِ مِنَ المَالِكِيَّةِ وغَيْرِهِمْ لَا يَرَوْنَ العَمَلَ بِهِ، وحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ جَوازُ العَمَلِ بِهِ، وقَالَتْ بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ نُظَّارِ أَصْحَابِهِ، وهُو الَّذِي نَصَرَهُ الجُوَيْنِيُّ(٤)، واخْتَارَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَرْبَابِ التَّحْقِيقِ، وهَذَا

=

والمُحَقِّقُ أحمد صَقر- عفا اللهُ عنه- قد غَيَّر في نُسخته صيغةَ «التَّحديث» إلى «الإخبار»؛ فَخَفِي المرادُ، وهذا التغيير منه في أكثر الكتاب، كما ذكرتُ في «مقدمة التحقيق»، ويُنظر «فتح المُغيث» (٢/٥٢٤، ٥٢٥).

(١) تَقَدَّمَت برقم (١٨).

(٢) تَقَدَّمَ قريبًا في «**الضَّرب السَّابع: الوَصِيَّةُ بالكُتُب**».

(٣) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «اختلفت»، وما أثبت هو ما نَقَلَه عن المُصَنِّف العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٥٩).

(٤) «البرهان» (١/٢٢٨)، الفقرة رقم (٥٩١) و(٥٩٢).

مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةِ العَمَلِ بِالمُرْسَلِ.

وحَكَى القَاضِي أَبُو الوليدِ البَاجِيُّ أَنَّهُ رُوي لِلشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحَدِّثَ بِالخَبَرِ يَحْفَظُهُ وإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ سَمِعَهُ، قَالَ: «وحُجَّتُهُ: أَنَّ حِفْظَهُ لِمَا فِي كِتَابِهِ كَحِفْظِهِ لِمَا سَمِعَهُ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ».

ولَا نُورَ ولَا بَهْجَةَ لِهَذِهِ الحُجَّةِ، ولَا ذَكَرَهَا عَنِ الشَّافِعِيِّ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، ولَعَلَّهُ مَا قَدَّمْنَا عَنْهُ مِنَ العَمَلِ بِهِ لَا الرِّوايَةِ، واللهُ أَعْلَمُ، [أو يَكُون](١) إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ وَجَدَهُ بِخَطِّهِ ولَمْ يُحَقِّقْ سَمَاعَهُ(٢)، إِلَّا مَا وجَدَهُ بِخَطِّهِ. وهي مسألةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا الأُصُولِيُّونَ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ غَيَّرَ النَّقَلَةُ بِخَطِّهِ بِحِفْظِهِ وحُجَّتُهُ تدلُّ عَلَيْهِ، وسَنذكر المسألةَ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

هَذِهِ- وفَّقَنَا اللهُ وإِيَّاكَ- ضُرُوبُ النَّقْلِ مُفَصَّلَة [الأنواع](٣)، مُبَيَّنَة الأُصُولِ والفُرُوعِ، مُفَسِّرَة لِمَرَاتِبِ الإِجْمَاعِ والِاخْتِلَافِ.

وهَا نَحْنُ نَذْكُرُ اخْتِلَافَ العُلَمَاءِ فِي العِبَارَةِ عَنِ النَّقْلِ بِضُرُوبِهَا، والمُخْتَارِ

---

(١) كذا في (ب) و(ج) و(د): «أو يكون»، وفي (أ): «إلا أن يكون»، وما أثبت هو ما نقله الزَّركشي في «البحر المُحيط» (٣١٤/٦) عن المُصَنِّف.

(٢) من قوله: «اختلف أئمة الحديث...»، إلى هنا نَقَلَه الزَّركشيُّ في «البحر المحيط» (٣١٤/٦) بتصرُّفٍ يَسير.

(٣) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

مِنْ ذَلِكَ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

باب في العبارة عن النقل بوجوه السماع والأخذ والمتفق في ذلك والمختلف فيه والمختار منه عند المحققين وعند المحدثين

قَالَ القَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الفُقَهَاءِ والمُحَدِّثِينَ والأُصُولِيِّينَ بِجَوازِ إِطْلَاقِ: «حَدَّثَنا، وأَخْبَرَنَا، وأَنْبَأَنَا، ونَبَّأَنَا، وخَبَّرَنَا» فِيمَا سُمِعَ مِنْ قَوْلِ المُحَدِّثِ ولَفْظِهِ وقِرَاءَتِهِ وإِمْلَائِهِ.

وكَذَلِكَ «سَمِعْتُهُ يَقُولُ، أَوْ قَالَ لَنَا، وذَكَرَ لَنَا، وحَكَى لَنَا» وغَيْرُ ذَلِك من العِبَارَة عَنِ التَّبْلِيغ، إِلَّا شَيْءٌ حُكِيَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ: أَنَّهُ اخْتَارَ «أَخْبَرَنا» فِي السَّمَاعِ والقِرَاءَةِ عَلَى [الشَّيخ](١)، وأَنَّهَا أَعَمُّ مِنْ «حَدَّثَنَا».

وتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ الخُرَاسَانِيِّينَ.

ومَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ومُعْظَمُ عُلَمَاءِ الحِجَازِيِّينَ والكُوفِيِّينَ: أَنَّ «حَدَّثَنا وأَخْبَرَنَا» واحِدٌ، وأَنَّ ذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا سُمِعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخ [و](٢) فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ وهُو يَسْمَعُ، وهُو مَذْهَبُ الحَسَنِ والزُّهْرِيِّ فِي جَمَاعَةٍ، واخْتِيَارُ البُخَارِيِّ.

واخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وابْنِ جُرَيْجٍ، والثَّوْرِيِّ، وهُو مَذْهَبُ

(١) كذا في (ب) و(د)، وفي (أ) و(ج): «حَدَّثنا» بدل «الشَّيخ»، والمُثبت هو الصَّواب، ويُنظر «علوم الحديث» (ص ١٣٩).

(٢) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

مُتَقَدِّمِي [أَئِمَّة](١) أَهْلِ المَدِينَةِ، وهُو مَذْهَبُ الفُقَهَاءِ المَدَنِيِّينَ وأَصْحَابِ مَالِكٍ بِجُمْلَتِهِمْ، وذَكَرَ مَالِكٌ أَنَّهُ مَذْهَبُ مُتَقَدِّمِي أَئِمَّةِ أَهْلِ المَدِينَةِ(٢).

❁[٩٠] حَدَّثَنَا الفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ؛ مُحَمَّدُ(٣) بْنُ عِيسَى التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، فِيمَا كَتَبَهُ لَهُ بِخَطِّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ فِهْرٍ المِصْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو القَاسِمِ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الغَافِقِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ حَيُّونٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوادٍ، قَالَ: «سَمِعْتُ ابْنَ وهْبٍ يَقُولُ: قُلتُ لِمَالِكٍ: إِذَا سَمِعْتُ الأَحَادِيثَ مِنْكَ تَقْرَأُ عَلَيَّ وأَقْرَأُ عَلَيْكَ؛ كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَقُل: حَدَّثَنا، وإِنْ شِئْتَ فَقُل: أَخْبَرَنَا»(٤).

❁[وفِي رِوايَةِ ابْنِ بُكَيْرٍ: «وإِنْ شِئْتَ فَقُل: حَدَّثَنِي أَوْ أَخْبَرَنِي. قَالَ: وأُرَاهُ قَالَ: وإِنْ شِئْتَ فَقُل: سَمِعْتُ]»(٥).

---

(١) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

(٢) يُنظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٤٥)، و«فَتح المُغيث» (٢/٤٨٣).

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٤) رواه الجوهريُّ في «مسند الموطأ» (١/١٠٥) برقم (٦٢)، من طريق أحمد بن الحَسَن به.

(٥) ما بين المَعقوفتين زيادةٌ من (ب) و(د)، وهذه الرِّواية رَوَاها الطَّحاويُّ في رسالة «التسوية بين حَدَّثنا وأَخْبَرَنا»، ومن طريقه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العِلم» (٢/١١٤٦) برقم (٢٢٦٠)، قال: «حَدَّثنا رَوح بن الفَرَج، حَدَّثنا يحي بن عبد الله بن بُكير، قال: لمَّا فَرَغْنا من قراءة «المُوطأ» على مالك بن أنس قام إليه رجلٌ، فقال له: يا أبا عبد الله، كيف نقول في هذا؟ فقال: إن شِئْتَ فقل: حَدَّثني، وإن شِئتَ فقل: أخبرني، وإن شئت فقل: أخبرنا، فقال: وأُراه قد قال: وإن شِئْتَ فقل: سمعتُ.

ورَوْح بن الفَرَج هو القَطَّان؛ أبو الزنباع، ثِقة، كما في «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (١٩٧٨).

وذَكَرَ «البُخَارِيُّ»(١) عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «حَدَّثنا، وأَخْبَرَنَا، وأَنْبَأَنا، وَسَمِعْتُ- وَاحِدٌ».

وأَجَازَ بَعْضُهُمْ فِي القِرَاءَةِ: سَمِعْتُ فُلَانًا، وهُو قَوْلٌ رُوِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ(٢).

وقَدْ تَقَدَّمَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ القِرَاءَةِ والسَّمَاعِ، ومَنْ وَافَقَ بَيْنَهُمَا، وتَرْجِيحُ مَالِكٍ القِرَاءَةَ عَلَيْهِ عَلَى السَّمَاعِ مِنْهُ، وحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ(٣).

وأَبَى جُمْهُورُ الخُرَاسَانِيِّينَ وأَهْلُ المَشْرِقِ مِنْ إِطْلَاقِ: «حَدَّثَنا» فِي القِرَاءَةِ، وأَجَازُوا فِيهِ: «أَخْبَرَنا»؛ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَ الضَّرْبَيْنِ، قَالُوا: ولَا تَكُونُ [حَدَّثنا](٤) إِلَّا مُشَافَهَةً، ويَصِحُّ «أَخْبَرَنا» فِي الكتاب والتَّبْلِيغِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَخْبَرَنا اللهُ بِكَذَا، وأَخْبَرَنَا رَسُولُهُ، ولَا تَقُولُ: حَدَّثَنَا(٥).

ويَحْتَجُّ الآخَرُونَ فِي رَدِّ هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾(٦)، وبِقَوْلِهِ ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ﴿٨٧﴾﴾(٧)؛ فَقَدْ أُطْلِقَ فِيهِ لَفْظُ «الحَدِيثِ»، وقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ﴿٤﴾﴾(٨)، وقَالَ: ﴿قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ

---

(١) في «صحيحه» (١/ ٣٦).

(٢) في (ب): «وهو قولٌ رُوي عن ابن عُيينة، ومالكٍ، والثَّوريِّ»، ولا يُوجد في (أ) و(ج)، ولم أُثبته؛ فقد ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولَ مَالكٍ وقَوْلَ ابنِ عُيينة قَبْلُ، وكذا لم يُثبتها أحمد صقر في نُسخته.

(٣) انظر (ص ١٥٠) وما بعدها من «**الضَّرْب الثَّاني: القِراءة على الشَّيخ**».

(٤) في (أ) و(ج): «أخبرنا»، وكذا أثبتها أحمد صقر في نُسخته.

(٥) يُنظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٣٩٦- ٣٩٩)، و«فتح المغيث» (٢/٣٥١).

(٦) الزمر آية (٢٣).

(٧) النساء آية (٨٧).

(٨) الزلزلة آية (٤).

أَخْبَارِكُمْ﴾[(١)]؛ فَقَدْ سَوَّى بَيْنَ هَذِهِ الأَلفَاظِ.

ورُوِيَ هَذَا المَذْهَبُ مِنَ التَّفْرِيقِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا، وهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وحَكَاهُ ابْنُ البَيِّعِ[(٢)] عَنِ الأَوْزَاعِيِّ والثَّوْرِيِّ، وهُو مَذْهَبُ مُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ فِي آخَرِينَ، وقَالُوا: إِنَّ أَولَ مَنْ أَحْدَثَ الفَرْقَ بَيْنَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ ابْنُ وهْبٍ بِمِصْرَ[(٣)].

وقَالَ آخَرُونَ: [لا][(٤)] يَقُولُ: حَدَّثَنا وأَخْبَرَنَا إِلَّا فِيمَا سَمِعَ مِنَ الشَّيْخِ، وليَقُل: قَرَأْتُ، أَوْ قُرِئَ عَلَيْهِ وأَنَا أَسْمَعُ.

وإِلَى هَذَا نَحَا ابْنُ المُبَارَكِ، ويَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، والنَّسَائِيُّ، وابْنُ حَنْبَلٍ، فِي آخَرِينَ[(٥)].

وذَهَبَ القَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الطَّيِّبِ فِي لُمَّةٍ[(٦)] مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ والتَّحْقِيقِ إِلَى اخْتِيَارِ الفَصْلِ بَيْنَ السَّمَاعِ والقِرَاءَةِ؛ فَلَا يُطْلِقُ حَدَّثَنا إِلَّا فِيمَا سَمِعَ، ويُقَيِّد فِي غَيْرِهِ بِمَا قَرَأَ بِأَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا، أَوْ: أَخْبَرَنا قِرَاءَةً، أَو فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ وأَنَا

---

(١) التوبة آية (٩٤).

(٢) هو الحاكم؛ أبو عبد الله، صاحب «المُستدرك»، ويُنظر «معرفة علوم الحديث» (ص٣٢٢).

(٣) وهذا يَدفعه أنَّ ذلك مرويٌّ عن ابن جريجٍ والأوزاعيِّ، حكاه عنهما الخطيبُ أبو بكر إلَّا أن يعني أنَّه أَوَّل مَن فعل ذلك بمصر، والله أعلم. قاله ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص ١٤٠)، ويُنظر «الكفاية» (ص ٣٠٢).

(٤) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

(٥) يُنظر «علوم الحديث» (ص ١٣٩)، و«شرح التَّبصرة والتَّذكرة» (١/٣٩٧).

(٦) في (ب) و(د): «ثُلَّة» بدل «لُمَّة».

أَسْمَعُ، أَوْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ؛ لِيَزُولَ إِبْهَامُ اخْتِلَاطِ أَنْواعِ الأَخْذِ، وتَظْهَرُ نَزَاهَةُ الرَّاوِي وتَحَفُّظُهُ.

وقَدِ اصْطَلَحَ مَشَايِخُ المُحَدِّثِينَ عَلَى تَفْرِيقٍ فِي هَذَا.

❁[٩١] فَحَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو عَامِرٍ؛ مُحَمَّدُ(١) بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو عَبْدِ اللهِ؛ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ؛ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ؛ مُحَمَّدِ(٢) بن البَيِّع، قَالَ: «الَّذِي أَخْتَارُهُ فِي الرِّوايَةِ، وعَهِدْتُ عَلَيْهِ مَشَايِخِي(٣) وأَئِمَّةَ عَصْرِي- أَنْ يَقُولَ فِي الَّذِي يَأْخُذُهُ مِنَ المُحَدِّثِ لَفْظًا ولَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ.

ومَا يَأْخُذُهُ مِنَ المُحَدِّثِ لَفْظًا ومَعَهُ غَيْرُهُ: حَدَّثَنَا.

ومَا قَرَأَ(٤) عَلَى المُحَدِّثِ بِنَفْسِهِ: أَخْبَرَنِي.

ومَا قُرِئَ عَلَيْهِ(٥) وهُو حَاضِرٌ: أَخْبَرَنَا.

---

(١) هو أبو عامر؛ مُحمد بن أحمد بن إسماعيل الطُّلَيطلي، ترجم له المُصَنِّف في «الغُنْيَة» برقم برقم (١١).

(٢) هو الحاكم، صاحب «المستدرك».

(٣) كذا في (ب) و(ج) و(د): «مشايخي»، وهو المُوافق لما في «معرفة علوم الحديث»، ووَقَعَ في (أ) والمطبوع تَبَعًا له: «مشايخ»، ونَصُّ «المعرفة:» «وعَهِدْتُ عليه أكثر مشايخي وأئمَّة عَصْري».

(٤) وقع في المَطبوع: «قُرِئ»، والمُثبت من نُسَخ المَخطوط هو المُوافق لما في «معرفة علوم الحديث» للحاكم، وعنه ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص ١٤٢).

(٥) أي: على المُحَدِّث، وعبارة «معرفة علوم الحديث»: «وما قُرِئَ على المُحَدِّث وهو حاضرٌ».

وما عَرَضَ على المُحَدِّث[(١)] فَأَجَازَ لَهُ رِوايَتَهُ شَفَاهًا يَقُولُ فِيهِ: أَنْبَأَنِي.

ومَا كَتَبَ إِلَيْهِ المُحَدِّثُ مِنْ مَدِينَتِهِ ولَمْ يُشَافِهْهُ[(٢)]: كَتَبَ إِلَيَّ[(٣)].

❁[٩٢] حَدَّثنا القَاضِي الشَّهِيدُ[(٤)] بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنا الإِمَامُ أَبُو القَاسِمِ البَلخِيُّ- هُو ابْنُ شَافُورٍ- حَدَّثَنا الفَارِسِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ الخُزَاعِيُّ، حَدَّثَنا الهَيْثَمُ بْنُ كُلَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عِيسَى الحَافِظُ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ[(٥)]- هُو ابْنُ الحَسَنِ[(٦)]- حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الجُعْفِيُّ المِصْرِيُّ، قَالَ: «قَالَ ابْنُ وهْبٍ: مَا قُلتُ: حَدَّثَنا، فَهُو مَا سَمِعْتُ مَعَ النَّاسِ.

ومَا قُلتُ: حَدَّثَنِي، فَهُو مَا سَمِعْتُ وحْدِي.

ومَا قُلتُ: أَخْبَرَنا، فَهُو مَا قُرِئَ عَلَى العَالِمِ وأَنَا شَاهِدٌ.

ومَا قُلتُ: أَخْبَرَنِي، فَهُو مَا قَرَأْتُ عَلَى العَالِمِ[(٧)].

❁[٩٣] **قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ**: وأَخْبَرَنَا هُو[(٨)] وغَيْرُ واحِدٍ، عَنْ أَبِي

---

(١) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وهو المُوافق لما في «معرفة علوم الحديث»، ووَقَعَ في (أ) والمَطبوع تبعًا له: «وما عرض عليه».

(٢) في «معرفة علوم الحديث»: «ولم يُشافِهْه بالإجازة».

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٢٣).

(٤) هو أبو علي بن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٥) هو أبو الحَسَن؛ أحمد بن الحُسَين بن جنيد التِّرمذي، ثِقة، حافظ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٥).

(٦) وَقَعَ في «عِلل الترمذي»: «الحُسين» بدل «الحَسَن»، وهو تصحيفٌ.

(٧) الأَثر عند الترمذي في «العِلل الصَّغير» (٧٠٦/٥) المُلحق بآخر «السُّنن» من هذه الطَّريق التي أَوْرَدَها عنه المُصَنِّف، وهو أَثَرٌ حَسَنٌ.

(٨) يعني: القاضي الشَّهيد المُتَقَدِّم في السَّند السَّابق.

الحُسَيْن بن عَبْدِ الجَبَّارِ(١) البَغْدَادِيّ بِالإِجَازَةِ، قَالَ: حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنا الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنا العَبَّاسُ بْنُ يُوسُفَ الشِّكْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا العَبَّاسُ بْنُ الولِيدِ بْنِ مَزْيَدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: قُلتُ لِلأَوْزَاعِيِّ: مَا قَرَأْتُه عَلَيْكَ ومَا أَجَزْتَهُ لِي مَا أَقُولُ فِيهِمَا؟

قَالَ: مَا أَجَزْتُ لَكَ وحْدَكَ فَقُل فِيهِ: «خَبَّرَنِي».

ومَا أَجَزْتُهُ لِجَمَاعَةٍ أَنْتَ فِيهِمْ فَقُل فِيهِ: «خَبَّرَنَا».

ومَا قَرَأْتَ عَلَيَّ وحْدَكَ فَقُل فِيهِ: «أَخْبَرَنِي».

ومَا قُرِئَ فِي جَمَاعَةٍ أَنْتَ فِيهِمْ فَقُل فِيهِ: «أَخْبَرَنَا».

ومَا قَرَأْتُه [عَلَيْكَ](٢) وَحْدَكَ فَقُل فِيهِ: «حَدَّثَنِي».

ومَا قَرَأْتُهُ عَلَى جَمَاعَةٍ أَنْتَ فِيهِمْ فَقُل فِيهِ: «حَدَّثَنَا»(٣).

وذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى إِطْلَاقِ «حَدَّثَنا» و«أَخْبَرَنَا» فِي الإِجَازَةِ. وحُكِيَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ وجَمَاعَةٍ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ.

---

(١) هو الطُّيوري، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).

(٢) وقع في المَطبوع: «عليه» بدل «عليك»، وما أُثبت هو الصَّواب، وهو كذلك عند الرَّامَهُرْمُزِيّ في «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٣) ورواه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٨٧) بتحقيقي، والخطيب في «الكفاية» (ص ٣٠٢) من طريق الشِّكْلِيِّ به، والشِّكْلِيُّ هذا قال عنه الخطيبُ: «كان صالحًا مُتَنَسِّكًا. وقال ابنُ عَساكر: رَحَلَ وطَوَّف الشَّامَ، وذَكَرَ جماعة رَوَوْا عنه. وقال الذَّهبيُّ: مَقبول الرِّواية». «تاريخ بغداد» (١٤/٤٤) ترجمة برقم (٦٥٧٦)، «تاريخ دمشق» (٢٦/٤٥٦) ترجمة برقم (٣١٣٤)، «تاريخ الإسلام» وفيات (٣٠١- ٣٢٠) ترجمة برقم (١٦١).

وقَدْ أَشَرْنَا إِلَى مَنْ سَوى بَيْنَهُمَا وبَيْنَ القِرَاءَةِ والسَّمَاعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ(١).

وحَكَى أَبُو العَبَّاس بن بَكْرٍ المَالِكِيُّ(٢) فِي كِتَابِ «الوجَازَةِ» أَنَّهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ وأَهْلِ المَدِينَةِ(٣).

وحَقٌّ مَا قَالَ عَنْ مَالِكٍ؛ فَإِنَّهُ إِذَا جَعَلَ المُنَاولَةَ سَمَاعًا كَالقِرَاءَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِيمَا روينَا عَنْهُ قَبْلُ(٤) صَحَّ فِيه: «حَدَّثَنا» و«أَخْبَرَنَا»، فَإِذَا رُوعِيَ كَمَا قَدَّمْنَا مَعْنَى النَّقْلِ والإِذْنِ فِيهِ، وأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ القِرَاءَةِ والسَّمَاعِ والعَرْضِ والمُنَاولَةِ لِلحَدِيثِ فِي جِهَةِ الإِقْرَارِ والاعْتِرَافِ بِصِحَّتِهِ وفَهْمِ التَّحْدِيثِ بِهِ- وَجَبَ اسْتِواءُ العِبَارَةِ عَنْهُ بِمَا شَاءَ.

وقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَجْوِيزِ ذَلِكَ مِنْ أَربَابِ الأُصُولِ الجُوِيْنِيُّ، لَكِنْ قَالَ: لَيْسَ حَدَّثَنِي وأَخْبَرَنِي مُطْلَقًا فِي الإِجَازَةِ خَلْفًا. لَكِنْ لَيْسَتْ عِنْدِي عِبَارَةٌ مُرْضِيَةٌ لَائِقَةٌ بِالتَّحَفُّظِ والصَّوْنِ؛ فَالوجْهُ البَوْحُ بِالإِجَازَةِ(٥).

ومَنَعَ إِطْلَاقَ «حَدَّثَنا» فِي الإِجَازَةِ غَيْرُهُ مِنَ الأُصُولِيِّينَ جُمْلَةً(٦).

وقَالَ شُعْبَةُ فِي الإِجَازَةِ: مَرَّةً تَقُولُ: أَنْبَأَنَا، ورُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا: أَخْبَرَنَا(٧).

---

(١) يُنظر لذلك «الضَّرب الخامس: الإجازة»، الوجه الأول منه.

(٢) تَقَدَّمَت ترجمتُه.

(٣) نَقَلَ هذا عن المُصَنِّف العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٤٥/١)، والسَّخاويُّ في «فتح المُغيث» (٤٨٣/٢).

(٤) يُنظر «الضَّرب الخامس من الإجازة»، الأثر رقم (٧٣).

(٥) «البرهان» (٢٢٨/١)، الفقرة رقم (٥٩٠).

(٦) منهم الشِّيرازي في «اللُّمَع» (ص ٢١٤) في «فَصل صور التَّحَمُّل عن الشيخ».

(٧) **قال العراقيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: «وكلاهما بعيدٌ عن شُعبة؛ فإنَّه كان مِمَّن لا يَرى الإجازة. «شرح

واخْتَارَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ أَنْ تَقُولَ فِي الإِجَازَةِ بِالمُشَافَهَةِ: أَجَازَ لِي، وفِيمَا كتبَ إِلَيْهِ: كَتَبَ إِلَيَّ.

وذَهَبَ أَبُو سُلَيْمَانَ الخَطَّابِيُّ(١) إِلَى أَنْ يَقُولَ فِي الإِجَازَةِ: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ أَنَّ فُلَانًا حَدَّثَهُ؛ لِيُبَيِّنَ بِهَذَا أَنَّهُ إِجَازَةٌ(٢).

وأَنْكَرَ هَذَا بَعْضُهُمْ، وحَقُّهُ أَنْ يُنْكِرَ؛ فَلَا مَعْنَى لَهُ يُتَفَهَّمُ منه(٣) المُرَادَ، ولَا اعْتِيدَ هَذَا الوضْعُ فِي المَسْأَلَةِ لُغَةً، ولَا عُرْفًا، ولَا اصْطِلَاحًا(٤).

= التبصرة والتذكرة» (١/٤٤٧).

(١) هو الإمام العَلَّامة حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خَطَّاب البُستي، مات سنة (٣٨٨هـ). «طبقات علماء الحديث» (٣/٢١٤)، ترجمة برقم (٩٢٧).

(٢) وكأنَّه جَعَلَ دخول «أنَّ» دليلًا على الإجازة في مفهوم اللغة، وقد تأملتُه فلم أجد له وَجْهًا صحيحًا؛ لأنَّ «أنَّ» المَفتوحة أصلها التأكيد، ومعنى «أخبرنا» فلانٌ: أن فلانًا حَدَّثه، أي: بأنَّ فلانًا حَدَّثه، فدخول الباء- أيضًا- للتأكيد، وإنما فُتحت لأنَّها صارت اسمًا، فإن صَحَّ هذا المَذهب عنه كانت الإجازة أقوى عنده من السَّماع؛ لأنَّه خَبَرٌ قَارَنَه التَّأكيد، وهذا لا يقولُه أحدٌ». قاله الوليد بن بكر في كتابه «الوجازة»، كما عَزَاه له صاحبُ «فتح المُغيث» (٢/٤٩٣).

(٣) كذا في (ب) و(د)، وفي (أ) و(ج): «به»، وما أَثبتُّه هو ما نَقَلَه العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة»، والسَّخاوي في «فتح المُغيث» عن المُصَنِّف.

(٤) قال ابنُ الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا اصطلاحٌ بَعِيدٌ، بَعِيدٌ عن الإشعار بالإجازة، وهو فيما إذا سمع منه الإسناد فحسب وأجاز له ما رواه قريبٌ، فإنَّ كَلِمَة «أنَّ» في قوله: أخبرني فلانٌ أنَّ فلانًا أَخْبَرَه، فيها إشعار بوجود أصل الإخبار، وإن أَجْمَل المُخبَرَ به، ولم يذكره تفصيلًا. «علوم الحديث» (ص ١٧٢)، و«فتح المُغيث» (٢/٤٩٣).

وذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ[(١)] فِي كِتَابِهِ «الفَاصِلِ»[(٢)] مِثْلَ هَذَا عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ قَالَ: ولَا تَقُل: إِنَّ فُلَانًا قَالَ: حَدَّثَنا فُلَانٌ؛ لِأَنَّ هَذَا يُنْبِئ عَنِ السَّمَاعِ[(٣)].

وهَذَا مِثْلُ الأَولِ، وكَلَامُ مَنِ اصْطَلَحَ فِيمَا يُرِيدُهُ مَعَ نَفْسِهِ، إِلَّا [أنَّه][(٤)] لو اجْتَمَعَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ عَلَى هَذَا الوضْعِ لِيَجْعَلُوهُ فَصْلًا وعَلَمًا لِلإِجَازَةِ- لَمَا أُنْكِرَ.

وقَدْ كَانَ لِلسَّلَفِ فِي هَذِهِ العِبَارات[(٥)] اخْتِيَارٌ فِي إِيثَارِ بَعْضِ الأَلفَاظِ دُونَ بَعْضٍ:

فَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ لَا يَقُولُ إِلَّا «أَخْبَرَنَا».

ومِنْهُمْ مَنْ كَانَ لَا يَقُول إِلَّا «حَدَّثَنَا».

ومِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَقُولُهُمَا مَعًا.

فَمِمَّنْ كَانَ لَا يَقُول إِلَّا «أَخْبَرَنا»: عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وابْنُهُ هِشَامٌ، وابْنُ جُرَيْجٍ، فِي آخَرِينَ، ومن بَعْدِهِم: ابْنُ المُبَارَكِ، وعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وأَبُو عَاصِمٍ فِي آخَرِينَ.

ومِمَّنْ كَانَ لَا يَقُولُ إِلَّا «حَدَّثَنا»: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وهُو المَرْوِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي أَحَادِيثِهِ، وهُو اخْتِيَارُ الكَثِيرِ مِنْهُمْ، مَعَ تَجْوِيزِ مَالِكٍ غَيْرَ هَذَا، وإِنَّمَا

---

(١) هو الرَّامَهُرْمُزِيُّ، صاحب كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٢) «المُحَدِّث الفَاصِل»، الفقرة رقم (٥٣٨) بتحقيقي.

(٣) «المُحَدِّث الفَاصِل»، الفقرة رقم (٥٣٨) بتحقيقي.

(٤) زيادة من (ب) و(د).

(٥) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «العبارة».

هَذَا عَلَى إِيثَارِ بَعْضِ الأَلفَاظِ.

والأَكْثَرُ عَلَى التَّسْوِيَةِ فِيهِمَا، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾(١)، وقَالَ: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾(٢)، وقَالَ: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ الآية(٣)، وقَالَ: ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١٤٣﴾(٤).

وقَالَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «حَدِّثُونِي مَا هِيَ؟»(٥).

وقَالَ: «أَخْبَرَنِي بِهِنَّ آنِفًا جِبْرِيلُ»(٦).

وقَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الأَنْصَارِ؟»(٧).

وقَالَ: «حَدَّثَنِي تَمِيمٌ الدَّارِيُّ»(٨).

فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنَ اسْتِعْمَالِهِ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ اللَّفْظَيْنِ.

وقَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَ مَنْ فَصَّلَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ السَّمَاعِ وغَيْرِهِ.

وكُلُّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الاصْطِلَاحَاتِ والاختِيَارَاتِ لَا تَقُومُ لِتَرْجِيحِهَا حُجَّةٌ إِلَّا

---

(١) الزلزلة آية (٤).

(٢) التوبة آية (٩٤).

(٣) التحريم آية (٣).

(٤) الأنعام آية (١٤٣).

(٥) قطعةٌ من حديثٍ رواه البخاريُّ برقم (٦١)، ومسلم برقم (٢٨١١)، (٦٣) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٦) قطعةٌ من حديث رواه البخاريُّ برقم (٤٤٨٠) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٧) قطعةٌ من حديث رواه البخاري برقم (١٤٨١)، ومسلم برقم (١٣٩٢)، (١٢) من حديث أبي حُمَيد السَّاعِدي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٨) عند مُسلمٍ برقم (٢٩٤٢) من حديث فاطمة بنت قيس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

مِنْ وجْهِ الِاسْتِحْسَانِ لِلفَرْقِ لِطُرُقِ الأَخْذِ والمُواضَعَةِ؛ لِتَمْيِيزِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ أَنْواعَ النَّقْلِ.

وقَدْ رَأَيْتُ لِلقُدَمَاءِ والمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَهُمْ فِي الإِجَازَةِ: حَدَّثنا(١) فُلَانٌ إِذْنًا، وفِيمَا أَذِنَ لِي فِيهِ، وفِيمَا أَطْلَقَ لِي الحَدِيثَ بِهِ عَنْهُ، وفِيمَا أَجَازَنِيهُ.

وبَعْضُهُمْ يَقُولُ: فِيمَا كَتَبَ بِهِ إِلَيَّ، إِنْ كَانَ أَجَازَهُ بِخَطِّهِ- لَقِيَهُ أَوْ لَمْ يَلقَهُ.

وبَعْضُهُمْ يَقُولُ: فِيمَا كَتَبَ بِهِ إِلَيَّ، إِنْ كَانَ كَتَبَ لَهُ مِنْ بَلَدٍ، وفِيمَا كَتَبَ لِي، إِذَا كَانَ إِجَازَةً، وبَعْضُهُمْ يَقُولُ: حَدَّثَنا كِتَابَةً ومِنْ كِتَابِهِ.

والتَّمْيِيزُ إِذَا أَمْكَنَ أَجْمَلُ بِالمُحَدِّثِ، وهُو الَّذِي شَاهَدْتُهُ مِنْ أَهْلِ التَّحَرِّي فِي الرِّوايَةِ مِمَّنْ أَخَذْنَا عَنْهُ.

وأَمَّا مِنْ جِهَةِ التَّحْقِيقِ فَلَا فَرْقَ إِذَا صَحَّتِ الأُصُولُ المُتَقَدِّمَةُ، وأَنَّهَا طُرُقٌ لِلنَّقْلِ صَحِيحَةٌ، وأَنَّ العِبَارَةَ فِيهَا بِـ«حَدَّثَنَا، وأَخْبَرَنَا وأَنْبَأَنَا» سَواءٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَمِعَهُ مِنْهُ فَلَا شَكَّ فِي إِخْبَارِهِ بِهِ.

وكَذَلِكَ إِذَا قَرَأَهُ عَلَيْهِ فَجوزَّهُ لَهُ، أَوْ أَقَرَّهُ عَلَيْهِ- فَهُو إِخْبَارٌ لَهُ بِهِ حَقِيقَةً، وإِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ فِيهِ كَلِمَةً مِنْهُ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَتَبَهُ لَهُ، أَوْ أَذِنَ لَهُ فِيهِ كُلُّهُ إِخْبَارٌ حَقِيقَةً وإِعْلَامٌ بِصِحَّةِ ذَلِكَ الحَدِيثِ أَوِ الكِتَابِ ورِوايَتِهِ لَهُ بِسَنَدِهِ(٢) الَّذِي يَذْكُرُهُ لَهُ؛ فَكَأَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ جَمِيعَهُ(٣).

هَذَا مُقْتَضَى اللُّغَةِ، وعُرْفُ أَهْلِهَا حَقِيقَةً ومَجَازًا، ولَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ هَذِهِ

(١) وَقَع في المَطبوع: «أخبرنا».

(٢) وَقَع في (أ): «سنده».

(٣) في (أ) بعد قوله: «جميعه»: «قال القاضي».

العِبَارَاتِ.

وعَلَى التَّسْوِيَةِ أَوِ التَّفْرِيقِ فِي هَذَا جَاءَ اخْتِلَافُ مَسَائِلِ الفُقَهَاءِ فِيمَنْ حَلَفَ لِيُخْبِرَنَّ أَوْ لِيُحَدِّثَنَّ بِكَذَا ولَا نِيَّةَ لَهُ، فَأَشَارَ أَوْ كَتَبَ؛ هَل هُو حَانِثٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؟ وهُو مُقْتَضَى مَذْهَبِنَا عَلَى الجُمْلَةِ، أَوْ لَا يَحْنَثُ إِلَّا بِالمُشَافَهَةِ، وهُو مَذْهَبُ الطَّحَاوِيِّ(١).

والقَوْلَانِ عِنْدَنَا فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى الكَلَامِ فِي الإِشَارَةِ والكِتَابِ، أَوِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الحَدِيثِ والخَبَرِ: فَيَحْنَثُ فِي الخَبَرِ، ولَا يَحْنَثُ فِي الحَدِيثِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ المُشَافَهَة.

وهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ(٢) بْنِ الحَسَنِ، ويَظْهَرُ مِنْ مَذْهَبِنَا أَيْضًا، وبِاللهِ التَّوْفِيقِ(٣).

(١) وله رسالة بعنوان «التسوية بين حَدَّثنا وأَخْبَرَنا».

(٢) هو أبو عبد الله؛ مُحَمَّد بن الحَسَن الشَّيباني مولاهم، صاحب أبي حنيفة، مات سنة (١٨٩هـ). «تاريخ بغداد» (٥٦١/٢) برقم (٥٤٣).

(٣) يُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل»، الفقرة رقم (٣٦٥) بتحقيقي.

بابٌ فِي تحْقيق التَقْييدِ والضَّبْطِ والسَّمَاع، ومَنْ سَهَّلَ فِي ذلك وشَدَّدَ

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي المُؤَلِّف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْ مَشَايِخِ الحَدِيثِ وأَئِمَّةِ الأُصُولِيِّينَ والنُّظَّارِ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُحَدِّثَ المُحَدِّثُ إِلَّا بِمَا حَفِظَهُ فِي قلبِهِ، أَوْ قَيَّدَهُ فِي كِتَابِهِ، وصَانَهُ فِي خِزَانَتِهِ؛ فَيَكُونُ صَوْنُهُ فِيها(١)، كَصَوْنِهِ فِي قَلبِهِ حَتَّى لَا يَدْخُلَهُ رَيْبٌ ولَا شَكٌّ فِي أَنَّهُ كَمَا سَمِعَهُ.

وكَذَلِكَ يَأْتِي لَوْ سَمِعَ كِتَابًا، وغَابَ عَنْهُ ثُمَّ وجَدَهُ، أَوْ أَعَارَهُ ورَجَعَ إِلَيْهِ، وحَقَّقَ أَنَّهُ بِخَطِّهِ، أَوِ الكِتَابُ الَّذِي سَمِعَ فِيهِ بِنَفْسِهِ، ولَمْ يَرْتَبْ فِي حَرْفٍ مِنْهُ، ولَا فِي ضَبْطِ كَلِمَةٍ، ولَا وَجَدَ فِيهِ تَغْيِيرًا- فَمَتَى كَانَ بِخِلَافِ هَذَا، أَوْ دَخَلَهُ رَيْبٌ أَوْ شَكٌّ لَمْ يَجُزْ لَهُ الحَدِيث بِذَلِكَ؛ إِذِ الكُلُّ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا بِمَا حَقَّقَ، وإِذَا ارْتَابَ فِي شَيْءٍ فَقَدْ حَدَّثَ بِمَا لَمْ يُحَقِّقْ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُخْشَى أَنْ يَكُونَ مُغَيِّرًا فَيَدْخُلَ فِي وعِيدِ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ بِالكَذِبِ، وصَارَ حَدِيثُهُ بِالظَّنِ، والظَّنُّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ.

وقَدْ هَابَ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ- رِضْوانُ الله عَلَيْهِمْ- الحَدِيثَ بِمَا

(١) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «فيه» بدل «فيها».

سَمِعُوهُ من فَلقٍ(١) فِيهِ، وحَفِظُوهُ عَنْهُ؛ مَخَافَةَ تَجْوِيزِ النِّسْيَانِ والوَهْمِ والغَلَطِ عَلَى حِفْظِهِمْ، ولَا تَأْثِيرَ فِي الشَّرْعِ لِلتَّجْوِيزَاتِ؛ فَكَيْفَ بِمَا لَا يُحَقَّقُ ويُبْنَى عَلَى الظَّنِّ وسَلَامَةِ الظَّاهِرِ، ولِهَذَا قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِيمَنْ يُحَدِّثُ مِنَ الكُتُبِ ولَا يَحْفَظُ حَدِيثَهُ: «لَا يُؤْخَذُ عَنْهُ؛ أَخَافُ أَنْ يُزَادَ فِي كُتُبِهِ بِاللَّيْلِ»(٢)، وقَدْ قَالَ بِمِثْلِ هَذَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ(٣)، وشَدَّدُوا فِي الأَخْذِ.

❁[٩٤] حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ؛ أَحْمَدُ(٤) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِلَفَةَ الحَافِظُ مُكَاتَبَةً، حَدَّثَنا المُبَارَكُ(٥) بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا القَاضِي ابْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنا القَاضِي ابْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنا عَبْدُ الله بْنُ أَحْمَدَ الغَزَّاءُ، حَدَّثَنا يُوسُفُ بن مُسَلَّمٍ، حَدَّثَنا خَلَفُ بْنُ تَمِيمٍ، قَالَ: كَتَبْتُ عَنْ سُفْيَانَ عَشَرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ أَوْ نَحْوَهَا، فَكُنْتُ أَسْتَفْهِمُ جَلِيسِي؛ فَقُلْتُ لِزَائِدَةَ: يَا أَبَا الصَّلتِ، إِنِّي كَتَبْتُ عَنْ سُفْيَانَ عَشَرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ أَوْ نَحْوَهَا، فَقَالَ لِي: لَا تُحَدِّثْ إِلَّا بِمَا تَحْفَظُ بِقَلبِكَ، وتَسْمَعُ بِأُذُنِكَ. قَالَ: فَأَلقَيْتُهَا»(٦).

---

(١) فَلْقُ الشيء: شِقُّه. يقال: كَلَّمني من فَلْق فيه. «مختار الصِّحاح» (ص ٥١١).
(٢) انظر «مقدمة كتاب الجرح والتَّعديل» برقم (١٠٧) و(١٣٠) لابن أبي حاتم بتعليقي، ضمن «مجموع المقدمات العِلمية»، و«الكفاية» (ص ٢٢٧)، و«الطيوريات» (١/ ٢٣٣) برقم (١٥٩).
(٣) في (ب) و(د): «أئمة المُحَدِّثين»، و(ج): «أهل الحديث».
(٤) هو أبو طاهر السِّلَفي، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).
(٥) هو الطُّيوري، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).
(٦) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٧٨) و(٨٦٤) بتحقيقي، من هذه الطريق التي ساقها عنه المُصَنِّف، ومن طريقه الخطيبُ في «الكفاية» (ص ٧٠).

❁[٩٥] قَالَ: وحَدَّثنا(١) أَبُو حَفْصٍ الواسِطِيُّ، حَدَّثَنا عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ، قَالَ قُرَادٌ(٢): سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتَ مِنَ المُحَدِّثِ ولَمْ تَرَ وَجْهَهُ فَلَا تَرْوِ عَنْهُ»(٣).

❁[٩٦] وذكرَ(٤) عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي الجَمَاعَةِ يَسْمَعُونَ والكِتَابُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وهُو عِنْدَهُمْ ثِقَةٌ؛ هَل يُصَدِّقُونَهُ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ»(٥).

❁[٩٧] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ(٦) بْنُ مُحَمَّدٍ الخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُمَرَ؛

---

(١) والقائل: هو الرَّامَهُرْمُزِي.
(٢) هو عبد الرَّحمن بن غزوان أبو نوح، يُعرف بِقُراد، ثِقة، له أفرادٌ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٤٠٠٣).
(٣) الأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٥٩) بتحقيقي من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، ورواه ابنُ عَدي في «مقدمة الكامل» برقم (١٥٧) بتحقيقي من طريق محمد بن الحَسن بن مكرم، والخطيب في «الجامع» (٤١٤/١) برقم (٩٩٤) من طريق محمد بن يعقوب الأصم، كلاهما عن العباس بن محمد الدُّوري به، وفيه زيادة عندهما، وهي: «لَعَلَّه شيطانٌ قد تَصَوَّر في صُورته يقول: حَدَّثنا، وأَخْبَرنا».
(٤) يعني الرَّامَهُرْمُزِي، وهو عنده مُسندًا برقم (٨٦١)، ونَصُّه: «في القوم يكونون جميعًا، فيأتون الرجل ومعهم حديثٌ من حديثه في كتاب، ويكون الكتاب مع بعضهم، وهو عندهم ثقة، وهم أكثر من أن يستطيعوا أن ينظروا فيه جميعًا: هل يدخل عليهم أن يصدقوا صاحبهم في مسائله؟ قال: لا؛ إنما هو بمنزلة الشهادة».اهـ.
(٥) **وقد ذَكَرَ ابنُ رجب هذا الأثرَ في «شرح عِلل التِّرمذي» (٢٥٣/١)، ثم قال:** «وحَمَلَهُ -يعني الرَّامَهُرْمُزِي- على أنَّ مراد سفيان الرُّخصة في ذلك، كما يُقْرَأُ الصَّكُّ على المَشهود عليه بالدَّيْن؛ فيُقِرُّ به، فيَشهد عليه مَن سَمِعَه، وكلام أحمد يَدُلُّ على مِثل ذلك أيضًا إلا أنَّه اسْتَحَبَّ للسَّامع أن يَنظر في الكتاب لِتَطِيب نفسُه».اهـ.
(٦) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٦)، و(٦٠).

أَحْمد بن مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: كَتَبَ القَاضِي مُنْذِرُ(١) بْنُ سَعِيدٍ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ البَغْدَادِيِّ يَسْتَعِيرُ مِنْهُ كِتَابَ «الغَرِيبِ المُصَنَّفِ» بِهَذِهِ الأَبْيَاتِ، حَيْثُ يَقُولُ:

بِحَــــقِّ رِيــــمٍ مُهَفْهَـــــفْ وصُــــــدْغِهِ المُتَعَطِّـــــفْ
ابْعَــــثْ إِلَـــيَّ بِجُــــزْءٍ مِــــنَ الغَرِيـــبِ المُصَـــنَّفْ

فَقَضَى أَبُو عَلِيٍّ حَاجَتَهُ، وأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ:

وحَــــــقِّ دُرٍّ تَــــــأَلَّفْ بِفِيـــــــكَ أَيَّ تَــــــأَلُّف
لَأَبْعَــــثَنَّ بِمَــــا قَــــدْ حَــوى الكِتَــابُ المُصَــنَّفْ(٢)
ولَـــوْ بَعَثْــــتُ بِنَفْسِــــي إِلَيْــكَ مَــا كُنْــتُ أُسْــرِفْ(٣)

وبَلَغَنِي بَلَاغًا أَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يسمَعْ فِي الكِتَابِ لِمَغِيبِهِ عَنْهُ.

وقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ فِي كِتَابِ «الأَلفَاظِ»(٤) فِي قِصَّةٍ أُخْرَى مَعَ الحَكَمِ(٥) أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ المَرْوانِيِّ.

وحَكَى أَبُو عَبْدِ الله المَحَامِلِيُّ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ فِيمَنْ وَجَدَ

---

(١) هو مُنذر بن سعيد القاضي؛ أبو الحكَم، يُعرف بالبَلُّوطي، نِسبة إلى موضعٍ هناك قَريب من قُرطبة، يقال له: فحص البَلُّوط، تُنْظَر ترجمتُه في «جذوة المُقتبس» برقم (٨١٢).

(٢) في «معجم الأدباء»: «حَوى الغَريب المُصَنَّف».

(٣) ذَكَرَ الأبيات ياقوت الحَمَوي في «معجم الأدباء» (٧٣١/٢، ٧٣٢) من طريق السِّلَفي عن مُنذر بن سعيد.

(٤) ليعقوب بن إسحاق السِّكِّيت، وهو مَطبوع بـ«بيروت»، ط الأولى (١٩٩٨م)، بـ«مكتبة لبنان»، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة.

(٥) هو المُستنصر بالله؛ الحكَم بن عبد الرَّحمن، يُكنى أبا العاص، تُنْظَر ترجمتُه في «جَذوة المُقتبس» (ص ٣٣).

سَمَاعَهُ فِي كِتَابٍ، ولَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ سَمِعَهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ رِوايَتُهُ حَتَّى يَتَذَكَّرَ سَمَاعَهُ[1]، وهُو قَوْلُ الجُوَيْنِيِّ.

وحَكَى المَحَامِلِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ ومُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ وأَبِي يُوسُفَ[2] جَوازَ ذَلِكَ، وحَكَاهُ أَبُو المَعَالِي، وهُو الَّذِي اخْتَار هُو.

والخِلَافُ فِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الخِلَافِ فِي شَهَادَةِ الإِنْسَانِ عَلَى خَطِّهِ بِالشَّهَادَةِ إِذَا لَمْ يَذْكُرْهَا، وإِنْ كَانَ أُولَئِكَ لَا يَقُولُونَ بِجَوازِهَا فِي الشَّهَادَةِ، وأَجَازُوهَا هُنَا. قَالُوا: لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّغْلِيظِ والتَّشْدِيدِ، والخَبَرُ مَبْنِيٌّ عَلَى حُسْنِ الظَّاهِرِ والمُسَامَحَةِ، وأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ. قَالُوا: مَعَ اعْتِمَادِ السَّلَفِ الصَّالِحِ عَلَى كُتِبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والرُّجُوعِ إِلَى الخَطِّ، وهَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ لَهُمْ لِمَا قَدَّمْنَاهُ.

وكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي إِذَا حقق السَّمَاع مِنْ ثِقَةٍ ونسِيَ مِمَّنْ سَمِعَهُ؛ فَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الأُصولِيِّينَ جَوازُ رِوايَتِهِ، وأَوْمَأَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وأَنْكَرَهُ المُحَقِّقُونَ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ لَهُ تَسْمِيَةُ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ إِلَّا عَلَى الإِرْسَالِ، ولَعَلَّهُ مُرَادُ مَنْ أَجَازَهُ.

---

(١) يُنظر «علوم الحديث» (ص ٢١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/٥٠٣).

(٢) وهذه مخالفةٌ مِن مُحَمَّد بن الحَسَن وأبي يوسف لأبي حَنيفة؛ لما تَقَدَّمَ عنه من عدم الجواز، ويُنظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٥٠٣)، و«فتح المُغيث» (٣/١٠٨).

باب مَن سَهَّل في ذلك

قَالَ القَاضِي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[(١)]: ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ المُحَدِّثِينَ مِنَ الصَّدْرِ الأَولِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ [في][(٢)] طَوائِفَ مِنَ الفُقَهَاءِ إِلَى تَرْكِ التَّشْدِيدِ فِي الأَخْذِ والمُسَامَحَةِ فِيهِ، والبِنَاءِ فِيهِ عَلَى التَّسْهِيلِ.

ومَا أُرَاهُمْ ذَهَبُوا فِي ذَلِكَ إِلَّا بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الإِجَازَةِ، وأَنَّ الحُضُورَ مِنَ الشَّيْخِ والإِعْلَامِ بِأَنَّ هَذَا الكِتَابَ رِوايَتُهُ- مُقْنِعٌ فِي الأَدَاءِ والنَّقْلِ، ثُمَّ جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ القِرَاءَةُ والسَّمَاعُ قُوةً وزِيَادَةً كَالمُنَاولَةِ، وإِلَّا فَالتَّحْقِيقُ أَلَّا يُحَدِّثَ أَحَدًا إِلَّا بِمَا حَقَّقَ، ولَا يُخْبِرَ إِلَّا بِمَا يُتْقِنُ؛ فَلَوْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا السَّمَاعُ أَوِ القِرَاءَةُ عَلَى الوجْهِ المُشْتَرَطِ- لَمَا صَحَّ فِي النَّقْلِ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّشْدِيدِ، لَكِنْ إِذَا صَحَّ الخَبَرُ والرِّوايَةُ، كَمَا قَدَّمْنَا بِالعَرْضِ والمُنَاولَةِ والإِجَازَةِ والإِقْرَارِ والإِعْلَامِ- لَمْ تَضُرَّ المُسَامَحَةُ فِي القِرَاءَةِ؛ إِذْ هِيَ شَيْءٌ زَائِدٌ عَلَى جوازِ مَا تَقَدَّمَ، إِذَا صَحَّتِ المُعَارَضَةُ بِالأُصُولِ والمُقَابَلَةُ بِكِتَابِ الشَّيْخِ.

ولِهَذَا قَالَ الفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ الله بْنُ عَتَّابٍ فِيمَا ذَكَرْنَا: أَنَّ ابْنَهُ الفَقِيهَ أَبَا

(١) في (أ): «قال القاضي الإمامُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ».
(٢) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «من».

مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنا بِهِ عَنْهُ: أَنَّهُ لَا غِنَى عَنِ الإِجَازَةِ مَعَ القِرَاءَةِ(١)، وقَوْلُ ابْنِ مُيَسَّرٍ الفَقِيهِ: «الإِجَازَةُ عِنْدِي خَيْرٌ مِنَ السَّماعِ الرَّدِيءِ»(٢).

وعَلَى هَذَا عَمل النَّاس اليوم(٣) فِي أَقْطَارِ الأَرْضِ، وسِيرَةُ المَشَايِخِ قَبْلُ؛ فَيُصَحِّحُونَ سَمَاعَ الأَعْجَمِيِّ والأَبْلَهِ والصَّبِيِّ الَّذِينَ لَا يَفْقَهُونَ مَا يُقْرَأُ، ويَحْضُرُ السَّامِعُ بَغَيْرِ كِتَابٍ، ثُمَّ يَكْتُبُهُ بَعْدَ عَشَرَاتٍ مِنَ الشُّهُورِ أَوِ السِّنِينَ مِنْ كِتَابِ ثِقَةٍ سَمِعَ مَعَه، ولَعَلَّ الضَّبْطَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ يُخَالِفُ كِتَابَ الشَّيْخِ، أَوْ مَا قُرِئَ عَلَيْهِ.

وحُكِيَتِ المُسَامَحَةُ فِيهِ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ وابْنِ وهْبٍ فَمَنْ(٤) بَعْدَهُمْ، وعَلَى هَذَا تَسَامَحَ الشُّيُوخُ فِي مَجَالِسِ الإِمْلَاءَاتِ، وتَبْلِيغِ المُسْتَمْلِينَ عَنِ الشَّيْخِ لِمَنْ بَعُدَ، وتَذْكِيرِ السَّامِعِينَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ.

❁[٩٨] حَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ(٥)، حَدَّثَنَا أَبُو الفَضْلِ؛ حَمْدُ(٦) بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ؛ أَحْمَدُ(٧) بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ كَيْسَانَ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ القَاضِي، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ

(١) تَقَدَّمَ برقم (٧٥).
(٢) تَقَدَّمَ برقم (٧٦).
(٣) في المَطبوع: «لليوم».
(٤) كذا في (أ) و(ب) و(ج)، وفي (د): «ومن».
(٥) هو ابنُ سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٦) وَقَعَ في المَطبوع: «أحمد» بدل «حَمْد»، والمُثبت هو الصَّواب، وتقدم تحت الحديث رقم (١).
(٧) هو أبو نُعيم الأصبهاني، صاحب كتاب «الحِلية».

الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنَّا قُعُودًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَعَسَى أَنْ نَكُونَ سِتِّينَ رَجُلًا فَيُحَدِّثُنَا الحَدِيثَ، ثُمَّ يُرِيدُ الحَاجَة، فَنَتَرَاجَعُهُ بَيْنَنَا، فَنَقُومُ كَأَنَّمَا زُرِعَ فِي قُلُوبِنَا»(١).

❁[٩٩] وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ(٢) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سلفة كِتَابَةً، قَالَ: حَدَّثَنا الصَّيْرَفِيُّ(٣)، حَدَّثَنَا الفَالِيُّ(٤)، حَدَّثَنا ابْنُ خَرْبَانَ(٥)، حَدَّثَنا ابْنُ خَلَّادٍ(٦)، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنا ابنُ الطَّبَّاعِ سَمِعْتُ أَبَا حَفْصٍ يَقُولُ: «كُنَّا عِنْدَ حَمَّادِ بْنِ زيدٍ فَذهب إِنْسَانٌ يُعِيدُ(٧) عَلَيْهِمْ؛ فَقَالَ: «لِيَسْتَفْهِمْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا»(٨).

❁[١٠٠] قَرَأْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ الفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ الله؛ مَكِّيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَن القُرَشي، كَاتب الفَقِيه أَبي الحَسَنِ القَابِسِي(٩)، قَالَ: «قَعَدْتُ أَنْسَخُ- ونَحْنُ نَسْمَعُ

(١) سَنَدُه ضعيفٌ لأجل يزيد الرقاشي، فهو ضعيف، والحديث رواه أبو يَعْلَى في «مسنده» (١٣١/٧) برقم (٤٠٩١).
(٢) هو أبو طاهر السِّلفي، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).
(٣) وهو الطُّيوري- أيضًا- تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).
(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).
(٥) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).
(٦) هو الرَّامَهُرْمُزِيُّ.
(٧) وَقَعَ في المَطبوع: «بعيد» بدل «يُعيد»، وما في نُسخ المَخطوط هو المُوافق لما في «المُحَدِّث الفَاصِل».
(٨) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٦٢) بتحقيقي.
(٩) هو الحافظ المُحَدِّث الفقيه الإمام عَلَّامة المَغرب، أبو الحَسَن؛ علي بن مُحَمَّد بن خلف المعافري الفروي القابسي، مات سنة (٤٠٣هـ). «تذكرة الحفاظ» (١٠٧٩/٣)، ترجمة برقم =

مِنَ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ- فَحَكَى أَنَّ حَمْزَةَ(١) الكِنَانِيَّ نَهَى بَعْضَهُمْ عَنِ النَّسْخِ وهُو يَسْمَعُ، ثُمَّ سَكَتَ- يَعْنِي أَبَا الحَسَنِ- ولَمْ يَنْهَنِي ولَمْ يَأْمُرْنِي بِالتَّمَادِي.

❁[١٠١] وحَدَّثُونَا عَنْ أَحْمَدَ(٢) بْنِ عُمَرَ العُذْرِيِّ أَنَّ بَعْضَ شُيُوخِهِ- وأُرَاهُ أَبَا الحَسَنِ بْنَ بُنْدَارٍ القَزْوِينِيَّ(٣)- كَانَ يَكْثُرُ نَوْمُهُ حِينَ السَّمَاعِ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ كَثْرَةُ تَنْبِيهِهِ وإِيقَاظِهِ، فَعَمَدَ بَعْضُ السَّامِعِينَ وأَعَدَّ قِرْطَاسًا فِيهِ قِطَعُ حَلَاوةٍ شَدِيدَةُ العَقْدِ صَعْبَةٌ عَلَى المَضْغِ، فَكَانَ إِذَا رَأَى الشَّيْخَ يُغَازِلُهُ النَّوْمُ وتَأْخُذُهُ السِّنَةُ- أَدْخَلَ فِي فِيهِ قِطْعَةً مِنْ تِلكَ القِطَعِ، فَيَشْتَغِلُ الشَّيْخُ بِلَوْكِهَا، وتُوقِظُهُ حَلَاوتُهَا وشِدَّةُ مَضْغِهَا، حَتَّى إِذَا فَنِيَتْ ومَضَتْ مُدَّةٌ، وغَازَلَهُ النَّوْمُ ثَانِيَةً فَعَلَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَاسْتَرَاحُوا مِنْ تَعَبِ إِيقَاظِهِ ومَشَرَّتِهِ عَلَيْهِ وعَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الحِيلَةِ، أَو فَساد(٤) السَّمَاعِ بِتَرْكِهِ ونَوْمِهِ، وشُكِرَتْ هَذِهِ الفَعْلَةُ لِفَاعِلِهَا، واسْتُنْبِلَ فِيهَا.

❁[١٠٢] وقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا ذَرٍّ الهَرَوِيَّ(٥) كَانَ يَتَكَلَّمُ فِي سَمَاعِ

=

(٩٨٢).

(١) هو الحافظ الزَّاهد العالِم: أبو القاسم؛ حمزة بن محمد بن علي بن العَبَّاس الكناني المِصري، مُحَدِّث مصر، مات سنة (٣٥٧هـ). «تذكرة الحفاظ» (٩٣٢/٣)، ترجمة برقم (٨٨٦).

(٢) هو أحمد بن عمر بن أنس بن دِلَهَاث، ويُعرف بابن الدَّلَائي، يكنى أبا العباس من أهل المَرِيَّة، مات سنة (٤٧٨هـ). «الصِّلَة» (١١٠/١)، ترجمة برقم (١٤١).

(٣) له ترجمةٌ في «تاريخ قزوين» (٣٩٨/٣).

(٤) في المَطبوع: «ومن إفساد».

(٥) تَقَدَّمت ترجمتُه.

كَرِيمَةَ(١) بِنْتِ أَحْمَدَ المَرْوزِيَّةِ مِنْ أَبِي الهَيْثَمِ الكُشْمِيهَنِيِّ»(٢)، ويَسْتَضْعِفُهُ ويَقُولُ: «إِنَّ أَبَاهَا يُحْضِرُهَا مَعَنَا عِنْدَ أَبِي الهَيْثَمِ، وهِيَ صَغِيرَةٌ لَا تَضْبِطُ السَّمَاعَ»، أَوْ نَحْو هَذَا.

❁❁

(١) هي أُمُّ الكِرَام المروزية؛ كَرِيمَة بنت أحمد بن محمد بن حاتم. قال ابن نُقطة: «حَدَّثت بـ«صحيح البخاري» بـ«مكة» عن أبي الهيثم؛ محمد بن المَكي الكُشْمِيهَني، وسَمِعَت- أيضًا- من زاهر بن أحمد السرخسي، وكانت عالمةً تَضبط كتابها فيما بلغنا، سَمِع منها الحافظُ أبو بكر الخطيب «صحيح البخاري»، تُوفِّيت بمكة سنة (٤٦٥هـ). «التقييد لمعرفة رواة السُّنن والمسانيد»، ترجمة برقم (٦٨٣)، ورَجَّح الذَّهبي في «السِّير» (٢٣٤/١٨) أنَّ وفاتَها كانت سنة (٤٦٣هـ).

(٢) هو أبو الهَيثم؛ مُحمد بن مَكي بن مُحمد بن زراع بن هارون بن زراع الكُشْمِيهَني، الأديب، اشتهر في الشَّرق والغرب برواية كتاب «الجامع»؛ لأنَّه آخر مَن حَدَّث بهذا الكتاب غالبًا بخراسان، كان فقيهًا أديبًا زاهدًا وَرِعًا، رَحَل إلى العِراق والحِجاز، وأدرك الشيوخ. مات سنة (٣٨٩هـ). «الأنساب» (١١٧/١١).

باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

❁[١٠٣] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله بْنُ عِيسَى[(١)]، والفَقِيهُ أَبُو الولِيدِ؛ هِشَام[(٢)] بن أَحْمَدَ، بِقِرَاءَتِي عليهما[(٣)]، قَالَا: حَدَّثَنا الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ [بن عبد البَرِّ][(٤)] الحَافِظُ، حَدَّثَنا ابْنُ عَبْدِ المُؤْمِنِ، حَدَّثَنا ابْنُ دَاسَه، حَدَّثَنا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ وأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شيبَة قَالَا: حَدَّثَنا يَحيى عن[(٥)] عُبَيْدُ الله بْنُ الأَخْنَسِ، عَنِ الولِيدِ بْنِ عَبْدِ الله ابْنِ أَبِي مُغِيثٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ، وأَنَّهُ ذَكَرَ

(١) هو محمد بن عِيسى، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).
(٢) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٤٥).
(٣) في (أ) و(ج): «عليه» بدل «عليهما».
(٤) زيادة من (ب) و(د)، وفي (أ): «أبو الحافظ»، وفي (ج): «أبو عُمَر الحافظ».
(٥) وقع في (أ) و(ج): «يَحيي بن عُبيد الله»، وأثبته أحمد صقر في نُسخته، وهو تصحيفٌ، والمُثبت هو الصَّواب، ويَحيي: هو القَطَّان.

ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: «اكْتُبْ»(١).

❁[١٠٤] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ(٢)، حَدَّثَنا أَبُو الفَضْلِ الأَصْبَهَانِيُّ(٣)، حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ الحَافِظُ(٤)، حَدَّثَنا عَلِيُّ(٥) بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ(٦)، حَدَّثَنَا سَعِيدُ(٧) بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ، حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ(٨) بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ(٩) عَمِّي: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ لِبَنِيهِ: «قَيِّدُوا العِلْمَ بِالكِتَابِ»(١٠).

---

(١) الحديث عند ابن أبي شيبة في «المُصَنَّف» (٩/٥٠)، ومن طريقه أبو داود برقم (٣٦٤٦) به، كما ساقه المُصَنِّف، ورواه أحمد (٢/١٦٢) من طريق يحيي، وهو القطان به، ورواه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣١٩) بتحقيقي، من طريق يحيي بن سليم عن عبيد الله بن الأخنس به، وعبيد الله بن الأخنس ثقة، وأما قول الحافظ: «صدوق»، ونَقْلُه عن ابن حِبَّان قوله: «كان يُخْطِئ كثيرًا فليس كما قال»، وتُنظر ترجمته من «تهذيب التهذيب» و«تحرير التقريب»، فالحديثُ صحيحٌ.

(٢) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١) و(١٧).

(٣) هو حَمْدُ بن أحمد، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٤) هو الأصبهانيُّ، صاحب «الحِلية».

(٥) هو السمسار، قال ابنُ أبي الفوارس: «كان صالحَ الأمر إن شاء الله». «تاريخ بغداد» (١٣/٦١١)، ترجمة برقم (٦٥٢٠).

(٦) هو الحَمَّال الحافظ.

(٧) هو البَصري، أبو عثمان الكرابيسي، حَسَن الحديث.

(٨) حَسَن الحديث لمن تَأَمَّل ترجمته في «تهذيب التهذيب»، و«تحرير التقريب».

(٩) حَسَن الحديث، كما في «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٨٦١).

(١٠) الأثر عند أبي عليٍّ الصَّدَفي في «مُعْجَمه» (ص ٧٧) من هذه الطريق التي رواها عنه المُصَنِّف، ورواه أبو خيثمة النَّسائي في «العلم» برقم (١٢٠)، والخطيب في «تقييد العلم» =

قَالَ مُوسَى: اتَّفَقَ الأَنْصَارِيُّ ومُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وسَعِيدٌ عَلَى هَذَا من(١) قَوْلِ أَنَسٍ، ورَفَعَهُ عَبْدُ الحَمِيدِ(٢)، ولَا يَصِحُّ رَفْعُهُ(٣).

وقَدْ رُوِيَ كِتَابَةُ العِلمِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَحَادِيث كَثِيرَةٍ(٤).

ورُوِيَ إِجَازَةُ ذَلِكَ وفِعْلُهُ عَنْ: عُمَرَ، وعَلِيٍّ، وأَنَسٍ، وجَابِرٍ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وعَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، والحَسَنِ، وعَطَاء، وقَتَادَة، وعُمر بن عَبْدِ العَزِيزِ، وسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ؛ فِي أَمْثَالِهِمْ، ومِنْ بَعْدِ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ لَا يُعَدُّ كَثْرَةً(٥).

ووقَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ هَذَا الاِتِّفَاقِ والإِجْمَاعِ مِنْ جَمِيعِ مَشَايِخِ العِلمِ وأَئِمَّتِهِ ونَاقِلِيهِ.

وكَانَ فِيهِ فِي الصَّدْرِ الأَولِ خِلَافٌ لِأَحَادِيثَ ورَدَتْ فِي ذَلِكَ:

=

(ص ٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/١٠٦) من طريق محمد بن عبد الله بن المثنى، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢٤٦) برقم (٧٠٠) من طريق خالد بن خداش والدارمي في «السنن» (١/٤٣٢) برقم (٥٠٨) من طريق مسلم بن إبراهيم، والرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٢٢٤) بتحقيقي من طريق عبد الواحد بن غياث، والخطيب في «تقييد العلم» (ص ٩٧) من طريق سَلْم بن قتيبة ومسلم بن إبراهيم كلهم عن عبد الله بن المُثَنَّى به، وكذا رواه الخطيبُ من طريق عليِّ بن هارون به، وهو أَثَرٌ حَسَن.

(١) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «في» بدل «من».

(٢) هو عبدُ الحميد بن سليمان، يُنظر ذلك في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٢٧) بتحقيقي.

(٣) يُنظر «تقييد العلم» (ص ٩٧).

(٤) يُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل»، «باب الكتاب» من الأثر رقم (٢١٢) وما بعده، و«تقييد العلم» (ص٦٤-٨٦)، و«جامع بيان العلم وفضله» (١/٢٩٨).

(٥) تُنظر المصادر السَّابقة.

❁[١٠٥] أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ؛ الحُسَيْنُ[(١)] بْنُ مُحَمَّدٍ الجَيَّانِيُّ، فِيمَا أَذِنَ لِي فِيهِ، وقَرَأْتُهُ عَلَى الفَقِيهِ أَبِي الوَلِيدِ[(٢)] عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ البَرِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ المُؤْمِنِ، حَدَّثَنَا ابْنُ دَاسَه، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بن عَلِيٍّ، أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ المُطَّلِبِ بن عبد الله بن حَنْطَبٍ، قَالَ: «دَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ، فَأَمَرَ إِنْسَانًا يَكْتُبُه[(٣)].

فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: «إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَمَرَنَا أَلَّا نَكْتُبَ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ فَمَحَاهُ»[(٤)].

❁[١٠٦] حَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ؛ أَبُو عَلِيٍّ[(٥)] بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الحُسَيْنِ، وأَبُو الفَضْلِ بْنُ خَيْرُونَ [قَالَا][(٦)]: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى ابْنُ زَوْجِ الحُرَّةِ،

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).
(٢) هو هِشام بن أحمد الفقيه، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٤٥).
(٣) كذا في (ب) و(د): «يكتبه»، وفي (أ) و(ج): «بكتبه»، وما أثبت هو المُوافق لما في «سُنن أبي داود».
(٤) الأثر عند أبي داود برقم (٣٦٤٧)، ومن طريقه ابن عبد البر في «الجامع» (٢٧١/١) برقم (٣٣٦)، والخطيب في «تقييد العلم» (ص ٣٥)، والبيهقي في «المدخل إلى السُّنن» (٢١٧/٢) برقم (٧٢٩) من هذه الطَّريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، ورواه أحمد في (١٨٢/٥) من طريق أبي أحمد- وهو الزبيري- به، وسنده منقطعٌ؛ لأنَّ المطلب بن عبد الله لم يَسمع من زيد بن ثابت، كما في «جامع التحصيل» من الترجمة رقم (٧٧٤)، وهو كثير التدليس والإرسال، كما في «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٧٥٦).
(٥) هو ابن سُكَّرَة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٦) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

حَدَّثَنا أَبُو عَلِيٍّ السِّنْجِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو العَبَّاسِ المَرْوزِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ، حَدَّثَنا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ(١) بنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، هُو الخُدْرِيُّ قَالَ: «اسْتَأْذَنَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الكِتَابَةِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَنَا»(٢).

ورُوِيَ كَرَاهَةُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي مُوسَى، وابْنِ عُمَرَ، وأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، وجَمَاعَةٍ بَعْدَهُمْ؛ لِذَلِكَ ومَخَافَةَ(٣) الِاتِّكَالِ عَلَى الكِتَابِ، وتَرْكِ الحِفْظِ، ولِئَلَّا يُكْتَبَ شَيْءٌ مَعَ القُرْآنِ.

ومِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ فَإِذَا حَفِظَ مَحَا.

والحَالُ اليَوْمَ دَاعِيَةٌ لِلكِتَابَةِ لِانْتِشَارِ الطُّرُقِ، وطُولِ الأَسَانِيدِ، وقِلَّةِ الحِفْظِ، وكَلَالِ الأَفْهَامِ.

وأَمَّا النَّقْطُ والشَّكْلُ فَهُو مُتَعَيِّنٌ فِيمَا يُشْكِلُ ويُشْتَبَه.

❁[١٠٧] حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الغَسَّانِيُّ الحَافِظُ، المَعْرُوفُ بِالجَيَّانِيِّ(٤) كِتَابَةً، والفَقِيهُ أَبُو عِمْرَانَ بْنُ أَبِي تَلِيدٍ، والخَطِيبُ أَبُو القَاسِمِ؛ خَلَفُ بن إبراهيم

---

(١) ضعيفٌ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٨٩٠).

(٢) الحديث عند الترمذي برقم (٢٦٦٥)، وقد سَقَطَ منه وَالِدُ زيد بن أَسْلَم، ورواه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٦٢)، وابن عَدي في «مقدمة الكامل» برقم (٥٠) بتحقيقي، والخطيب في «تقييد العلم» (ص٣٢، ٣٣) من طريق سفيان بن عيينة به، وهو أثرٌ ضعيف، بَيْدَ أنَّه ثبت عند مسلم برقم (٣٠٠٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «**لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، ومَن كَتَبَ عَنِّي غير القُرآن فَلْيَمْحُه**...» الحديث.

(٣) كذا في جميع النُّسخ: «ومخافة» بالواو، وحَذْفُها أَوْلَى، والله أعلم.

(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥)، والمُصَنِّف يَروي عنه بالإجازة.

المُقْرِئ، والفَقِيهُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَتَّابٍ وغَيْرُهُمْ مِنْ[1] كِتَابَةٍ وإِجَازَةٍ، قَالُوا: حَدَّثَنا أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ البَرِّ الحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنا خَلَفُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، حَدَّثَنا أَبُو عُمَرَ بْنُ حَزْمٍ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنا مَرْوانُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ، حَدَّثَنا أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتَ بْنَ مَعْبَدٍ يَقُولُ: «نُورَ الكِتَاب: العَجْمُ»، وقَدْ رُوِي مِنْ قَوْلِ الأَوْزَاعِيِّ[2].

وقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يُشْكَلُ مَا يُشْكِلُ[3].

وأَمَّا النَّقْطُ فَلَا بُدَّ مِنْهُ.

وقَالَ آخَرُونَ: يَجِبُ شَكْلُ مَا أَشْكَلَ ومَا لَا يُشْكِلُ[4].

وهَذَا هُو الصَّواب لَا سِيَّمَا للمُبْتَدِئ وغَيْرِ المُتَبَحِّرِ فِي العِلمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمَيِّزُ

---

(١) في (أ) و(ج): «بين» بدل «من».

(٢) ورواه الخطيبُ في «الجامع» (١/٢٧٦) برقم (٥٧٩) من طريق الطبراني عن عمرو بن أبي طاهر بن السرح المِصري، عن أبيه أحمد بن عمرو بن السرح، عن بِشر بن بكر به، وعمرو بن أبي طاهر ثقة، تُنْظَر ترجمتُه في «إرشاد القاصي والدَّاني إلى تَرَاجم شُيُوخ الطبراني» برقم (٧١٦)، فهو أَثَرٌ ثابتٌ وصحيحٌ عن مَعبد بن ثابت، وقد رواه الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧٨٤) بتحقيقي، عن الأوزاعي مَوقوفًا عليه. ثم قال الرَّامَهُرْمُزِي: «هكذا لفظ الحديث، والصَّواب: «الإعجام»؛ أَعْجَمتُ الكتابَ فهو مُعجم لا غيره».

(٣) **قال الرَّامَهُرْمُزِي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أصحابُنا: أمَّا النَّقط، فلا بُدَّ منه لأنَّك لا تَضبط الأَسَامِي المُشكلةَ إلَّا به...، وقالوا: إنما يُشكَل ما يُشْكِل، ولا حاجة إلى الشَّكل مع عدم الإشكال». «المُحَدِّث الفَاصِل»، الفقرة رقم (٨٨٣).

(٤) يُنظر «المُحَدِّث الفَاصِل»، الفقرة رقم (٨٨٣).

مَا يُشْكِلُ مِمَّا لَا يُشْكِلُ[(١)]، ولَا صَوابَ وجْهِ الإِعْرَاب للكلمة من خَطَئِه.

وقَدْ يَقَعُ النِّزَاعُ بَيْنَ الرُّواةِ فِيهَا، فَإِذَا جَاءَ عِنْدَ الخِلَافِ وسُئِلَ: كَيْفَ ضَبْطُهُ فِي هَذَا الحَرْفِ وقَدْ أَهْمَلَهُ بَقِيَ مُتَحَيِّرًا.

وقَدْ وقَعَ الخِلَافُ بَيْنَ العُلَمَاءِ بِسَبَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي الإِعْرَابِ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ**»[(٢)]؛ فَالحَنَفِيَّةُ تُرَجِّحُ فَتْحَ «**ذَكَاة**» الثَّانِيَةِ عَلَى مَذْهَبِهَا فِي أَنَّهُ يُذَكَّى مِثْل ذَكَاةِ أُمِّهِ.

وغَيْرُهُمْ مِنَ المَالِكِيَّةِ والشَّافِعِيَّةِ تُرَجِّحُ الرَّفْعَ لِإِسْقَاطِهِمْ ذَكَاتَهُ.

وكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لَا نُورَثُ؛ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَة**»[(٣)].

الجَمَاعَةُ تُرَجِّحُ رِوايَتَهَا بِرَفْعِ «**صَدَقَة**» عَلَى خَبَرِ المُبْتَدَأ؛ عَلَى مَذْهَبِهَا فِي أَنَّ الأَنْبِيَاءَ لَا تُورَثُ.

وغَيْرُهُمْ مِنَ الإِمَامِيَّةِ تُرَجِّحُ[(٤)] الفَتْحَ عَلَى التَّمْيِيزِ لِمَا تَرَكُوهُ صَدَقَةً أَنَّهُ لَا يُورَثُ دُونَ غَيْرِ مَا تُرِكَ صَدَقَةً.

وإِذَا كَانَ هَذَا لَمْ يَكُنْ فَرْقًا بَيْنَهُمْ وبَيْنَ غَيْرِهِمْ، ولَمْ يَكِنْ مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ الأَنْبِيَاءَ.

وقَدْ أَجَازَ النَّحَّاسُ نَصْبَهُ عَلَى الحَالِ.

---

(١) في (أ): «أشكل» بدل «يُشكل»، وما أثبت من بقيَّة النُّسخ هو ما نَقَلَه ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» وغيرُه عن المُصَنِّف.

(٢) رواه أحمد (٣٩/٣) وغيره، ويُنظر «العلل» (٩٥/١٣) برقم (٢٩٧٦) للدَّارقطني.

(٣) رواه البخاري برقم (٣٠٩٢)، ومسلم برقم (١٧٥٧).

(٤) وقع في المَطبوع: «يُرجح» بالياء.

وكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الحَدِيث: «**هُوَ لَكَ عَبد بْن زَمْعَة**»(١).

رِوايَةُ الجَمَاعَةِ رَفْعُ «**عَبْد**» عَلَى النِّدَاءِ، أَوِ إِتْبَاع «**ابْن**» لَهُ؛ عَلَى الوجْهَيْنِ فِي نَعْتِ المُنَادَى المُفْرَدِ مِنَ الضَّمِّ والفَتْحِ.

والحَنَفِيَّةُ تُرَجِّحُ تَنْوِينَ «**عَبْد**» عَلَى الاِبْتِدَاءِ، أَيْ: هُو الولَدُ(٢) لَكَ عَبْدٌ، وتَنْصِبُ «**ابْنَ زَمْعَةَ**» عَلَى النِّدَاءِ المُضَافِ.

فِي كَثِيرٍ مِمَّا لَا يُحْصَى مِنْ هَذَا؛ فَإِذَا أَهْمَلَهُ السَّامِعُ [إِذْ](٣) لَمْ يَنْتَبِهْ لِموضْعِ(٤) الخِلَافِ فِيهِ، فَإِذَا نُوزِعَ فِي إِعْرَابِهِ وضَبْطِهِ ورَجَعَ إِلَى كِتَابِهِ فَوجَدَهُ مُهْمَلًا بَقِيَ مُتَحَيِّرًا، أَوْ جَسَرَ عَلَى الضَّبْطِ بِغَيْرِ بَصِيرَةٍ ويَقِينٍ.

❁[١٠٨] حَدَّثَنَا أَبُو الحُسَيْنِ؛ سِرَاجُ(٥) بْنُ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ سِرَاجٍ اللُّغَوِيُّ الحَافِظُ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ مِنْ شَيْخِنَا الأُسْتَاذِ أَبِي الحَسَنِ؛ عَلِيِّ(٦) بْنِ أَحْمَدَ المُقْرِئ- وأَنَا أَسْمَعُ- قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو السَّفَاقُسِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ اللهِ الفَسَوِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو سُلَيْمَانَ الخَطَّابِيُّ، وذَكَرَ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**نَضرَ اللهُ**

---

(١) رواه البخاري برقم (٣٠٥٣)، ومسلم برقم (١٤٥٧).
(٢) زيادة من (أ).
(٣) كذا في جميع النُّسَخ.
(٤) وقع في المَطبوع: «لوضع».
(٥) تَرْجَمَ له المُصَنِّف في «الغُنْيَة» برقم (٨٧).
(٦) المعروف بابن الباذِش، وصفه المُصَنِّف في «الغُنْيَة» من الترجمة رقم (٧٧) بـ«شيخ مُقْرِئي غرناطة ورُوَاتها في عِلم القرآن والحديث والآداب والأُصول والضَّبط للحديث والقِراءات واللُّغَات والإتقان في ذلك، والمُقَدَّم في مُحَدِّثيها المُتْقِنين، ونُحَاتها المُبَرَّزين، وأحد الفضلاء الصَّالحين المُتَفَنِّنين في المَعارف...».

امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا...»(١)، الحَدِيثَ فَقَالَ: كَيْفَ يُؤَدِّيهَا كَمَا سَمِعَهَا مَنْ لَمْ يُتْقِنْ حِفظَهَا، ولَمْ يُحْسِنْ وعْيَهَا؟ وكَيْفَ يُبَلِّغُهَا مَنْ هُو أَفْقَهُ مِنْهُ وهُو لَمْ يَمْلِكْ حَمْلَهَا؟ فَهُو مُغْتَصِبٌ الفِقْهَ حَقَّهُ، قَاطِعٌ لِطَرِيقِ العِلمِ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ».

[١٠٩] حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ(٢) بْنُ مُشَرِّفِ بْنِ مُسَلَّمٍ الأَنْمَاطِيُّ مِنْ كِتَابِهِ إِلَيَّ، وسَمِعْتُهُ عَلَى الحَافِظِ أَبِي عَلِيٍّ(٣) عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو زَكَرِيَّا البُخَارِيُّ(٤)، حَدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ عَبْدُ الغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الحَافِظُ، حَدَّثَنا أَبُو عِمْرَانَ مُوسَى بْنُ عِيسَى الحَنِيفِي(٥)، قَالَ: سَمِعتُ أَبَا إِسْحَاقَ النَّجِيرَمِيَّ؛ إِبْرَاهِيم بن عَبْدِ الله يَقُولُ: «أَوْلَى الأَشْيَاءِ بِالضَّبْطِ: أَسْمَاءُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ القِيَاسُ، ولَا قَبْلَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ، ولَا بَعْدَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ»(٦).

(١) حديثٌ مُتواترٌ جَاء عن جماعةٍ من الصَّحابة، ويُنظر لذلك رسالة «**دراسة حديث**: «**نَضر اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي**»؛ **رِوَاية ودِرَاية**»، للمُحَدِّث عبد المُحسن العَبَّاد حَفِظَه اللهُ.
(٢) له ترجمةٌ في «الغُنْيَة» برقم (٨٠).
(٣) هو ابن سُكَّرَة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٤) هو الإمامُ الحافظُ الجَوَّال: أبو زكريا؛ عبد الرحيم بن أحمد بن نَصر بن إسحاق بن عمرو التَّميمي البُخاري. «سير أعلام النُّبلاء» (١٨/٢٥٧)، ترجمة برقم (١٣٠).
(٥) كذا في (أ) و(ب) و(ج)، وفي (د): «الحنفي»، وكذا أَثْبَتَه أحمد صقر في نسخته: «الحنفي»، وما أثبت هو الصَّواب، كما في «المُؤتلف والمُختلف» للأزدي، و«توضيح المُشتبه» (٣/٣٧٦)؛ نِسبة إلى مَذهب أبي حَنيفة.
(٦) رواه عبدُ الغني بن سعيد الأزدي في «المُؤتلف والمُختلف» (١/٤٩).
كما سَاقَهَ عنه المُصَنِّف، ومن طريق الأَزدي رواه الخطيبُ في «الجامع» (١/٢٦٩) برقم (٥٦١)، وأبو طَاهر السِّلَفي في «مشيخة أبي عبد الله مُحَمَّد الرَّازي» برقم (٩٤)، والسَّمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص ١٨٢)، وابن الدبيثي في «ذيل تاريخ بغداد» (٢/١٢١).

❁[١١٠] وأَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الجَيَّانِيُّ الحَافِظُ، وأَبُو عِمْرَانَ؛ مُوسَى بن أَبِي تَلِيد الفَقِيهُ، وغَيْرُ واحِدٍ؛ إِجَازَةً وكِتَابَةً، قَالُوا: حَدَّثَنا أَبُو عُمَرَ الحَافِظُ، حَدَّثَنا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ الحَافِظُ، حَدَّثَنا أَبُو المَيْمُونِ بْنُ رَاشِدٍ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو زُرْعَةَ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَفَّانَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: «سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ لِأَصْحَابِ الحَدِيثِ: ويْحَكُمْ! غَيِّرُوا. يَعْنِي: قَيِّدُوا واضْبِطُوا»(١).

❁[١١١] **قَالَ أَبُو زُرْعَةَ**: «ورَأَيْتُ عَفَّانَ بْنَ مُسْلِمٍ يَحُضُّ أَصْحَابَ الحَدِيثِ عَلَى الضَّبْطِ والتَّقْيِيدِ إِذَا أَخَذُوا عَنْهُ»(٢).

❁[١١٢] **قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الحَافِظُ**: «ورُوِيَ(٣) عَنْ عَبْدِ الله بْنِ إِدْرِيس الكُوفِيِّ قَالَ: «لَمَّا حَدَّثَنِي شُعْبَةُ بِحَدِيثِ أَبِي الحَوْرَاءِ السَّعْدِيِّ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ كَتَبْتُ أَسْفَلَهُ «حُور عين»؛ لِئَلَّا أَغْلَطُ(٤). يَعْنِي: فَيَقْرَأُهُ: «أَبَا الجَوْزَاءِ»؛ لِشَبَهِهِ بِهِ فِي الخَطِّ.

وأَبُو الحَوْرَاءِ- بِالحَاءِ والرَّاءِ- هُو رَبِيعَةُ بْنُ شَيْبَانَ.

وأَمَّا أَبُو الجَوْزَاءِ- بِالجِيمِ والزَّايِ- فَهُو أَوْسُ بْنُ عَبْدِ الله الرَّبَعِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

---

(١) الأثر عند أبي زُرعة في «تاريخه» برقم (١٢٢١).
(٢) «تاريخ أبي زُرعة» برقم (١٢٢١).
(٣) في (أ): «رُوي».
(٤) رواه الدَّارقطنيُّ مُسندًا إلى ابن إدريس. يُنظر «موسوعة أقوال أبي الحَسَن الدَّارقُطني في رجال الحديث وعِلَله» (١/١٣٧) برقم (٥٩٥).

وأَبُو الجَوْزَاءِ مِثْلُهُ أَيْضًا: أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، مِنْ شُيُوخِ مُسْلِمٍ والنَّسَائِيِّ.

وهَكَذَا جَرَى رَسْمُ المَشَايِخِ وأَهْلِ الضَّبْطِ فِي هَذِهِ الحُرُوفِ المُشكلةِ والكَلِمَاتِ المُشْتَبِهَةِ إِذَا ضُبِطَتْ وصُحِّحَتْ فِي الكِتَابِ: أَنْ يُرْسَمَ ذَلِكَ الحَرْف المُشْكِل مُفْرَدًا فِي حَاشِيَةِ الكِتَابِ قُبَالَةَ الحَرْفِ؛ بِإِهْمَالِهِ، أَوْ نَقْطِهِ، أَوْ ضَبْطِهِ؛ لِيَسْتَبِينَ أَمْرُهُ، ويَرْتَفِعَ الإِشْكَالُ عَنْهُ مِمَّا لَعَلَّهُ يُوهِمُهُ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الأَسْطَارِ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ مِنْ نَقْطِ غَيْرِهِ أَوْ شَكْلِهِ، لَا سِيَّمَا مَعَ دِقَّةِ الكِتَابِ وضِيقِ الأَسْطَرِ(١)؛ فَيَرْتَفِعُ بِإِفْرَادِهِ الإِشْكَالُ.

وكَمَا نَأْمُرُهُ بِنَقْطِ مَا يُنْقَطُ لِلبَيَانِ، كَذَلِكَ نَأْمُرُهُ بِتَبْيِينِ المُهْمَلِ بِجَعْلِ عَلَامَةِ الإِهْمَالِ تَحْتَهُ؛ فَيجعَلُ تَحْتَ الحَاءِ حَاءً صَغِيرَةً، وكَذَلِكَ تَحْتَ العَيْنِ عَيْنًا صَغِيرَةً، وكَذَلِكَ الصَّادُ والطَّاءُ والدَّالُ والرَّاءُ، وهُو عَمْلُ بَعْضِ أَهْلِ المَشْرِقِ والأَنْدَلُسِ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى مِثَالِ النَّبْرَةِ تَحْتَ الحَرفِ المُهملِ(٢).

ومِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُ النَّقْطَ فِي المُهْمَلَاتِ؛ فَيَجْعَلُهُ أَسْفَلَ عَلَامَةٍ لِإِهْمَالِهِ.

ومِنْ أَهْلِ المَشْرِقِ مَنْ يُعَلِّمُ عَلَى الحُرُوفِ المُهْمَلَةِ بِخَطٍّ صَغِيرٍ فَوْقَهُ شِبْهِ نِصْفِ النَّبْرَةِ.

❁[١١٣] وقَالَ مُحَمَّدُ(١) بْنُ عَبْدِ المَلِكِ الزَّيَّاتُ فِي صِفَةِ دَفْتَرٍ، فِيمَا ذَكَرَهُ

---

(١) في (أ): «الأسطار» بدل «الأسطر»، وما أثبت من بقية النُّسخ هو كذلك عند مَن نَقَلَ عن المُصَنِّف؛ كالعراقيِّ في «شرح التَّبصرة والتذكرة» (١/٤٦٧).

(٢) وقع في المَطبوع: «الحُرُوف المُهملة».

لَنَا بَعْضُ شُيُوخِنَا:

وأَرَى وُشُومًا فِي كِتَابِكِ لَمْ تَدَعْ ... شَكًّا لِمُرْتَابٍ ولَا لِمُفَكِّرِ
نقطٌ وأَشْكَالٌ تَلُوحُ كَأَنَّهَا ... ندبُ الخُدُوش(٢) تَلُوحُ بَيْنَ الأَسْطُرِ(٣)

وأَمَّا مُقَابَلَةُ النُّسْخَةِ بِأَصْلِ السَّمَاعِ ومُعَارَضَتِهَا بِهِ فَمُتَعَيِّنَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا.

ولَا يَحِلُّ لِلمُسْلِمِ التَّقِيِّ(٤) الرِّوايَةُ مما لَمْ(٥) يُقَابل بِأَصْلِ شَيْخِهِ، أَوْ نُسْخَة تَحَقَّقَ وَوَثِقَ بِمُقَابَلَتِهَا بِالأَصْلِ، وتَكُونُ مُقَابَلَتُهُ لِذَلِكَ مَعَ الثِّقَةِ المَأْمُونِ عَلَى(٦) مَا يَنْظُرُ فِيهِ، فَإِذَا جَاءَ حَرْفٌ مُشْكِلٌ نَظَرَ مَعَهُ حَتَّى يُحَقِّقَ(٧) ذَلِكَ.

وهَذَا كُلُّهُ عَلَى طَرِيقِ مَنْ سَامَحَ فِي السَّمَاعِ، وعَلَى مَنْ يُجِيزُ إِمْسَاكَ أَصْلِ الشَّيْخِ عَلَيْهِ عِنْدَ السَّمَاعِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِمْسَاكِهِ عِنْدَ السَّمَاعِ أَوْ عِنْدَ النَّقْلِ؛ لِأَنَّهُ تَقْلِيدٌ لِهَذَا الثِّقَةِ لِمَا فِي كِتَابِ الشَّيْخ.

=

(١) هو مُحَمَّد بن عبد المَلك بن أبان بن أبي حمزة؛ أبو جعفر، المَعروف بابن الزَّيَّات، كان أديبًا فاضلًا عالمًا بالنَّحو واللُّغة، مات سنة (٢٣٣هـ). «تاريخ بغداد» (٥٩٣/٣)، ترجمة برقم (١١١٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٧٢/١١) برقم (٧٤).

(٢) وقع في المطبوع: «الخدش» بدل «الخدوش».

(٣) الأبيات ذَكَرَها الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل»، تنظر الفقرة رقم (٧٠٣) منه.

(٤) وقع في المَطبوع: «النقي» بالنون.

(٥) وقع في المطبوع: «ما لم».

(٦) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من (أ)، ولم تُثبت في المطبوع، وهي عند مَن نَقَلَ عن المُصَنِّف كالعراقيِّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٨٠/١) وغيره.

(٧) في (ب) و(د): «يُحَقِّقُوا».

وأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ فَلَا تَصِحُّ(١) مُقَابَلَتُهُ مَعَ أَحَدٍ غَيْرِ نَفْسِهِ(٢)، ولَا يُقَلِّدُ سِواهُ، ولَا يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَ كِتَابِ الشَّيْخِ واسِطَةٌ، كَمَا لَا يَصِحُّ ذَلِكَ عِنْدَهُ فِي السَّمَاعِ؛ فَلْيُقَابِلْ نُسْخَتَهُ مِنَ الأَصْلِ بِنَفْسِهِ حَرْفًا حَرْفًا حَتَّى يَكُونَ عَلَى ثِقَةٍ ويَقِينٍ مِنْ مُعَارَضَتِهَا بِهِ ومُطَابَقَتِهَا لَهُ، ولَا يَنْخَدِعَ فِي الِاعْتِمَادِ عَلَى نَسْخِ الثِّقَةِ العَارِفِ دُونَ مُقَابَلَةٍ.

نَعَمْ، ولَا عَلَى نَسْخِ نَفْسِهِ بِيَدِهِ مَا لَمْ يُقَابِلْ ويُصَحِّحْ؛ فَإِنَّ الفِكْرَ يَذْهَبُ، والقَلْبُ يَسْهُو، والبَصَرُ(٣) يَزِيغُ، والقَلَمُ يَطْغَى.

❁[١١٣] أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الحَافِظُ(٤) مِنْ كِتَابِهِ، حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ(٥)، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّهَاوَنْدِيُّ، حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ السَّرَّاجُ، حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: «قَالَ لِي أَبِي: أَكَتَبْتَ؟ قُلتُ: نَعَمْ. قَالَ: قَابَلتَ! قُلتُ: لَا. قَالَ: لَمْ تَكْتُبْ يَا بُنَيَّ»(٦).

---

(١) في (أ): «يصح».

(٢) **قال ابنُ الصَّلاح عن هذا المَذهب**: «وهذا مذهبٌ مَتروك، وهو مِن مَذاهب أهل التَّشديد المَرفوضة في أعصارنا، والله أعلم». «علوم الحديث» (ص ١٩٢)، ويُنظر «فتح المُغيث» (٣/٥٧).

(٣) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «النَّظر»، وهذا الذي أثبته أحمد صقر في نُسخته، وما أَثْبَتُّ هو مَا نَقَلَه عن المُصَنِّف السخاويُّ في «فتح المُغيث» (٣/٦٠)، وزكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (ص ٣٨٦).

(٤) هو السِّلَفي، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).

(٥) هو الطيوري، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).

(٦) الأثر عند ابن أبي شيبة في «المُصَنَّف» (٩/١١١)، وعنه عبدُ الله بن أحمد في «العِلل

❁[١١٤] أَخْبَرَنَا أَبُو عِمْرَانَ بْنُ أَبِي تَلِيدٍ، وأَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَتَّابٍ وغَيْرُهُ، قَالُوا: حَدَّثَنا يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ البر(١)، قَالَ: حَدَّثَنا عَبْدُ الوارِثِ، حَدَّثَنا قَاسِمٌ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنا الحَوْطِيُّ، حَدَّثَنا بَقِيَّة، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَكْتُبُ ولَا يُعَارِضُ مَثَلُ الَّذِي يَدْخُلُ الخَلَاءَ ولَا يَسْتَنْجِي»(٢).

❁[١١٥] ورُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ(٣).

❁[١١٦] وقَدْ رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: «كُنْتُ أَكْتُبُ الوحْيَ عِنْدَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهُو يُمْلِي عَلَيَّ؛ فَإِذَا فَرَغْتُ قَالَ: «أَقْرَأْهُ». فَأَقْرَؤُهُ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقْطٌ أَقَامَهُ»(٤).

=

ومعرفة الرجال» (٢/٤٥٣) برقم (٣٠١٥)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧١٦) بتحقيقي، والخطيب في «الجامع» (١/ ٢٧٥) برقم (٥٧٦)، عن إسماعيل به، ورواه الرَّامَهُرْمُزِيُّ برقم (٧١٦)، كما أورده عنه المُصَنِّف، ورواه ابنُ عبد البر في «الجامع» (١/٣٣٦) برقم (٤٤٨) و(٤٤٩)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٢٣٧)، والسَّمعاني في «أدب الإملاء» (ص ٧٩) بطرق عن إسماعيل بن عياش به.

وإسماعيل حمصي: صَدُوقٌ في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّط في غيرِها. وهشام ليس بلديَّه.

(١) في (ب): «عبد الله»، وسَقَطَ من (أ) و(ج)، وهو في (د) على الصَّواب، وهو عند ابن عبد البر، كما سيأتي تخريجُه.

(٢) رواه ابنُ عبد البر في «الجامع» (١/٣٣٧) برقم (٤٥١) من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، وبقية كثير التَّدليس عن الضعفاء.

(٣) وهو صحيحٌ، ويُنظر تخريجه في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧٢٠) بتحقيقي.

(٤) رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/٣٧٧)، ومن طريقه السَّمعاني في «أدب الإملاء» (ص ٧٧).

❁[١١٧] ولِبَعْضِ الشُّعَرَاءِ فِي هَذَا:

الْمَـــحْ كِتَابَـــكَ حِـــينَ تَكْتُبُـــهُ ... واحْرُسْـهُ مِـنْ وَهْـمٍ ومِـنْ سَـقْطِ
واعْرِضْـــهُ مُرْتَابًـــا بِصِـــحَّتِهِ ... مَـا أَنْـتَ مَعْصُـومًا مِـنَ الغَلَـطِ

باب التخريج والإلحاق للنقص

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي الإِمَامُ أَبُو الفَضْلِ عِيَاضٌ المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أَمَّا تَخْرِيجُ المُلحقَاتِ لِمَا سَقَطَ مِنَ الأُصُولِ فَأَحْسَنُ وُجُوهِهَا: مَا اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ العَمَلُ عِنْدَنَا مِنْ كِتَابَةِ خَطٍّ بِمَوْضِعِ النَّقْصِ صَاعِدًا إِلَى تَحْتِ السَّطْرِ الَّذِي فَوْقَهُ، ثُمَّ يَنْعَطِفُ إِلَى جِهَةِ التَّخْرِيجِ فِي الحَاشِيَةِ انْعِطَافًا يُشِيرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ يَبْدَأُ فِي الحَاشِيَةِ بِاللَّحقَ مُقَابِلًا لِلخَطِّ المُنْعَطِفِ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ، ويَكُونُ كِتَابُهَا صَاعِدًا إِلَى أَعْلَى الورَقَةِ حَتَّى يَنْتَهِيَ اللَّحقَ فِي سَطْرٍ هُنَاكَ أَوْ سَطْرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى مِقْدَارِهِ، ويَكْتُبُ آخِرَهُ: «صَحَّ»، وبَعْضُهُمْ يَكْتُبُ آخِرَهُ بَعْدَ التَّصْحِيحِ: «رجع»، وبَعْضُهُمْ يَكْتُبُ: «انْتَهَى اللَّحقُ»[١].

واخْتَارَ بَعْضُ أَهْلِ الصَّنْعَةِ مِنْ أَهْلِ أُفُقِنا، وهُو اخْتِيَارُ القَاضِي أَبِي مُحَمَّدِ ابْنِ خَلَّادٍ مِنْ أَهْلِ المَشْرِقِ ومَنْ وافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ- أَنْ يَكْتُبَ فِي آخِرِ اللَّحقِ الكَلِمَةَ المُتَّصِلَةَ بِهِ مِنَ الأُمِّ؛ لِيَدُلَّ عَلَى انْتِظَامِ الكَلَامِ[٢].

وقَدْ رَأَيْتُ هَذَا فِي غَيْرِ كِتَابٍ بِخَطِّ مَنْ يُلْتَفتُ إِلَيْهِ، ولَيْسَ عِنْدِي بِاخْتِيَارٍ حَسَنٍ؛ فَرُبَّ كَلِمَة قَدْ تَجِيءُ فِي الكَلَامِ مُكَرَّرَةً مَرَّتَيْنِ وثَلَاثًا لِمَعْنًى

---

(١) انظر «علوم الحديث» (ص ١٩٤). «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٨٥).

(٢) «المُحَدِّث الفَاصِل»، الفقرة رقم (٨٨١)، وقَارِن به.

صَحِيحٍ، فَإِذَا كَرَّرْنَا الحَرْفَ آخِرَ كُلِّ لَحَقٍ لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يُوافِقَ مَا يَتَكَرَّرُ حَقِيقَةً، أَوْ يُشْكِلَ أَمْرُهُ فَيُوجِبَ ارْتِيَابًا وزِيَادَةَ إِشْكَالٍ.

والصَّوابُ: التَّصْحِيحُ عِنْدَ آخِرِ تَمَامِ اللَّحقِ، ولَا فَرْقَ بَيْنَ آخِرِ سَطْرٍ مِنَ اللَّحقِ وبَيْنَ سَائِرِ سُطُورِ الكَلَامِ فِي انْتِظَامِ اللَّحقِ.

وفَائِدَةُ كِتَابِهِ صَاعِدًا فِي الحَاشِيَةِ إِلَى أَعْلَى الورَقَةِ؛ لِئَلَّا يَجِدَ بَعْدَهُ نَقْصًا وإِسْقَاطًا آخَرَ، فَإِنْ كُنَّا كَتَبْنَا الأَولَ نَازِلًا إِلَى أَسْفَلَ وجَدْنَا الحَاشِيَةَ بِهِ مَلأَى فَلَمْ نَجِدْ حَيْثُ نُخْرِجُهُ.

فَإِذا(١) كُنَّا كَتَبْنَا كُلَّ مَا وجَدْنَا صَاعِدًا فَمَا وجَدْنَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ نَقْص وجَدْنَا مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الحَاشِيَةِ نَقِيًّا لِإِلحَاقِهِ.

ولِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّخْرِيجُ أَبَدًا إِلَى جِهَةِ اليَمِينِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ خَرَجْتَ إِلَى جِهَةِ الشِّمَالِ رُبَّمَا وَجَدْتَ فِي السَّطْرِ نَفْسِهِ تَخْرِيجًا آخَرَ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ أَمَامَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُشْكِلُ التَّخْرِيجَانِ، فَيُضْطَرُّ إِلَى إِخْرَاجِهِ إِلَى جِهَةِ اليَمِينِ، فَتَلتَقِي عَطْفَةُ تَخْرِيجِ جِهَةِ الشِّمَالِ مَعَ عَطْفَةِ تَخْرِيجِ ذَاتِ اليَمِينِ أَوْ تُقَابِلُهَا؛ فَيَظْهَرُ كَالضَّرْبِ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الكَلَامِ، أَوْ يُشْكِلُ الأَمْر.

وإِذَا كَانَتِ العَطْفَةُ الأُولَى إِلَى جِهَةِ اليَمِينِ، وخَرَجَتِ الثَّانِيَةُ إِلَى جِهَةِ الشِّمَالِ لَمْ يَلتَقِيَا فَأُمِنَ مِنَ الإِشْكَالِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ النَّقْصُ فِي آخِرِ السَّطْرِ فَلَا وجْهَ إِلَى تَخْرِيجِهِ إِلَى جِهَةِ الشِّمَالِ؛ لِقُرْبِ التَّخْرِيجِ مِنَ اللَّحقِ، وسُرْعَةِ لِحَاقِ النَّاظِرِ بِهِ، ولَأَمِنَّا مِنْ نَقْصٍ بَعْدَهُ، كَمَا إِذَا كَانَ فِي أَولِ السَّطْرِ فَلَا وجْهَ إِلَّا تَخْرِيجُهُ لِليَمِينِ لِهَذِهِ العِلَّةِ ولِلعِلَّةِ الأُولَى.

---

(١) وقع في المَطبوع: «فإن» بدل «فإذا».

وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ يمرَّ عَطْفَةُ خَطِّ التَّخْرِيجِ مِنْ مَوْضِعٍ لِلنَّقْصِ دَاخِلِ الكِتَابِ حَتَّى يُلحِقَهُ بِأَولِ حَرْفٍ مِنَ اللَّحقِ بِالحَاشِيَةِ؛ لِيَأْتِيَ الكَلَامُ والخَطُّ كَالمُتَّصِلِ.

وهَذَا فِيهِ بَيَانٌ لَكِنَّهُ تَسْخِيمٌ لِلكِتَابِ وتَسْوِيدٌ لَهُ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَثُرَتِ الإِلحَاقَاتُ والنَّقْصُ، وقَدْ رَأَيْتُهُ فِي بَعْضِ الأُصُولِ.

وأَمَّا كُلُّ مَا يُكْتَبُ فِي الطُّرَرِ والحَواشِي مِنْ تَنْبِيهٍ أَوْ تَفْسِيرٍ أَوِ اخْتِلَافِ ضَبْطٍ فَلَا يَجِبُ أَنْ يخرجَ إِلَيْهِ، فَإِنْ ذَلِكَ يُدْخِلُ اللَّبْسَ، ويُحْسَبُ مِنَ الأَصْلِ، ولَا يخرجُ إِلَّا لِمَا هُو مِنْ نَفْسِ الأَصْلِ، لَكِنْ رُبَّمَا جعلَ عَلَى الحَرْفِ المُثْبَتِ بِهَذَا التَّخْرِيجِ كَالضَّبَّةِ أَوِ التَّصْحِيحِ؛ لِيَدُلَّ عَلَيْهِ.

❋[١١٧] وقَدْ حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ لَقِيتُهُ مِمَّنْ يَعْتَنِي بِهَذَا الشَّأْنِ: «أَنَّ كُتُبَ الحَكَمِ المُسْتَنْصِرِ بِاللهِ خَرَجت إِلَى أَهْلِ «بَيْت المُقَابَلَةِ والنَّسْخِ» بِقَصْرِهِ بِرُسُومٍ مِنْهَا بَعْضُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

❋[١١٨] قَالَ لَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ أَبُو عَلِيٍّ(١): «سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ عبد السَّلَام(٢) بن بُنْدَارٍ القِزْوِينِي(٣) يَقُولُ: أَنْشَدَنِي الشَّرِيفُ أَبُو عَلِيٍّ؛ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بن أَبِي مُوسَى الهَاشِمِيُّ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ:

(١) هو ابن سُكَّرَة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١) ورقم (١٧).
(٢) كان مُعتزليًّا، تُنْظَر ترجمتُه من «لسان الميزان» (١٣/٥) برقم (٥١٩٩).
(٣) وقع في المَطبوع: «القروي»، وهو تحريفٌ.

مَـنْ طَلَـبَ العِلـمَ والحَـدِيثَ فَـلَا ... يَضْـجَر مِـنْ خَمْسَـةٍ يُقَاسِـيهَا
دَرَاهِـمٌ لِلعُلُـومِ يَجْمَعُهَـا ... وعِنْـدَ نَشْـرِ الحَـدِيثِ يفْنِيهَـا(١)
يُضْـجِرُهُ الضَّـرْبُ فِـي دَفَـاتِرِهِ ... وكَثْـرَةُ اللَّحـقِ فِـي حَواشِـيهَا
يَغْسِـلُ أَثْوابَـهُ وبَزَّتَـهُ ... مِـنْ أَثَـرِ الحِبْـرِ لَـيْسَ يُنْقِيهـا»

[١١٩] وقَالَ القاضِي الإِمَامُ أبو الفَضْلِ؛ المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

خَيْـرُ مَـا يَقْتَنِـي اللَّبِيـبُ كِتَـابٌ ... مُحْكَـمُ النَّقْـلِ مُـتْقَنُ التَّقْيِيـدِ
خَطَّـهُ عَـارِفٌ نَبِيـلٌ وعَانَـاهُ ... فَصَـحَّ التَّبْيِـيضُ بِالتَّسْـوِيدِ
لَـمْ يَخُنْـهُ إِتْقَـانُ نَقْـطٍ وشَـكْلٍ ... لَا وَلَا عَابَـهُ لِحَـاقُ المَزِيـدِ
فَكَـأَنَّ التَّخْـرِيجَ فِـي طُرَّتَيْـهِ ... طُـرَرٌ صُـفِّفَتْ بِبِـيضِ الخُـدُودِ
فَيُنَاجِيـكَ شَخْصُـهُ مِـنْ قَرِيـبٍ ... ويُنَادِيـكَ نَصُّـهُ مِـنْ بَعِيـدِ
فَاصْـحَبَنْهُ تَجِـدْهُ خَيْـرَ جَلِـيسٍ ... واخْتَبِـرْهُ تَجِـدْهُ أُنْـسَ المُرِيـدِ

⁂

(١) وقع في المطبوع: «يقنيها»، وهو تصحيف.

باب في التصحيح والتمريض والتضبيب

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي: أَمَّا كِتَابَةُ «صَح» عَلَى الحَرْفِ فَهُو اسْتَثْبَاتٌ لِصِحَّةِ مَعْنَاهُ ورِوايَتِهِ، ولَا يُكْتَبُ «صَح» إِلَّا عَلَى مَا هَذَا سَبِيلُهُ؛ إِمَّا عِنْدَ لَحَقِهِ، أَوْ إِصْلَاحِهِ، أَوْ تَقْيِيدِ مُهْمَلِهِ، وشَكْلِ مُشْكِلِهِ؛ لِيُعْرَفَ أَنَّهُ صَحِيحٌ بِهَذِهِ السَّبِيلِ، قَدْ وقفَ عَلَيْهِ عِنْدَ الرِّوايَةِ، واهْتبَلَ بِتَقْيِيدِهِ.

فَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ غَيْرَ صَحِيحٍ فِي اللِّسَانِ؛ إِمَّا فِي إِعْرَابِهِ، أَوْ بَيَانِهِ، أَوْ فِيهِ اخْتِلَالٌ مِنْ تَصْحِيفٍ أَوْ تَغْيِيرٍ، أَوْ نَقَصَتْ كَلِمَةٌ مِنَ الجُمْلَةِ أَخَلَّتْ بِمَعْنًى، أَوْ بُتِرَ مِنَ الحَدِيثِ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ؛ إِمَّا لِتَقْصِيرٍ فِي حِفْظِ رَاوِيه، أَو لِلاخْتِصَارِ وتَبْيِينِ عَيْنِ الحَدِيثِ بِلَفْظَةٍ مِنْهُ لَا بِإِيرَادِهِ عَلَى وجْهِهِ، وهُو البَابُ الَّذِي يُسَمِّيهِ أهلُ الصَّنْعَة «الأَطْرَاف»(١)، أَوْ بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ قَلَبَ مَفْهُومَهُ ونَثَرَ مَنْظُومَهُ،

---

(١) كذا في (أ) و(ج)، وهو الصَّواب، وفي (ب) و(د): «الاضطراب»، ووقع في المَطبوع: «الأعراف»، وليس بشيء.

والأطراف: جمع طَرَف، وهو نوعٌ من المُصَنَّفات في الحديث ظَهَرَ هذا النَّوع من التَّصنيف في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس عندما تَمَّ تَصنيف أكثر أنواع كتب الحديث، فاحتاج الناسُ إلى معرفة دلالة الحديث وأطراف الأسانيد في الكتب المُصَنَّفة؛ فيُذكر فيه طرفُ الحديث الدَّال على بقيته مع جَمْع أسانيده؛ إمَّا على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقييد بكتبٍ مَخصوصة.

=

فَهَذَا الَّذِي جَرَتْ عَادَةُ أَهْلِ التَّقْيِيدِ أَنْ يَمُدُّوا عَلَيْهِ خَطًّا أَوَّلُهُ مِثْلُ الصَّادِ، ولَا يلزقُ بِالكَلِمَةِ المُعَلَّمِ عَلَيْهَا؛ لِئَلَّا يُظَنَّ ضَرْبًا، ويُسَمُّونَهُ «ضَبَّة»، ويُسَمُّونَهُ «تَمْرِيضًا».

وكَأَنَّهَا صَادُ التَّصْحِيحِ كُتِبَتْ بِمَدَّتِهَا وحُرِفَتْ حَاؤُهَا؛ لِيُفَرَّقَ بَيْنَهَا وبَيْنَ مَا صَحَّ لَفْظًا ومَعْنًى، وذَلِكَ أَنَّهُ صَحَّ مِنْ جِهَةِ الرِّوايَةِ وضَعُفَ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى، فَلَمْ يُكْمَل عَلَيْهِ التَّصْحِيحُ، وكُتِبَ عَلَيْهِ هَذَا عَلَامَةً عَلَى مَرَضِهِ، ولِئَلَّا يُرْتَابَ فِي صِحَّةِ رِوايَتِهِ، ويَظُنُّ النَّاظِرُ فِي كِتَابِهِ مَهْمَا وقَفَ عَلَيْهِ يَوْمًا مَلْحُونًا أَوْ مُغَيَّرًا أَنَّهُ مِنْ وَهْمِهِ وغَلَطِهِ لَا مِنْ صِحَّةِ سَمَاعِهِ.

فَنَبَّهَ- بِالتَّمْرِيضِ عَلَيْهِ- عَلَى وُقُوفِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ السَّمَاعِ، ونَقْلِهِ عَلَى مَا هُو عَلَيْهِ، ولَعَلَّ غَيْرَهُ قَدْ يُخَرِّجُ لَهُ وجْهًا صَحِيحًا، ويظهرُ لَهُ فِي صِحَّةِ مَعْنَاهُ ولَفْظِهِ حُجَّةٌ لَمْ تَظْهَرْ لِهَذَا؛ فَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلمٍ عَلِيمٍ(١).

=

ومن أشهر كتب الأطراف:

١- «أطراف الصَّحيحين» لأبي مَسعود الدِّمشقي، المُتوفى سنة (٤٠١هـ).

٢- و«أطراف الكتب الخَمسة»، لأبي العباس الأزدي، لا يُعرف تاريخ وفاته.

٣- و«أطراف الكتب السِّتة»؛ الخمسة المُتَقَدِّمة مع ابنِ ماجه، لأبي الفَضْل؛ محمد بن طاهر المَقدسي، المتوفى سنة (٥٠٧هـ).

٤- و«تُحفة الأشراف» للمزي (٧٤٢هـ)، جَمَعَ فيه أطراف الكتب السِّتة و«مَرَاسيل أبي داود»، و«شمائل الترمذي»، و«العِلل الصَّغير» له، و«عَمل اليوم والليلة» للنسائي، وغيرها من المُصَنَّفات في ذلك، ويُنظر «مُعجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» (ص ٤٠) للأعظمي.

(١) يُنظر نحو هذا في «مشارق الأنوار» (٤/١) للمُصَنِّف.

قَالَ القَاضِي: ولِهَذَا قَدْ شَاهَدْنَا مِن الإِصْلَاحَاتِ لِمِثْلِ هَذَا لِبَعْضِ المُتَجَاسِرِينَ وأَكْثَرُهُمْ مِنَ المُحْدَثِينَ والمُتَأَخِّرِينَ مَا الصَّوابُ فِيمَا أَنْكَرُوهُ، وعَيْنُ الخَطَأِ مَا أَصْلَحُوهُ(١).

ومَنْ وقَفَ عَلَى مَا رَسَمْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا المُسَمَّى بِـ«مَشَارِق الأَنْوارِ عَلَى صِحَاحِ الآثَارِ» شَهِدَ لَهُ بِصِحَّةِ مَا ادَّعَيْنَاهُ(٢).

❋[١٢٠] قَرَأْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللهِ؛ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْر الحُمَيدِي نَزِيل بَغْدَاد: أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ؛ الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ المِصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو مَرْوانَ؛ عَبْد المَلِكِ(٣) بن زِيَادَة الله بن عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ؛ إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ: هُو ابْنُ الإِفْلِيلِيِّ(٤) اللُّغَوِيُّ، قَالَ: «كَانَ شُيُوخُنَا مِنْ أَهْلِ الأَدَبِ يَتَعَالَمُونَ أَنَّ الحَرْفَ إِذَا كُتِبَ عَلَيْهِ «صح»- بِصَادٍ وحَاءٍ- أَنَّ ذَلِكَ عَلَامَةٌ لِصِحَّةِ الحَرْفِ؛ لِئَلَّا يَتوهَّمَ مُتوهِّمٌ عَلَيْهِ خَلَلًا ولَا نَقْصًا، فَوضعُ حَرْفٍ كَامِلٍ عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ.

وإِذَا كَانَ عَلَيْهِ صَادٌ مَمْدُودَةٌ دُونَ حَاءٍ كَانَ عَلَامَةً أَنَّ الحَرْفَ سَقِيمٌ إِذْ وُضِعَ عَلَيْهِ حَرْفٌ غَيْرُ تَامٍ؛ لِيَدُلَّ نَقْصُ الحَرْفِ عَلَى اخْتِلَالِ الحَرْفِ، ويُسَمَّى ذَلِكَ

---

(١) يُرِيد بهذا شيخه أبا الوليد هِشام بن أحمد الوَقَّشِيَّ، ذكر هذا عن المُصَنِّف السَّخاويُّ في «فتح المغيث» (٣/ ٧٠، ٧١).

(٢) يُنظر (١/ ٤) من «المشارق».

(٣) تُنْظَر ترجمتُه في «جذوة المقتبس» برقم (٦٣٠)، و«الصِّلَة» (١/ ٤٥٧) برقم (٧٧٢).

(٤) بكسر الهمزة وفاء- نِسبة إلى «إفْلِيل»: قرية بـ«رأس عين» من أرض الجزيرة، لِكَوْن سَلَفه نَزَلُوها. «فتح المغيث» (٣/ ٧١)، «ذَيْل لُبِّ اللباب في تحرير الأنساب» (ص ٦٧) للوفائي.

الحَرْفُ أَيْضًا: «ضَبَّة»، أَيْ: أَنَّ الحَرْفَ مُقْفَلٌ بِهَا لَا يَتَّجِهُ لِقِرَاءَةٍ، كَمَا أَنَّ الضَّبَّةَ مُقْفَلٌ بِهَا[1].

(١) نقل كلام ابن الإفليلي هذا ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص ١٩٧)، والزركشي في «النكت على مُقدِّمة ابن الصَّلاح» (٥٨٨/٣)، والأبناسي في «الشَّذا الفيَّاح» (٣٤٦/١)، ونقله عن «الإلماع» العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٨٧/١)، وقول ابن الإفليلي هذا عند الحُميدي في «جذوة المُقتبس» (ص ٢١٥) بنصِّه الذي ذكره المُصَنِّف هنا، ونَقَلَه عن الحُميدي كذلك ياقوت الحَموي في «معجم الأُدباء» (١٢٣/١)، وأعقبه بقوله: «وهذا كلامٌ عليه طلاوةٌ من غير فائدة تامَّة، وإنما قَصدوا بِكَتْبِهم على الحرف «صح» إن كان شاكًّا في صحة اللفظة، فلمَّا صَحَّت له بالبحث خَشِي أن يُعاوده الشَّكُّ فكتب عليها: «صح»؛ لِيزول شَكُّه فيما بعد، ويَعلم هو أنَّه لم يَكتب عليها «صح» إلا وقد انقضى اجتهادُه في تصحيحها، وأمَّا الضَّبَّة التي صُورتها «صـ» فإنَّما هو نصف «صح» كَتَبَه على شيءٍ فيه شكٌّ؛ ليبحث عنه فيما يستأنفه، فإذا صَحَّت له أتمَّها بحاء، فيَصير «صح»، ولو عَلَّم عليها بغير هذه العلامة؛ لَتَكَلَّف الكَشْط، وإعادة كَتْبه «صح» مكانها». اهـ

بابٌ في الضَّرْبِ والحَكِّ والشَّقِّ والمحْوِ

❊[١٢١] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَصْبَهَانِيُّ مِنْ كِتَابِهِ، أَخْبَرَنَا الصَّيْرَفِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا النَّهَاوِنْدِيُّ، حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ بن خَلَّادٍ، قَالَ: قَالَ أَصْحَابُنَا: «الحَكُّ تُهْمَةٌ، وأَجْودُ الضَّرْبِ أَلَّا يطمسَ الحَرْف المَضْرُوب عَلَيْهِ، بَل يخطُّ مِنْ فَوْقِهِ خَطًّا جَيِّدًا بَيِّنًا يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِهِ، ويقرأ مِنْ تَحْتِهِ مَا خُطَّ عَلَيْهِ»(١).

❊[١٢٢] سَمِعْتُ شَيْخَنَا أَبَا بَحْرٍ؛ سُفْيَانَ(٢) بْنَ العَاصِي الأَسَدِيَّ يَحْكِي عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «كَانَ الشُّيُوخُ يَكْرَهُونَ حُضُورَ السِّكِّينِ مَجْلِسَ السَّماع حَتَّى لَا يُبشر شَيْءٌ؛ لِأَنَّ مَا يبشر مِنْهُ [ما](٣) قَدْ يَصِحُّ مِنْ رِوايَةٍ أُخْرَى، وقَدْ يُسْمَعُ الكِتَابُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى شَيْخٍ آخَرَ يَكُونُ مَا بشرَ وحكَّ مِنْ

(١) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٨٠)، ورواه الخطيب في «الجامع» (١/٢٧٨) برقم (٥٨٧) من طريق أحمد بن إسحاق، عن أبي مُحَمَّد بن خَلَّاد به.

(٢) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٧).

(٣) كذا في جميع نُسَخ المَخطوط، وسَقطت «ما» في (أ)، وأُلحقت في حاشية المَخطوط، وضُبِّب عليها، وأمَّا أحمد صقر فقد حَذَفَها من نُسخته، والذين نَقَلوا عن المُصَنِّف؛ كابن الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص ١٩٩)، والعِراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٩٠)، والأبناسي في «الشَّذا الفَيَّاح» (١/٣٤٧)، وزكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (ص ٣٩٥) عندهم «رُبَّما يَصِحُّ» بدل «ما قد يَصِحُّ».

رِوايَةِ هَذَا صَحِيحًا فِي رِوايَةِ الآخَرِ؛ فَيحتاجُ إِلَى إِلحَاقِهِ بَعْدَ أَنْ بَشَرَهُ، وهُو إِذَا خَطَّ عَلَيْهِ وأَوْقَفَهُ مِنْ رِوايَةِ الأَولِ وصَحَّ عِنْدَ الآخَرِ اكْتَفَى بِعَلَامَةِ الآخَرِ عَلَيْهِ بِصِحَّتِهِ.

واخْتَلَفَتِ اخْتِيَارَاتُ الضَّابِطِينَ فِي الضَّرْبِ؛ فَأَكْثَرُهُمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَدِّ الخَطِّ عَلَيْهِ، لَكِنْ يَكُونُ هَذَا الخَطُّ مُخْتَلِطًا بِالكَلِمَاتِ المَضْرِوبِ عَلَيْهَا، وهُو الَّذِي يُسَمَّى: «الضَّرْب والشَّق»(١).

ومِنْهُم مَنْ لَا يَخْلِطُهُ ويُثْبِتُهُ فَوْقَهُ، لَكِنَّهُ يَعْطِفُ [طَرَفَي](٢) الخَطِّ عَلَى أَوَّلِ المُبْطَلِ وآخِرِهِ؛ لِيُمَيِّزَهُ مِنْ غَيْرِهِ.

ومِنْهُم مَنْ يَسْتَقْبِحُ هَذَا ويَرَاهُ تَسْوِيدًا وتَطْلِيسًا فِي الكِتَابِ، بَل يُحَوِّقُ عَلَى الكَلَامِ المَضْرُوبِ عَلَيْهِ بِنِصْفِ دَائِرَةٍ، وكَذَلِكَ فِي آخِرِهِ.

وإِنْ كَثُرَ، فَرُبَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ كُلِّ سَطر وآخره مِنَ المَضْرُوبِ عَلَيْهِ لِلبَيَانِ، ورُبَّمَا اكْتَفَى بِالتَّحْوِيقِ عَلَى أَوَّلِ الكَلَامِ وآخِرِهِ، ورُبَّمَا كَتَبَ عَلَيْهِ «لَا» فِي أَوَّلِهِ و«إِلَى» فِي آخِرِهِ، ومِثْلُ هَذَا يَصْلُحُ فِيمَا صَحَّ فِي بَعْضِ الرِّوايَاتِ وسَقَطَ مِنْ

---

(١) **قال العِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «التَّقييد والإيضاح» (ص ١٢٦)**: «الشَّق- بفتح الشِّين المُعجمة وتشديد القاف، وهذا الاصطلاح لا يَعرفه أهلُ المَشرق، ولم يذكره الخطيبُ في «الجامع» ولا في «الكفاية»، وهو اصطلاحٌ لأهل المَغرب، وذكره القاضي عِياضٌ في «الإلماع»...».اهـ.

(٢) وقع في المَطبوع: «طرف»، وما أثبته من نُسخ المَخطوط هو كذلك عند مَن نَقَلَ عن المُصَنِّف؛ منهم: ابن الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص ٢٠٠)، والأبناسي في «الشَّذا الفَيَّاح» (٣٤٧/١)، والبقاعي في «النُّكَت الوَفِيَّة» (١٧٥/٢)، وَشَرَحَهُ بقولِه: «أي: حتى يكون كالباء المَقلوبة».

بَعْضِ حَدِيثٍ أَوْ مِنْ كَلَامٍ، وقَدْ يَكتَفِي في مِثْلِ(١) هَذَا بِعَلَامَةِ مَنْ ثَبتَتْ لَهُ فَقَط، أَو بِإِثْبَات «لَا» و«إِلَى» فَقَطْ.

وأَمَّا مَا هُو خَطَأٌ مَحْضٌ فَالتَّحْوِيقُ التَّامُ عَلَيْهِ، أَوْحَكُّهُ أَوْلَى.

ومِن الأَشْيَاخ المُحْسِنِينَ لِكُتُبِهِمْ مَنْ يَسْتَقْبِحُ فِيهَا الضَّرْبَ والتَّحْوِيقَ، ويَكْتَفِي بِدَائِرَةٍ صَغِيرَةٍ أَوَّلَ الزِّيَادَةِ وآخِرَهَا، ويُسَمِّيهَا: «صِفْرًا»، كَمَا يُسَمِّيهَا أَهْلُ الحِسَابِ، ومَعْنَاهَا: خُلُوُّ مَوْضِعِهَا عِنْدَهُمْ عَنْ عَدَدٍ، كَذَلِكَ تُشْعِرُ هُنَا بِخُلُوِّ مَا بَيْنَهُمَا عَنْ صِحَّةٍ(٢).

واخْتَلَفَ أَهْلُ الإِتْقَانِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ فِي الحَرْفِ إِذَا تَكَرَّرَ واحتِيج(٣) إِلَى الضَّرْبِ عَلَى أَحَدِهما وإِبْطَالِهِ: أَيُّهما أَوْلَى بِهِ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْلَاهُمَا بِالإِبْقَاءِ الأَولُ؛ لِأَنَّهُ صَحِيحٌ، ويُبْطِلُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ هُو الخَطَأُ والمُسْتَغْنَى عَنْهُ.

وقَالَ آخَرُونَ: أَوْلَاهُمَا بِالإِبْقَاءِ أَجْودُهُمَا صُورَةً، وأَحْسَنُهُمَا كتْبَةً(٤).

وأَرَى أَنَا إِنْ كَانَ الحَرْفُ تَكَرَّرَ فِي أَوَّلِ سَطْرٍ مَرَّتَيْنِ أَنْ يُضْرَبَ عَلَى الثَّانِي؛ لِئَلَّا يطمسَ أَوَّل السَّطْرِ ويسخم.

وإِنْ كَانَ تَكَرَّرَ فِي آخِرِ سَطْرٍ وأَوَّلِ الَّذِي بَعْدَهُ فَلْيُضْرب عَلَى الأَولِ الَّذِي فِي آخِرِ السَّطْرِ.

---

(١) في (أ): «بمثل».
(٢) نَقَلَ هذا النَّصَّ عن المُصَنِّف العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٩٢).
(٣) وقع في المَطبوع: «واحتاج».
(٤) كذا كُتِبَت في جميع نُسخ المَخطوط: «كتْبَة».

وإِنْ كَانَا جَمِيعًا فِي آخِرِ سَطْرٍ فليضرب عَلَى الأَولِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ مِنْ سَلَامَةِ أَوائِلِ السُّطُورِ وأَواخِرِهَا أَحْسَنُ فِي الكِتَابِ وأَجْمَلُ لَهُ إِلَّا إِذَا اتَّفَقَ آخِرُ سَطْرٍ وأَولُ آخِر، فَمُرَاعَاةُ الأَولِ مِنَ السَّطْرِ أَوْلَى.

وهَذَا عِنْدِي إِذَا تَسَاوتِ الكَلِمَاتُ فِي المَنَازِلِ؛ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِثْلُ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَكَرَّرَ أَحَدُهُمَا، فَيَنْبَغِي أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا فِي الخَطِّ ويُضْرَبَ بَعْدُ عَلَى المُتَكَرِّرِ مِنْ ذَلِكَ كَانَ أَوَّلًا أَوْ آخِرًا، وكَذَلِكَ الصِّفَةُ مَعَ المَوْصُوفِ، وشِبْهُ هَذَا، فَمُرَاعَاةُ هَذَا مُضطرٌّ لِلفَهْمِ، ورُبَّمَا أَدْخَلَ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالضَّرْبِ والإبطال(١) إِشْكَالًا وتَوقُّفًا، فَمُرَاعَاةُ المَعَانِي والِاحْتِيَاطِ لَهَا أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ تَحْسِينِ الصُّورَةِ فِي الخَطِّ.

❁[١٢٣] أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ العَاصِي الأَسَدِيُّ، أَخْبَرَنَا القَاضِي أَبُو الوليدِ الكناني(٢)، أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ؛ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ المَعَافِرِيُّ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بن سُحْنُون، حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنا جَرِيْرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، قَالَ: «كَانَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ يَقُولُ: «مِنَ المُرُوءَةِ أَنْ يُرَى فِي ثَوْبِ الرَّجُلِ وشَفَتَيْهِ مِدَادٌ»(٣).

---

(١) وقع في المَطبوع: «الاتصال»، وهو تصحيفٌ.

(٢) كذا في (أ) و(ب) و(ج): «الكناني»، وفي (د) ضَرَبَ على «الكناني»، وكَتَبَ في الحاشية: «الوَقَّشِي»، والوَقَّشي والكناني واحدٌ، وإنما أثبتُّ ما اتَّفقت عليه أكثرُ النُّسخ، والمُصَنِّف عندما ترجم لتلميذ الكناني: سفيان بن العاصي في «الغُنْيَة» قال: «وسَمِع أبا الوليد الكنانيَّ، وبه كان اختصاصه، وعليه تقييده، ومنه استفادته...».

وله ترجمة في «الصِّلَة» (٢/٢٩٧) برقم (١٤٣٧)، وهو هشام بن أحمد بن خالد بن هشام الكناني، يُعرف بالوقَّشي من أهل طُلَيْطِلَة، مات سنة (٤٨٩ هـ).

(٣) «علوم الحديث» (ص ٢٠١)، «الشَّذا الفَيَّاح» (١/٣٤٩)، «النُّكت الوَفِيَّة» (٢/١٧٢).

قَالَ(١): «وفِي مِثْلِ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوازِ لَعْقِ الكِتَابِ بِلِسَانِهِ».
وكَانَ سُحْنُون رُبَّمَا كَتَبَ الشَّيْءَ، ثُمَّ لَعِقَهُ(٢).

۞۞

(١) والقائل: هو سحنون رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
(٢) استغرب ابنُ الصَّلاح فِعل سحنون هذا، بَيْدَ أنَّه مع استغرابه له يَرَى أنَّه أَسْلَمُ طُرُقِ المَحو. يُنظر «علوم الحديث» (ص ٢٠١).

باب تحري الرواية والمجيء باللفظ ومن رخص [من][(١)] العلماء في المعنى ومن منع

لَا خِلَافَ أَنَّ عَلَى الجَاهِلِ والمُبتدئ ومَنْ لَمْ يَمْهَر فِي العِلمِ، ولَا تَقَدَّمَ فِي مَعْرِفَةِ تَقْويم[(٢)] الأَلفَاظِ، وتَرْتِيبِ الجُمَلِ، وفَهْمِ المَعَانِي: أَنْ لَا يَكْتُبَ ولَا يَرْوِيَ ولَا يَحْكِيَ حَدِيثًا إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ، وأَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ التَّعْبِيرُ[(٣)] بِغَيْرِ لَفْظِهِ المَسْمُوعِ؛ إِذْ جَمِيعُ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ ذَلِكَ تَحَكُّمٌ بِالجَهَالَةِ، وتَصَرُّفٌ عَلَى غَيْرِ حَقِيقَةٍ فِي أُصُولِ الشَّرِيعَةِ، وتَقَوُّلٌ عَلَى اللهِ ورَسُولِهِ مَا لَمْ يُحِطْ بِهِ عِلمًا.

وقَدِيمًا هَابَ الصَّحَابَةُ- رِضْوانُ اللهِ عَلَيْهِمْ فَمَنْ بَعْدَهمْ- الحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وتَبْدِيلَ اللَّفْظِ المَسْمُوعِ مِنْهُ، وحَضَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وأَمَرَ بِإِيرَادِ مَا سُمِعَ مِنْهُ كَمَا سُمِعَ:

❁[١٢٤] حَدَّثَنَا القَاضِي الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الحُسَيْنُ[(٤)] بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّدَفِيُّ سَمَاعِي عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثنا القَاضِي أَبُو الولِيدِ البَاجِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو ذَرٍّ الهَرَوِيُّ،

(١) ما بين المعقوفتين لا يُوجد في (أ) و(ج)، ومُثبت في (ب) و(د)، وساقطٌ من المَطبوع.
(٢) وقع في المَطبوع: «تقديم».
(٣) في (ب) و(د): «التغيير».
(٤) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

حَدَّثَنا أَبُو إِسْحَاقَ وأَبُو الهَيْثَمِ وأَبُو مُحَمَّد، قَالُوا: حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الله الفَرَبْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الله البُخَارِيُّ، حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ مَنْصُورًا، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، حَدَّثَنِي البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُل: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ؛ رَغْبَةً ورَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلجَأَ ولَا مَنْجَى إِلَّا إِلَيْكَ؛ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلتَ، وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلتَ؛ فَإِنْ مِتَّ مِتَّ عَلَى الفِطْرَةِ، واجْعَلهُ آخِرَ مَا تَقُولُ**». فَقُلتُ أَسْتَذْكِرُهُنَّ: ورَسُولكَ الَّذِي أَرْسَلتَ. فَقَالَ: «**لَا، ونَبِيكَ الَّذِي أَرْسَلتَ**»(١).

❃[١٢٥] وأَخْبَرَنَا قَالَ: أَخْبَرَنَا المُبَارَكُ بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو الحَسَنِ النَّهَاوَنْدِيُّ، حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو جَعْفَرٍ الحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنا عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَان، حَدَّثَنا حَفْصٌ، حَدَّثَنا الأَعْمَشُ، حَدَّثَنا عمارَةُ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: «كَانَ عَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ يَمْكُثُ السَّنَةَ لَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَخَذَتْهُ الرِّعْدَةُ، ويَقُولُ: أَوْ هَكَذَا، أَوْ نَحْوُهُ، أَوْ شبهُهُ»(٢).

---

(١) البخاري برقم (٢٤٧) و(٦٣١١) و(٦٣١٣)، ومسلم برقم (٢٧١٠).

(٢) الأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧٣٠) بتحقيقي من الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، ورواه الطبرانيُّ في «المُعجم الكبير» (١٢٤/٩) برقم (٨٦٢٦) من طريق زكريا بن أبي عدي، عن حفص- وهو النخعي- به، وهو أَثَرٌ صحيحٌ.

وقَالَ صَلَوَاتُ الله وسَلَامُهُ عَلَيْهِ: «**نَضَرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، ورُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُو أَفْقَهُ مِنْهُ، ورُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»(١).

ثُمَّ اخْتَلَفَ السَّلَفُ وأَرْبَابُ الحَدِيثِ والفِقْهِ والأُصُولِ: هَل يَسُوغُ ذَلِكَ لِأَهْلِ العِلمِ فَيُحَدِّثُونَ عَلَى المَعْنَى، أَو لَا يُبَاحُ لَهُمْ ذَلِكَ؟

فَأَجَازَهُ جُمْهُورُهُمْ إذا(٢) كَانَ ذَلِكَ مِنْ مُشْتَغِلٍ بِالعِلمِ، نَاقِدٍ لِوُجُوهِ تَصَرُّفِ الأَلفَاظِ، والعِلمِ بِمَعَانِيهَا ومَقَاصِدِهَا، جَامِعٍ لِمَوادِّ المَعْرِفَةِ بِذَلِكَ، ورُوِيَ عَنْ مَالِكٍ نَحْوُهُ.

ومَنَعَهُ آخَرُونَ، وشَدَّدُوا فِيهِ مِنَ المُحَدِّثِينَ والفُقَهَاءِ، ولَمْ يُجِيزُوا ذَلِكَ لِأَحَدٍ، ولَا سَوغُوا إِلَّا الإِتْيَانَ بِهِ عَلَى اللَّفْظِ نَفْسِهِ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغَيْرِهِ، ورُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا، وشَدَّدَ مَالِكٌ الكَرَاهِيَةَ فِيهِ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ورُوِيَ عَنْهُ فِي سَمَاعِ أَشْهَبَ: أَمَّا فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى أَلفَاظِهِ، ورَخَّصَ فِيهِ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، وفِي التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ، وفِي الزِّيَادَةِ والنَّقْصِ.

وحَمَلَ أَئِمَّتُنَا هَذَا مِنْ مَالِكٍ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ كَمَا قَالَ، ولَا يُخَالِفُهُ أَحَدٌ فِي هَذَا، وأَنَّ الأَوْلَى والمُسْتَحَبَّ المَجِيء بِنَفْسِ اللَّفْظِ مَا اسْتُطِيعَ.

❁[١٢٦] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ القَاضِي، حَدَّثَنا ابْنُ قَاسِمٍ، حَدَّثَنا ابْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ الغَافِقِيُّ، حَدَّثَنا الذُّهْلِيُّ، حَدَّثَنا جَعْفَر، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ

---

(١) تَقَدَّمَ تخريجُه برقم (٥)، وهو حديثٌ مُتواترٌ.

(٢) وقع في المَطبوع: «إن» بدل «إذا».

ابْنُ مُوسَى، سَمِعْتُ مَعْنَ بْنَ عِيسَى يَقُولُ: «كَانَ مَالِكٌ يَتَّقِي فِي حَدِيثِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البَّاءَ والتَّاءَ ونَحْوهُمَا»(١).

❁[١٢٧] وحَدَّثَنَا بِسَنَدِهِ عَنِ الغَافِقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو إِسْحَاق بن شَعْبَانَ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: «أَمَّا حَدِيثُ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى أَلْفَاظِهِ»(٢).

ومَا قَالَهُ رَحِمَهُ اللهُ الصَّوابُ؛ فَإِنَّ نَظَرَ النَّاسِ مُخْتَلِفٌ، وأَفْهَامَهُمْ مُتَبَايِنَةٌ، وفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ورُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُو أَفْقَهُ مِنْهُ**»، فَإِذَا أَدَّى اللَّفْظَ أَمِنَ الغَلَطَ، واجْتَهَدَ كُلُّ مَنْ بُلِّغَ إِلَيْهِ فِيهِ، وبَقِيَ عَلَى حَالِهِ لِمَنْ يَأْتِي بَعْدُ، وهُو أَنْزَهُ لِلرَّاوِي، وأَخْلَصُ لِلمُحَدِّثِ.

ولَا يُحْتَجُّ بِاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِي نَقْلِ الحَدِيثِ الواحِدِ بِأَلفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ فَإِنَّهُمْ شَاهَدُوا قَرَائِنَ تِلكَ الأَلفَاظِ وأَسْبَابَ تِلكَ الأَحَادِيثِ، وفَهِمُوا مَعَانِيهَا حَقِيقَةً؛ فَعَبَّرُوا عَنْهَا بِمَا اتَّفَقَ لَهُمْ مِنَ العِبَارَاتِ؛ إِذْ كَانَتْ مُحَافَظَتُهُمْ عَلَى مَعَانِيهَا الَّتِي شَاهَدُوهَا والأَلفَاظُ تَرْجَمَةً عَنْهَا.

---

(١) رواه أبو نُعيم في «الحلية» (٣٤٧/٦) برقم (٨٨٦٠)، من طريق جعفر به، **وجعفر**: هو جعفر بن محمد الفِريابي، ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص ١٧٨) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي، عن إسحاق بن موسى به، وهو أَثَرٌ ثابتٌ عن مالك.

(٢) رواه الجوهريُّ في «مسند الموطأ» (١٠٢/١) برقم (٤٦) من طريق ابن شعبان به، ورواه الهروي في «ذم الكلام» (١٢٣/٤) برقم (٨٨٤) من طريق إسحاق بن الحسن عن سعيد بن عفير به، ورواه الخطيب في «الجامع» (٣٤/٢) برقم (١١٠٢) من طريق الحسن بن جعفر الزَّيَّات، عن يحي بن أيوب به.

وأَمَّا مَنْ بَعْدَهُمْ فَالمُحَافَظَةُ أَوْلَى عَلَى الأَلفَاظِ المُبَلَّغَةِ إِلَيْهِم الَّتِي مِنْهَا تُسْتَخْرَجُ المَعَانِي، فَمَا لَمْ تُضْبَطِ الأَلفَاظُ وتُتَحَرَّى، وتُسُومِحَ فِي العِبارات والتَّحَدُّثِ عَلَى المَعْنَى انْحَلَّ النَّظْمُ، واتَّسَعَ الخَرْقُ.

وجَوازُ ذَلِكَ لِلعَالِمِ المُتَبَحِّرِ مَعْنَاهُ عِنْدِي عَلَى طَرِيقِ الِاسْتَشْهَادِ والمُذَاكَرَةِ والحُجَّةِ وتَحَرِّيهِ فِي ذَلِكَ مَتَى أَمْكَنَهُ أَوْلَى، كَمَا قَالَ مَالِكٌ، وفِي الأَدَاءِ والرِّوايَةِ آكَدُ.

وكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي الحَدِيثِ بِبَعْضِ الحَدِيثِ وفَصْلٍ مِنْهُ، واسْتِخْرَاجِ نُكْتَةٍ مِنْهُ وسُنَّةٍ لَا تَعَلُّقَ لَهَا بِمَا بَقِيَ، كَاخْتِلَافِهِمْ فِي الحَدِيثِ عَلَى المَعْنَى، وهَذَا أَحَبُّ لِأَهْلِ العِلمِ بِتَفَاصِيلِ الكَلَامِ وجُمَلِهِ، وقَدْ تَقَصَّيْنَا الكَلَامَ فِي هَذَا فِي كِتَابِ «الإِكْمَال لِشَرْحِ كِتَابِ مُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ فِي الصَّحِيحِ»(١).

❀❀

(١) يُنظر «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم» (١/٩٤) للمُصَنِّف.

باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن، والاختلاف في ذلك

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ عِيَاض المُؤَلِّف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

❁[١٢٨] حَدَّثَنَا الفَقِيهَانِ: أَبُو مُحَمَّدٍ(١)؛ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الخُشَنِيُّ، وعَبْدُ الرَّحْمَن(٢) بن مُحَمَّدِ بْنِ عَتَّابٍ؛ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِمَا، قَالَا: حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ(٣)؛ حَاتِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ القَابِسِيُّ الفَقِيهُ(٤)، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الحَسَنِ بْنَ هَاشِمٍ(٥) المِصْرِي يَقُولُ: «سُئِلَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ عَنِ اللَّحْنِ فِي الحَدِيثِ! فَقَالَ: إِنْ كَانَ شَيْئًا تَقُولُهُ العَرَبُ- وإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ لُغَةِ قُرَيْشٍ- فَلَا يُغَيَّرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَلِّمُ النَّاسَ بِلِسَانِهِمْ، وإِنْ

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٧).

(٢) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٦).

(٣) يُعرف بابن الطَّرَابُلُسي، له ترجمةٌ في «الصِّلَة» (٢٢٢/١) برقم (٣٥٤).

(٤) هو أبو الحَسَن؛ علي بن محمد بن خلف المعافري الفروي، وَصَفَه الذَّهبيُّ بالحافظ المُحَدِّث الفقيه الإمام عَلَّامة المَغرب. يُنظر «تذكرة الحُفَّاظ» (١٠٧٩/٣)، ترجمة برقم (٩٨٢).

(٥) كذا في (ب) و(ج) و(د)، ووقع في (أ): «هشام»، ونَقَلَ الزَّركشيُّ في «نُكَتِه» النَّصَّ من كتاب «الملخص» للقابسي، وهو عنده: «هاشم البَصري» بدل «المِصري»، وكذا «سُئل أبو عمران النسوي» بدل «أبو عبد الرَّحمن النسائي». يُنظر «النُّكت» (٦٢٢/٣).

كَانَ مَا لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ العَرَبِ فَرَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَلْحَنُ.

❁[١٢٩] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله التَّمِيمِيُّ، والوزِيرُ أَبُو الحُسَيْنِ بْنُ سراجٍ الحافِظُ؛ بِسَمَاعِي عَلَيْهِما، قالا[١]: حَدَّثَنا أَبُو مَرْوانَ بْنُ سراجٍ الحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرو[٢] بن أبي بَكْر[٣] السَّفَاقُسِي، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الله الفَسَوِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو سُلَيْمَانَ البُسْتِيُّ الخَطَّابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي دَاوُدَ السِّنْجِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الأَصْمَعِيَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَخْوفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ العِلمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[٤]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ؛ فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ ولَحَنْتَ فِيهِ- كَذَبْتَ عَلَيْهِ»[٥].

❁[١٣٠] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ[٦] بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ كِتَابِهِ، حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ بْنُ الحَمَامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ؛ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله؛ أَحْمد بن إِسْحَاقَ، حَدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ القَاضِي، حَدَّثَنا الحُسَيْنُ بْنُ

---

(١) وقع في المطبوع: «قال» بدل «قالا».
(٢) وقع في المطبوع: «عمر» بدل «عمرو»، وهو خطأٌ.
(٣) في (أ): «بن أبي السَّفَاقسي»، وفي (ج): «بن بكر السَّفاقسي»، وفي (ب) و(أ): «بن أبي بكر السفاقسي»، وهو الصَّواب، وهو: أبو عَمرو؛ عثمان بن أبي بكر حَمُّود بن أحمد الصَّدَفِيُّ السَّفاقُسيُّ. «جذوة المُقتبس» ترجمة برقم (٦٩٨).
(٤) هذا الحديث جاء عن جماعةٍ من الصَّحابة بَلَغَ حَدَّ التَّواتر.
(٥) أورده ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص ٢١٧) مُسندًا من طريق عبد الغافر الفارسي، عن الخَطَّابي به، وقد أَبْهَمَ مُحَمَّدُ بن معاذ مَن حَدَّثَه.
(٦) هو السِّلَفي، أبو طَاهر، تَقَدَّم تحت الأثر رقم (١٢).

إِدْرِيسَ، حَدَّثَنا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنا أَبُو مُعَاذٍ مَوْلًى لِقُرَيْشٍ، حَدَّثَنا شَرِيكٌ(١)، عَنْ جَابِرٍ(٢)، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُقَوِّمَ اللَّحْنُ فِي الحَدِيثِ»(٣).

❁[١٣١] قَالَ(٤): وحَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حمويه، حَدَّثَنا أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنا الوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ، حَدَّثَنا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، سَمِعْتُ الأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: «أَعْرِبُوا الحَدِيثَ؛ فَإِنَّ القَوْمَ كَانُوا عَرَبًا»(٥).

❁[١٣٢] وعَنِ الأَوْزَاعِيِّ أَيْضًا: «لَا بَأْسَ بِإِصْلَاحِ اللَّحْنِ فِي الحَدِيثِ»(٦).

ورُوِيَ مِثْلُ هَذَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ كعَطَاءٍ، وابنِ المُبَارَكِ، وابنِ مَعِينٍ.

❁[١٣٣] قال: وحَدَّثنا(٧) الحَضْرَمِيُّ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ، حَدَّثنا عَثَّامُ

---

(١) هو النَّخعي، ضعيفٌ.

(٢) هو الجعفي، ضعيف.

(٣) «المُحَدِّث الفاصل» برقم (٦٥٩) بتحقيقي، ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص ٥٩٥) من طريق شريكٍ به، بنحوه.

(٤) يريد بقوله: «قال»، أي: الرَّامَهُرْمُزي، وهذا في كتابه «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٥) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٦٦٠)، وهو عند أبي زُرعة في «تاريخه» برقم (٣٧٦)، ومن طريقه رواه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٠/٣٥)، ورواه الخطيبُ في «الكفاية» (ص ١٩٥) من طريق الوليد بن مُسلم به، والوليد- وإن كان مُدَلِّسًا فقد صَرَّح بالسَّماع.

(٦) «تاريخ أبي زُرعة» برقم (٣٧٧)، «المُحَدِّث الفاصل» برقم (٦٦٣).

(٧) القائل: «وحَدَّثنا الحَضرمي» هو الرَّامَهُرْمُزِيُّ؛ لأنَّ النَّقل منه، كما تَقَدَّمَ قريبًا، وهذا الأثر لا يُوجد إلا في نُسخة (ج)، وقد أخَّرَه المُحَقِّق أحمد صقر في نُسخته على الأثر الآتي بعده، وقَدَّم ذاك عليه، وحَذَف كلمة: «قال» من قوله: «قال: وحَدَّثنا الحَضرمي»؛ لأنَّ القائل: «قال» هو القاضي عياضٌ، والقائل: «حَدَّثنا الحَضْرَمِيُّ» هو «الرَّامَهُرْمُزِي»، =

بْنُ عَلِيٍّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عمارَةَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: «إِنِّي لَأَسْمَعُ الحَدِيثَ لَحْنًا، فَأَلحَنُ اتِّباعًا لِمَا سَمِعْتُ»(١).

❁[١٣٣] أَخْبَرَنا ابْنُ عَتَّابٍ(٢)، عَن يُوسُف(٣) بن عَبْدِ الله، قَالَ: حَدَّثَنا عَبْدُ الوَارِثِ، حَدَّثَنا قَاسِمٌ، حَدَّثَنا ابْنُ وضَّاحٍ، حَدَّثَنا يُوسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، حَدَّثَنا عَثَّامُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عمارَةَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: «إِنِّي لَأَسْمَعُ الحَدِيثَ لَحْنًا فَأَلحَنُ اتِّباعًا لِمَا سَمِعْتُ»(٤).

قَالَ القَاضِي المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

الَّذِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ أَكْثَرِ الأَشْيَاخِ: نَقْلُ الرِّوايَةِ كَمَا وصَلَتْ إِلَيْهِمْ وسَمِعُوهَا، ولَا يُغَيِّرُونَهَا مِنْ كُتُبِهِمْ حَتَّى أَطْرَدُوا ذَلِكَ فِي كَلِمَاتٍ مِنَ القُرْآنِ اسْتَمَرَّتِ الرِّوايَةُ فِي الكُتُبِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ التِّلَاوةِ المُجْمَعِ عَلَيْهَا، ولم يجِئ فِي

=

أمَّا الأثر الذي بعده فإنَّ القائل: «أخبرنا ابنُ عَتَّاب» هو عياضٌ.

(١) وقع في المَطبوع: «فألحَن كما سمعتُ»، وما أَثْبَتُّ من المَخطوط هو المُوافق لما في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧٠٤)، والنقل هنا منه، وأما الأثر فهو صحيحٌ، وعثام ثقةٌ لمن تَأَمَّل كلام الأئمة في «تهذيب التهذيب».

وقد رواه الداريُّ في «مقدمة السنن» (٣٤٩/١) برقم (٣٢٩) من طريق محمد بن العلاء به، ورواه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم وفَضْله» (٣٥٢/١) برقم (٤٧٨)، ومن طريقه المُصَنِّف برقم (١٣٣) الآتي من طريق يوسف بن عدي، والخطيب في «الكفاية» (ص ١٨٦) من طريق محمد بن بكير، كلاهما عن عثام به.

(٢) تقدَّم تحت الاثر رقم (٦).

(٣) تقدَّم قريبًا.

(٤) وقع في المطبوع: «فألحَنُ كما سَمِعْتُ»، وهذا الأثر سَقَطَ من (أ)، وأُلحق في حاشيتِها اليُمنى.

الشَّاذِّ مِنْ ذَلِكَ فِي «المُوطَّأِ» و«الصَّحِيحَيْنِ» وغَيْرِهَا حِمَايَةٌ لِلبَابِ، لَكِنَّ أَهْلَ المَعْرِفَةِ مِنْهُمْ يُنَبِّهُونَ عَلَى خَطَئِهَا عِنْدَ السَّمَاعِ والقِرَاءَةِ، وفى حَواشِي الكُتُبِ، ويَقْرَءُونَ مَا فِي الأُصُولِ عَلَى مَا بَلَغَهُمْ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَجْسُرُ عَلَى الإِصْلَاحِ، وكَانَ أَجْرَأَهُمْ عَلَى هَذَا مِنَ المُتَأَخِّرِينَ: القَاضِي أَبُو الولِيدِ؛ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ الكِنَانِيُّ الوَقَّشِيُّ، فَإِنَّهُ لِكَثْرَةِ مُطَالَعَتِهِ وتَفَنُّنِهِ- كَانَ فِي الأَدَبِ واللُّغَةِ وأَخْبَارِ النَّاسِ وأَسْمَاءِ الرِّجَالِ وأَنْسَابِهِمْ وثُقُوبِ فَهْمِهِ وحِدَّةِ ذِهْنِهِ- جَسَرَ عَلَى الإِصْلَاحِ كَثِيرًا، ورُبَّمَا نَبَّهَ عَلَى وجْهِ الصَّوابِ، لَكِنَّهُ رُبَّمَا وَهِمَ وغَلِطَ فِي أَشْيَاء مِنْ ذَلِكَ، وتَحَكَّمَ فِيهَا بِمَا ظَهَرَ لَهُ، أَوْ بِمَا رَآهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ، ورُبَّمَا كَانَ الَّذِي أَصْلَحَهُ صَوابًا، ورُبَّمَا غَلِطَ [أيضًا](١) فِيهِ، وأَصْلَحَ الصَّوابَ بِالخَطَأ.

وقَدْ وقَفْنَا لَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» و«السِّيَرِ» وغَيْرِهَا عَلَى أَشْيَاء كَثِيرَةٍ، وكَذَلِكَ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ سَلَكَ هَذَا المَسْلَكَ.

وحِمَايَةُ بَابِ الإِصْلَاحِ والتَّغيِير أَوْلَى؛ لِئَلَّا يَجْسُرَ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَا يُحْسِنُ، ويَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ مَنْ لَا يَعْلَمُ، وطَرِيقُ الأَشْيَاخِ أَسْلَمُ مَعَ التَّبْيِينِ؛ فَيُذْكَرُ اللَّفْظُ عِنْدَ السَّمَاعِ كَمَا وقَعَ، ويُنَبَّهُ عَلَيْهِ، ويُذْكَرُ وجْهُ صَوابِهِ؛ إِمَّا مِنْ جِهَةِ العَرَبِيَّةِ، أَوِ النَّقْلِ، أَوْ وُرُودِهِ كَذَلِكَ فِي حَدِيث آخَرَ، أَوْ يَقْرَؤُهُ عَلَى الصَّوابِ، ثُمَّ يَقُولُ: وقَعَ عِنْدَ شَيْخِنَا، أَوْ فِي رِوايَتِنَا كَذَا، أَوْ مِنْ طَرِيقِ فُلَانٍ كَذَا، وهُو أَوْلَى؛ لِئَلَّا يَقُولَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لَمْ يَقُلْ.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

وأَحْسَنُ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الإِصْلَاحِ: أَنْ تُرَدَّ تِلك اللَّفْظَةُ المُغَيَّرَةُ صَوابًا فِي أَحَادِيثَ أُخْرَ(١)، فَإِنَّ ذَاكِرَهَا عَلَى الصَّوابِ فِي الحَدِيثِ أَمِنَ أَنْ يَقُولَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم يَقُل.

بِخِلَافِ إِذَا كَانَ إِنَّمَا أَصْلَحَهَا بِحُكْمِ عِلمِهِ ومُقْتَضَى كَلَامِ العَرَبِ.

وهَذِهِ طَرِيقَةُ أَبِي عَلِيِّ بْنِ السَّكَنِ البَغْدَادِيِّ(٢) فِي إِتْقَانِه(٣) رِوايَتَهُ لـ«صَحِيحِ البُخَارِي»؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ مُتُونِ أَحَادِيثِهِ ومُحْتَمَلَ رِوايَتِهِ(٤) هِيَ عِنْدَهُ مُتْقَنَةٌ صَحِيحَةٌ مِنْ سَائِرِ الأَحَادِيثِ الأُخَرِ الواقِعَةِ فِي الكِتَابِ وغَيْرِهِ.

وقَدْ نَبَّهَ أَبُو سُلَيْمَانَ الخَطَّابِيُّ عَلَى أَلفَاظٍ مِنْ هَذَا فِي جُزْءٍ(٥) أَيْضًا، لَكِن أَكْثَر مَا ذَكَرَهُ مِمَّا أَنْكَرَهُ عَلَى المُحَدِّثِينَ لَهُ وُجُوهٌ صَحِيحَةٌ فِي العَرَبِيَّةِ، وعَلَى لُغَاتٍ مَنْقُولَةٍ، واسْتَمَرَّتِ الرِّوايَةُ بِهِ، ولَيْسَ الرَّأْيُ فِي صَدْرٍ واحِدًا(٦).

[ومِمَّنْ كَانَ يَأْبَى تَغْيِيرَ اللَّحْنِ نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، ومُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وأَبُو

---

(١) وقع في المطبوع: «أخرى» بدل «أُخر».
(٢) تُنْظَر ترجمتُه في «تذكرة الحُفَّاظ» (٣/٩٣٧) برقم (٨٩٠).
(٣) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «انتقائه».
(٤) في (ب): «روايته لصحيح البخاري؛ فإنَّ أكثر منثور أحاديثه ومُختار رواياته هي عنده مُتقنة».
(٥) اسمه «إصلاح خَطأ المُحَدِّثين»، وقد طُبِع أكثر من طبعة آخرها طبعة «دار الإمام البخاري» بـ«الدوحة- قَطَر».
(٦) في (ب): «وليس الرَّاوي في هذا واحدًا»، وفي (د): «وليس الرأي في هذا واحدًا».

الضُّحَى، وغَيْرُهُمْ][١].

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من (ج).

باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي الإِمَامُ أَبُو الفَضْلِ عِيَاضٌ المُؤَلِّف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا مِمَّا يُضْطَرُ إِلَى إِتْقَانِهِ ومَعْرِفَتِهِ وتَمْيِيزِهِ، وإِلَّا تَسَوَّدَتِ الصُّحُفُ، واخْتلَطَتِ(١) الرِّوايَاتُ، ولَمْ يَحِلَّ صَاحِبُهَا بِطَائِلٍ، وأَوْلَى ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ(٢) الأَمُّ عَلَى رِوايَةٍ مُخْتَصَّةٍ، ثُمَّ مَا كَانَتْ من زيادة لأُخرى(٣) أُلحِقَتْ، أَوْ مِنْ نَقْصٍ أُعْلِمَ عَلَيْهَا، أَوْ مِنْ خِلَافٍ كُتِبَ(٤) فِي الحَواشِي، وأُعْلَم عَلَى(٥) ذَلِكَ كُلِّهِ بِعَلَامَةِ صَاحِبِهِ مِنَ اسْمِهِ أَوْ حَرْفٍ مِنْهُ لِلاخْتِصَارِ، لَا سِيَّمَا مَعَ كَثْرَةِ الخِلَافِ والعَلَامَاتِ، وإِنِ اقْتَصَرَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرِّوايَةُ المُلحَقَةُ بِالحُمْرَةِ فَقَدْ عَمِلَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الأَشْيَاخِ وأَهْلِ الضَّبْطِ؛ كَأَبِي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ(٦)، وأبي الحَسَنِ القَابِسِيِّ(٧) وغَيْرِهِمَا،

(١) وقع في المطبوع: «واخلطت».
(٢) وقع في المطبوع: «يكون».
(٣) وقع في المطبوع: «الأُخرى» بدل «لِأُخرى».
(٤) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وهو كذلك في (أ)، لكنه ضرب عليها، ثم بعد الضرب كتب: «صح» لِمَن تَأَمَّل ذلك.
(٥) وقع في المطبوع: «عن» بدل «على».
(٦) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٧٣).
(٧) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢٨).

فَمَا أُثْبِتَ لِهَذِهِ الرِّوايَةِ كَتَبَه[١] بِالحُمْرَةِ، ومَا نَقَصَ مِنْهَا[٢] مِمَّا ثَبَتَ لِلأُخْرَى حَوَّقَ بِهَا عَلَيْهِ.

وقَدْ يَقْتَصِرُ بَعْضُ المَشَايِخِ عَلَى مُجَرَّدِ التَّخْرِيجِ والتَّحْوِيقِ والشَّقِّ لِإِحْدَى الرِّوايَتَيْنِ، ويَكِلُ الأَمْرَ إِلَى ذِكْرِهِ، ومَا عَقَدَهُ مَعَ نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ.

وقَدْ رَأَيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ الأَصِيلِيَّ التَزَمَ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ كِتَابِهِ فِي «صَحِيحِ البُخَارِيِّ» الَّذِي بِخَطِّهِ، وما سَمِع[٣] فِيهِ عَلَى أَبِي زَيْدٍ المَرْوَزِيِّ[٤]، وقَيَّدَ فِيهِ رِوايَتَهُ ورِوايَةَ أَبِي أَحْمَدَ الجُرْجَانِيِّ[٥] الَّذِي عَلَيْهَا [كَتَبَ][٦] أَصْلَ كِتَابِهِ، فَمَا سَقَطَ لِأَبِي زَيْدٍ ولَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ شَقَّ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، أَوْ حَوَّقَ عَلَيْهِ.

ومَا سَقَطَ لَهُمَا مَعًا شَقَّ عَلَيْهِ بِخَطَّيْنِ؛ لِيُظْهِرَ سُقُوطَهُ لَهُمَا. ومَا اخْتَلَفَا فِيهِ أَثْبَتَ عَلَيْهِ اسْمَ صَاحِبِهِ.

ولَا يُغْفِلُ المُهْتَبِلُ[٧] بِهَذَا عِنْدَ كَثْرَةِ العَلَامَاتِ واخْتِلَافِ الرِّوايَاتِ تَقْيِيدَ ذَلِكَ أَولَ دَفْتَرِهِ أَوْ عَلَى ظَهْرِ جُزْئِهِ أَوْ آخِرِهِ، والتَّعْرِيفَ بِكُلِّ عَلَامَةٍ لِمَنْ

---

(١) في (أ): «كتبته».
(٢) وقع في المطبوع: «منهما».
(٣) كذا في (ب) و(ج) و(د): «سَمِع»، وفي (أ): «وما وقع»، وأثبته أحمد صقر في نُسخته، وهو خطأ واضحٌ.
(٤) هو محمد بن أحمد المروزي؛ أبو زيد، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٢/١٥٤) برقم (١٤٧).
(٥) هو محمد بن محمد بن مكي؛ أبو أحمد القاضي الجرجاني، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣/٣٦٢) برقم (١٥٥٠).
(٦) ما بين المعقوفتين سَقَطَ من المطبوع.
(٧) أي: المُغْتَنِم. يُنظر «الصحاح» (٥/١٤٦).

هي[(١)]؛ لِئَلَّا يَنْسَى وضْعَ تِلكَ العَلَامَاتِ مَعَ طُولِ الزَّمَنِ وكِبَرِ السِّنِّ واخْتِلَالِ الذِّكْرِ[(٢)]؛ فَتَخْتَلِطَ عَلَيْهِ رِوايَتُهُ، ويُشكل عَلَيْهِ ضَبْطُهُ.

ومِنَ الصَّوابِ: أَلَّا يَتَسَاهَلَ النَّاظِرُ فِي ذَلِكَ ولَا يُهْمِلَهُ، فَرُبَّمَا احْتَاجَ- إِنْ أَفْلَحَ- إِلَى تَخْرِيجِ حَدِيثٍ وَتَصْنِيفِ[(٣)] كِتَابٍ، فَلَا يَأْتِي بِهِ عَلَى رِوايَةِ مَنْ يُسْنِدُهُ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَهْتَبِل بِذَلِكَ؛ فَيَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ أَصْنَافِ الكَاذِبِينَ.

والنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي إِتْقَانِ هَذَا البَابِ اخْتِلَافًا يَتَبَايَنُ، ولِأَهْلِ الأَنْدَلُسِ فِيهِ يَدٌ لَيْسَتْ لِغَيْرِهِمْ، وكَانَ إِمَامَ وقْتِنَا فِي بِلَادِنَا فِي هَذَا الشَّأْنِ الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الجَيَّانِيُّ[(٤)] شَيْخُنَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنْ أَتْقَنِ النَّاسِ للكُتُبِ[(٥)]، وأَضْبَطِهِمْ لَهَا، وأَقومِهِمْ لِحُرُوفِهَا، وأَفْرَسِهِمْ بِبَيَانِ مُشْكِلِ أَسَانِيدِهَا ومُتُونِهَا.

وأَعَانَهُ عَلَى ذَلِكَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الأَدْبِ، وإِتْقَانُهُ مَا احْتَاجَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى شَيْخِهِ الشَّيْخ أَبِي مَرْوان بن سِرَاجٍ اللُّغَوِيِّ[(٦)] آخِرِ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ، وصُحْبَتِهِ لِلحَافِظِ أَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ البَرِّ آخِرِ أَئِمَّةِ الأَنْدَلُسِ فِي الحَدِيثِ، وأَخْذِهِ عَنْهُ، وتَقْيِيدِهِ عَلَيْهِ، وكَثْرَةُ مُطَالَعَتِهِ.

---

(١) كذا في (ب) و(ج) و(د): «لِمَن هي»، وفي (أ): «لِمَن هذه».
(٢) في (ج): «الذهن» بدل «الذِّكر».
(٣) كذا في (ب) و(ج) و(د)، وفي (أ): «أو تصنيف».
(٤) وكذا يقال له: «الغساني» صاحب كتاب «تقييد المهمَل»، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).
(٥) في (أ): «بالكتب».
(٦) هو أبو مروان النحوي؛ عبد المَلك بن سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج، مات سنة (٤٨٩هـ). «بغية الوعاة» (٢/١٣٩)، ترجمة برقم (١٥٦٨).

ونَاهِيكَ مِنْ إِتْقَانِهِ لِكِتَابِهِ الَّذِي أَلَّفَهُ عَلَى مُشْكِلِ رِجَالِ «الصَّحِيحَيْنِ»[(١)].

وكَانَ قَرِينُهُ وكَنِيُّهُ شَيْخُنَا القَاضِي الشَّهِيدُ[(٢)] عَارِفًا بِمَا يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ جِدًّا، لَكِنَّهُ لَمْ يَهْتَبِل بِكُتُبِهِ اهْتِبَالَهُ.

وكَانَ القَاضِي أَبُو الوليدِ الكِنَانِيُّ[(٣)] مِمَّنْ أَتْقَنَ [لَكِنَّه][(٤)] رُبَّمَا تَكَلَّفَ فِي الإِصْلَاحِ والتَّقْوِيمِ[(٥)] بَعْضَ مَا نُعِيَ عَلَيْهِ.

---

(١) واسمه «تقييد المُهْمَل وتمييز المُشكِل»، طُبِعَ مِرَارًا، وآخرها ما طُبع بـ«دار عالم الفوائد» بـ«مكة»، وهي أفضلها.
(٢) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١).
(٣) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢٣).
(٤) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.
(٥) وقع في المَطبوع: «التَّقَوُّم».

باب رَفعِ الإسنادِ في القِراءة والتخريجِ والعملِ فيه

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

اعْلَمْ(١) أَوَّلًا أَنَّ مَدَارَ الحَدِيثِ عَلَى الإِسْنَادِ فِيهِ؛ فَبِهِ تَتَبَيَّنُ صِحَّتُهُ، ويَظْهَرُ اتِّصالُهُ.

❋[١٣٤] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله التَّمِيمِيُّ والأَدِيبُ أَبُو عَلِيٍّ النَّحْوِيُّ سَمَاعِي(٢) عَلَيْهِمَا، قَالَا: حَدَّثَنا الفَقِيه أبو عبد الله بْنُ سَعْدُونَ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ الغَازِيُّ(٤)، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الله بْنُ البَيِّعِ(٥)، أَخْبَرَنا أَبُو العَبَّاسِ السَّيَّارِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو المُوجِّهِ؛ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنا عَبْدَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله ابْنَ المُبَارَكِ يَقُولُ: «الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ؛ لَوْلَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»(٦).

---

(١) وقع في المَطبوع: «فاعلم».

(٢) وقع في المَطبوع: «بسماعي» بزيادة «باء».

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٥) هو الحاكم؛ أبو عبد الله، صاحب «المستدرك».

(٦) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٧، ٨)، كما أورده عنه المُصَنِّف، ومن طريقه السمعاني في «الإملاء» (ص٦، ٧).

=

فَأَمَّا الأَحَادِيثُ المُفْرَدَاتُ فَلَا إِشْكَالَ فِي ذِكْرِهَا مِنْ أَوَّلِ أَسَانِيدِهَا مِنْ ذِكْرِ مَنْ حَدَّثَ بِهَا الشَّيْخ إِلَى أَنْ تَنْتَهِي مُنْتَهَاهَا، كَمَا سَمِعَهَا أَوْ رَواهَا.

وأَمَّا الأَجْزَاءُ والدَّفَاتِرُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْلَامِ الشَّيْخ بِرِوايَتِهِ فِيهِ، وعَمَّنْ رَواهُ، ويَذْكُرُ سَنَدَهُ، ثُمَّ يَقْرَأُ الجُزْءَ إِن كَانَ هُو القارئ بِنَفْسِهِ، أَوْ يَقْرَؤُهُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَقْرَأُ السَّنَدَ أَولَ الكِتَابِ، أَوْ أَولَ كُلِّ مَجْلِسٍ، ويَقُولُ[1] بَعْدَ قِرَاءَتِهِ لَهُ فِي أَوَّلِ الكِتَابِ فِي سَائِرِ المَجْلِسِ: وبِسَنَدِكَ المُتَقَدِّمِ.

ثُمَّ مَتَى احْتَاجَ السَّامِعُ بَعْدُ إِلَى تَخْرِيجِ حَدِيثٍ دَاخِلِ الدَّفْتَرِ قَالَ فِيهِ: حَدَّثَنا فُلَانٌ، وذَكَرَ السَّنَدَ الَّذِي مَضَى لَهُ أَولَ الكِتَابِ، وهُو إِنَّمَا سَمِعَ السَّنَدَ، أَوْ قَرَأَهُ فِي أَولِ حَدِيثٍ.

وهَذَا مِمَّا اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ العَمَلُ عِنْدَ الأَكْثَرِ، وفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّجَوُّزِ والمُسَامَحَةِ والتَّعْوِيلِ عَلَى إِخْبَارِهِ، أَوَّلًا: أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الدَّفْتَرِ عني بِهَذَا الإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ، أَوِ الَّذِي قَرَأْتُهُ عَلَيَّ. وهُو نَوْعٌ مِنَ الإِذْنِ والإِجَازَةِ فِي الإِخْبَارِ بِهَذَا السَّنَدِ فَتَأَمله!

=

ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص ٣٩٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٢١٤/٤) برقم (١٠٠٧) من طريق أبي المُوجِّه به.

ورواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١٥/١)، وابنُ أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٤٩)، وابن حِبَّان في «مقدمة المَجروحين» برقم (٤٢) بتحقيقي، و«الرَّامَهُرْمُزي» في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٩٦) بتحقيقي، بطرق عن عبدان به.

ورواه ابن عبد البر في «مقدمة التمهيد» برقم (٧٤) بتعليقي، من طريق الحسن بن الحسين المروزي، عن ابن المبارك به، وهو أثرٌ صحيحٌ ثابتٌ عنه.

(١) في (أ) و(ج): «أو يقول».

فاتِّفَاقُهُمْ(١) عَلَيْهِ وتَجْوِيزُ التَّخْرِيجِ لِسَائِرِ الأَحَادِيثِ بِهِ- يُصَحِّحُ صِحَّةَ التَّحَدُّثِ بِالإِجَازَةِ.

وشَدَّدَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ مُحَدِّثِي أَهْلِ المَشْرِق(٢)، وأَبَى مِنَ الحَدِيثِ بِهَذَا عَلَى هَذَا الوجْهِ، ورَآهُ دُلْسَةً حَتَّى يسمعَ(٣) كُلَّ حَدِيثٍ بِسَنَدِهِ كُلِّهِ(٤).

فَإِذَا احْتَاجَ إِلَى التَّخْرِيجِ لِمَا لَمْ يَأْخُذْهُ كَذَلِكَ اضْطَرَ أَنْ يُبَيِّنَ فَيَقُولَ: حَدَّثَنا فُلَانٌ قَالَ: حَدَّثَنا فُلَانٌ، ويَذْكُرُ السَّنَدَ، ثُمَّ يَقُولُ: بِجُزْءِ كَذَا، أَوْ بِحَدِيث كذا(٥)، أَوْ نُسْخَةٍ عَنْ فُلَانٍ مِنْهَا حَدِيث كَذَا، أَوْ يَقُولُ: حَدَّثَنا فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ بِأَحَادِيثَ مِنْهَا.

وكَذَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي نُسْخَةِ حَدِيثِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «صَحِيحِهِ» فَيَقُول بعد ذِكر سَنَدِه إِلَى هَمَّام: «قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنا أَبُو هُرَيْرَةَ، وذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا»، ويَذْكُرُ الحَدِيثَ الَّذِي يُرِيدُ تَخْرِيجَهُ مِنْهَا فِي البَابِ.

وكَذَلِكَ فَعَلَ كَثِيرٌ مِنَ المُصَنِّفِينَ.

ومِنهُمْ مَنْ أَخَذَ بِالرَّسْمِ الأَوَّلِ، وهُم(٦) الجُمْهُورُ، وأُصُولُ أَهْلِ خُرَاسَانَ كَثِيرًا مَا تَجِدُ فِيهَا تَجْدِيدَ الأَسَانِيدِ فِي أَوَّلِ كُلِّ حَدِيثٍ.

---

(١) في (أ): «واتفاقهم».
(٢) وقع في المَطبوع: «الشرق».
(٣) في (أ): «سمع».
(٤) ومِمَّن قال بذلك أبو إسحاق الإسفرائيني، كما في «علوم الحديث» (ص ٢٢٨).
(٥) في (أ): «أو بحديث فلان».
(٦) في (أ): «وهو» بدل «وهم».

❁[١٣٥] حَدَّثَنَا[(١)] أَبُو بَحْرٍ؛ سُفْيَانُ بْنُ العَاصِي[(٢)] الأَسَدِيُّ[(٣)]، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو اللَّيْثِ، نَصْرُ[(٤)] بْنُ الحَسَنِ الشَّاشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا عَبْدُ الغَافِرِ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَارِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَمْرَوِيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسلم بن الحَجَّاجِ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ، عَن هَمَّامِ بن مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنا أَبُو هُرَيْرَةَ [عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ][(٥)]، وذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ أَدْنَى مَقْعَدِ أَحَدِكُمْ فِي الجَنَّةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: تَمَنَّ! فَيَتَمَنَّى ويَتَمَنَّى، فَيَقُولُ لَهُ: هَل تَمَنَّيْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقُولُ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَا تَمَنَّيْتَ ومِثْلَهُ مَعَهُ»**[(٦)].

❁[١٣٦] قَرَأْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ أَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ البَرِّ الحَافِظِ مِمَّا نَسَبَهُ لِلقَعْنَبِيِّ[(٧)]:

---

(١) في المطبوع: «وحدَّثنا» بزيادة «واو» فحذفتُها.
(٢) وقع في المَطبوع: «العاص».
(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٧).
(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٧).
(٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «صحيح مسلم»، وقد زادها أحمد صقر في نُسخته.
(٦) رواه مسلم عقيب الحديث رقم (١٨١)، (٣٠١).
(٧) هو عبدُ الله بن مَسلمة بن قَعنب القَعنبي؛ أبو عبد الرَّحمن البَصري، ثقة، عابد، كان ابن مَعين وابن المَديني لا يُقَدِّمان عليه في «المُوطأ» أحدًا. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٦٤٥).

إِذَا [مـا][١] لَـمْ يَكُـنْ خَبَـرٌ صَـحِيحٌ عَــنِ الأَشْــيَاخِ مُتَّضِــحُ الطَّرِيــقِ
فَــلَا تَرْفَــعْ بِــهِ رَأْسًــا ودَعْــهُ فَــإِنِّي نَاصِــحٌ لَــكَ يَــا صَــدِيقِي
وإِسْــقَاطُ المَشَــايِخِ مِــنْ حَــدِيثٍ أَشَــدُّ عَلَــيَّ مِــنْ ثكْــلِ الشَّــقِيقِ!
ومَـا فِـي الأَرْضِ خَيْـرٌ مِـنْ حَـدِيثٍ لَــهُ نُــورٌ بِإِسْــنَادٍ وثِيــقِ[٢]

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).
(٢) هذه الأبياتُ ساقطةٌ من (ج).

باب متى يستحب الجلوس للإسماع؟ وسن المحدث(١)، ومتى يمتنع؟

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ عِيَاضٌ المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

اعْلَمْ أَنَّ السَّمَاعَ مِنَ المُسْلِمِ البَالِغِ العَاقِل العَدْلِ(٢) الضَّابِطِ لِمَا سَمِعَهُ العَارِف بِهِ حِينَ أَدَائِهِ- صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، لكن اخْتَلَفَت(٣) اخْتِيَارَاتُ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ: مَتَى يُسْتَحَبُّ الانْتِصَابُ لِهَذَا، والتَّصَدُّرُ لَهُ؛ إِمَّا لِأَجْلِ كَمَالِ عَقْلِهِ واجْتِمَاعِ أَشُدِّهِ وانْتِهَاءِ كُهُولَتِهِ ووقْتِ سَمْتِهِ، أَوْ لِتَوفِّي أَشْيَاخِهِ ومُزَاحَمة(٤) مَنْ أَخَذَ عَنْهُ كَمَا:

[١٣٧] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ(٥) بْنُ مُحَمَّدٍ الحَافِظ مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الحُسَينِ الصَّيْرَفِيُّ البَغْدَادِيُّ(٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ

---

(١) كذا في (أ): «سِن المُحَدِّث»، وفي (ب): «من سِن المُحَدِّث»، وفي (د): «من ما سِن المُحَدِّث».

(٢) وقع في المطبوع تقديم وتأخير.

(٣) وقع في (أ): «لكنه اختلفت»، وفي المطبوع: «لكنه اختلف»، والمُثبت مِن بقية النُّسخ.

(٤) في (أ): «مزاحمته».

(٥) هو أبو طاهر السِّلفي، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).

(٦) هو الطُّيوري، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).

خَرْبَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ خَلَّادٍ(١)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي العَنْبَسِ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ(٢) بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: «قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: مَا لَكَ لَا تُحَدِّثُ؟ فَقَالَ: أَمَّا وأَنْتَ حَيٌّ فَلَا»(٣).

❋[١٣٨] قَالَ: «ومَرَّ الثَّوْرِيُّ عَلَى شَابٍّ يُحَدِّثُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَقِلَّ حَيائي»(٤).

قَالَ القَاضِي أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ: «والَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي مِنْ طَرِيقِ الأَثَرِ والنَّظَرِ فِي الحَدِّ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ النَّاقِلُ حَسُنَ بِهِ أَنْ يُحَدِّثَ: اسْتِيفَاءُ الخَمْسِينَ؛ لِأَنَّهَا انْتِهَاءُ الكُهُولَةِ، وفِيهَا مُجْتَمعُ الأَشُدِّ؛ قَالَ الشَّاعِرُ(٥):

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي ... ونَجَّذَنِي مُحَاولَةُ الشُّئُونِ(٦)

قَالَ: ولَيْسَ يُنْكرُ أَنْ يُحَدِّثَ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الأَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّهَا حَدُّ الِاسْتِواءِ ومُنْتَهَى الكَمَالِ، وفِيهَا بُعِثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٧).

---

(١) هو الرَّامَهُرْمُزِي، صاحب كتاب «المُحَدِّث الفاصل».
(٢) وقع في المطبوع: «الحُسين».
(٣) الأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفاصل» برقم (٢٨٤) بتحقيقي، وعن طريقِه رواه الخطيب في «الجامع» (٣١٨/١) برقم (٦٩٨).
(٤) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٢٨٤).
(٥) في «المُحَدِّث الفَاصِل»: «قال سحيم بن وثيل».
(٦) في «المُحَدِّث الفَاصِل»: «مداورة الشئون»، والمُصَنِّف نَقَلَ منه، ومعنى ذلك: «أَحكمَتني معالجة الأمور». «فتح المُغيث» (٢٢٩/٣).
(٧) «المُحَدِّث الفَاصِل»، الفِقرة رقم (٢٨٥).

قَالَ القَاضِي الإِمَامُ المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: واسْتِحْسَانُهُ هَذَا لَا تَقُوم(١) لَهُ حُجَّةٌ بِمَا قَالَ، وكَمْ مِنَ السَّلَفِ المُتَقَدِّمِينَ، ومَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ المُحَدِّثِينَ مَنْ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى هَذَا السِّنِّ، ولَا اسْتَوْفَى هَذَا العُمْرَ ومَاتَ قَبْلَهُ، وقَدْ نَشَرَ مِنَ الحَدِيثِ والعِلمِ مَا لَا يُحْصَى.

هَذَا عُمَرَ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ تُوُفِّيَ ولَمْ يُكْمِلِ الأَرْبَعِينَ.

وسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ لَمْ يَبْلُغِ الخَمْسِينَ.

وكَذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ.

وهَذَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَدْ جَلَسَ لِلنَّاسِ ابْنَ نَيِّفٍ وعِشْرين.

وقيل: ابن سَبْع عَشْرَة سنة، والنَّاسُ مُتَوَافِرُون، وشيوخُه أحياء: رَبِيعَةُ، وابنُ شِهَاب، وابنُ هُرْمُز، ونَافِعٌ، ومُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ، وغَيْرُهُم.

وقَدْ سَمِعَ مِنْهُ ابْنُ شِهَابٍ حَدِيثَ الفُرَيْعَةِ(٢).

وتُوُفِّيَ ابْنُ شِهَابٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وعِشْرِينَ ومِائَةٍ، وسِنُّ مَالِكٍ حِينَ مَوْتِهِ نَحْو

---

(١) في (أ): «يقوم» بدل «تقوم».

قال ابنُ الصّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ مُتَعَقبًا المُصَنِّف: «قلتُ: ما ذكره ابن خَلَّاد غير مُسْتَنكر، وهو محمولٌ على أنَّه قاله فيمن يتصدَّى للتحديث ابتداءً من نفسه من غير بَرَاعة في العلم تَعَجَّلت له قبل السِّنِّ الذي ذكره، فهذا إنَّما يَنبغي له ذلك بعد استيفاء السِّنِّ المَذكور، فإنَّه مَظِنَّة الاحتياج إلى ما عنده، وأمَّا الذين ذَكَرَهم عياضٌ مِمَّن حَدَّث قبل ذلك، فالظَّاهر أنَّ ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت، ظهر لهم معها الاحتياج إليهم؛ فَحَدَّثوا قبل ذلك أَوْ لأنَّهم سُئلوا ذلك إمَّا بصريح السُّؤال، وإمَّا بقرينة الحال. «علوم الحديث» (ص ٢٣٧، ٢٣٨).

(٢) يُنظر «مُسند أحمد» (٦/٣٧٠).

الثَّلَاثِينَ، وحَدِيثُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْهُ قَبْلَ هَذَا.

وكَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيس الشَّافِعِيُّ قَدْ أخذَ عَنْهُ العِلمَ فِي سِنِّ الحَدَاثَةِ، وانْتَصَبَ لِذَلِكَ فِي آخَرِينَ مِنْ أَئِمَّةِ المُتَقَدِّمِينَ والمُتَأَخِّرِينَ.

❁[١٣٩] وقَدْ أَنْشَدَ بعضُ البَغْداديين(١):

إِنَّ الحَدَاثَةَ لَا تُقَصِّرُ بِالفَتَى المَرْزُوقِ ذِهْنَا
لَكِنْ تُذَكِّي قَلبَهُ فَيَفُوق أَكْبَرَ مِنه سِنَّا

قَالَ(٢) القَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ(٣): «فَإِذَا تَنَاهَى العُمرُ فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُمْسِكَ فِي الثَّمَانِينَ؛ لِأَنَّهُ حَدُّ الهَرَمِ، والتَّسْبِيحُ والذِّكْرُ وتِلَاوةُ القُرْآنِ أَوْلَى بِأَبْنَاءِ الثَّمَانِينَ إِلَّا مَنْ كَانَ ثَابِتَ العَقْلِ، مُجْتَمِعَ الرَّأْيِ، مُحْتَسِبًا فِي الحَدِيثِ؛ فَأَرْجُو لَهُ خَيْرًا»(٤).

قَالَ القَاضِي الإِمَامُ المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والحَدُّ فِي تَرْكِ الشَّيْخ التَّحْدِيثَ التَّغَيُّرُ وخَوفُ الخَرَفِ، وإِلَّا فَأَنَسُ بن مَالِكٍ وغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ حُمِلَ عَنْهُم، وحَدَّثُوا وقد نَيَّفُوا عَلَى هَذَا العَدَدِ، وقَارَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمُ المِائَةَ، وبَلَغَهَا بَعْضُهُمْ ونَيَّفَ عَلَيْهَا؛ كَعَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى، وواثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ، وسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، وأَبِي الطُّفَيْلِ الكِنَانِيِّ.

وكَذَلِكَ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ قَدْ بَلَغَ كَثِيرٌ مِنْهُمُ الثَّمَانِينَ وأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، ومَاتُوا وهُمْ يُحَدِّثُونَ، وكَانُوا يَرَوْنَ ذَلِكَ مِنْ أَفْضَلِ

---

(١) أَوْرَدَه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٦١) عن أصحابِه البَغداديين.

(٢) وقع في المطبوع: «وقال» بزايدة «واو».

(٣) هو الرَّامَهُرْمُزِيُّ.

(٤) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٢٨٧)، وقَارِنْ به.

أَعْمَالِهِمْ، والنَّاسُ مِنْ أَقْطَارِ الأَرْضِ يَرْحَلُونَ إِلَيْهِمْ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ والمُتَأَخِّرِينَ؛ كَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ تُوفِّيَ وهُو ابْنُ نَحْوٍ مِنْ سَبْعٍ وثَمَانِينَ، وقِيلَ أَكْثَر مِنْ هَذَا.

وعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ تُوُفِّيَ وهُو ابْنُ ثَمَانٍ وثَمَانِينَ.

واللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ نَيَّفَ عَلَى ثَمَانِينَ.

وكَذَلِكَ عَطَاءٌ الخُرَاسَانِيُّ، ومُجَاهِدٌ، والسَّبِيعِيُّ، وابْن عُيَيْنَة، وسليمَان بن حَرْب، وأَبُو عَمْرِو بْنُ العَلَاءِ فِي عَدَدٍ كَثِيرٍ.

وشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ الله تُوُفِّيَ وقَدْ نَيَّفَ عَلَى المِائَةِ. وكَذَلِكَ القاضى شُرَيْح، وعَلِي بْنُ الجَعْدِ تُوُفِّيَ وهُو ابْنُ سِتٍّ وتِسْعين.

والأَصمعي ومَعْمَر بْنُ المُثَنَّى تُوُفِّيَا وقَدْ قَارَبَا المِائَة.

وأَبُو القَاسِمِ البَغَوِيُّ تُوُفِّيَ وهُو ابْنُ نَحْوِ مِائَةِ سَنَةٍ [وثَلَاثٍ](١).

وأَبُو إِسْحَاقَ الهُجَيْمِيُّ حَدَّثَ وهُو ابْنُ مِائَةِ سَنَةٍ وثَلَاثِ سِنِينَ.

فِيمَن لَا يَنعَدُّ مِنْ أَهْلِ المَشْرِق والمَغْرِب(٢)، وهَلُمَّ جَرًّا إِلَى مَنْ عَاصَرْنَاهُ ولَقِينَاهُ مِمَّنْ بَلَغَ هَذِهِ الأَعْمَارِ، ولَمْ تَنْقَطِعِ الرِّحْلَةُ إِلَيْهِ مِنَ الأَقْطَارِ.

❁[١٣٩] حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنا ابْنُ قَاسِمٍ، حَدَّثَنا ابْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا أَبُو القَاسِمِ الغَافِقِيُّ، حَدَّثَنا الذُّهْلِيُّ أَبُو طَاهِرٍ، حَدَّثَنا جَعْفَرٌ، حَدَّثَنا أَبُو قُدَامَةَ؛ عُبَيْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: «مَا أَدْرَكْتُ أَحَدًا إِلَّا وهُو يَخَافُ هَذَا الحَدِيثَ إِلَّا مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ وحَمَّادَ

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) و(د)، وقد وُلِد البَغويُّ سنة (٢١٤هـ)، ومات سنة (٣١٧هـ)؛ فيكون تُوفِّي وعمره مائة وثلاث سنين.

(٢) وقع في المطبوع: «الشرق والغرب».

ابْنَ سَلَمَةَ؛ فَإِنَّهُمَا كَانَا يَجْعَلَانِهِ مِنْ أَعْمَالِ البِرِّ»(١).

❁[١٤٠] وقَالَ مَالِكٌ: «إِنَّمَا يَخْرَفُ الكَذَّابُونَ»(٢).

وكَانَ أَبُو إِسْحَاقَ الهُجَيْمِيُّ(٣) رَأَى فِي مَنَامِهِ أَنَّهُ قَدْ تَعَمَّمَ، ودُوِّرَ عَلَى رَأْسِهِ مِائَةٌ وثَلَاثُ دَوْرَاتٍ؛ فَعُبِّرَ لَهُ أَنَّهُ يَعِيشُ سِنِينَ بِعَدَدِهَا، فَحَدَّثَ بَعْدَ بُلُوغه المِائَة، وقَرَأَ عَلَيْهِ القارئُ يَوْمًا:

إِنَّ الجَبَانَ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ ... كَالكَلْبِ يَحْمِي جِلْدَهُ بِرَوْقِهِ(٤)

وأَرَادَ اخْتِبَارَ حِسِّهِ، وصِحَّةَ ذِهْنِهِ؛ فَقَالَ لَهُ الهُجَيْمِيُّ: قُلِ الثَّوْرَ، يَا ثَوْرُ! فَإِنَّ الكَلْبَ لَا رَوْقَ لَهُ.

فَفَرِحَ النَّاسُ بِصِحَّةِ عَقْلِهِ وجَوْدَةِ حِسِّهِ.

وإِنَّمَا كَرِهَ مَنْ كَرِهَ لِأَصْحَابِ الثَّمَانِينَ الحَدِيثَ؛ لِأَنَّ الغَالِبَ عَلَى مَنْ بَلَغَ هَذَا السِّنَّ اخْتِلَالُ الجِسْمِ والذِّكْرِ، وضَعْفُ الحَالِ، وتَغَيُّرُ الفَهْمِ، وحُلُولُ الخَرَفِ؛ فَحَذرَ المُتَحَرِّي مِنَ الحَدِيثِ فِي هَذَا السِّنِّ مَخَافَةَ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ التَّغَيُّرُ والِاخْتِلَالُ؛ فَلَا يَفْطَنُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ جَازَتْ عَلَيْهِ أَشْيَاء.

---

(١) الأثر عند أبي القاسم الغافقي في «مسند الموطأ» برقم (٥٥) من هذه الطريق التي أَوْرَدَها أَوْرَدَها عنه المُصَنِّف.

(٢) نَقَلَه عن المُصَنِّف العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/٢٢).

(٣) تُنْظَر ترجمتُه في «سير أعلام النبلاء» (١٥/٥٢٥) برقم (٣٠٢)، ويُنظر «النُّكت» (٣/٦٣٨) للزَّركشي.

(٤) **الرَّوْق هو**: القَرْن. «النهاية» (١/٧٠٤)، مادة (رَوَق).

وقائلُ هذا البيت هو عامرُ بن فُهَيْرَة، كما في «مسند أحمد» (٦/٦٥)، ويُنظر «الإصابة» (٣/٥٩٥) من الترجمة رقم (٤٤١٨).

وكَانَ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ(١) مُحَدِّثُ قُرْطُبَةَ ورَاوِيَتُهَا وشَيْخُهَا يُحَدِّثُ وقَدْ أَسَنَّ وخَنَّقَ التِّسْعِينَ(٢)، ولَا يُنْكَرُ شَيْءٌ مِنْ حَالِهِ، فَمَرَّ يَوْمًا فِي أَصْحَابِهِ، ولَقِيَهُمْ حِمْلُ حَطَبٍ عَلَى دَابَّةٍ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: تَنَحُّوا بِنَا عَنْ طَرِيقِ الفِيلِ.

فَكَانَ أَولُ مَا عُرِفَ مِنَ اخْتِلَالِ ذِهْنِهِ، وذَلِكَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِنَحْوِ ثَلَاثِ سِنِينَ(٣).

وقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ(٤):

إِنَّ الثَّمَانِينَ وبُلِّغْتَهَا ... قَدْ أَحْوجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانِ
وبَدَّلَتْنِي بِالشَّطَاطِ الحَنَى(٥) ... وكُنْتُ كالصَّعدة(٦) تحت السِّنَانِ
ولَمْ تَدَعْ فِيَّ لِمُسْتَمْتِعٍ ... إِلَّا لِسَانِي وبِحَسْبِي لِسَان

ولَيْسَتْ هَذِهِ الحَالَةُ بِاللَّازِمَةِ لِكُلِّ مَنْ بَلَغَهَا، وقَدِ اعْتَرَى ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهَا!

---

(١) تُنْظَر ترجمتُه في «جذوة المُقتبس في تاريخ علماء الأندلس» برقم (٧٧٠).
(٢) أي: كادَ يَبلغها.
(٣) نقل هذه القصةَ عن المُصَنِّف الحافظُ ابنُ حَجَر في «لسان الميزان» (٣٨/٦) في ترجمة قاسم بن أصبغ برقم (٦٧٠٣).
(٤) وهو عوف بن مُحَلّم، كما في «معجم الأُدباء» (٢١٣٧/٥) ترجمة برقم (٨٧٨)، و«طبقات الشعراء» (ص ١٨٧).
(٥) في المَصدرين السَّابقين: «انْحِنَا».
(٦) **الصَّعْدَة هي**: القناة المُستوية نبتت مُستقيمة لا تحتاج إلى تثقيف. «مختار الصِّحاح» (ص ٣٦٣)، و«النهاية» (٣١/٢)، مادة «صَعَدَ».

❁[١٤١] أَنْشَدَنَا أَبُو الحَسَنِ؛ عَلِيُّ(١) بْنُ أَحْمَدَ المَقْدِسِيُّ، قَالَ: أَنْشَدَنِي الأَمِيرُ أبو الفِتيان بْنُ حَيُّوسٍ الدِّمَشْقِيُّ(٢) لِنَفْسِهِ:

وقَدْ قَالَتِ السَّبْعُونَ لِلَّهْوِ والصِّبَا(٣) دَعَا لِي أَسِيرِي وانْهَضَا حَيْثُ شِئْتُمَا

[قال القاضي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ](٤): هَذِهِ- أَكْرَمَكَ اللهُ- فُصُولٌ وأَبْوابٌ انْتَخَبْنَاهَا فِي هَذَا الكِتَابِ، وأَتَيْنَا مِنْهَا بِالمُحِضِّ اللُّبَابَ؛ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ طَالِبُ عِلْمِ الحَدِيثِ فِي طَلَبِهِ، ويَلتَزِمُهُ مِنْ وظَائِفِهِ وآدَابِهِ، ويَضْطَرُّ إِلَيْهِ فِي عِلْمِ مَآخِذِهِ ومَبَادِئِهِ، وأَتَيْنَا فِي ذَلِكَ مِنَ المَعْقُولِ والمَنْقُولِ مَا يَعْتَرِفُ المُنْصِفُ بالإِجادَة(٥) فِيهِ.

وهَا نَحْنُ نَخْتِمُ الكِتَابَ بِبَابٍ جَامِعٍ لِفَوائِدَ مِنَ الحَدِيثِ، وشَوَارِدَ مِنْ سِيَرِ أَهْلِهِ، ونَوادِرَ مِنَ الآثَارِ تَتَعَلَّقُ بِالحَدِيثِ وعِلْمِهِ، ومَحَاسِنَ مِنْ آدَابِ المَشَايِخِ فِي سَمَاعِ الحَدِيثِ ونَقْلِهِ.

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٨٢).
(٢) تُنْظَر ترجمتُه في «تكملة الإكمال» (٢/٢٢٦) برقم (١٤٧٨).
(٣) في (د): «وقد قالت التِّسعون»، وكتب في الحاشية: «السَّبعون»، وكتب عليها حرف «خ».
(٤) زيادة من (ج).
(٥) وقع في المطبوع: «الإجابة».

باب جامع لآثار مفيدة وآداب حميدة

[قال الفَقِيهُ القَاضِي أبو الفَضْل](١):

❁[١٤٢] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنا ابْنُ سَعْدُونَ، حَدَّثَنا المُطَّوِّعِيُّ، حَدَّثَنا الحَاكِمُ، حَدَّثَنا أَبُو عَلِيٍّ؛ الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الحَافِظُ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَكْرٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله المَدِينِيُّ، حَدَّثَنا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: «إِنَّ هَذَا العِلمَ أَدَبُ الله الَّذِي أَدَّبَ بِهِ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأَدَّبَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ، أَمَانَةُ الله إِلَى رَسُولِهِ لِيُؤَدِّيَهُ عَلَى مَا أُدِّيَ إِلَيْهِ؛ فَمَنْ سَمِعَ عِلمًا فَلْيَجْعَلْهُ إِمَامَهُ وحُجَّةً(٢) فِيمَا بَيْنَهُ وبَيْنَ الله تَعَالَى(٣)».

❁[١٤٣] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ هَاشِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو القَاسِمِ بْنُ مفرجٍ الصَّدَفِيُّ(٤) وأَبُو العَبَّاسِ بْنُ نَفِيسٍ

---

(١) زيادة من (ب) و(د).

(٢) كذا في جميع نُسخ المَخطوط: «إِمَامَهُ وحُجَّةً»، وفي «معرفة علوم الحديث»: «أَمَامَه حُجَّة» بدون «واو»، وكذا عند مَن رواه عن الحاكم.

(٣) الأثر في «معرفة علوم الحديث» (ص ٧٩) للحاكم، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (٧٨/١) برقم (٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥٩/٥٥).

(٤) وقع في المطبوع: «أبو القاسم مفرج بن الصَّدفي».

المِصْرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو القَاسِمِ الجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ المَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ المِسْورِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَتَيْتُكَ لِتُعَلِّمَنِي مِنْ غَرَائِبِ العِلمِ!

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا صَنَعْتَ فِي رَأْسِ العِلمِ؟**».

قَالَ: ومَا رَأْسُ العِلمِ؟

قَالَ: «**هَل عَرَفْتَ الرَّبَّ؟**».

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: «**فَمَا صَنَعْتَ فِي حَقِّهِ؟**».

قَالَ: مَا شَاءَ اللهُ.

قَالَ: «**هَل عَرَفْتَ المَوْتَ؟**».

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: «**فَمَا أَعْدَدْتَ لَهُ**».

قَالَ: مَا شَاءَ اللهُ.

قَالَ: «**فَاذْهَبْ فَأَحْكِمْ مَا هُنَالِكَ، وتَعَالَ نُعَلِّمْكَ مِنْ غَرَائِبِ العِلمِ**»(١).

❁ [١٤٤] [قال أبو القاسم **الجَوْهَرِيُّ**: وحَدَّثنا أحمدُ بن مُحَمَّد، حَدَّثنا

---

(١) الأثر عند الجوهري في «مُسند الموطأ» برقم (١٠) مِن هذه الطَّريق التي أَوْرَدَها عنه المُصَنِّف، ورواه ابنُ عبد البر في «الجامع» (٦٩١/١) برقم (١٢٢٢) من طريق سعيد بن عثمان وسعيد بن خمير، كلاهما عن يونس به، بيد أنَّ سندَه تالف، فإنَّ فيه عبدَ الله بن المِسْوَر؛ أبو جعفر المَدائني يَضَعُ الحديث. تُنْظَر ترجمتُه من «لسان الميزان» (٣٥٨/٤) برقم (٤٨٨٦).

يُونسُ][(١)]، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ السَّري[(٢)] بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي هَؤُلَاءِ الكَلِمَاتِ، فَلَوْ رَحَّلتُمْ فِيهِنَّ المَطِيَّ حَتَّى تُنضوهُ لَمْ تَبْلُغُوهُ: لَا يَرْجُو العَبْدُ إِلَّا رَبَّهُ، ولَا يَخْشَى إِلَّا ذَنْبَهُ، ولَا يَسْتَحِي إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ أَنْ يَتَعَلَّمَ، ولَا يَسْتَحِي إِذَا سُئِلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ أَنْ يَقُولَ: لَا أَعْلَمُ.

واعْلَمُوا أَنَّ الصَّبْرَ مِنَ الإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الجَسَدِ، ولَا خَيْرَ فِي جَسَدٍ لَا رَأْسَ لَهُ»[(٣)].

❁[١٤٥] وأَخْبَرَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْن بن المُهْتَدِي، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصِ بْنُ شَاهِينٍ، حَدَّثَنا الحَسَنُ بْنُ صَدَقَةَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيُّ، حَدَّثَنى أَيُّوب بن المُتَوكِّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: «لَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا مِنْ أَخَذَ بِالشَّاذِ مِنَ العِلمِ، ولَا يَكُونُ إِمَامًا فِي العِلمِ مَنْ رَوى عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، ولَا يَكُونُ إِمَامًا فِي العِلمِ مَنْ رَوى كُلَّ مَا سَمِعَ[(٤)]، قَالَ: والحِفْظُ الإِتْقَانُ»[(١)].

---

(١) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من (أ) و(ج)، وكذا من المَطبوع.

(٢) تَصَحَّف في المَطبوع إلى «السدي» بدل «السري».

(٣) الأثر عند الجوهري في «مسند الموطأ» برقم (١٩) من الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، ورواه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العِلم وفَضْله» (٣٨٣/١) من طريق يونس به، ورواه ابن أبي عمر العَدَني في «الإيمان» برقم (١٩) من طريق سفيان به، وسندُه تالفٌ، فإن فيه السريَّ بن إسماعيل: متروك الحديث، كما في «التقريب» من الترجمة رقم (٢٢٣٤).

(٤) وقع في المَطبوع: «عن كلِّ ما سمع» بزياد «عن».

❁[١٤٦] وحَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ(٢)، حَدَّثَنا حَمْدُ(٣) بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ(٤)، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حُبَيْشٍ، حَدَّثَنا حَبَّانُ(٥) بْنُ إِسْحَاقَ البَلخِيُّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ الفَضْلِ، حَدَّثَنا أَصْرَمُ بْنُ حَوْشَبٍ، حَدَّثَنا الخَزْرَجُ بْنُ أَشْيَمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كَانُوا يُؤْمَرُونَ- أَوْ كُنَّا نُؤْمَرُ- أَنْ نَتَعَلَّمَ القُرْآنَ، ثُمَّ السُّنَّةَ، ثُمَّ الفَرَائِضَ، ثُمَّ العَرَبِيَّةَ الحُرُوفَ الثَّلَاثَةَ. يَعْنِي: الجَر والنَّصْب والرَّفْع»(٦).

=

(١) رواه أبو حفص بن شاهين في «تاريخ الثِّقات» (ص ٣٦٥)، كما أَوْرَدَه المُصَنِّف عنه.
ورواه ابنُ عبد البر في «مقدمة التمهيد» برقم (١٠٤) بتعليقي، من طريق أحمد بن أبي خيثمة به.
ورواه البيهقي في «المدخل» (٢/١٦٣) برقم (٦٤٣)، من طريق علي بن المَديني به.
ورواه عبد الله بن أحمد في «العِلل ومَعرفة الرجال» (٣/٢١٨) برقم (٤٩٤٧)، ومن طريقه العقيليُّ في «مقدمة الضعفاء» (١/٢٥).
ورواه- أيضًا- ابنُ أبي حاتم في «مقدمة كتاب الجَرح والتعديل» برقم (١٤٩) بتعليقي، والخطيب في «الجامع» (٢/٩٠) برقم (١٢٦٢)، وأبو نُعيم في «الحلية» (٩/٤) برقم (١٢٨٤١) بطرقٍ عن ابن مَهدي به.
ورواه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٩) بتحقيقي، مُعَلَّقًا عن يَحيى بن المتوكل، وهو عند بعضهم أطولُ مِمَّا هو هنا.

(٢) هو ابن سُكَّرَة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٥) وقع في (ج): «حيان» بدل «حَبَّان»، وأُثبت في المَطبوع، وهو تصحيفٌ.

(٦) رواه الخطيب في «الجامع» (٢/٢٥) برقم (١٠٦٨) من طريق أبي نُعيم به، ورواه المُستغفريُّ في «فضائل القرآن» برقم (١٠١) من طريق أصرم بن حوشب به، وسندُه =

❁[١٤٧] حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ كِتَابِهِ، حَدَّثَنا أَبُو الحُسَينِ، حَدَّثَنا عليُّ بن أَحْمَدَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنا الحَسَنُ(١) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو عُمَرَ بْنُ سُهَيْلٍ الفَقِيهُ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ؛ أَبُو عَبْدِ اللهِ الأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنا مُصْعَبٌ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وقَدْ قَالَ لِابْنَيْ أُخْتِهِ: أَبِي بَكْرٍ وإِسْمَاعِيلَ ابْنَي أَبِى أُويس: «أراكُمَا تُحِبَّانِ هَذَا الشَّأْنَ وتَطْلُبَانِهِ؛ يَعْنِي الحَدِيثَ. قَالَا: نَعَمْ. قَالَ: إِنْ أَحْبَبْتُمَا أَنْ تَنْتَفِعَا ويَنْفَعَ اللهُ بِكُمَا، فَأَقِلَّا مِنْهُ وتَفَقَّهَا»(٢).

❁[١٤٨] قَالَ(٣): «ونَزَلَ ابْنٌ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مِنْ فَوْق ومَعَهُ حَمَامٌ قَدْ غَطَّاهُ، فَعَلِمَ مَالِكٌ أَنَّهُ قَدْ فَهِمَهُ النَّاسُ، فَقَالَ: «الأَدَبُ أَدَبُ اللهِ لَا أَدَبُ الآبَاءِ والأُمَّهَاتِ، والخَيْرُ خَيْرُ اللهِ لَا خَيْرُ الآبَاءِ والأُمَّهَاتِ».

قَالَ الحَسَنُ(٤): حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ البري، حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرِ ابن يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ البَرْمَكِيُّ؛ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، حَدَّثَنا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، عَن مَالِكٍ

=

تالفٌ؛ فأصرم هذا كَذَّبه يحي بنُ مَعِين، وقال البخاري ومسلم والنَّسائي: «متروك»، وقال الدارقطني: «مُنكر الحديث»، وينظر بقية كلام الأئمة فيه من «لسان الميزان» (١٥٥/٢) برقم (١٤٤٢).

(١) هو الرَّامَهُرْمُزِيُّ، صاحب كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٢) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (١٤٨) من هذه الطريق التي أَوْرَدَها المُصَنِّفُ عنه، وعن طريقه رواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٥٩/٢) برقم (٧٨٤)، وفي سندِه مَن لم أقف له على ترجمة.

(٣) يعني بالقائل: الرَّامَهُرْمُزِي، وهذا في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (١٤٨) بتحقيقي.

(٤) يعني بالحسن: الحسن بن عبد الرَّحمن الرَّامَهُرْمُزِي.

ابن أَنَسٍ أُرَاهُ(١) عَنْ عَبْدِ الله بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الحَجَّاجِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ حَبَسَ بَعَضَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِم ابْنُ مَسْعُودٍ وأَبُو الدَّرْدَاءِ؛ فَقَالَ: قَدْ أَكْثَرْتُمُ الحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٢).

قَالَ أَبُو عَبْدِ الله بن البري: يَعْنِي بِـ«حَبْسِهِمْ»: مَنْعهم الحَدِيث، ولَمْ يَكُنْ لِعُمَرَ حَبْسٌ»(٣).

---

(١) قوله: «أُراه» لا تُوجد في «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٢) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧٤٢)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (١/١١٠) من طريق ابن البري به، ورواه- أيضًا- من طريق عفان وأبي عمرو الحوضي، ورواه ابنُ حِبَّان في «مقدمة المجروحين» برقم (٦١) بتحقيقي، وابنُ عَدي في «مقدمة الكامل» برقم (٧) بتحقيقي، من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري، كلهم عن مَعْنٍ به، وهو أَثَرٌ صحيحٌ.

(٣) **قال ابنُ حِبَّان في «مقدمة المَجروحين» عَقب الأثر رقم (٦٣) بتحقيقي**: «لم يكن عمر بن الخطاب يَتَّهِم الصَّحابةَ بالتَّقَوُّل على النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا رَدَّهم عن تبليغ ما سَمِعوا من رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد علم أنه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لِيُبلغ الشَّاهِدُ مِنْكُم الغَائِبَ**»، وأنَّه لا يَحِلُّ لهم كِتمان ما سمعوا من رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكنَّه عَلِم ما يكون بعده مِن التَّقُوُّل على رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ اللهَ- تَبارك وتَعَالى- نَزَلَ بالحَقِّ عَلَى لِسان عُمَرَ وقَلْبِه**»، وقال: «**إِنْ يَكُنْ في هَذه الأُمَّةِ مُحَدَّثُون فَعُمَرُ مِنهم**».

فعَمد عمرُ إلى الثِّقات المُتقنين الذين شَهِدوا الوحيَ والتَّنزيل، فأنكر عليهم كثرةَ الرِّواية عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِئَلا يَجترئ مَن بعدهم مِمَّن ليس في الإسلام مَحله كمحلهم؛ فَيُكثروا الرواية فينزلوا فيها، أو يتقول مُتعمدًا عليه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَوال الدُّنيا، وتَبِع عمرَ عليه عليٌّ بن أبي طالب رضوان الله عليهما باستحلاف مَن يُحَدِّثه عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن كانوا ثقات مَأْمُونين؛ ليُعلم بهم تَوَقِّي الكذب على

❁[١٤٩] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ؛ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي القَاسِمِ؛ عبد الرَّحْمَن(١) بن عَبْدِ الله الغَافِقِيِّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ زُرَيْقٍ، حَدَّثَنا الحَارِثُ، حَدَّثَنا ابْنُ القَاسِمِ، قَالَ: «سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَيْسَ العِلمُ بِكَثْرَةِ الرِّوايَةِ، إِنَّمَا العِلمُ نُورٌ يَضَعُهُ اللهُ فِي القُلُوبِ»(٢).

❁[١٥٠] قَالَ(٣): وحَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ التَّجِيرَمِيُّ، حَدَّثَنا العُتْبِيُّ، حَدَّثَنا الرَّبِيعُ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «كَانَ مَالِكٌ إِذَا شَكَّ فِي بَعْضِ الحَدِيثِ طَرَحَهُ كُلَّهُ»(٤).

❁[١٥٠] حَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنا حَمْدُ(٥) بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا أَبُو

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيَرتدع مَن لا دِين له عن الدُّخول في سَخَط الله عَزَّوَجَلَّ فيه، وقد كان عمر يَطلب البينة من الصَّحابي على ما يرويه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ مخافة الكذب عليه؛ لئلا يَجيء مَن بعد الصحابة فيَروي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم يَقُلْه.

(١) هو عبدُ الرَّحمن بن عبد الله الغافقي الجوهري، صاحب كتاب «مُسند الموطأ».

(٢) رواه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧٥٢) من طريق ابن وهبٍ وابنِ عَديٍّ في «مقدمة الكامل» برقم (٦٩) بتحقيقي، من طريق أشهب بن عبد العزيز، كلاهما عن مالكٍ به، وهو أَثَرٌ صَحيحٌ.

(٣) يريد المُصَنِّف بالقائل: عبد الرَّحمن الغافقي الجوهري، المُتَقَدِّم في السَّند السابق، والأثر عنده مِن هذه الطَّريق في «مسند الموطأ» برقم (٤٦).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٢٨) بتعليقي، وأبو نُعيم في «الحلية» (٣٥١/٦) برقم (٨٨٨٧) من طريق الرَّبيع به، وهو أَثَرٌ صحيحٌ.

(٥) وقع في المَطبوع: «أحمد» بدل «حَمْد»، والمُثبت هو الصَّواب، وقد تَقَدَّمَ برقم (١)، وهو

نُعَيْمٍ الحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنا حَبِيبُ بْنُ الحَسَنِ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الصَّيْرَفِيُّ، حَدَّثَنا زُهَيْرُ بْنُ قُمَيْرٍ، حَدَّثَنا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنا سُفْيَانُ، عَنْ سَيْفٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «أَنْقُصُ مِنَ الحَدِيثِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَزِيدَ فِيهِ»(١).

❁[١٥١] قَالَ(٢): وحَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حُبَيْشٍ، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الله بن سَلَمَةَ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ، حَدَّثَنا أَبُو صَالِحٍ الفَرَّاءُ،

=

حَمْدُ بن أحمد الأَصْبَهَاني.

(١) رواه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧١١) من طريق قبيصة به، ومن طريق الأشجعي، عن سفيان به.
ورواه ابنُ أبي خيثمة في «أخبار المكيين» برقم (١٩٤)، والترمذي في «العلل الصغير» (٧٠٢/٥) المُلحق بآخر «السُّنن»، والخطيب في «الكفاية» من طريق ابن المبارك والرَّامَهُرْمُزِي برقم (٢١٥) من طريق عمر بن هارون كلاهما عن سيف به، وعمر هو ابن هارون البلخي: متروك، لكنه مُتابَعٌ، وسيفٌ هو ابن سليمان، أو ابن أبي سليمان المخزومي المَكي: ثقة، ثَبت، رُمي بالقدر. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٧٣٧)، فهو أَثَرٌ صحيحٌ.

(٢) يريد بقوله: «قال: وحَدَّثنا»: أبا نُعيم الحافظ الأصبهاني، المُتقدِّم في السَّند السابق، فقد رواه عنه الخطيبُ في «الجامع» (٣٢٤/١) برقم (٧٢١) من طريق محمد بن علي بن حبيش به.
ورواه البيهقي في «المدخل» (١٢١/٢) برقم (٥٨٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤٣/٣٢) من طريق عثمان بن سعيد الدَّارمي، والهروي في «ذم الكلام» (٢٢١/٤) برقم (١٠١٩) من طريق عبد الله بن نوح كلاهما عن أبي صالح الفَرَّاء- محبوب بن موسى- عن ابن المبارك به، ورواه ابنُ المُقرئ في «المعجم» برقم (٥٨٩) من طريق محمد بن الحسن الإمام، وأبو نُعيم في «الحلية» (١٧٥/٨) برقم (١١٧٨١) من طريق محمد بن إسحاق كلاهما عن محمد بن سهل بن عسكر به.

قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ المُبَارَكِ يَقُولُ: «مَا انْتَخَبْتُ عَلَى عَالِمٍ قَطُّ إِلَّا نَدِمْتُ، ومَنْ بَخِلَ بِالعِلمِ ابْتُلِيَ بِثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَمُوتَ فَيَذْهَبَ عِلمُهُ، أَوْ يَنْسَاهُ، أَوْ يَتْبَعَ سُلطَانًا»(١).

❁[١٥٢] قَالَ(٢): وحَدَّثَنا عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، حَدَّثَنا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ الفَتْحِ، قَالَ: سَمِعْتُ بِشْرَ بْنَ الحَارِثِ يَقُولُ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُلَقَّنَ العِلمَ فَلَا تَعْصِ»(٣).

❁[١٥٣] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ؛ أَبُو طَاهِرٍ الحَافِظُ(٤) مِنْ كِتَابِهِ، حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ الطُّيُورِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا القَاضِي النَّهَاوَنْدِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ الكَاغَدِيُّ، حَدَّثنا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: «إِنَّ لِلحَدِيثِ آفَةً ونَكَدًا وهُجْنَةً؛ فآفتُه نِسْيَانُهُ، ونَكَدُهُ الكَذِبُ، وهُجْنَتُهُ نَشْرُهُ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ»(٥).

❁[١٥٤] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله التَّمِيمِيُّ والشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ التَّاهَرْتِيُّ،

---

(١) تَقَدَّمَ تخريجه.

(٢) يريد بقوله: «قال: وحدثنا»: أبا نُعيم الأصبهاني، فقد رواه عنه من هذه الطريق الخطيبُ، كما سيأتي.

(٣) رواه أبو طاهر المُخَلِّص في «المُخَلِّصيات» (٣/٣٦١) برقم (٢٧١٩) من طريق أحمد ابن أبي الفتح به، ورواه الخطيب في «الجامع» (٢٠/٢٥٨) برقم (١٧٨٤) من طريق أبي نُعيم عن عبد الله بن محمد بن عثمان به.

(٤) المَعروف بالسِّلَفي.

(٥) الأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧٨٩)، ومحمد بن إسحاق: مُدَلِّس، ولم يُصَرِّح بالتحديث.

قَالَا: حَدَّثَنا ابْنُ سَعْدُونَ القَرَوِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ المُطَّوِّعِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الله الحَاكِمُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَدِّي يَقُولُ: «جَالَسْتُ أَبَا عَبْدِ الله المَرْوَزِيَّ(١) أَرْبَعَ سِنِينَ فَلَمْ أَسْمَعْهُ طُولَ تِلْكَ المُدَّةِ يَتَكَلَّمُ فِي غَيْرِ العِلمِ إِلَّا أَنِّي حَضَرْتُهُ يَوْمًا، وقِيلَ لَهُ عَنِ ابْنِهِ(٢) إِسْمَاعِيلَ ومَا كَانَ يَتَعَاطَاهُ: لَوْ وَعَظْتَهُ، أَوْ زَبَرْتَهُ(٣)! فَرَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَنَا لَا أُفْسِدُ مُرُوءَتِي بِصَلَاحِهِ»(٤).

❋[١٥٥] حَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ(٥)، حَدَّثَنا المُبَارَكُ(٦) بن عبد الجَبَّار وأَحْمَدُ(٧) بْنُ خَيْرُونَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى البَغْدَادِيُّ(٨)، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو عَلِيٍّ

---

(١) هو الإمام محمد بن نَصر المَروزي. تُنْظَر ترجمتُه في «تاريخ بغداد» (٥٠٨/٤) برقم (١٦٨٣).
(٢) كذا في (ب)، وفي بقية النُّسخ: «عن أبيه»، والمُثبت هو الصَّوابُ، وقد جاء في بعض نُسَخ «المعرفة» للحاكم: «عن ابنه»، وقال مُحَقِّقُه مُعظم حسين: «إنَّه الصَّواب»، لكنه لم يُثبته في «أصل الكتاب»، وقد رواه الخطيبُ من طريق الحاكم، كما سيأتي، وهو عنده: «عن ابنه» بدل «عن أبيه».
(٣) كذا في (أ)، وفي (ب): «زجرته»، وأما (ج) فساقطٌ هذا الحديث منها، و(د) فيه طَمْسٌ، وما أثبت هو المُوافق لما في «المعرفة» للحاكم.
(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠٢)، ومن طريق الحاكم رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥٠٨/٤) من ترجمة الإمام محمد بن نصر المَروزي برقم (١٦٨٣).
(٥) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٦) هو الطُّيوري، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).
(٧) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).
(٨) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).

السِّنْجِيُّ(١)، حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ(٢) بْنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثنا أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيِّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنا حَفْصُ بْنُ غياث، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْولِ: «قُلتُ لِأَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ: إِنَّكَ تُحَدِّثُنَا بِالحَدِيثِ، ثُمَّ تُحَدِّثُنَا بِهِ ثَانِيَةً عَلَى غَيْرِ مَا حَدَّثْتَنَا!

قَالَ: عَلَيْكَ بِالسَّمَاعِ الأَوَّلِ»(٣).

❁[١٥٦] وحُدِّثْنَا بِهِ عَنْ أَبِي عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الحُسينُ(٤) بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثنا(٥) مَعْمَرٌ، قَالَ قَتَادَةُ: «مَا سَمِعَتْ أُذُنَايَ شَيْئًا قَطُّ إِلَّا وَعَاهُ قَلْبِي»(٦).

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).
(٢) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٣).
(٣) الأثر عند الترمذي في «العلل الصغير» (٧٠٢/٥) المُلحق بآخر «السُّنن»، ورواه أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» (١٨٤/٢) رقم (١٩٤٢)، وابن مَعين في «معرفة الرجال» (٢٢٨/٢) برقم (٧٨٤)، وأبو خيثمة النسائي في «العلم» برقم (٨٨)، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» من طريق حفص بن غياث به، وهو أَثَرٌ صحيحٌ.
(٤) وقع في بعض نُسخ المَخطوط، وأُثبت في المَطبوع: «حسن» بدل «حسين»، وهو تصحيفٌ.
(٥) وقع في المطبوع: «وحدثنا» بزيادة واو، وهي زيادة مُقحمة؛ لذا حذفتُها.
(٦) الأثر عند الترمذي في «العلل الصغير» (٧٠٣/٥)، ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٧٩/٢) برقم (٢٦٣٣) من طريق حسين بن مهدي به، وسندُه حَسَنٌ، ويُنظر «الجرح والتعديل» (١٣٤/٧).

❁[١٥٧] أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَتَّابٍ(١)، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ(٢) بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ رَشِيقٍ، حَدَّثَنا أَبُو عَلِيٍّ؛ الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ بِمِصْرَ، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بن يَعْقُوب، حَدَّثَنا يحي ابن يَحْيَى، حَدَّثَنا ابْنُ وهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ: «يَا يُونُسُ، لَا تُكَابِرِ(٣) العِلمَ؛ فَإِنَّ العِلمَ أَوْدِيَةٌ، فَأَيُّهَا أَخَذْتَ فِيهِ قَطَعَ بِكَ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَهَ، ولَكِنْ خُذْهُ مَعَ الأَيَّامِ واللَّيَالِي، ولَا تَأْخُذ العُلمَ جُمْلَةً؛ فَإِنَّ مَنْ رَامَ أَخْذَهُ جُمْلَةً ذَهَبَ عَنْهُ جُمْلَةً، ولَكِن الشَّيْء بَعْدَ الشَّيْءِ مَعَ اللَّيَالِي والأَيَّامِ»(٤).

❁[١٥٨] قَالَ: وحَدَّثنا(٥) عَبْدُ الوارِثِ، حَدَّثَنا قَاسِمٌ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنا أَبُو الفَتْحِ؛ نَصْرُ بْنُ المُغِيرَةِ، قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ(٦): «أَوَّلُ العِلمِ: الِاسْتِمَاعُ، ثُمَّ الإِنْصَاتُ، ثُمَّ الحِفْظُ، ثُمَّ العَمَلُ، ثُمَّ النَّشْرُ»(٧).

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٦).

(٢) هو ابنُ عبد البر، والأَثَرُ عنده في «الجامع»، كما سيأتي تخريجُه.

(٣) كذا في (أ) و(د)، وأما (ج) فساقطٌ منها هذا الحديث، وفي (ب): «تكابد» بالدال، وما أثبت هو المُوافق لما في «جامع بيان العلم وفضله»، والمُصَنِّف يَرويه عن طريق مُصَنِّفِه.

(٤) الأثر رواه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٤٣١/١) برقم (٦٥٢) من هذه الطريق التي أَوْرَدَها عنه المُصَنِّف، ورواه برقم (٦٥٣) من طريق أحمد بن عمرو، عن ابن وَهْبٍ به بنحوه، وهو أَثَرٌ صحيحٌ.

(٥) يريد بقوله: «قال: وحدثنا»: يوسف بن عبد البر.

(٦) هو ابنُ عُيينة.

(٧) الأثر عند ابن عبد البر في «الجامع» (٤٧٧/١) برقم (٧٦١)، من الطريق التي ساقها عنه المُصَنِّف، ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٢٤/٧) برقم (١٠٦٩٤)، والبيهقي في «الشُّعَب» =

❁[١٥٩] [قال: وأَخْبَرَنَا] (١) عَبْد الله بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ بْنُ بَهْزاذ (٢)، حَدَّثَنا (٣) الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَان: «سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: مَنْ حَفِظَ القُرْآنَ عَظُمَتْ حُرْمَتُهُ، ومَنْ طَلَبَ الفِقْهَ نَبلَ قَدْرُهُ، ومَنْ عَرَفَ (٤) الحَدِيث قَوِيَتْ حُجَّتُهُ، ومَنْ نَظَرَ فِي النَّحْوِ رَقَّ طَبْعُهُ، ومَنْ لَمْ يَصُنْ نَفْسَهُ لَمْ يَصُنْهُ العِلمُ» (٥).

❁[١٦٠] وأَخْبَرَنا عُثمانُ (٦) بْنُ سَعِيدٍ المُقْرِيُّ، عَنِ ابْنِ مقْسَمٍ، قَالَ: سَمِعتُ أَحْمَدَ بْنَ نابل (٧) الزَّعْفَرَانِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ يَقُولُ: «مَا نَاظَرَنِي رَجُلٌ قَطُّ وكَانَ مُفَنَّنًا فِي العُلُومِ إِلَّا غَلَبْتُهُ، =

= (٢٨٤/٣) برقم (١٦٥٨)، وابن عبد البر في «الجامع» (٤٧٧/١) برقم (٧٦٠) بطرقٍ عن سفيان به، وهو أَثَرٌ ثابتٌ صحيحٌ عن سفيان بن عُيينة.

(١) كذا في (ب)، وهو المُوافق لما في «الجامع» لابن عبد البر، فمُراد المُصَنِّف بـ«قال: وأخبرنا»: ابن عبد البر، وأما بقية النُّسخ؛ إمَّا سَقط، أو طُمس، وأُثْبِتَ في المَطبوع: «أخبرنا أبو عبد الله بن محمد»، وهو خطأ؛ لأنَّ عبد الله بن محمد من مشايخ ابن عبد البر، وأمَّا كلمة «أبو» بين «أخبرنا» و«عبد الله» فهي مُقحمة؛ لذا حذفتُها.

(٢) وقع في المَطبوع: «بهز» وهو خطأٌ، ويُنظر «الإكمال» (١٢٩/٧) من «بَهْزاذ».

(٣) وقع في المَطبوع «أن» بدل «حَدَّثنا».

(٤) وقع في المَطبوع: «وَعَى» بدل «عَرَفَ».

(٥) الأثر عند ابن عبد البر في «الجامع» (٥١١/١) برقم (٨٢٢)، كما أورده عنه المُصَنِّف، ورواه البيهقيُّ في «المدخل» (٧٣٢/٢) برقم (٥١١)، و«الخطيب» في «تاريخ بغداد» (٢١٨/٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/١٣) من طريق المزني، عن الشافعي به.

(٦) كذا في (ب)، وفي (د): «حدثنا عثمان»، وأما (أ) و(ج) فساقطٌ هذا الحديث منهما.
والذي عند ابن عبد البر في «الجامع» (٥٢٣/١) برقم (٨٥٢): «وفيما أجاز لنا عيسى بن سعيد المُقرئ...»، وأَثْبَتَه أحمد صقر في نُسخته، ولم يُنَبِّه على ذلك.

(٧) وقع في المَطبوع: «نائل» بدل «نابل».

ولَا نَاظَرَنِي ذُو فَنٍّ واحِدٍ إِلَّا غَلَبَنِي فِي فَنِّي(١) ذَلِكَ»(٢).

❁[١٦٢] نَقَلتُ مِنْ خَطِّ القَاضِي أَبِي عبد الله بْنِ أَبِي نَصْرٍ الحُمَيْدِيِّ(٣)، وأَجَازَنِي عَنْهُ الإِمَامُ أَبُو نَصْرِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ النَّهَاوِنْدِيُّ(٤) مُكَاتَبَةً(٥) مِنْ مَكَّةَ -حَرَسَهَا اللهُ- والقَاضِي أَبُو عَبْدِ الله الصَّدفى وغَيْرُهُمَا، قَالَ: حَدَّثَنا الشَّرِيفُ أَبُو إِبْرَاهِيمَ؛ أَحْمَدُ بْنُ القَاسِمِ بْنِ مَيْمُونٍ الحُسَيْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا جَدُّنَا المَيْمُونُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنا أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عِمْرَان، حَدَّثَنا عَاصِمُ بن عَلِيٍّ، حَدَّثَنا المَسْعُودِيُّ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: «كَانَ الفُقَهَاءُ يَتَواصون بِثَلَاثٍ، ويَكْتُبُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ: أَنَّهُ مَنْ أَصْلَحَ سَرِيرَتَهُ أَصْلَحَ اللهُ عَلَانِيَتَهُ. ومَنْ أَصْلَحَ مَا بَيْنَهُ وبَيْنَ الله أَصْلَحَ اللهُ مَا بَيْنَهُ وبَيْنَ النَّاسِ. ومَنْ عَمِلَ لِلآخِرَةِ كَفَاهُ اللهُ الدُّنْيَا»(٦).

---

(١) كذا في (ب) و(د)، وأمَّا (أ) و(ج) فساقطٌ منهما، وفي «الجامع» لابن عبد البر: «إلَّا غَلَبَني في فَنِّه».

(٢) الأثر عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»، كما تَقَدَّمَ.
تنبيه: من قوله: «حَدَّثنا أبو الفتح من الأثر رقم (١٥٨) إلى آخر هذا الأثر ساقطٌ من (أ) و(ج).

(٣) صاحب كتاب: «الجمع بين الصَّحيحين».

(٤) هو عبد المَلك بن أبي مُسلم بن أبي نصر الهمداني؛ أبو نصر، المَعروف بالنهاوندي، إمام مقام إبراهيم، مات سنة (٥١٩هـ)، ودُفن بمقبرة المعلاة، له ترجمة في «الغُنْيَة» برقم (٧٥) للمُصَنِّف، و«العِقد الثَّمين» (١٣٣/٥) برقم (١٨٩٢).

(٥) كتب إلى المُصَنِّف بجميع رِواياته من ذلك «الجمع بين الصَّحيحين» للحُميدي. ذكر المُصَنِّف ذلك في الترجمة رقم (٧٥) من «الغُنْيَة».

(٦) رواه أبو نُعيم في «الحِلية» (٢٧٦/٤) برقم (٥٥٥٣) من طريق محمد بن يَحيى المَروزي؛ =

❁[١٦٣] وبِخَطِّهِ(١)، أَخْبَرَنا أَبُو مُحَمَّد عَبْد العَزِيز(٢) بن أَحْمَد الكَتَّانِيُّ(٣) إِمْلَاءً، أَخْبَرَنا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله؛ الحُسَيْنُ بْنُ سَلَمَةَ الآمِدِيُّ، حَدَّثَنا الأَمِيرُ أَبُو مُحَمَّدٍ؛ عَبْدُ الله بْنُ عُثْمَانَ الوَاثِقِي(٤)، قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّي أَبَا القَاسِمِ؛ عُمَر(٥) بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: «تَقَدَّمَ إِلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ القَاضِي رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ؛ فَادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ سَمَاعًا فِي كِتَابِهِ، وأَنَّهُ يَلتَمِسُهُ لِيَنْسَخَهُ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَسَأَلَ القَاضِي المُدَّعَى عَلَيْهِ؛ فَأَقَرَّ، فَقَالَ القَاضِي:

=

عن عاصم به، وعاصم روى عن المسعودي بعد اختلاطِه، بَيْدَ أنَّ المَسعودي تُوبع، فقد قال أبو نُعيم عقيب الحديث في «الحِلية»: «ورواه مسعر عن زيد العَمِّي، عن عون مثله».

قلت: وزيدٌ ضعيفٌ، بَيْدَ أنَّه يَصلح أن يكون مُتَابِعًا في الشَّواهد.

(١) أي: بخطِّ أبي عبد الله الحُميدي.

(٢) كذا في (ب)، وفي (أ): «أبو محمد بن عبد العزيز»، وفي (ج): «حَدَّثنا محمد بن عبد العزيز»، وفي (د) غيرُ واضح، وما أثبتُّه من (ب) هو الصَّواب، وهو أبو محمد؛ عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي الدِّمشقي الكتاني، مات سنة (٤٦٥هـ). «الإكمال» (١٨٧/٧) لابن ماكولا، «تذكرة الحفاظ» (١١٧٠/٣) برقم (١٠٢٤).

(٣) وقع في (أ): «الكناني» بدل «الكتاني»، وأثبته أحمد صقر في نُسخته، وهو تصحيف، ويُنظر «الإكمال» (١٨٧/٧)، و«الأنساب» (٤٥/١١، ٤٦).

(٤) كذا في (ب) و(د)، وفي (أ) و(ج): «الثقفي»، وما أثبت هو الصواب، فهو نِسبة إلى جَدِّه: «الواثق بالله بن المُعتصم بالله بن الرَّشيد»، ولمعرفة ذلك يُنظر «النكت» (٥٩٧/٣) للزَّركشي.

(٥) كذا في (ب) و(ج) و(د)، ووقع في (أ): «محمد»، وأثبته أحمد صقر في نُسخته، والمثبت هو الصَّوَاب، فإن عبد الله بن عثمان الواثقي جَده اسمه عُمر، وليس محمدًا. وللفائدة يُنظر «النُّكت» (٥٩٧/٣) للزَّركشي.

إِنْ كَانَ سَمَاعهُ فِي كِتَابِكَ بِخَطِّكَ لَزِمَكَ بِالحُكْمِ، وإِنْ كَانَ سَمَاعُهُ فِي كِتَابِكَ بِخَطِّهِ؛ فَأَنْتَ بِالخِيَارِ فِي دَفْعِهِ ومَنْعِهِ. وقَالَ لِلآخَرِ: إِذَا أَعَارَكَ أَخُوكَ كُتُبَهُ لِتَنْسَخَهَا فَلَا تُعَذِّبْهُ؛ فَإِنَّكَ تُطَرِّقُ عَلَى نَفْسِكَ مَنْعَكَ مِمَّا تَسْتَحِقُّ. فَرَضِيَا، وقَامَا»(١).

وقَدْ رَوَيْنَا مِثْلَ هَذِهِ الحِكَايَةِ والفُتْيَا(٢) عَنْ غَيْرِ إِسْمَاعِيلَ.

❁[١٦٤] حَدَّثَنا أَحْمَدُ(٣) بْنُ مُحَمَّدٍ مُكَاتَبَةً، حَدَّثَنا الصَّيْرَفِيُّ، حَدَّثَنا الفَالِيُّ، حَدَّثَنا ابْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنا ابْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنا الحَسَنُ بْنُ عُثْمَانَ التُّسْتَرِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، قَالَ: «ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ بِالكُوفَةِ سَمَاعًا مِنْهُ إِيَّاه؛ فَتَحَاكَمَا إِلَى حَفْص بن غياثٍ- وكَانَ عَلَى قَضَائِهَا- فَقَالَ لِصَاحِبِ الكِتَابِ: أَخْرِجْ إِلَيْنَا كُتُبَكَ؛ فَمَا كَانَ مِنْ سَمَاعِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَطِّكَ أَلْزَمْنَاكَ، ومَا

(١) هذه القصة ذكرها اليزدي في «عارية الكتب» برقم (٦) بتحقيقي، من طريق أحمد بن علي النخشبي، قال: «كان لي سماع مع رجلٍ من أهل بغداد، يقال له: سَهْل بن محمد الجوهري؛ فامتنع على أن يُعطيني. فَقَدَّمتُه إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي...»، وذكر نحو ما هاهنا، وكذا رواها الخطيب في «الجامع» (٢/٢٤١) من طريق يعقوب بن شَيبة ابن الصَّلت، قال: «رأيتُ رجلًا قَدَّم رجلًا إلى إسماعيل بن إسحاق...»، وذكر القصة، بَيْدَ أنَّ الخطيبَ أَبْهَم مَن حَدَّثه.

وذكر الزَّركشيُّ القصةَ مُسندةً عن طريق «ذيل تاريخ بغداد» لابن النَّجَّار، من طريق عبد الله بن عثمان به، وفيه بعض الكلمات زائدة عمَّا هنا. يُنظر لذلك «النُّكت» (٣/٥٩٧).

(٢) وقع في المَطبوع: «الفُتيا» بدون «واو».

(٣) هو السِّلَفي، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).

كَانَ بِخَطِّهِ أَعْفَيْنَاكَ مِنْهُ»(١).

قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ(٢): سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ الزُّبَيْرِيَّ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: لَا يَجِيءُ فِي هَذَا البَابِ حُكْمٌ أَحْسَن مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ خَطَّ صَاحِبِ الكِتَابِ دَالٌّ عَلَى رِضَاهُ. وقَالَ غَيْرُهُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ»(٣).

قَالَ القَاضِي المُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ سَمَاعِهِ فِي كِتَابِ(٤) هَذَا بِخَطِّ صَاحِبِ الكِتَابِ أَوْ بِخَطِّهِ- إِذَا كَانَ الكِتَابُ فِيهِ بِمَعْرِفَتِهِ وإِذْنِهِ إِذَا جُعِلَ رِضَاهُ بِذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى إِبَاحَتِهِ لِلِانْتِسَاخِ، فَإِنْ كَانَ العُرْفُ عِنْدَهُمْ هَذَا فِيهِمَا أو في أَحَدِهِمَا فَنَعَمْ، وإِلَّا فَالقَوْلُ مَا قَالَ غَيْرُهُمَا؛ إِذْ لَا يُحْكَمُ لِكَتْبِ السَّمَاعِ فِي الكِتَابِ بِأَكْثَر مِنْ

(١) الأثر عند الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٣٥) من هذه الطريق التي ساقها عنه المُصَنِّف، وعن طريقه رواها الخطيبُ في «الجامع» (٢٤١/١) برقم (٤٨٠).

(٢) هو الرَّامَهُرْمُزِي.

(٣) «المُحَدِّث الفَاصِل» عَقيب الأثر رقم (٨٣٥).

تَقَدَّم في الأثر السابق أنَّ التحاكم كان إلى إسماعيل القاضي، وهنا إلى حفص بن غياث، وأيَّد الحُكم أبو عبد الله الزبيري.

قال ابنُ الصَّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «حفص بن غياث معدودٌ في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة، وأبو عبد الله الزبيري من أئمة أصحاب الشافعي، وإسماعيل بن إسحاق لسان أصحاب مالك وإمامهم، وقد تعاضدت أقوالُهم في ذلك، ويَرجع حاصلُها إلى أنَّ سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه إعارته إيَّاه، وقد كان لا يَبِين لي وجهه، ثم وَجَّهْتُه بأنَّ ذلك بمنزلة الشهادة له، فعليه أداؤها بما حَوَتْه، وإن كان فيه بذل ماله، كما يلزم مُتحمِّل الشهادة أداؤها، وإن كان فيه بذل نفسه بالسَّعي إلى مجلس الحُكم لأدائها، والعِلم عند الله تبارك وتعالى. «علوم الحديث» (ص ٢٠٧، ٢٠٨).

(٤) كذا في (ب) و(ج) و(د).

شَهَادَتِهِ بِصِحَّةِ سَمَاعِهِ، وأمَّا زَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ فَلَا، إِلَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى ذَلِكَ عُرْفٌ، فَيُحْكَمُ بِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، واللهُ أَعْلَمُ.

❁[١٦٥] حَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ(١) قِرَاءَةً عَلَيْهِ، حَدَّثَنا أَبُو الفَضْلِ الأَصْبَهَانِيُّ(٢)، حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ(٣)، حَدَّثَنا عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، حَدَّثَنا عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّطِّيُّ(٤)، حَدَّثَنا أَبُو الأصبغ(٥) بْنُ شَبِيبِ ابْنِ حَفْصٍ البَصْرِيُّ(٦)، حَدَّثَنا أَيُّوبُ بْنُ يَزِيدَ(٧)، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ:

---

(١) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٢) هو حَمْد بن أحمد، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٣) صاحب كتاب «الحِلية».

(٤) نسبة إلى «زَطّ» تَرْجَمَهُ السَّمعاني في «الأنساب» (٦/٢٩٥)، وابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢/٧٣٧) برقم (٢٦٣٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، بَيْدَ أنَّ ابن قطلوبُغا تَرْجَمَه في كتابه «الثقات» (٦/١٢١) برقم (٦١٦٨)، وقال: «قال مَسلمة: كان ثقة».اهـ.

(٥) كذا في جميع نُسخ المَخطوط: «أبو الأصبغ بن شبيب»، والصَّواب: «أبو الأصبغ شَبيب»؛ لأنَّ شبيبًا هذا يُكنى بأبي الأصبغ. تُنْظَر ترجمتُه في «الأنساب» (١١/١٩٠) برقم (٣٥١٧)، و«تَبصير المُنتبه» (٣/١٢٢٤).

(٦) كذا في جميع نُسخ المخطوط: «البصري»، وأمَّا في مواضع ترجمته «المصري»، وكذا عند اليزدي في «عارية الكتب».

(٧) كذا في «جميع نُسخ المَخطوط»: «يزيد»، وصوابه «سويد»؛ لأمورٍ منها:
أنَّ يونس بن يزيد لم يَرْو عنه أحدٌ مِمَّن يقال له: «أيوب بن يزيد»، وإنما «أيوب بن سويد».
ومنها: أنَّ اليزدي رواه- كما سيأتي في «التخريج»- من طريق الزطي، وهو عنده: «أيوب بن سويد»، وكذا رواه غيرُ واحد بطرقٍ- كما سيأتي-: «عن أيوب بن سويد»، ولم يأتِ
=

«قَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ: يَا يُونُسَ، إِيَّاكَ وغُلُولَ الكُتُبِ!

قُلتُ: ومَا غُلُولُهَا؟ قَالَ: حَبْسُهَا»(١).

❁[١٦٦] سَمِعْتُ شَيْخَنَا سُفْيَانَ بْنَ العَاصِي الأَسَدِيَّ يَحْكِي عَنْ شَيْخِهِ القَاضِي أَبِي الوِلِيدِ الكِنَانِيِّ(٢) - فِيمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي - «أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَعَارَ كِتَابًا لِأَحَدٍ إِنَّمَا يَتْرُكُهُ عِنْدَهُ بِعَدَدِ ورَقَاتِهِ أَيَّامًا، ثُمَّ لَا يُسَامِحُهُ بَعْدُ.

ويَقُولُ: هَذِهِ الغَايَةُ إِنْ كُنْت أَخَذْته لِلدَّرْسِ والقِرَاءَةِ فَلَنْ يَغْلِبَ أَحَدًا حِفظُ ورَقَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وإِنْ أَرَدْتَهُ لِلنَّسْخِ فَكَذَلِكَ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا ولَا هَذَا، فَأَنَا أَحْوطُ بِكِتَابِي وأَوْلَى بِرَفْعِهِ مِنْكَ».

❁[١٦٧] وحَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ(٣)، حَدَّثَنا الأَصْبَهَانِيُّ(٤)، قَالَ: قَالَ أَبُو

=

عند أحدهم: «أيوب بن يزيد».

(١) رواه ابن المقرئ في «المُعجم» برقم (٩٤٢)، ومن طريقه اليزدي في «عارية الكتب» برقم (١٠) بتحقيقي، من طريق أبي الأصبغ شبيب به، ورواه اليزدي في «عارية الكتب» برقم (٢)، والبيهقي في «المدخل إلى السُّنن» (١٢٠/٢) برقم (٥٨٤)، والخطيب في «الجامع» (٢٤٢/١) برقم (٤٨٢)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص ١٧٦) بطرق عن أيوب بن سويد به، وأيوب بن سويد ضعيف، تُنْظَر ترجمتُه من «تهذيب التهذيب»، بَيْدَ أنَّه مُتابع؛ فقد رواه أبو نعيم في «الحلية» (٤١٩/٣) برقم (٤٤٩٥)، والخطيب في «الجامع» (٢٤٢/١) برقم (٤٨٣) من طريق أبي ضمرة؛ أنس بن عياض، عن يونس بن يزيد به، وهو أثرٌ ثابتٌ إلى ابن شِهاب.

(٢) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢٣).

(٣) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ قريبًا.

(٤) هو حَمْد بن أحمد، تَقَدَّمَ قريبًا تحت الأثر رقم (١٦٥).

نُعَيْمٍ(١): سَمِعْتُ أَبَا عَلِيِّ [بن](٢) الصَّوافِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ أَبِي- عَلَى حِفْظِهِ- حَدَّثَ مِنْ غَيْرِ كِتَابٍ إِلَّا أَقَل مِنْ مِائَةِ حَدِيثٍ»(٣).

❁[١٦٨] قَالَ(٤): وأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ دَاوُدَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الأَعْمَشَ يَقُولُ: «السُّكُوتُ جَوابٌ»(٥).

❁[١٦٩] قَالَ(٦): وحَدَّثَنا عَبْدُ الله(٧) بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنا إِسْمَاعِيلُ(٨)

---

(١) هو الأصبهانيُّ، صاحب كتاب «الحِلية».
(٢) ما بين المَعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.
(٣) الأثر عند أبي نُعيم في «الحلية» (١٧٦/٩) برقم (١٣٥٧٤)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (١٣/٢) برقم (١٠٣٤)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص ٤٧)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٣٤٩)، وهو أَثَرٌ صحيحٌ.
(٤) أي: قال أبو نُعيم.
(٥) رواه أبو الحسين الطيوري، كما في «الطيوريات» (١١٣٨/٣)، من طريق محمد بن يونس به، ومحمد بن يونس هو الكُدَيمي، ضعيفٌ، بَيْدَ أنَّه مُتابع؛ فقد رواه ابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» برقم (٧٧٥) من طريق محمد بن المثنى وإبراهيم الحلبي، وابنُ بطة في «الإبانة» برقم (٦٨٤) من طريق عبد الله بن خُبَيْق، والبيهقيُّ في «الشُّعب» (٢٨/١١) برقم (٨١٠١)، من طريق أبي بشر بن السَّليط، كلهم عن عبد الله بن داود به، وعبد الله بن داود هو الخُرَيبي ثقةٌ.
(٦) أي: قال أبو نُعيم.
(٧) هو عبد الله بن جَعفر بن أحمد بن فارس الأصبهاني، ثقة. تُنْظَر ترجمتُه في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢٣٧/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٥٣/١٥)، برقم (٣٢٩).
(٨) هو إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبدي الأصبهاني، ثِقة، له ترجمة في «الجرح

ابْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنا الحَسَنُ(١) بْنُ واقِعٍ، حَدَّثَنا ضَمْرَةُ(٢)، عَنِ ابْنِ شوذب(٣)، عَنْ مَطَرٍ، قَالَ: «العِلمُ أَكْثَرُ مِنْ مَطَرِ السَّمَاءِ، ومَثَلُ الَّذِي يَرْوِي عَنْ عَالِمٍ واحِدٍ، كَرَجُلٍ لَهُ امْرَأَةٌ واحِدَةٌ؛ فَإِذَا حَاضَتْ بَقِيَ»(٤).

❁[١٧٠] قَرَأْتُ عَلَى أَبِي بَحْرٍ(٥) رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَكُمْ أَبُو العَبَّاسِ [أَحْمَد(٦) ابن عُمَر](٧)، حَدَّثَنا أَبُو العَبَّاسِ؛ أَحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ الجُرْجَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ بِسْطَامٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ

=

والتعديل» (٢/١٨٢) برقم (٦٢٠).

(١) هو الحسن بن واقع الرَّملي، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٢٩٩).

(٢) هو ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أصله دمشقيٌّ، صدوق يَهِم قليلًا. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٠٠٥).

(٣) هو عبد الله بن شوذب الخراساني، صدوقٌ، عابد. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٤٠٨).

(٤) رواه الخطيب في «الجامع» (٢/٨٨) برقم (١٢٥٨)، من طريق أبي نُعيم به، وهو أَثَرٌ حَسَنٌ. قال السخاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمَعنى: أنَّ الذي له شيخ واحد رُبَّما احتاج من الحديث لِما لا يجده عند شيخه، فيصير حائرًا، وكذلك مَن له زوجة واحدة قد يَتَّفق تَوَقانه إلى النِّكاح في حال حيضِها، فيصير حائرًا؛ فإن كانت له زوجة أخرى أو أَمَة حَصل الغرض». «فتح المغيث» (٣/ ٢٦٨).

(٥) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٧).

(٦) هو أحمد بن عمر بن أنس العُذْريُّ؛ أبو العباس المَرِيي من «المَرِيَّة»: مدينة على ساحل من سواحل الأندلس، ويُعرف بابن الدَّالائيِّ. له ترجمة في «جَذوة المقتبس» برقم (٢٣٧).

(٧) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

سَيَّارٍ يَقُولُ: «كُنْتُ أَنَا ومُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ نَسْأَلُهُ، فَأَنْشَأَ يَقُولُ:

كَمِ الغَايَةُ القُصْوَى الَّتِي تَأْمَلَانِها ... أَنَقْوى عَلَيْهَا أم نَقُومُ فَنَنْهَضُ؟(١)

❁ [١٧١] قَالَ(٢): وسَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ سُفْيَانَ يَقُولُ: سَأَلَ أَصْحَابُ الحَدِيثِ عليَّ بن حُجْرٍ الزِّيَادَةَ، فَأَنْشَأَ يَقُولُ:

لَكُمْ مِائَةٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ أَعُدُّهَا ... حَدِيثًا حَدِيثًا لَسْتُ زَائِدَكُمْ حَرْفا

ومَا طَالَ مِنْهَا مِنْ حَدِيثٍ فَإِنَّنِي ... بِهِ طَالِبٌ مِنْكُمْ عَلَى قَدْرِهِ صَرْفَا

فَإِنْ أَقْنَعَتْكُمْ فَاسْمَعُوهَا صَرِيحَةً(٣) ... وإِلَّا فَجِيئُوا مَنْ يُحَدِّثُكُمْ أَلْفَا(٤)

❁ [١٧٢] **قَالَ الحَسَنُ**: وسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ حُجْرٍ يَقُولُ:

وظِيفَتُنَا مِائَةٌ لِلغَرِيبِ ... فِي كُلِّ يَوْمٍ سِوَى مَا يُفَادُ(٥)

شَرِيكِيَّةٌ أَوْ هُشَيمِيَّةٌ ... أَحَادِيثُ فِقْهٍ صِحَاحٌ(٦) جِيَادُ(١)

---

(١) رواه ابن عدي في كتاب «مَن روى عنهم البخاريُّ في جامعه الصحيح» برقم (١٥٤)، من ترجمة علي بن حجر، كما أَوْرَدَه عنه المُصَنِّف هنا.

(٢) أي: قال ابنُ عَدي.

(٣) في (أ) و(ب) و(ج): «سريحة» بالسين، وما أثبته من (د) هو المُوافق لما عند ابن عدي في «مَن روى عنهم البخاري في الصَّحيح»، وعند المُصَنِّف في «الغُنْيَة» (ص ١٤١) من الترجمة رقم (٨٣)، وأمَّا الخطيبُ في «الجامع» فعنده «سريحة» بالسين.

(٤) رواها ابنُ عدي في كتاب «مَن روى عنهم البخاري في الصحيح» من ترجمة علي بن حُجْر برقم (١٥٤)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (٢١٦/١) برقم (٤٠٤)، ومحمد بن عمر المَدِيني في «اللطائف مِن دقائق المعارف» برقم (٥٨٧).

(٥) في «الجامع» للخطيب و«فتح المغيث»: «يعاد».

(٦) عند ابن عدي في «الكامل»: «قصار» بدل «صِحاح».

❋ [١٧٣] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ(٢)، قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخَنَا أَبَا مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيَّ الحَنْبَلِيَّ يَقُولُ: «يَقْبحُ بِكُمْ أَنْ تَسْتَفِيدُوا [مِنَّا](٣)، ثُمَّ تَذْكُرُونَا ولَا تَتَرَحَّمُوا عَلَيْنَا»(٤).

❋[١٧٤] حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الجَيَّانِيُّ(٥) مُكَاتَبَةً، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو عُمَرَ ابن عَبْدِ البَرِّ النَّمرِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ قاسِمٍ المُقْرِئ، حَدَّثَنا ابْنُ حَبَابَةَ، حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ البَغَوِيُّ، حَدَّثَنا عُبيدُ الله بْنُ عُمَرَ القَوَارِيري، سَمِعت يحيي بن سَعِيدٍ القَطَّانِ، يَقُولُ: قَالَ [لِي](٦) شُعْبَةُ: «كُلُّ مَنْ كَتَبْتُ عَنْهُ حَدِيثًا فَأَنَا لَهُ عَبْدٌ»(٧).

=

(١) رواه ابنُ عَدي في «الكامل» (١٦/٥)، ومن طريقه الخطيبُ في «الجامع» (٢١٦/١) برقم (٤٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٣٠٥) عن الحسن، وهو ابن سفيان به، وتَصَحَّف عند الخطيب ابنُ عدي إلى «عَلِي».
ورواه ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٤٦٨/٨) من طريق محمد بن أحمد بن أبي عون، عن عليِّ بن حُجر به، ووقع عنده: «يقاد» بدل «يفاد»، و«قصار» بدل «صحاح».

(٢) هو ابن سُكَّرة، المُتَقَدِّم تحت الحديث رقم (١).

(٣) وقع في المطبوع: «بنا» بدل «منا».

(٤) ورواه المُصَنِّفُ في «الغُنْيَة» في ترجمة شيخِه ابن سُكَّرة الصَّدَفي برقم (٤٧). ويُنظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦١٣/١٨) من الترجمة رقم (٣٢٥).

(٥) وهو الغَسَّاني، صاحب كتاب «تقييد المهمل»، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٦) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من (ب) و(ج).

(٧) الأثر عند أبي القاسم البَغوي في «الجَعْدِيَّات» (٢٧٠/١) برقم (١٢)، كما أورده عنه المُصَنِّف، ومن طريقه ابن المقرئ في «المعجم» برقم (٩٤٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٢٠١/٤) برقم (٩٨١)، ورواه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٤٤٨/٢)
=

❁[١٧٥] وحَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ قِرَاءَةً [عَلَيْه](١)، حَدَّثَنا [حَمْدُ(٢) ابن](٣) أَحْمَد الحَدَّاد، حدثنا سُلَيْمَانُ(٤) بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا أَنَسُ(٥) بْنُ سَلْمٍ؛ أَبُو عقيلٍ الخَوْلَانِيُّ، حَدَّثَنا عُتْبَةُ(٦) بن رزينٍ الأَلهَانِيَّ، سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَيَّاشٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الأَلهَانِيُّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ عَلَّمَ عَبْدًا آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى فَهُو مَوْلَاهُ، يَنْبَغِي لَهُ أَلَّا يَخْذُلَهُ، ولَا يَسْتَأْثِرِ عَلَيْهِ»**(٧).

=
برقم (٢٩٩١)، ومن طريقه أبو نُعَيم في «الحلية» (١٧٧/٧) برقم (١٠١٠١) عن عُبيد الله القَوَاريري به.

ورواه ابنُ عبد البر في «الجامع» (٥١٢/١) برقم (٨٢٨) من طريق أحمد بن زهير، عن القواريري به.

(١) زيادة من (ب).

(٢) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

(٤) هو الطبرانيُّ صاحبُ «المعجم».

(٥) تَرْجَمَ له ابنُ عَساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٢/٩) برقم (٨٢٥)، وذكر جماعة مِن الرُّواة عنه.

(٦) كذا في جميع نُسَخ المَخطوط: «عتبة»، وصوابه: «عُبيد» كما جاء ذلك عند الطبراني وغيره كما في التخريج، وحَكَمَ عليه الذهبيُّ - كما سيأتي - بالجهالة.

(٧) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢/٨) برقم (٧٥٢٨) من هذه الطريق أوردها عنه المصنف.

وكذا رواه من طريق أنس بن سلم ابنُ عدي في «الكامل» (٧٤٨/١)، والخطيبُ في
=

❁[١٧٦] وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ(١) بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا ابْنُ قَاسِمٍ(٢)، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاس(٣)، حَدَّثَنَا الغافقيُّ أَبو القَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ- يَعْنِي ابْنَ شَعْبَانَ- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ وهْبٍ، قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: «يَا عَبْدَ اللهِ، أَدِّ مَا سَمِعْتَ، ولَا تَحْمِلِ لِأَحَدٍ عَلَى ظَهْرِكَ؛ فَقَدْ كَانَ يُقَالُ: أَخْسَرُ النَّاسِ مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَاهُ، وأَخْسَرُ مِنْهُ مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ»(٤).

=

«الفوائد المُنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات)» برقم (٩٨).

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث ينفرد به عبيد بن رزين هذا، عن إسماعيل بن عياش هذا الحديث رواه غيرُ عبيد بن رَزِين عن ابن عياش بإسنادٍ مُرسل، وأوصله عبيد بن رزين.

وقال الخطيب: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث أبي سفيان؛ محمد بن زياد الألهاني الحمصي، عن أبي أمامة، وغريب من رواية أبي عتبة؛ إسماعيل بن عياش، عن محمد بن زياد، تَفَرَّد بروايته عبيد بن رزين عنه...».اهـ.

وأشار الذهبيُّ إلى نكارة الحديث؛ فقد ذكر عبيد بن رزين في «ديوان الضعفاء» من الترجمة رقم (٢٥٤)، وقال: «عبيد بن رزين اللاذقي، عن إسماعيل بن عياش مجهول، والحديث مُنكر».

(١) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٢) هو عبد الرَّحمن، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٣) هو أبو محمد بن عبَّاس، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٤) رواه ابنُ عبد البر في «الجامع» (٩٠٦/٢) برقم (١٦٩٨) من طريق خلف بن قاسم، عن أبي إسحاق بن شعبان به.

وأبو إسحاق بن شعبان هو محمد بن القاسم بن شعبان كان رأس المَالِكيين بمصر في وقته، وأحفظهم لمذهب مالكٍ مع التَّفَنُّن في سائر العلوم. تُنْظَر ترجمتُه في «ترتيب المَدارك» (٢٧٤/٥)، و«السير» (٧٨/١٦) برقم (٦٠)، وأمَّا محمد بن أحمد فهو محمد بن أحمد بن
=

❁[١٧٧] قَالَ(١): وحَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ؛ عُمَرُ(٢) بْنُ الرَّبِيعِ الخَشَّابُ، حَدَّثنا هِشَام بن صَالِحٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنا سَلْمٌ الخَوَّاصُ قَالَ: «يُقْتَدَى مِنْ قَوْلِ العَالِمِ مَا [لا](٣) يُقْتَدَى مِنْ فِعْلِهِ(٤)».

ويُنْشَدُ فِي هَذَا:

اسْـمَعْ لِقَـوْلِي ولَا تَنْظُـرْ إِلَـى عَمَلِـي   يَنْفَعْكَ عِلمِي ولَا يَضْرُرْكَ تَقْصِيرِي(٥)

[١٧٨] أَخْبَرَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ(٦)، أَخْبَرَنَا ابن أَبِي نَصْرٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي البَرَكَاتِ؛ الحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الفُرَاتِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّد عبد الغَنِي بن سَعِيدٍ، قَالَ: «حَمَلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ دَاوُدَ النَّيْسَابُورِيُّ كِتَابَ «المَدْخَل إِلَى مَعْرِفَةِ

=

سليمان الهروي؛ أبو العباس، وصفه أبو الشَّيخ بـ«الفقيه والمُحَدِّث الكبير». «طبقات المُحَدِّثين بأصبهان» (٣/٤٢٩).

(١) أي: وقال الغافقي المُتَقَدِّم في السَّند السابق.

(٢) من أهل العلم مَن كَذَّبه، ومنهم من ضَعَّفه، وقال مَسلمة بن قاسم: «تَكَلَّم فيه قومٌ، ووَثَّقَه آخرون، وكان كثير الحديث». يُنظر «لسان الميزان» (٥/٢٩٥) برقم (٦١٤٢).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

(٤) الأثر عند أبي طالب الجوهري الغافقي في «مسند الموطأ» برقم (٥).

(٥) هذا البيتُ للخليل بن أحمد، بَيْدَ أنَّه عنه:

اعْمَل بعلمي ولا تَنْظُرْ إلى عَمَلي   يَنْفَعْكَ عِلْمِي وَلَا يَضْرُرْكَ تَقْصِيري

يُنظر «أمالي ابن بشران» برقم (١٧٢)، و«جامع بيان العلم وفضله» (١/٥٢٣) برقم (٨٦١).

(٦) هو ابن سُكَّرَة.

الصَّحِيحِ» الَّذِي صَنَّفَهُ(١) أَبُو عَبْدِ الله بْنُ البَيِّعِ النَّيْسَابُورِي، فَوجدتُ فِيهِ أَغْلَاطًا؛ فَأَعْلَمْتُ عَلَيْهَا، وأَوْضَحْتُهَا فِي كِتَابٍ.

فَلَمَّا وصَلَ الكِتَابُ إِلَيْهِ أَجَابَنِي عَلَى ذَلِكَ بِأَحْسَنِ جَوابٍ، وشَكَرَ عَلَيْهِ أَتَمَّ شُكْرٍ، وذَكَرَ فِي كِتَابِهِ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ مَا اسْتَفَادَهُ مِنْ ذَلِكَ أَبَدًا إِلَّا عَنِّي.

وذَكَرَ فِي كِتَابِهِ إِلَيَّ أَنَّ أَبَا العَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ الأَصَمَّ حَدَّثَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ يَقُولُ: مِنْ شُكْرِ العِلمِ أَنْ تَسْتَفِيدَ الشَّيْءَ، فَإِذَا ذُكِرَ [لَكَ](٢) قُلتَ: خَفِيَ عَلَيَّ كَذَا وكَذَا، ولَمْ يَكُنْ لِي بِهِ عِلمٌ حَتَّى أَفَادَنِي فُلَانٌ فِيهِ كَذَا وكَذَا؛ فَهَذَا شُكْرُ العِلمِ»(٣).

❁[١٧٩] وأَخْبَرَنَا قَالَ: أَخْبَرَنَا الحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ بْنُ المُهْتَدِي، حَدَّثَنا أَبُو حَفْصِ بْنُ شَاهِين، قَالَ: حَدَّثَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ المُبَارَكِ حَضَرَ عِنْدَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ مُسَلِّمًا عَلَيْهِ، فَقَالَ أَصْحَابُ الحَدِيثِ لِحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ: يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ، تَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُنَا!

---

(١) في (أ) و(ج): «صنعه»، وما أثبت من (ب) و(د) هو كذلك عند ابن المُفضل في «كتاب الأربعين».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

(٣) رواه ابن الجوزي في «المنتظم» (١٣١/١٥)، وعلي بن المفضل في «كتاب الأربعين المُرتبة على طبقات الأربعين» (ص ٤٢٣، ٤٢٤) من طريق أبي عبد الله الصوري، عن عبد الغني بن سعيد به، وهو عند ابن المفضل أطول ممَّا هو هنا، وكتاب عبد الغني بن سعيد اسمه «أوهام الحاكم في المدخل»، كذا ذكره المُصَنِّف في «الغُنْيَة» (ص ٩٥).

فَقَالَ لِي: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدِّثْهُمْ.

فقال[(١)]: سُبْحَانَ اللهِ، يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ أُحَدِّثُ وأَنْتَ حَاضِرٌ!

قَالَ: أَقْسَمْتُ لَتَفْعَلَنَّ، أَوْ نَحْوُهُ.

فَقَالَ ابْنُ المُبَارَكِ: خُذُوا: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ؛ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.

فَمَا حَدَّثَ بِحَرْفٍ إِلَّا عَنْ حَمَّادٍ[(٢)] - يَعْنِي فِي ذَلِكَ المَجْلِسِ - أَدَبًا».

ونَاهِيكَ مِنْ فِعْلِ حَمَّادٍ أَيْضًا، ومِنْ أَدَبِ الحَاضِرِينَ فِي رَغْبَتِهِمْ لِحَمَّادٍ!

❁[١٨٠] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ البر - إجَازَة - حَدَّثَنا خَلَفُ[(٣)] بن قَاسِمٍ، حَدَّثَنا سَعِيدُ[(٤)] بْنُ عُثْمَانَ بْنِ السَّكَنِ، حَدَّثَنا أَبُو العَبَّاسِ؛ أَحْمَد[(٥)] بن عَبْدِ الله الفَرَائِضِيُّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ[(٦)] بْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنا عَبَّاسُ الدُّورِيُّ، حَدَّثنا [قراد][(٧)] أبو نُوحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتَ

---

(١) وقع في المَطبوع: «قلت» بدل «قال».

(٢) هذه القصة عند أبي حفص بن شاهين في كتاب «الثقات» (ص ٣٦٥) من هذه الطريق التي أوردها المُصَنِّف، ولم يُسَمِّ إسماعيلُ بن علي مَن أخبره، ورواه عن طريق ابن شاهين الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (٣٩١/١)، وعنه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤٤/٣٢).

(٣) المعروف بابن الدَّبَّاغ، كان مُحَدِّثًا مُكْثِرًا، حافظًا، له ترجمة في «جذوة المقتبس» برقم (٤٢٣).

(٤) هو الحافظُ الحُجَّة: أبو علي؛ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكن البغدادي، نزيل مصر، له ترجمة في «طبقات الحفاظ» (٩٣٧/٣) برقم (٨٩٠).

(٥) ثقة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣٨٠/٥) برقم (٢٢٠٩).

(٦) الخزاعيُّ نِسْبَةً، كما جاء في السند نفسه عند ابن عبد البر والخطيب.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

المِحْبَرَةَ فِي بَيْتِ إِنْسَانٍ فَارْحَمْهُ، فَإِنْ كَانَ فِي كُمِّكَ شَيْءٌ فَأَطْعِمْهُ»(١).

❁[١٨٢] قَرَأْتُ بِخَطِّ أبي عبدِ الله بن أبي نَصْر فِيمَا كَتَبَه مُفِيدًا لِلقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ عِمْرَانَ، وحَدَّثنَا غيرُ واحِدٍ عَنهُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الله؛ مُحَمَّدُ ابن عقيل الخُرَاسَانِي، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْر؛ مُحَمَّد بن أَحْمد، أَخْبَرَنَا الخَرَائطيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بن عبد الله التَّرْقُفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يزِيد؛ الفَيْض بن إِسْحَاق، عَن الفُضَيْل بن عِيَاض، قَالَ:

قَالَ عَبْدُ الله بن سَلامٍ لِكَعْبٍ: مَا يُذْهِبُ العِلمَ مِنْ قُلُوبِ العُلَمَاءِ بَعْدَ إِذْ وَعَوْهُ وعَقَلُوهُ!

قَالَ: الطَّمَعُ، وشَرَهُ النَّفْسِ، وطَلَبُ الحَوائِجِ.

قُلتُ لِفُضَيْلٍ: فَسِّرْ لِي قَوْلَ كَعْبٍ.

قَالَ: يَطْمَعُ الرَّجُلُ فِي الشَّيْءِ فَيَطْلُبُهُ فَيَذْهَبُ عَلَيْهِ دِينُهُ.

وأَمَّا الشَّرَهُ فَشَرَهُ النَّفْس فِي هَذَا وفِي هَذَا حَتَّى لَا يُحِبَّ أَنْ يَفُوتَهُ شَيْءٌ، وتَكُونُ لَكَ إِلَى هَذَا حَاجَةٌ وإِلَى هَذَا حَاجَةٌ، فَإِذَا قَضَاهَا لَكَ خَزَمَ(٢) أَنْفَكَ، وقَادَكَ حَيْثُ شَاءَ! واسْتَمْكَنَ مِنْكَ، وخَضَعْتَ لَهُ.

فَمِنْ حُبِّكَ لِلدُّنْيَا سَلَّمْتَ عَلَيْهِ إِذَا مَرَرْتَ بِهِ، وعُدْتَهُ إِذَا مَرِضَ، لَمْ تُسَلِّمْ

---

(١) الأثر عند ابن عبد البر في «الجامع» (١٠٣٥/٢) برقم (١٩٩١) من هذه الطريق التي أوردها المُصَنِّف عنه، ورواه الخطيب في «الجامع» (١٠١/١) برقم (٥٩) من طريق أحمد بن منصور بن الحَجَّاج، عن الفرائضي به.

(٢) في (أ) و(ج): «خرَم» بالراء بدل «خزم»، ومعنى خزم أنفك: أي: ثَقَبَه، والخِزَامة: حلقة من شَعر تُجْعَل في أَحَدِ مِنْخَرَي البعير الذي خُزِم؛ فيَقوده صاحبه أينما شاء. ويُنظر «النهاية» (٤٨٨/١)، و«المصباح المنير» (ص ٢٠٣) مادة «خَزَم».

عَلَيْهِ لله، ولَمْ تَعُدْهُ لله، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَكَ إِلَيْهِ حاجَةٌ كَانَ خَيْرًا لَكَ.

ثُمَّ قَالَ: هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ مِائَةِ حَدِيثٍ عَنْ فُلَانٍ وفُلَانٍ».

❁[١٨٣] حَدَّثَنَا [أبو عَلِي](١) التَّاهَرْتِيُّ(٢) قِرَاءَةً عَلَيْهِ، حَدَّثَنا ابْنُ سَعْدُونَ(٣)، حَدَّثَنا المُطَّوِّعِيُّ(٤)، حَدَّثَنا ابْنُ البَيِّعِ(٥)، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الخضرِ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ أَحْمَدَ الحَافِظَ يَقُولُ: «كُنَّا فِي مَجْلِسِ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ(٦) فِي مَنْزِلِهِ قُعُودًا تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وهُو مُسْتَنِدٌ إِلَيْهَا يَقْرَأُ عَلَيْنَا، وكَانَ إِذَا رَفَعَ فِي المَجْلِسِ أَحَدٌ صَوْتَهُ أَوْ تَبَسَّمَ قَامَ، فَلَمْ يَقْدِرْ أَحدٌ مِنَّا عَلَى مُرَاجَعَتِهِ.

قَالَ: فَوقَعَ ذَرقُ(٧) طَائِرٍ عَلَى يَدِي وقَلَمِي وكِتَابِي.

فَضَحِكَ خَادِمٌ مِنْ خَدَمِ طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الله، وأَوْلَادُهُ مَعَنَا فِي المَجْلِسِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ فَوضَعَ الكِتَابَ.

فَانْتَهَى ذَلِكَ الخَبَرُ إِلَى السُّلطَانِ.

فَجَاءَنِي الخَادِمُ عِنْدَ السَّحَرِ، ومَعَهُ حَمَّالٌ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْتُ سَامَانَ، فَقَالَ:

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من (ب) و(د).

(٢) هو الحَسَن بن علي بن طريف، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٣) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٢).

(٥) هو الحاكم، أبو عبد الله.

(٦) هو الحافظ القُدوة، أبو عبد الله؛ محمد بن رافع القُشيري مولاهم، النَّيسابوري، أحد الأعلام، مات سنة (٢٤٥هـ). «تذكرة الحفاظ» (٢/٥٠٩) ترجمة برقم (٥٢٥).

(٧) **ذرق الطائر**: خَرْؤه. «مختار الصِّحاح» (ص ٢٢١)، مادة «ذرق».

والله مَا أَمْلِكُ فِي الوقْتِ شَيْئًا أَحْمِلُهُ إِلَيْكَ غَيْرَ هَذَا، وهُو هَدِيَّةٌ لَكَ.

فَإِنْ سُئِلتَ عَنِّي فَقُل: لَا أَدْرِي مَنْ تَبَسَّمَ؟

فَقُلتُ: أَفْعَلُ.

فَلَمَّا كَانَ مِنَ الغَدِ حُمِلتُ إِلَى بَابِ السَّلطَانِ فَبَرَّأْتُ الخَادِمَ، ثُمَّ بِعْتُ السَّامَانُ بِثَلَاثِينَ دِينَارًا، فَاسْتَغْنَيْتُ بِهِ فِي الخُرُوجِ إِلَى العِرَاقِ»(١).

❁[١٨٤] حَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ(٢)، حَدَّثَنا حَمْدُ(٣) بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا أَبُو نُعَيْمٍ الحَافِظُ(٤)، حَدَّثَنا عَبْدُ الله(٥) بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، حَدَّثَنا عُبَيْدُ الله العَيْشِيُّ(٦)، حَدَّثَنا هِشَامُ(٧) بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ القُرَظِيُّ، عَنِ ابْنِ

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٦٥) من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، وفيه زيادة وهي: «وبارك الله لي فيه فَلُقبت بالحصيري، وما بعت الحصير، ولا باعَه أحدٌ من آبائي».

ولهذا اللقب أورده الحاكم في النوع الخامس والأربعين، وهو «معرفة ألقاب المُحَدِّثين»، وعن طريق الحاكم رواه محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني في «الأنساب المُتَّفِقة» (ص ٥٥)، والسمعاني في «الأنساب» (١٧٢/٤)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٣٣٧/١١).

(٢) هو ابن سكرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٣) هو الأصبهانيُّ، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١) مع التنبيه على ما تَصَحَّف فيه.

(٤) تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٥) هو البَغوي الحافظ الثقة الكبير. تُنْظَر ترجمتُه في «طبقات الحفاظ» (٧٣٧/٢) برقم (٧٣٨).

(٦) ثقة، له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٣٣٥/٥) برقم (١٥٨١)، و«تقريب التهذيب» برقم (٤٣٦٣).

(٧) هو هشام بن زياد بن أبي زياد، وهو هشام بن أبي هشام؛ أبو المقدام، ويقال له أيضًا: =

عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «إِنَّ عِيسَى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ قَامَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَتَكَلَّمُوا بِالحِكْمَةِ عِنْدَ الجُهَّالِ فَتَظْلِمُوهَا، ولَا تَضَعُوهَا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهَا فَتَكْتُمُوهَا».

وفِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ: «ولَا تَمْنَعُوهَا مِنْ أَهْلِهَا فَتَظْلِمُوهُمْ»(١).

❋[١٨٥] أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الجَيَّانِيُّ(٢) مِنْ كِتَابِهِ قَالَ: أَنْشَدَنِي بَعْضُ شُيُوخِي:

صُنِ العِلمَ وارْفَعْ قَدْرَهُ وارْعَ حَقَّهُ ... ولَا تُلْقِهِ إِلَّا إِلَى كُلِّ مُنْصِفِ
وحُطْهُ يَحُطْكَ اللهُ مِنْ كُلِّ آفَةٍ ... فَأَنْتَ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَمَّمْتَ تَكْتَفِ

[١٨٥] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الحَافِظُ مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ الطُّيُورِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنا القَاضِي ابْنُ خَرْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا القَاضِي ابْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الرَّاسِبِيُّ، حَدَّثَنا بُنْدَارٌ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيبِ، قَالَ: «إِنْ كُنْتُ لَأَسِيرُ ثَلَاثًا فِي الحَدِيثِ الواحِدِ»(٣).

=
هشام بن أبي الوليد المَدني، متروك. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٣٤٢).

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢٧٠/٤)، وأبو نُعيم في «الحِلية» (٢٥٣/٣) برقم (٣٨٦٧) من طريق عُبيد الله بن محمد به، ورواه أبو نُعيم- أيضًا- بطرق عن هشام بن زياد به، وهو عندهما بأطول مِمَّا هو هنا، وقال أبو نُعيم عقبه: «ورواه عن مُحَمَّد بن كعب عيسى بنُ مَيمون نحوه، وهذا الحديث لا يُحفظ بهذا السياق عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلَّا من حديث محمد بن كعب، عن ابن عبَّاسٍ.

(٢) هو الغَسَّاني، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (٥).

(٣) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (١٠٩) بتحقيقي، ويُنظر تعليقي عليه.

❁[١٨٦] حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدٍ الخُشَنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ؛ الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الطَّبَرِيُّ، وحَدَّثَنَا أَبُو بَحْرٍ بْنُ العَاصِي الأَسَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الفَتْحِ السَّمَرْقَنْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الغَافِرِ الفَارِسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الجُلُودِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «لَا يُسْتَطَاعُ العِلمُ بِرَاحَةِ الجِسْمِ»(١).

❁[١٨٧] وحَدَّثَنِي القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ(٢)، عَنِ المُبَارَكِ بْنِ عَبْدِ الجَبَّارِ(٣)، عَنْ أَبِي الحَسَنِ؛ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله النَّهَاونْدِيِّ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ؛ الحَسَن(٤) بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ السَّاجِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ- أَوْ حُدِّثْتُ عَنْهُ- أَنَّ الشَّافِعِيَّ [كان](٥) يُجَزِّئ اللَّيْلَ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ: الثُّلُث الأَول يَكْتُبُ، والثَّانِي يُصَلِّي، والثَّالِث يَنَامُ»(٦).

❁[١٨٨] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو القَاسِمِ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ(٧) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ

---

(١) رواه مسلم برقم (٦١٢).

(٢) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٣) هو الطيوري، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).

(٤) هو الرَّامَهُرْمُزِيُّ، صاحب كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٥) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

(٦) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» عقب الحديث رقم (٨٢) بتحقيقي، ورواه أبو نُعيم في «الحلية» (١٤٣/٩) برقم (١٣٤٣١)، والبيهقي في «الشُّعب» (٥٣٣/٤) برقم (٢٩٦٠)، و«مقدمة معرفة السنن والآثار» برقم (١٩٠) بتحقيقي بطرقٍ عن الرَّبيع به.

(٧) له ترجمة في «الغُنْيَة» برقم (٧٠)، قال المُصَنِّف عنه: «فقيه ابن فقيه ابن فقيه، خامس خمسة، وعبد الرَّحمن أكبرُهم في العِلم والجلالة والأمانة». اهـ

عَبْدِ الرَّحْمَن بن عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَحْمَدَ الكُتَامِيُّ بِلَفْظِهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي؛ مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي؛ عَبْدُ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الفَقِيهُ بِالقَيْرَوانِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ؛ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ اللَّبَّادِ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدُوس صَلَّى الصُّبْحَ بِوُضُوءِ العَتْمَةِ ثَلَاثِينَ سَنَةً؛ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ دِرَاسَةٍ، وخَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ عِبَادَةٍ»(١).

قَالَ القَاضِي:

ذَكَرْتُ هَذَا الخَبَرَ لِلقَاضِي الشَّهِيدِ شَيْخِنَا أَبِي عَلِيٍّ(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ [فَاسْتَغْرَبَهُ](٣).

وقَالَ لِي: سَمِعْتُ [الفَقِيه] أَبَا مُحَمَّدٍ؛ عَبْدَ الله بْنَ مُحَمَّدِ(٤) بْنِ إِسْمَاعِيلَ- يُعْرَفُ بِابْنِ فُورْتش، قَاضِي سَرَقُسْطَةَ(٥)- يَقُولُ: رَأَى ابْنُ عَبْدُوسٍ فِي النَّوْمِ قَائِلًا يَقُولُ لَهُ: مَخَضْتَ فَجَبِّنْ!

فَقَصَّهَا عَلَى عَابِرِ وقْتِهِ، فَقَالَ لَهُ: نُدِبْتَ لِلعَمَلِ.

فَقَالَ: أَيُّ عَمَلٍ أَفْضَلُ مِنَ اشْتِغَالِي بِتَأْلِيفِ المَجْمُوعَةِ؟!

فَقَالَ لَهُ العَابِرُ: مَا أُرَاكَ نُدِبْتَ إِلَّا لِمَا هُو أَنْفَعُ لَكَ، أَوْ نَحْو هَذَا.

---

(١) الأثر في «الغُنْيَة» من الترجمة رقم (٧٠)، و«الصِّلَة» (٤٥٠/١) من الترجمة رقم (٧٥٨).

(٢) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٣) وقع في المطبوع: «فاسْتَمَرَّ بِهِ».

(٤) **قال عنه ابن سُكَّرة**: «كان أفهم مَن يحضر عنده». تُنْظَر ترجمتُه في «الصِّلَة» (٣٧٨/١) برقم (٦٣٥).

(٥) **سَرَقُسْطَة**، بفتح أَوَّله وثانيه، ثم قاف مَضمومة، وسين مُهملة ساكنة، وطاء مُهملة: بلدة مَشهورة بالأندلس.... «معجم البلدان» (٢١٢/٣).

فَانْفَرَدَ بِالْمُنَسْتِيرِ(١) سَنَةً، وتُوُفِّيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بَعْدَ سَنَةٍ.

❋[١٨٩] أَخْبَرَنَا(٢) أَبُو الحَسَنِ؛ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الشَّافِعِيُّ، وأَبُو عبدِ اللهِ؛ مُحَمَّد ابن قطري النَّحْوِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ؛ أَحْمَدَ بْنِ ثَابِتٍ الخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ من أناشيدِه لأبي القَاسِمِ بْنِ نباتة السَّعْدِيِّ؛ ابنِ عَمِّ أَبِي نَصْرٍ(٣):

أَعَـاذِلَتِي عَلَـى إِتْعَـابِ نَفْسِـي ... ورَعْيِي فِي السُّرَى(٤) رَوْضَ السُّهَادِ
إِذَا شَـامَ(٥) الفَتَـى بَـرْقَ المَعَـالِي ... فَـأَهْوَنُ فَائِـتٍ طِيـبُ الرُّقَـادِ(٦)

[١٩٠] قَرَأْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ الحَافِظِ نَزِيلِ بَغْدَادَ، فِيمَا حَدَّثَنِي بِهِ القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ:

الفِقْـهُ فِـي الـدِّينِ بِالآثَـارِ مُقْتَـرِنٌ ... فَاشْـغل زَمَانَـكَ فِـي فِقْـهٍ وفِـي أَثَـرِ

---

(١) **المُنَسْتِير**، بضمِّ أَوَّلِه، وفتح ثانيه، وسكون السِّين المُهملة، وكسر التاء المثناة من فوقها، وياء وراء: وهو موضعٌ بين المهديَّة وسوسة بأفريقية، بينه وبين كل واحدة منهما مرحلة، وهي خمسة قصور يحيط بها سُورٌ واحدٌ يَسكنها قومٌ مِن أهل العبادة والعِلم، ويقال: إنَّ الذي بنى القصر الكبير بالمُنَسْتِير هرثمة بن أعْين سنة (١٨٠هـ)... وبالمُنَسْتِير البيوت الحَجَر والطواحين الفارسية، ومواجل الماء، وهو حصن كبير عال، مُتقن العمل، وفي الطبقة الثانية مسجد لا يخلو من شيخٍ خَيِّرٍ فاضلٍ يكون مدار القوم عليه، وفيه جماعة من الصَّالحين المُرَابطين قد حبسوا أنفسهم فيه مُنفردين عن الأهل والوطن... «معجم البلدان» (٥/٢٠٩).

(٢) وقع في المَطبوع: «وأخبرنا».

(٣) في «الغُنْيَة»: «ابن عم أبي نصر بن نباتة».

(٤) **السُّرى**: الليل. «المصباح المُنير» (ص ١٦٦)، مادة «سَرَى».

(٥) أي: نَظَر.

(٦) ورواه المُصَنِّف أيضًا في «الغُنْيَة»، الترجمة رقم (١٤).

فَالشُّـغْلُ بِالفِقْـهِ والآثَـارِ مُرْتَفِـعٌ   يـا قَاصِـدَ اللهِ[١] فَـوْقَ الشَّـمْسِ والقَمَـرِ

[١٩٢] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ[٢] بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ كِتَابِهِ، حَدَّثَنا الطُيُورِيُّ، حَدَّثنا الفَالِيُّ، حَدَّثَنا ابْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنا ابْنُ خَلَّادٍ[٣]، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ المَازِنِيُّ، حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوهَّابِ القَنَّادُ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا يَطْلُبُ الحَدِيثَ لله لَصِرْتُ إِلَيْهِ فِي بَيْتِهِ فَحَدَّثْتُهُ»[٤].

❁[١٩٣] **قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ:** وحَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ معدان[٥]، حَدَّثَنا سَعِيدُ بن رَحْمَةَ الأَصْبَحِيُّ، قَالَ: «كُنْتُ أَسْبِقُ إِلَى حَلقَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ بِلَيْلٍ مَعَ أَقْرَانِي لَا يَسْبِقُنِي أَحَدٌ، ويَجِيءُ هُو مَعَ الأَشْيَاخِ، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ غَلَبَنَا عَلَيْكَ هَؤُلَاءِ الصِّبْيَانُ! فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَرْجَى عِنْدِي مِنْكُمْ، أَنْتُمْ كَمْ تَعِيشُونَ؟ وهَؤُلَاءِ عَسَى اللهُ أَنْ يُبلِّغَ بِهِمْ»[٦].

❁[١٩٤] قَالَ[٧]: وحَدَّثَنا مُوسَى بْنُ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنا زِيَادُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ

---

(١) كذا في (ب) و(د)، وفي (أ) و(ج): «بقاصد الله».
(٢) هو أبو طاهر السِّلَفي، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).
(٣) هو الرَّامَهُرْمُزِيُّ، صاحبُ كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل».
(٤) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤١) بتحقيقي، من هذه الطريق التي أوردها المُصَنِّف عن الرَّامَهُرْمُزِي، وكذا رواه الرَّامَهُرْمُزِيُّ برقم (٣٩و٤٠)، والخطيب في «الجامع» (٣٣٨/١) برقم (٧٧٠) من طريقين عن سفيان به بنحوه، وهو أَثَرٌ ثابت عن سفيانَ.
(٥) وقع في المطبوع: «سعدان» بدل «معدان».
(٦) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٦٥) بتحقيقي، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (٣١٢/١) برقم (٦٨٠)، وقال سعيد بن رحمة عقب ذلك: «فما بقي أحدٌ غيري».
(٧) أي: الرَّامَهُرْمُزِي.

خُزَاعِيٍّ، سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: «كَانَ أَبِي صَيْرَفِيًّا بِالكُوفَةِ، فَرَكِبَهُ الدَّيْنُ، فَحَمَلَنَا إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا رُحْنَا إِلَى المَسْجِدِ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ، وصِرْتُ إِلَى بَابِ المَسْجِدِ إِذَا شَيْخٌ عَلَى حِمَارٍ، فَقَالَ لِي: يَا غُلَامُ، أَمْسِكْ عَلَيَّ هَذَا الحِمَارَ حَتَّى أَدْخُلَ المَسْجِدَ فَأَرْكَعُ فِيهِ! فَقُلْتُ: [لَا واللهِ](١)، مَا أَنَا بِفَاعِلٍ حَتَّى تُحَدِّثَنِي. فَقَالَ: ومَا تَصْنَعُ بِالحَدِيثِ؟! واسْتَصْغَرَنِي. فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بن عَبْدِ اللهِ، وحَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ. فَحَدَّثَنِي بِثَمَانِيَةِ أَحَادِيث، فَأَمْسَكْتُ حِمَارَهُ، وجَعَلتُ أَتَحَفَّظُ مَا حَدَّثَنِي بِهِ، فَلَمَّا صَلَّى وخَرَجَ، قَالَ: مَا نَفَعَكَ مَا حَدَّثْتُكَ بِهِ؟ حَبَسْتَنِي! فَقُلتُ: حَدَّثْتَنِي بِكَذَا، وحَدَّثْتَنِي بِكَذَا؛ فَرَدَّدْتُ عَلَيْهِ جَمِيعَ مَا حَدَّثَنِي بِهِ. فَقَالَ: بَارَكَ اللهُ فِيكَ، تَعَالَ غَدًا إِلَى المَجْلِسِ، فَإِذَا هُو عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ»(٢).

❁[١٩٥] قَالَ: وحَدَّثنا هَمَّامُ بْنُ مُحَمَّدٍ العَبْدِيُّ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَسَنِ العَلَّافُ، حَدَّثَنِي العَلَاءُ بْنُ الحُسَيْنِ، حَدَّثَنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِحَدِيثٍ، فَقُلْتُ(٣) لَهُ: «لَيْسَ هُو يَا أَبَا مُحَمَّد(٤) كَمَا حَدَّثْتَ. قَالَ: ومَا علمكَ يَا قَصِيرُ؟! قَالَ: فَسَكَتُّ عَنْهُ هُنَيَّةً، ثُمَّ قُلتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، أَنْتَ مُعَلِّمُنَا وسَيِّدُنَا؛ فَإِنْ كُنْتُ أُوهمتُ فَلَا تُؤَاخِذْنِي! فَسَكَتَ هُنَيَّةً، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

---

(١) ما بين المعقوفتين لا تُوجد في «المُحَدِّث الفَاصِل».
(٢) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٧١) بتحقيقي.
(٣) الذي في «المُحَدِّث الفَاصِل»: «فقال عبدُ الله بن يزيد» بدل «فقلت».
(٤) في جميع النُّسَخ: «يا أبا عبد الله»، بَيْدَ أنَّه في (ب) و(د) ضُرِبَ عليه. وكتب في الحاشية: «صوابه: «أبا محمد»». وهذا هو الصَّوَابُ، وهو المُثبت في «المُحَدِّث الفَاصِل».

الحَدِيثَ كَمَا ذَكَرْتَ أَنْتَ، وأَنَا أُوهمتُ»(١).

❁[١٩٦] قَالَ(٢): وحَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ المَوْصِلِيُّ، حَدَّثَنا عُبَيْدُ(٣) بْنُ جَنَّادٍ، قَالَ: «عَرَضْتُ لِابْنِ المُبَارَكِ، فَقُلتُ لَهُ: أَمْلِ عَلَيَّ!

فَقَالَ: أَقَرَأْتَ القُرْآنَ؟

فَقُلتُ: نَعَمْ؛ فَقَرَأْتُ عَشْرًا.

فَقَالَ: هَل عَلِمْتَ مَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الوُقُوفِ والِابْتِدَاءِ؟

قُلتُ: أَبْصَرُ النَّاسِ بِالوقْفِ والِابْتِدَاءِ.

فَقَالَ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ۝٦٤﴾(٤)!

قُلتُ: آيَةٌ.

قَالَ: فَالحَدِيث سَمِعْتَهُ مِنْ أَحَدٍ غَيْرِي؟

قُلتُ: نَعَمْ.

قَالَ: فَحَدِّثْنِي!

قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ فِي المَنَاسِكِ بِأَحَادِيثَ.

فَقَالَ: أَحْسَنْتَ؛ هَاتِ أَلواحَكَ، فَأَخْرَجْتُ.

---

(١) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٨٦) بتحقيقي، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» (ص ١٤٦).

(٢) أي: قال الرَّامَهُرْمُزِيُّ.

(٣) كذا في جميع نُسَخ المَخطوط: «عُبيد الله بن جَنَّاد»، وفي «المُحَدِّث الفَاصِل»: «عُبيد»، والنَّقل منه هنا، فأثبتُّ ما في «المُحَدِّث الفَاصِل» بعد مراجعة كتب التَّراجم.

(٤) الرَّحمن آية (٦٤).

ثُمَّ قَالَ لِي: مِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟

قُلتُ: مِنْ بَغْدَادَ.

قَالَ: قُمْ.

قُلتُ: هَل رَأَيْتَ إِلَّا خَيْرًا؟!

قَالَ: قُمْ.

قُلتُ: امْرَأَتُهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ قُمْتُ أَوْ تُمْلِي عَلَيَّ، وتُفْتِينِي وتُغنينِي، أَقُولُهَا أَرْبَعًا.

قَالَ: اكْتُبْ:

أَيُّها القَارِئُ الَّذى لَبِس الصُّوفَ ... وأَمْسَى يُعَدُّ[1] فِي الزُّهَّادِ

الزَمِ الثَّغْرَ والتَّواضُعَ فِيهِ ... لَيْسَ بَغْدَاذُ[2] مَنْزِلَ العُبَّادِ

إِنَّ بَغْدَاذَ لِلمُلُوكِ مَحَلٌّ ... ومَنَاخٌ للقَارِئِ الصَّيَّادِ

قُلتُ: مَنِ النَّاسُ؟ قَالَ: العُلَمَاءُ.

قُلتُ: مَنِ المُلُوكُ؟ قَالَ: الزُّهَّادُ.

قُلتُ: مَنِ الغَوْغَاءُ؟ قَالَ: هَرْثمةُ[3]، وخُزَيْمَةُ[4] بْنُ خَازِمٍ.

قُلتُ: مَنِ السِّفلةُ؟ قَالَ: مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ»[1].

---

(١) وقع في المَطبوع: «بعد» بدل «يُعَدُّ.»

(٢) في المطبوع: «بغداد» بالدَّال، وما في المَخطوط هو المُوافق لما في «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٣) هو هرثمة بن أعين كان قائدًا لجُند المأمون، قَتَلَه المأمون سنة (٢٠٠هـ). «البداية والنهاية» (١٤/١١٥).

(٤) من القُوَّاد المَشهورين أيَّام المَأمون، مات سنة (٢٠٣هـ). «الكامل في التاريخ» (٥/٣٦٥).

❁[١٩٧] قَالَ(٢): وأَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الحَضْرَمِيُّ(٣)، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ(٤) ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثنا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: «كَانَ يَخْتَلِفُ شَيْخٌ مَعَنَا إِلَى مَسْرُوقٍ، وكَانَ يَسْأَلُهُ فَيُخْبِرُهُ فَلَا يَفْهَمُ، فَقَالَ: أَتَدْرِي مَا مَثَلُكَ؟ مَثَلُكَ مَثَلُ بَغْلٍ هَرِمٍ حَطِمٍ جَرِبٍ دُفِعَ إِلَى رَائِضٍ، فَقِيلَ لَهُ: عَلِّمْهُ الهَمْلَجَةَ(٥)!».

❁[١٩٨] قَالَ(٦): وحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ(٧) بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ(٨) ابْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ كَاسِبٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ المَاجِشُون، قَالَ: «حَضَرْتُ مَالِكًا وأَتَاهُ رَجُلٌ مِنَ الصُّوفِيَّةِ فَسَأَلَهُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ يُحَدِّثُهُ بِهَا.

فَقَالَ مَالِكٌ: اعْرِضْهَا إِنْ كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ!

=

(١) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٥) بتحقيقي بأطول مِمَّا ذَكر المُصَنِّف هنا، وفي «الغُنْيَة» من الترجمة رقم (٣٣).

(٢) أي: الرَّامَهُرْمُزِي.

(٣) المَعروف بـ«مُطَيَّن».

(٤) هو الحنظلي، جاء مَنسوبًا في «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٥) **سندُه تالفٌ**؛ لأنَّ فيه محمدَ بن عبيد الله، وهو العرزمي، متروك، كما في «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦١٤٨)، والأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٢٠٣) بتحقيقي، ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/١٨٣) برقم (٦٢١).

(٦) أي: الرَّامَهُرْمُزِي.

(٧) هو إبراهيم بن محمد بن شَطَن. كذا في «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٨) هو عبد الله بن شبيب؛ أبو سعيد الرَّبَعي. قال الذهبي عنه: «أخباريٌّ عَلَّامة، لكنه واهٍ»، ثم ذكر كلام الأئمة فيه. «ميزان الاعتدال» (٢/٤٣٨) برقم (٤٣٧٦).

فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، إِنَّ العَرْضَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا.

فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: أَنْتَ أَعْلَمُ.

فَأَتَاهُ مِرَارًا، كُل ذَلِكَ يَقُولُ لَهُ: اعْرِضْهَا إِنْ كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ!

فَيَقُولُ لَهُ: العَرْضُ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا.

فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ وَثَبَ إِلَيْهِ الصُّوفِيُّ، فَلَزِمَ مُضَرَّبَةً(١) كَانَتْ تَحْتَهُ، ثُمَّ قَالَ: ورَبِّ هَذَا القَبْرِ(٢) لَا أَدَعُهَا، أَوْ تُحَدِّثني بِثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ.

فَقَالَ مَالِكٌ لِرَجُلٍ مِنْ جُلَسَائِهِ: لَيْتَكَ يَا أَبَا طَلحَةَ دَخلتَ بَيْنِي وبَيْنَهُ، فَإِنِّي أَرَى بِهِ لَمَمًا.

فَقَالَ أَبُو طَلحَةَ: مَا أَرَى بِالرَّجُلِ لَمَمًا يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُحَدِّثَهُ بِهَذِهِ الأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ.

فَقَالَ مَالِكٌ: هَاتِ. فَسَأَلَهُ، فَحَدَّثَهُ(٣)، واخْتَصَرْتُهُ»(٤).

❁[١٩٩] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ القَاضِي، حَدَّثَنا أَبُو القَاسِمِ بْنُ قَاسِمٍ، عَنْ [أَبِي](٥) مُحَمَّد بن عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي القَاسِمِ الجَوْهَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ(٦)

---

(١) هو البساط إذا كان مَخيطًا. «تهذيب اللغة» (٢١/١٢).

(٢) يعني: قبر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٦٩) بتحقيقي، ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» (ص ٣٢٢، ٤٦٧)، وسندُه تالفٌ لِمَا تَقَدَّمَ من حالِ عبد الله بن شَبيب.

(٤) يُنظر بطوله مِن «المُحَدِّث الفَاصِل».

(٥) سقط من (أ).

(٦) كذا في (أ)، وفي (ب) و(ج) و(د): «أبو الحَسَن علي»، وما أثبت من (أ) هو الصَّوَابُ، وهو المُوافق لما في «مسند الموطأ» للجوهري.

بن عَلِي بن شَعْبَانَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مَرْوانَ، حَدَّثَنا عُمَيْرُ بْنُ مِرْدَاسٍ، حَدَّثَنا مُطَرِّف بن عَبْدِ الله، قَالَ: «كَانَ مَالِكٌ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اغْتَسَلَ وتَطَيَّبَ ولَبِسَ ثِيَابًا جُدُدًا، ثُمَّ يُحَدِّثُ»(١).

❁[٢٠٠] **وقَالَ غَيْرُهُ**: «إِجْلَالًا [مِنْهُ](٢) لِحَدِيثِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويَقُولُ: «**لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلَامِ والنُّهَى**»(٣).

❁[٢٠١] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ(٤) بْنُ مُحَمَّدٍ مُكاتَبَةً، حَدَّثَنا المُبَارِكُ(٥)، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنا ابْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ عَبْدِ الوهَّابِ الأَبْزَارِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ القَاسِمِ؛ صَاحِبَ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَن بْنَ أَبِي الرَّبِيعِ يَقُولُ: «كُنَّا عَلَى بَابِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَخَرَجَ مُنَادٍ فَنَادَى: لِيَدْخُلَ أَهْلُ الحِجَازِ!

فَمَا دَخَلَ إِلَّا أَهْلُ الحِجَازِ، ثُمَّ خَرَجَ فَنَادَى: لِيَدْخُلَ أَهْلُ الشَّامِ!

فَمَا دَخَلَ إِلَّا أَهْلُ الشَّامِ، ثُمَّ خرج فَنَادَى: لِيَدْخل أهلُ العِرَاقِ!

---

(١) الأثر في «مسند الموطأ» برقم (٥٢) من الطَّريق التي أوردها عنه المُصَنِّف.

(٢) زيادة من (ب) و (ج).

(٣) في «مسند الموطأ» برقم (٥٣) عن إسماعيل بن أبي أُويس، قال: «كان مالكٌ إذا جلس للحديث يقول: لِيَلِيني مِنكم أُولو الأحلام والنُّهى؛ فَرُبَّما جَلَسَ القَعْنَبِيُّ عن يَمينه».
وبرقم (٥١) عن أبي مصعب قال: «كان مالكُ بن أَنَس لا يُحَدِّث بحديثِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا وهو على وُضوء إجلالًا لحديثِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(٤) هو السِّلَفي، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).

(٥) وقع في المَطبوع: «ابن المبارك»، وهو خطأٌ، والمُبارك: هو ابن عبد الجَبَّار الطُّيوري، تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٢).

فَكُنَّا آخِرَ مَنْ دَخَلَ، وكَانَ فِينَا حَمَّادُ بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ، فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ، وإِذَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ جَالِسٌ عَلَى الفُرُشِ، والخَدَمُ قِيَامٌ بِأَيْدِيهِمُ المَقَارِعُ، قَالَ: فَأَوْمَأَ النَّاسُ بِأَيْدِيهِمْ إِلَيْهِ: اسْكُتْ! فَقَالَ: ويْحَكُمْ أَفِي الصَّلَاةِ نَحْنُ؛ فَلَا نَتَكَلَّمُ؟!

قَالَ: فَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: أَسْتَخِيرُ اللهَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. فَحَدَّثَهُمْ بِعِشْرِينَ حَدِيثًا».

قَالَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوايَةِ: «ثُمَّ أَخَذَتْنَا المَقَارِعُ فَأُخْرِجْنَا»(١).

❋[٢٠٢] حَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ(٢)، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الخَاضِبَةِ البَغْدَادِيُّ(٣)، حَدَّثَنا أَبُو الفَتْحِ الجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، سَمِعت عبدَ الرَّحْمَن بن مُحَمَّدٍ المُعَدَّلَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الحِيرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعتُ قطن بن إِبْرَاهِيمَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الحَنْظَلِيَّ، يَقُولُ: «جَاءَ فَتًى إِلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ مِنْ خَلفِهِ فَجَبَذَهُ، فَقَالَ: يَا سُفْيَانُ، حَدِّثْنِي! فَالتَفَتَ سُفْيَانُ، فَقَالَ: يَا فَتًى، إِنَّهُ مَنْ جَهِلَ أَقْدَارَ النَّاسِ فَهُو بِقَدْرِ نَفْسِهِ أَجْهَلُ»(٤).

---

(١) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٣٢٨) بتحقيقي، وشيخ الرَّامَهُرْمُزِي لم أعرفه، ويُنظر «ترتيب المدارك» (٢/٣٠).
(٢) هو ابن سُكَّرة، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).
(٣) ثقة، له ترجمة في «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (٢١/٧) برقم (٢).
(٤) الأثر عند أبي عبد الرَّحمن السُّلَمي في كتاب «آداب الصُّحبة» برقم (١٨٥) من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، وترجمة أبي عبد الرَّحمن السُّلَمي تُنظر في «تاريخ بغداد» (٣/٤٢) برقم (٦٦٦).

❁[٢٠٣] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ(١) بْنُ مُحَمَّدٍ مُكاتَبَةً، حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ الصَّيْرَفِيُّ(٢)، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا ابْنُ خَرْبَانَ، حَدَّثَنا ابْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ ابْنُ أَبِي حَسَّانٍ الأَنْمَاطِيُّ، حَدَّثَنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، أَخْبَرَنا الوليدُ، عَنْ سَعِيدٍ: «أَنَّ هِشَامَ بْنَ عَبْدِ المَلِكِ سَأَلَ الزُّهْرِيَّ أَنْ يُمْلِيَ عَلَى بَعْضِ أَوْلَادِهِ شَيْئًا مِنَ الحَدِيثِ، فَدَعَا بِكَاتِبٍ، وأَمْلَى عَلَيْهِ أَرْبَعمِائَة حَدِيثٍ، فَخَرَجَ الزُّهْرِيُّ مِنْ عِنْدَ هِشَامٍ، فَقَالَ: أَيْنَ أَنْتُمْ يَا أَصْحَابَ الحَدِيثِ؟! فَحَدَّثَهُمْ بِهَا. أُرَاهُ- واللهُ أَعْلَمُ- لِئَلَّا يَخُصَّ [بالعِلْمِ](٣) أَهْلَ الدُّنْيَا دُونَهُمْ، ثُمَّ لَقِيَ هِشَامًا بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ نَحْوِهِ، فَقَالَ لِلزُّهْرِيِّ- يُرِيدُ اخْتِبَارَهُ-: إِنَّ ذَلِكَ الكِتَابَ قَدْ ضَاعَ. قَالَ: لَا عَلَيْكَ. فَدَعَا بِكَاتِبٍ فأَمَلَّها(٤) عَلَيْهِ، ثُمَّ قَابَلَ هِشَامٌ بِالكِتَابِ الأَولِ، فَلَمْ يُغَادِرْ حَرْفًا واحِدًا»(٥).

---

(١) هو السِّلَفي، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).

(٢) هو الطُّيوري، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١٢).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

(٤) كذا في المخطوط: «فأمَلَّها»، وهي كذلك في جميع نُسَخ مخطوطات «المُحَدِّث الفَاصِل»، وأما مُحَقِّق «المُحَدِّث الفَاصِل» فجَعَلها: «فأملاها»، وكذلك فَعَلَ أحمد صقر في تحقيق «الإلماع».

(٥) الأثر في «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٤٠٤) بتحقيقي، من هذه الطريق التي أوردها عنه المُصَنِّف، ورواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٦٤٠/١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣٢/٥٥)، من طريق هشام بن عَمَّار به، وسندُه قابلٌ للتَّحسين، لولا عنعنة الوليد، وهو ابن مسلم مُدَلِّس تدليس التسوية، ومُكثر منه.

تنبيه: قوله: «أُرَاه- والله أعلم- لئلا يخص بالعلم أهل الدنيا دونهم»، هذا النصُّ ليس له وجود في «المُحَدِّث الفَاصِل».

❁[٢٠٤] أَخْبَرَنَا القَاضِي أَبُو عَبْدِ الله التَّمِيمِيُّ(١) بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، وأَبُو الحُسَيْن؛ سراج(٢) بن عَبْدِ المَلِكِ [بن سراج](٣) الحَافِظ، قَالَا: حَدَّثَنا أَبُو مَرْوانَ بْنُ سِرَاجٍ، عَنْ أَبِي القَاسِمِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي زَكَرِيَّا بن عَابِدٍ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ ابْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، حَدَّثَنا أَبُو عُبَيْدٍ؛ القَاسِمُ بْنُ سَلامٍ، حَدَّثَنا ابْنُ عُلَيَّةَ ومُعَاذٌ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ قَالَ: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوَّدُوا»(٤).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ(٥): «يَقُولُ: مَا دُمْتُمْ صِغَارًا، قَبْلَ أَنْ تَصِيرُوا سَادَةً رُؤَسَاء مَنْظُورًا إِلَيْكُمْ؛ فَتَسْتَحْيُوا مِنَ الطَّلَبِ، فَتَبْقوا جُهَّالًا»(٦).

❁[٢٠٥] **وقَدْ قَالَ مُجَاهِدٌ**: «لَنْ يَنَالَ العِلْمَ مُسْتَحى ولَا مُسْتَكبِرٌ»(٧).

---

(١) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (٤١).
(٢) تَقَدَّمَ تحت الأثر رقم (١٠٨).
(٣) زيادة من (ب).
(٤) رواه وكيع في «الزهد» (٣٢٧/١) برقم (١٠٢)، ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السُّنن» (٣٣٧/١) برقم (٣٧٣)، وابن عبد البر في «الجامع» (٣٦٧/١) برقم (٥٠٩)، وكذا رواه الدارمي في «مقدمة السُّنن» (١٣١٤/١) برقم (٢٥٦)، وأبو بكر المروذي في «أخبار الشيوخ وأخلاقهم» برقم (٢٨٣) من طريق ابن عون به، ورواه زهير بن حرب في «العلم» برقم (٩) من طريق معاذ- وهو العنبريُّ به.
ورواه ابنُ عبد البر في «الجامع» (٣٦٦/١) برقم (٥٠٨) من طريق علي بن عبد العزيز به.
(٥) هو القاسم بن سلام.
(٦) وقع في المطبوع: «جهلاء»، وما في المَخطوط هو المُوافق لما في «غريب الحديث» (٣٦٩/٢)، ط «دائرة المعارف العثمانية»، ط الأولى (١٣٨٤هـ).
(٧) تَقَدَّمَ تخريجه برقم (٤٣).

وقَالَ غَيْرُ أَبِي عُبَيْدٍ مَعْنَاهُ: قَبْلَ أَنْ تَتَزَوجُوا فَتَشْغَلَكُمْ بُيُوتُكُمْ وأَزْواجُكُمْ عَنْ ذَلِكَ.

وفِي مِثْلِ هَذَا قَالَ أَبُو الفَرَجِ بْنُ هِنْدُو الكَاتِبُ

❁[٢٠٦] فِيمَا حَدَّثَنِي بِهِ الشَّيْخُ الأَدِيبُ أَبُو عَبْدِ الله الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ؛ أَحْمَدَ بْنِ ثَابِتٍ الحَافِظ مِمَّا أَنْشَدَهُ لَهُ:

مَـا لِلمُعِيـلِ ولِلمَعَـالِي إِنَّمَـا ... يَسْـمُو إِلَـيْهِنَّ الوحِيـدُ الفَـارِدُ[١]

فَالشَّـمْسُ تَجْتَـابُ السَّـمَاءَ وحِيـدَةً ... وأَبُـو بَنَـاتِ الـنَّعْشِ فِيهَـا رَاكِـدُ[٢]

[٢٠٧] حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ[٣]، حَدَّثَنا [أبو][٤] الفَضْل الأَصْبَهَانِيُّ[٥]، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ[٦] بْنُ عَبْدِ الله الأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ[٧] إِجَازَةً،

---

(١) الأبيات فيها النَّهي عن اتِّخاذ العيال، والأمر بالوحدة. يُنظر «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» (ص ٤٣١) لابن أبي أُصيبعة، ط «دار مكتبة الحياة»، بـ«بيروت».

(٢) **بَنات النَّعْش**: هي كواكب، وتَنقسم إلى كُبرى وصُغرى.

الكبرى: سبعة؛ ثلاث منها بنات، وأربعة نعش.

والصُّغرى: سبعة على عدد الكُبرى. «الأزمنة والأمكنة» (ص ٥٤٧) للأزرقي، ط «دار الكتب العلمية»، ط الأولى. بتصرُّف واختصار.

وقيل لها: بنات النعش؛ لأنَّها في هَيئتها كالنَّعش مُرَبَّعة.

(٣) هو ابن سُكَّرة.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المطبوع.

(٥) هو حَمْدُ بن أحمد، تَقَدَّمَ تحت الحديث رقم (١).

(٦) صاحب كتاب «حِلية الأولياء».

(٧) لم أعرفه، وأبو نُعيم الأصبهاني أجازه جماعةٌ من أئمة الدُّنيا وهو صغير؛ استجاز له والدُه، كما في ترجمته من «السِّير» (٤٥٣/١٧) برقم (٣٠٥)، وسيأتي في بعض الأسانيد من =

حَدَّثَنا الصُّوفِيُّ(١)، حَدَّثَنا أَحْمَدُ(٢) بْنُ جَنَابٍ، حَدَّثَنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الأَعْمَشِ، قَالَ: «كُنْتُ آتِي إِبْرَاهِيمَ(٣) فَيُحَدِّثُنَا، وكَانَتِ العَلَامَةُ فِيمَا بَيْنَنَا وبَيْنَهُ: أَنْ يَمَسَّ أَنْفَهُ، فَإِذَا مَسَّ أَنْفَهُ لَمْ يَطْمَعْ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ».

❁[٢٠٨] حَدَّثنا أَبُو طَاهِرٍ الأَصْبَهَانِيُّ(٤) مُكَاتَبَةً، قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الحُسَيْنِ البَغْدَادِيُّ الطُّيُورِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو الحَسَنِ الفَالِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ الله النَّهَاوِنْدِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ الرَّامَهُرْمُزِيُّ، حَدَّثَنا سَهْلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنا عَبْدُ الله ابْنُ الصَّبَّاحِ العَطَّارُ، حَدَّثَنا أَبُو عَلِيٍّ الحَنَفِيُّ، حَدَّثَنا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: «كَانَ الحَسَنُ يظهر عِنْدَ السَّكْتَةِ- يَعْنِي: إِذَا سَكَتَ عَنِ الحَدِيثِ- فَيَكُونُ هِجِّيرَاهُ(٥): سبحان لله وبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ الله العَظِيمِ. وكَانَ هِجِّيرَا ابْنِ سِيرِينَ إِذَا سَكَتَ عَنِ الحَدِيثِ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ لَكَ الشُّكْرُ.

وكَانَ الضَّحَّاكُ يَقُولُ عِنْدَ سُكُوتِهِ: لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا باللهِ.

وكَانَ هِجِّيرَا قَتَادَةَ إِذَا سَكَتَ: أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ»(٦).

❁[٢٠٩] قَالَ(١): وحَدَّثنا عَبْدُ الله بْنُ مَعْدَانَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ،

= الكتاب يَروي عن أحمد بن بندار، وليس هو هذا؛ لأنَّه سَمِع منه.

(١) هو أحمد بن الحَسن بن عبد الجَبَّار الصُّوفي، ثقة، له ترجمة. «تاريخ بغداد» (١٣٢/٥) برقم (١٩٨٨).

(٢) حَسَن الحديث.

(٣) هو النَّخعي.

(٤) هو السِّلَفِي.

(٥) **الهِجِّير والهِجِّيري**: الدَّأب، والعادة، والدَّيْدَنُ. «النهاية» (٨٩٤/٢)، مادة «هَجَرَ».

(٦) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٣١) بتحقيقي.

حَدَّثَنا حُسَين[٢] الجُعْفِيُّ، قَالَ: ذَكَرَ طُعْمَةُ بن غَيْلَانَ قَالَ: «كَانَ الحَسَنُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُفَارِقَ أَصْحَابَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيمَا نَقَلْتَنا[٣] إِلَيْهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ ومَالٍ وأَهْلٍ، اللَّهُمَّ اجْعَلها نِعْمَةً مَشْكُورَةً مَشْهُورَةً، مُبَلِّغَةً إِلَى رِضْوانِكَ والجَنَّة، واجعله مَتَاعَ إيمانٍ وزَادَ إِيمَانٍ!»[٤].

❁[٢١٠] حَدَّثَنَا القَاضِي الشَّهِيدُ سَمَاعًا مِنْ لَفْظِهِ، أَخْبَرَنا العُذْرِيُّ أَبُو العَبَّاسِ، حَدَّثَنا أَبُو ذَرٍّ الهَرَوِيُّ، سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ؛ عُبَيْدَ الله بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ النَّقَّاشَ[٥] يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءَ إِذَا فَرَغْنَا وانْصَرَفْنَا:

عَمَّرَ اللهُ قُلُوبَكُمْ بِذِكْرِهِ، وأَلسِنَتَكُمْ بِشُكْرِهِ، وجِوارَكُمْ بِخِدْمَتِهِ، ولَا جَعَلَ عَلَى قُلُوبِكُمْ رَبَّانِيَّةً لِأَحَدٍ مِنْ خَلِيقَتِهِ».

❁[٢١١] وحَدَّثَنَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو الفَضْلِ الأَصْبَهَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ الحَافِظُ، حَدَّثَنا أَبُو عُمَر العُثْماني، حَدَّثَنا ابنُ مكرمٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الحَكَمِ، حَدَّثَنا بَكْرُ بْنُ مُضَرٍ، عَنْ عُبَيْد الله[٦]، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا جَلَسَ

=

(١) أي: الرَّامَهُرْمُزِي.
(٢) وقع في المَطبوع: «حَسَن»، وهو تصحيفٌ.
(٣) كذا في (ب) و(د)، وهو المُوافق لما في «المُحَدِّث الفَاصِل»، وفي (أ) و(ج): «تقلبنا» بدل «نقلتنا».
(٤) «المُحَدِّث الفَاصِل» برقم (٨٣٣) بتحقيقي.
(٥) هو أبو بكر؛ مُحَمَّد بن الحَسَن بن محمد بن زياد المُقرئ النقاش، مُتَكَلَّمٌ فيه. تُنْظَر ترجمتُه من «تاريخ بغداد» (٦٠٢/٢) برقم (٥٨٤).
(٦) وقع في المطبوع: «عبيد» بدل «عبيد الله».

مَجْلِسًا لَمْ يَقُمْ حَتَّى يَدْعُو لِجُلَسَائِهِ بِهَذِهِ الكَلِمَاتِ، وزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو بِهِنَّ لِجُلَسَائِهِ: «**اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا تَحُولُ بِهِ بَيْنَنَا وبَيْنَ مَعَاصِيكَ، ومِنْ طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتَكَ، ومِنَ اليَّقِينِ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَيْنَا مَصَائِبَ الدُّنْيَا.**

اللَّهُمَّ مَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وأَبْصَارِنَا وقُوَّتِنَا مَا أَبْقَيْتَنَا.

واجْعَلهُ اللَّهُمَّ الوارِثَ مِنَّا، واجْعَل ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمَنَا.

ولَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا»(١).

وكَانَ شَيْخُنَا القَاضِي الشَّهِيدُ رَحِمَهُٱللَّهُ يَسْتَعْمِلُ هَذَا الدُّعَاءَ فِي آخِرِ مَجَالِسِهِ إِذَا فَرَغْنَا [بالسَّمَاع](٢) ولَا يَكَادُ يُغِبُّهُ.

---

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» برقم (١٠١٦١)، والطبراني في «الدُّعاء» (١٥٦٥/٣، ١٥٦٦) برقم (١٩١١) من طريقين عن عبد الله بن عبد الحكم به، وعبيد الله بن زَحْر صدوق يُخطئ، كما قال الحافظ في «التقريب».

وقد رواه الترمذي برقم (٣٥٠٢)، والنسائي برقم (١٠١٦٢) من طريق يحي بن أيوب -وهو الغافقي- عن عبيد الله بن زَحْر به، دون ذِكر لنافعٍ، وخالد بن أبي عمران لم يَسمع من ابن عمر، كما قال المِزي في «التحفة» (٧٢/٥)، ولعلَّ هذا وَهْمٌ من الغافقي، فإنَّه كما قال الحافظ: «صَدُوقٌ رُبَّما أخطأ»، لا سِيَّما وبكر بن مضر ثِقةٌ، كما في «الجرح والتعديل» (٣٩٢/٢)، وقد يكون هذا الوهم من عُبيد الله بن زَحْر، وعلى كلِّ حالٍ فقد تُوبع عبيد الله، فقد تابعه الليثُ بن سَعْد وعبد الله بن لهيعة كلاهما عن خالد بن أبي عمران، عن نافع، عن ابن عمر به، وهذه المتابعة عند الطبراني في «الدعاء» (١٥٦٥/٣)، فالحديث أقل أحواله الحسن، وقد قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حَسَنٌ غَريب»، وحَسَّنه الألبانيُّ في «تخريج الكلم الطيب» برقم (٢٢٦).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من المَطبوع.

قَالَ القَاضِي المُؤَلِّفُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأَبْقَى لَنَا مُدَّتَهُ، وحَرَسَ عَلَيْنَا بَرَكَتَهُ: هَذَا مُنْتَهَى مَا عَلَّقْنَاهُ مِنْ غَرَضِكَ المَطْلُوبِ، وأَوْدَعْنَاهُ مِنَ الفَوائِدِ مَا يَصُورُ(١) الأَسْمَاعَ والقُلُوبَ.

وسَأَلتُ جَامِعَ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ: أَنْ يَجْمَعَ أَهْواءَنَا المُتَفَرِّقَةَ فِي أَوْدِيَةِ الدُّنْيَا عَلَى مَا يُزْلِفُ لَدَيْهِ ويُرْضِيه.

ويُخلص(٢) أَعمالَنَا لوجهه.

وما لم يَكُنْ مِنْهَا لَهُ فَيصرفهُ لِذَلِكَ بِلُطْفِهِ وتَلَافِيهِ.

ويَخْتِمَ لِجَمِيعِنَا بِالحُسْنَى قَبْلَ انْخِرَامِ الأَجَلِ وفِرَاقِ الدُّنْيَا.

ويَسْتَعْمِلَنَا بِمَا عَلَّمَنَا مَا دَامَ العَمَل يُمْكِنُنَا.

---

(١) أي: يُمِيل. «مختار الصِّحاح» (ص ٣٧٣).

(٢) في (أ) و(ج): «يجعل» بدل «يخلص».

وكَتَبَه لنفسِه بِخَطّ يدِه: مُوسى بن عِمْرَان بن مُوسى بن عِياض اليَحْصُبِي عَفَا...(١).

(١) كذا في (أ)، وفي (ب): «آخره: الحمد لله حقًّا، حمده وصلواته على خيرِ خَلْقِه مُحَمَّد نبيِّه وآلِه وصَحْبه وسَلم تسليمًا كثيرًا كثيرًا كثيرًا، حَسْبُنا اللهُ ونِعْم الوَكيل.
وفي (ج): «وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّد نَبِيِّنا، وعلى آلِه وصَحْبه صلاةً تُزْلِفُنا إليه، وتُقَرِّبنا.
كَمُل الكتابُ بحمدِ الله في الخامس لرمضان المُعظم اثنين وثلاثين وسِتمائة.
وكَتَبَه عليُّ بن مُحَمَّد بن علي بن فَرج القيسي بخطّه من أَصْلٍ نُسِخ من أصل ابن أبي زَمَنِين، وكان عليه خَطُّ يدِ مُؤلِّفِه على ما ذَكَر في آخره ناسِخُه».
وفي (د): «وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّد نبينا وعلى آلِه وصَحْبِه صلاةً تُزلفنا إليه، وتُقَرِّبنا.
كمل، وصَلَّى على سَيِّدنا مُحَمَّد وآله.
كَمُلَ الكتابُ، والحمدُ لله ربِّ العالمين.
وكان الفراغُ منه ضُحى يوم السَّبت الخامس والعِشرين من شهر ربيع الأوَّل عام تِسعين وسبعمائة.
وكتب محمد بن أحمد لنفسِه بخطّ يدِه الفانية: اللَّهُمَّ اغفر لنا ولِوَالدينا ولجميع المسلمين. آمين، آمين، آمين.
ووجدت عليه- القائل ووجدت هو الناسخ- مكتوبًا ما مثاله: «كَمُل الكتابُ، والحمد لله ربِّ العالمين، وكان الفراغ منه (...) يوم الجمعة أَوَّل يوم من شعبان المُكرم سنة ثلاثين وستمائة بمدينة الإسكندرية حَماها الله.
من أصلِ شيخِنا الفقيهِ الحافظ المُحَدِّث أبي الحَسَن؛ عليِّ بن المُفضل أكرمهما الله.
وكتب مُحَمَّدُ بن يوسف بن أبي يَدَاس البرزالي الإشبيلي لنفسِه بِخَطّ يدِه الفانية، شَرَح اللهُ صَدْرَه ووَفَّقه، وغَفَر له ولوالديه وللمُسلمين.

قائمة المراجع والمصادر

١- الآحاد والمثاني: لابن أبي عاصم، نشر «دار الراية» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤١١هـ)، تحقيق باسم الجوابرة.

٢- أحاديث مُعَلَّة ظاهرها الصحة: لمقبل بن هادي الوادعي، نشر «دار الآثار» بـ«صنعاء»، ط الثالثة (١٤٢٩هـ).

٣- الإحاطة في أخبار غرناطة: للسان الدِّين الخَطيب، نشر «دار الكتب العلمية»، ط الأولى (١٤٢٤هـ)، ضبط نَصَّه: يوسف علي طويل.

٤- أخبار المكيين: لابن أبي خيثمة، نشر «دار الوطن»، ط الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق: إسماعيل حسن حسين.

٥- اختصار علوم الحديث: لابن كثير، نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض»، ط «الأولى» (١٤١٧هـ)، تحقيق: علي بن حسن الحلبي.

٦- أدب الإملاء والاستملاء: للسمعاني، نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت»، بدون تاريخ، تحقيق: ماكس فايسفايلر.

٧- الأربعين المُرتَّبة على طبقات الأربعين: لعلي بن المَفَضَّل المقدسي، نشر «أضواء السلف» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤١٣هـ).

٨- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للخليلي، نشر مكتبة الرشد بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق: محمد سعد بن عمر إدريس.

٧- أزهار الرِّياض في أخبار عياض: لشهاب الدين التِّلمساني، نشر «مكتبة الثقافة» بـ«مصر»، ط الأولى (١٤٣١هـ).

٨- أعيان العصر وأعوان النصر: للصَّفدي، نشر «دار الفكر» بـ«دمشق»، ط الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين.

٩- الإكمال: لابن ماكولا، نشر «دائرة المعارف العثمانية» بـ«حيدر آباد»، تحقيق: عبد الرحمن المُعلمي.

١٠- اللطائف من دقائق العارف في علوم الحُفَّاظ الأعارف: نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٠هـ)، تحقيق: محمد علي سمك.

١١- اللمع: للشيرازي، نشر «دار الحديث الكتانية» بـ«المغرب»، ط الأولى «١٤٣٤هـ»، تحقيق عبد القادر الخطيب.

١٢- الأنساب: للسمعاني، نشر «دائرة المعارف العثمانية» بـ«الهند»، ط الأولى بتحقيق: عبد الرَّحمن المُعلمي.

١٣- البحر المحيط: للزَّركشي، نشر «دار الكُتَبَة» بـ«القاهرة»، ط الثالثة (١٤٢٤هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين.

١٤- البرهان في أصول الفقه: للجويني، نشر «دار إحياء التراث العربي»،

بيروت، ط الأولى (١٤٢٣هـ)، تحقيق: سمير مصطفى باب.

١٥- بغية المُلتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: نشر «الهيئة المصرية العامة للكتاب»، بدون تاريخ.

١٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٥هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء.

١٧- تاريخ الإسلام: للذهبي، نشر «دار الكتاب العربي»، بيروت، ط الأولى (١٤١٩هـ)، تحقيق: عمر عبد السَّلام تدمري.

١٨- تاريخ أصبهان: لأبي نُعيم الأصبهاني، نشر مطبعة بمدينة «لِيدِن»، ط الأولى (١٩٣٤هـ).

١٩- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، نشر «دار الغرب الإسلامي»، بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٢هـ)، تحقيق: بشَّار عَوَّاد.

٢٠- تاريخ دمشق: لابن عساكر، نشر «دار الفِكر»، بـ«بيروت»، ط (١٤١٥هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العمروي.

٢١- تاريخ ابن أبي خيثمة: نشر «دار الفاروق الحديثة» بـ«القاهرة»، ط الأولى (١٤٢٤هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل.

٢٢- تاريخ أبي زرعة الدِّمشقي: نشر مطبوعات مجمع اللغة العربية بـ«دمشق»، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني.

٢٣- تاريخ ابن معين: براوية الدُّوري، نشر «مركز البحث العِلمي» بـ«جامعة أُمِّ القُرى»، ط الأولى (١٣٩٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.

٢٤- تبصير المُنتبه بتحرير المشتبه: لابن حَجَر، نشر «المكتبة العِلمية» بـ«بيروت»، تحقيق: محمد علي النجار، وعلي محمد بجاوي.

٢٥- تحرير تقريب التهذيب: لبشَّار عَوَّاد، وشعيب الأرناؤوط، نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤١٧هـ).

٢٦- تحفة الأشراف: المِزي، نشر «دار الغَرب الإسلامي»، ط الأولى، (١٩٩٩م)، تحقيق: بشَّار عَوَّاد.

٢٧- تخريج الكَلِم الطَّيِّب: لابن تيمية، نشر «المَكتب الإسلامي»، بـ«بيروت»، ط الثالثة (١٩٧٧م)، تحقيق: الألباني.

٢٨- تذكرة الحُفَّاظ: للذهبي، نشر «دائرة المعارف العثمانية»، تحقيق عبد الرحمن المُعَلِّمي.

٢٩- ترتيب المَدارك وتقريب المَسالك لمعرفة أعلام مالك: نشر «وزارةالأوقاف والشئون الإسلامية» بـ«المغرب»، ط «الأولى»، تحقيق عبد القادر الصحراوي.

٣٠- التعريف بالقاضي عِياض: لمحمد ابن القاضي عياض، نشر «وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية» بـ«المغرب»، ط الثانية، (١٩٨٢م)، تحقيق: محمد بن شريفة.

٣١- تغليق التعليق: لابن حَجَر، نشر «المكتب الإسلامي» بـ«بيروت»، ط الأولى، (١٤٠٥هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرَّحمن موسى.

٣٢- تقريب التهذيب: لابن حَجَر، نشر «دار العاصمة»، بـ«الرياض»،

ط الأولى، تحقيق صغير أحمد شاعف الباكستاني.

٣٣- التقييد لمعرفة رُواة السُّنن والمسانيد: لابن نُقطة، نشر «دار الكتب العِلمية» بـ«بيروت»، ط الأولى، (١٤٠٨هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت.

٣٤- تقييد العلم: للخطيب البغداديِّ، نشر «دار إحياء السُّنَّة النَّبوية»، ط الثانية، (١٩٧٤م)، تحقيق يوسف العش.

٣٥- تقييد المُهْمَل وتَمييز المشكل: لأبي عليٍّ الغساني، نشر «دار عالم الفوائد» بـ«مكة»، ط الأولى، (١٤٢١هـ)، تحقيق: علي العُمْران، ومحمد عُزيز شمس.

٣٦- التَّكملة لكتاب الصِّلة: لابن الأبَّار، نشر «دار الغرب الإسلامي»، بـ«تونس»، ط «الأولى»، (٢٠١١م)، تحقيق: بشَّار عَوَّاد.

٣٧- التَّكملة لوفيات النقلة: للمُنذري، نشر «مؤسسة الرسالة»، بـ«بيروت»، تحقيق بشَّار عَوَّاد.

٣٨- التَّنكيل: للمُعلمي، نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض»، ط الثانية، (١٤٠٦هـ)، تحقيق محمد ناصر الدِّين الألباني.

٣٩- الثقات: لابن حِبَّان، نشر «مَطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية» بـ«الهند»، (١٣٩٣هـ - ١٤٠٣هـ).

٤٠- الثِّقات مِمَّن لم يقع في الكتب السِّتة: لابن قُطْلُوبُغا ، نشر «مكتبة ابن عباس» بـ«مصر»، ط الأولى، (١٤٣٢هـ)، تحقيق: شادي بن محمد.

٤١- جامع بيان العلم وفَضله: لابن عبد البر، نشر «دار ابن الجوزي»

بـ«الرياض»، ط الخامسة (١٤٢٢هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري.

٤٢- الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع: للخطيب البغدادي، نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض»، ط الأولى، (١٤٢٨هـ)، تحقيق: محمود الطَّحان.

٤٣- الجامع الصَّحيح مما ليس في الصَّحيحين: لمقبل الوادعي، نشر «دار الآثار» بـ«صنعاء»، ط الثانية، (١٤٢٧هـ).

٤٤- جذوة المُقْتَبِس في تاريخ علماء الأندلس: للحُمَيْدي، نشر «دار الغرب الإسلامي» بـ«تونس»، ط الأولى، (١٤٢٩هـ)، تحقيق بشَّار عَوَّاد.

٤٥- جزء التَّرْقُفي: لمحمد بن عباس التَّرْقُفي، نشر «مكتبة الصحابة» بـ«الإمارات»، ط الأولى (١٤٣٠هـ)، تحقيق أيمن جاسم الدوري.

٤٦- الجرح والتَّعديل: لابن أبي حاتم، نشر «مجلس مطبعة دائرة المعارف العثمانية» بـ«الهند».

٤٧- حديث أبي الفضل الزُّهري، رواية أبي محمد الجوهري: نشر «أضواء السَّلف»، ط الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق: حسن بن محمد البَلُّوط.

٤٨- حلية الأولياء: لأبي نُعيم الأصبهاني، نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت»، ط الرابعة (٢٠١٠م)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء.

٤٩- الدعاء: للطبراني، نشر «مكتبة الرُّشد» بـ«الرياض»، ط الأولى، (١٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد سعيد البخاري.

٥٠- الدُّرر الكامنة: لابن حَجَر، نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت»، ط الأولى، (١٤١٨هـ)، ضَبَطَه وصَحَّحه: محمد علي.

٥١- الدِّيباج المُذَهَّب: لابن فرحون، نشر «مكتبة دار التراث» بـ«القاهرة»، ط الثانية (١٤٢٦هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي.

٥٢- ذم الكلام وأهله: للهَرَوي، نشر «مكتبة الغرباء الأثرية»، بـ«المدينة النبوية»، ط الأولى (١٤١٩هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الأنصاري.

٥٣- ذيل تاريخ بغداد: لابن الدُّبيثي، نشر «دار الغرب الإسلامي» بـ«تونس»، ط الأولى، (١٤٢٧هـ)، تحقيق: بَشَّار عَوَّاد.

٥٤- ذيل التَّقييد لمعرفة رُواة السُّنن والمسانيد: للفاسي، نشر «جامعة أم القرى»، ط الأولى، (١٤١٨هـ)، تحقيق: محمد صالح المراد.

٥٥- ذيل لُبِّ اللُّبَاب في تحرير الأنساب: لشهاب الدِّين الوفائي، نشر «مكتبة ابن عباس» بـ«مصر»، الطبعة الأولى (١٤٣٢هـ)، تحقيق: شادي بن محمد.

٥٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة: للألباني، نشر مكتبة المعارف بـ«الرياض».

٥٧- سلسلة الأحاديث الضعيفة: للألباني، نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض».

٥٨- سنن الترمذي: نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت»، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وكمال يوسف الحوت.

٥٩- سنن الدَّارقطني: نشر «دار المحاسن» بـ«القاهرة»، بدون تاريخ، تحقيق: عبد الله هاشم يماني، وبذيله: «التَّعليق المُغني على الدَّارقطني» لمحمد

شمس الحق آبادي.

٦٠- سنن أبي داود: نشر «دار الحديث» بـ«القاهرة»، ط (١٤٠٨هـ).

٦١- السُّنَّة: لعبد الله بن أحمد، نشر «مكتبة الإمام البُخاري»، بـ«اليمن»، ط الأولى، تحقيق: أحمد بن علي القُفيلي.

٦٢- سنن النسائي الكبرى: نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢١هـ)، بإشراف شُعيب الأرناؤوط.

٦٣- السَّنَن الأَبْيَن: لابن رُشيد الفِهْرِيِّ، نشر «مكتبة الغرباء الأثرية»، ط الأولى (١٤١٧هـ)، تحقيق: صلاح المصراتي.

٦٤- سؤالات الحاكم: للدَّارقطني، نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤٠٤هـ)، تحقيق: مُوفق بن عبد الله بن عبد القادر.

٦٥- سير أعلام النبلاء: للذهبي، نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت»، ط الحادية عشرة (١٤٢٢هـ).

٦٦- الشَّذا الفَيَّاح من علوم ابن الصَّلاح: للأبناسي، نشر «مكتبة الرشد» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤١٨هـ).

٦٧- شرح التبصرة والتذكرة: للعِراقي، نشر «دار الكتب العلمية»، ط الأولى (١٤٢٣هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، وعبد اللطيف الهميم.

٦٨- شرح اعتقاد أُصول أهل السُّنَّة والجماعة: للالكائي، نشر «دار طيبة»، ط الرابعة (١٤١٦هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي.

٦٩- شرف أصحاب الحديث: للخطيب، نشر «عالم الكتب»

بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٣هـ)، تحقيق: الداني منير آل زهوي.

٧٠- الشريعة: للآجري، نشر «دار الكتاب العربي» بيروت، ط الأولى (١٤١٧هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي.

٧١- صحيح البخاري: نشر «مؤسسة الرسالة العالمية» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٣٢هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين بإشراف شُعيب الأرناؤوط.

٧٢- صحيح مسلم: نشر «مطبعة دار إحياء الكتب العربية»، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

٧٣- الصَّحيح المُسند مما ليس في الصحيحين: للوادعي، نشر «دار الآثار» بـ«صنعاء»، ط الثالثة (١٤٢٦هـ).

٧٤- الصِّلة في تاريخ أئمة الأندلس: لابن بشكوال، نشر «دار الغرب الإسلامي»، ط الأولى (٢٠١٠م)، تحقيق: بشَّار عَوَّاد.

٧٥- طبقات الحنابلة: لابن أبي يَعلى، نشر «مكتبة العُبيكان» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن العُثيمين.

٧٦- طبقات الشافعية الكبرى: للسُّبكي، نشر «دار الكتب العلمية»، ط الأولى (١٤٢٠هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء.

٧٧- طبقات المُحَدِّثين بأصبهان: لأبي الشيخ الأصبهاني، نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٠٥هـ)، تحقيق: عبد الغفور البلوشي.

٧٨- طبقات علماء الحديث: لابن عبد الهادي، نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت»، ط الثانية (١٤٣٥هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق.

٧٩- طبقات علماء إفريقية: لأبي العرب؛ محمد بن أحمد بن تميم، نشر «دار الكتاب اللبناني» بـ«بيروت»، بدون تاريخ، ط الأولى.

٨٠- طبقات علماء إفريقية: لمحمد بن الحارث بن أسد الخشني، نشر «دار الكتاب اللبناني»، ط الأولى بدون تاريخ.

٨١- طبقات القُرَّاء: للذَّهبي، نشر «مركز المَلك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية» بـ«الرياض»، ط الثانية (١٤٢٧هـ)، تحقيق: أحمد خان.

٨٢- طبقات المُفسرين: للدَّاودي، نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٢هـ)، ضَبَطَه: عبد السَّلام عبد المُعين.

٨٣- الطيوريات: لأبي طاهر السِّلفي، نشر «أضواء السَّلف» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤٢٥هـ)، تحقيق: سمان يحي، وعباس عبد الغَفَّار.

٨٤- عارية الكتب: لليزدي، نشر «الشبكة»، تحقيق: محمد بن علي الصَّومعي.

٨٥- العِبَر في خَبَر مَن عَبَرَ: للذَّهبي، نشر مطبعة حكومة الكويت، ط الأولى (١٩٨٤م)، تحقيق صلاح الدين المُنجد.

٨٦- العِلل المُتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزي، نشر «دار الكتب العلمية»، ط الثانية (١٤٢٤هـ)، ضَبَطَه: خليل المَيْس.

٨٧- العِلل الواردة في الأحاديث النَّبوية: للدَّارقطني، نشر «دار طِيبة»، ط الأولى، بتحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله، وتكملتها نشر ابن الجوزي، ط الأولى (١٤٢٧هـ)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي.

٨٨- العِلل ومعرفة الرجال: لعبد الله بن أحمد، نشر «دار القَبَس» بـ«الرياض»، ط الثانية عشر (١٤١٧هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

٨٩- العلل الكبير: للترمذي، نشر «عالم الكتب» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٩هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، وأبي المعاطي النوري.

٩٠- العلم: لأبي خيثمة النَّسائي، نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤٢١هـ)، تحقيق الألباني.

٩١- علوم الحديث: لابن الصَّلاح، نشر «دار الفكر» بـ«دمشق»، ط الثانية عشر (١٤٢٧هـ)، تحقيق: نور الدِّين عِتْر.

٩٢- غارة الفِصَل على المُعتدين على كتب العلل: لمقبل الوادعي، نشر «دار الآثار» بـ«صنعاء»، ط الثانية (١٤٢٥هـ).

٩٣- الغُنية: للقاضي عياض، نشر «مكتبة الثقافة الدينية» بمصر، ط الأولى (١٤٢٣هـ)، تحقيق: علي عمر.

٩٤- فتح الباري: لابن حَجَر، نشر «دار الكتب العلمية»، ط الأولى (١٤١٣هـ)، بتعليق: ابن باز، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

٩٥- فتح الباقي بشرح ألفيَّة العِراقي: نشر «دار ابن حزم» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٠هـ)، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي.

٩٦- فتح المُغيث بشرح ألفية الحديث: للسَّخاوي، نشر «مكتبة دار المنهاج» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤٢٦هـ)، تحقيق عبد الكريم الخضير، ومحمد آل فهيد.

٩٧- فضائل القرآن: لأبي العبَّاس المُستغفري، نشر «دار ابن حزم»، ط الأولى (٢٠٠٨م)، تحقيق: أحمد السَّلُّوم.

٩٨- الفقيه والمُتَفَقِّه، للخطيب البَغدادي، نشر «دار ابن الجوزي»، ط الثالثة (١٤٢١هـ)، تحقيق: عادل العزازي.

٩٩- فهرس الفهارس والأثبات: للكتاني، نشر «دار الغرب الإسلامي» بـ«تونس»، ط الثانية (١٤٠٢هـ)، باعتناء: إحسان عباس.

١٠٠- الفوائد المُنتخبة الصِّحاح والغرائب، «المهراونيات»: لأبي القاسم المهرواني، تخريج: الخطيب البغدادي، نشر «دار الراية» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤١٩هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي.

١٠١- القاضي عياض وجُهوده في عِلْمَي الحديث رواية ودراية: للبشير الترابي، نشر «دار ابن حزم»، ط الأولى (١٤١٨هـ).

١٠٢- القاضي عِياض جهوده الكلامية: لخديجة بنت حمادي العبد الله، نشر «دار النوادر اللبنانية»، ط الأولى (١٤٣٥هـ).

١٠٣- الكامل في ضعفاء الرِّجال: لابن عَدي، نشر «دار الكتب العِلمية» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد مُعَوَّض.

١٠٤- الكفاية في عِلم الرِّواية: للخطيب البَغدادي، نشر «دار الكتب العِلمية»، ط (١٤٠٩هـ).

١٠٥- لسان العرب: لابن مَنظور، نشر «دار صادر» بـ«بيروت»، ط الأولى

(١٩٩٧م).

١٠٦- لسان الميزان: لابن حَجَر العَسقلاني، نشر «الفاروق الحديثة» بـ«مصر»، ط الثانية (١٤٢٦هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم.

١٠٧- مَأْخَذ العِلم: لأحمد بن فارس، نشر «دار البشائر الإسلامية»، ط الأولى (١٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي.

١٠٨- ما رواه الأكابر عن مالكٍ بن أنس: لمحمد بن مخلد، نشر «مؤسسة الريان» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤١٦هـ)، تحقيق: عَوَّاد الخَلَف.

١٠٩- مجمع الزَّوائد: للهيثمي، نشر «دار الفكر» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤١٤هـ)، تحقيق عبد الله الدُّويش.

١١٠- المُحَدِّث الفَاصِل: للرَّامَهُرْمُزي، تحقيق: محمد بن علي الصَّومعي، مخطوط.

١١١- المخلصيات: لأبي طاهر المُخَلِّص، نشر «دار النوادر» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٣٢هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدِّين جرار.

١١٢- المَدخل إلى السُّنن الكبرى: للبيهقي، نشر «مكتبة أضواء السلف» بـ«الرِّياض»، ط الثانية (١٤٢٠هـ)، تحقيق: محمد ضياء الرَّحمن الأعظمي.

١١٣- المَدخل إلى مَعرفة الإكليل: للحاكم أبي عبد الله، نشر «دار ابن حزم» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٣هـ)، تحقيق أحمد السَّلُّوم.

١١٤- المُستدرك على الصَّحيحين: للحاكم أبي عبد الله، نشر «دار المعرفة» بـ«بيروت»، بدون تاريخ.

١١٥- المُستصفى من علم الأصول: للغزالي، نشر «المكتبة العصرية» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٩هـ)، تحقيق: ناجي السوَيد.

١١٦- مُسند أحمد: نشر «دار المنهاج» بـ«جدة»، ترقيم صفحاته على ط الميمنية، ط الأولى (١٤٣٢هـ)، مُحَقَّق تحت إشراف: أحمد معبد عبد الكريم.

١١٧- مسند الدَّارمي: نشر «دار المغني» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤٢١هـ)، تحقيق حسين سليم أسد.

١١٨- مسند الشِّهاب: للقضاعي، نشر «دار الرِّسالة العالمية» بـ«بيروت»، ط الثالثة (١٤٣١هـ)، تحقيق حمدي السَّلَفي.

١١٩- مسند الطيالسي: نشر «دار هجر»، ط الأولى (١٤١٩هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المُحسن التُّركي.

١٢٠- مسند الموطأ: للجوهري، نشر «دار الغرب الإسلامي» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٩٩٧م)، تحقيق: لطفي بن محمد الصَّغير، وطه بن علي بو سريح.

١٢١- مشارق الأنوار على صِحاح الآثار: للقاضي عِياض، نشر «المكتبة العتيقة» بتونس، ط الأولى بدون تاريخ.

١٢٢- المصباح المنير: للفيومي، نشر «دار الحديث» بـ«القاهرة»، ط الأولى (١٤٢٤هـ).

١٢٣- المُصَنَّف: لابن أبي شيبة، نشر «دار القِبْلة ومؤسسة عِلم القرآن»، ط الأولى (١٤٢٧هـ)، تحقيق محمد عوامة، وقد رُقِّمت في الحواشي بأرقام صفحات الطبعة السَّلفية.

١٢٤- المعجم الأوسط: للطبراني، نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤١٥هـ)، تحقيق: محمود الطحان.

١٢٥- معجم البلدان: لياقوت الحَمَوي، نشر «دار صادر» بـ«بيروت»، ط الثامنة (٢٠١٠م).

١٢٦- معجم شُيوخ الذَّهبي: نشر «مكتبة الصدِّيق» بـ«الطائف»، ط الأولى (١٤٠٨هـ)، تحقيق: محمد الحبيب الهَيْلة.

١٢٧- المُعجم في أصحاب القاضي أبي عليٍّ الصَّدَفي: لابن الأبَّار، نشر «الهيئة المصرية العامَّة للكتاب»، ط الأولى (٢٠٠٨م).

١٢٨- المعجم الكبير: للطبراني، نشر «دار إحياء التراث العربي»، ط الأولى، تحقيق: حمدي السَّلفي.

١٢٩- معرفة علوم الحديث: للحاكم، نشر «دائرة المعارف العثمانية» بـ«حيدر آباد»، ط الأولى (١٣٩٧هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين.

١٣٠- المعرفة والتاريخ: للفسوي، نشر «مكتبة الدَّار» بـ«المدينة النبوية»، ط الأولى (١٤١٠هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري.

١٣١- مقدمة كتاب التمهيد: لابن عبد البر، نشر «دار الاستقامة» بـ«مصر»، ط «الأولى» (١٤٣٥هـ)، ضمن «مجموع المُقَدِّمات العِلْمِيَّة» بعناية: محمد بن علي الصَّوْمَعي.

١٣٢- مقدمة الجَرح والتَّعديل: لابن أبي حاتم الرَّازي، نشر «دار الاستقامة» بـ«مصر»، ط الأولى (١٤٣٤هـ)، بتعليق: محمد بن علي الصَّومعي.

١٣٣- مقدمة كتاب الكامل: لابن عَدي، نشر «دار الاستقامة» بـ«مصر»، ط الأولى (١٤٣٥هـ)، تحقيق: محمد بن علي الصومعي.

١٣٤- مقدمة كتاب المَجروحين: لابن حِبَّان، نشر «دار الاستقامة» بـ«مصر»، ط الأولى (١٤٣٣هـ)، تحقيق: محمد بن علي الصَّومعي.

١٣٥- مناقب الإمام أحمد: لابن الجَوْزي، نشر «دار هجر»، ط الثانية (١٤٠٩هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المُحسن التركي.

١٣٦- مناقب الشافعي: للبيهقي، نشر «مكتبة دار التراث» بـ«مصر»، تحقيق: السَّيد أحمد صقر.

١٣٧- المُنتخب من مسند عَبد بن حُمَيد، نشر «دار بلنسية» بـ«الرياض»، ط الثانية (١٤٢٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن العدوي.

١٣٨- مَن رَوَى عنهم البخاري مِن مشايخه في «الجامع الصحيح»، نشر «دار البشائر الإسلامية» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤١٤هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري.

١٣٩- المُنتظم في «تاريخ المُلوك والأمم»: لابن الجَوزي، نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت»، تحقيق محمد عبد القادر عطاء.

١٤٠- ميزان الاعتدال: للذَّهبي، نشر «دار المعرفة» بـ«بيروت»، تحقيق: محمد علي البجاوي.

١٤١- نَظم المُتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن أبي الفيض الكتاني، نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت»، ط الثانية» (١٤٠٧هـ)، وهو مصورة عن

نُسخة فاس المَطبوعة سنة (١٣٢٨هـ).

١٤٢- النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح: لابن حَجَر، نشر «دار الإمام أحمد» بـ«مصر»، ط الأولى (١٤٣٠هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المَدخلي.

١٤٣- النُّكت على مُقدمة ابنِ الصَّلاح: للزَّركشي، نشر «أضواء السلف» بـ«الرِّياض»، ط الأولى (١٤١٩هـ)، تحقيق زين العابدين بلافريج.

١٤٤- النُّكت الوفية بما في شَرِح الألفية: للبقاعي، نشر «مكتبة الرُّشد» بـ«الرياض»، ط الأولى (١٤٢٨هـ)، تحقيق: ماهر الفحل.

١٤٥- النِّهاية في غريب الحديث: لابن الأثير، نشر «دار المَعرفة» بـ«بيروت»، ط الأولى (١٤٢٢هـ)، تحقيق مأمون خليل شِيْحَا.

الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الصفحة
﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾	١٣٢
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣﴾	٢٩، ٨٤
﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ٨٧﴾	٢٠٢
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾	١٣٦
﴿يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ٤﴾	٢٠٢، ٢١٠

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار

فهرس الشعر

فهرس شيوخ المُصنِّف في الكتاب

اسم الشَّيخ	رقم الصفحة
«ي»	
يونس بن مغيث	٩٨

كُنَى شُيوخ المُصَنِّف في الكتاب

«الكنى»

الكنية	رقم الصفحة
أبو الأصبغ	١٠٠
أبو بحر	٩٣
أبو بكر المعافري	١٠٧
أبو الحسن	٥٥
أبو الحسن المقدسي	٥٥
أبو الحسين بن سراج	٢٣٠
أبو الحسين الربعي	١٨٢
أبو طاهر الحافظ	١٠١
أبو طاهر الأصبهاني	١٠١
أبو عامر بن إسماعيل	٢٠٤
أبو عبد الله التميمي	١٢٩
أبو عبد الله الخولاني	١٤٤

الكنية	رقم الصفحة
أبو عبد الله بن أبي جعفر	٩٣
أبو عبد الله الزبيدي	١٤١
أبو علي التاهرتي	٣٠٩
أبو علي الحافظ	١٠٦
أبو علي الجياني	١٧٧
أبو علي الصدفي	١٠٦
أبو علي النحوي	٨٧
أبو عمران بن أبي تليد	١١٣
أبو القاسم الكتامي	٣١٣
أبو محمد الخشني	٩٣

فهرس الأعلام المترجم لهم

الكُنَى

فهرس الموضوعات